مصـــــر
والدائرة المتوسطية

الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠م

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

منتدى العالم الثالث
مكتبة مصر ٢٠٢٠

مصر والدائرة المتوسطية

الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠م

د. سمعان بطرس فرج الله

دار الشروق

توطئـــة

حين طرح رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز فى أواسط التسعينيات دعوته لإقامة نوع من التكامل فى إطار ما أسماه «شرق أوسط جديد» وعقدت أربعة مؤتمرات حاشدة ومتتالية للترويج لهذا المشروع، هبَّ عدد من أهل الرأى المهتمين بقضايا الوطن ومستقبله لنقد هذا المشروع الذى ينطوى فوق حسن الجوار والتعاون بين الجيران على تكامل اقتصادى يمكن إسرائيل من التمتع بالمزايا التى تقرها «جات ١٩٩٤» فيما بين الدول المتكاملة دون تعميم لأى منها، كما هى القاعدة الأساسية لحرية التجارة العالمية. وبعد سقوط بيريز فى الانتخابات سارع خلفه ناتينياهو يدفن مشروعا منسوبا لبيريز لأن إسرائيل تستطيع أن تفرض ما تشاء على الأطراف العربية. وفى خضم الحملة ضد «الشرق أوسطية» اندفع البعض إلى إدانة «المتوسطية». وشتان ما بين المشروعين. فالشرق الأوسط فكرة إسرائيلية ليس لها تاريخ وسقطت بسقوط صاحبها. والتعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط له تاريخ طويل ودول جنوبى أوروبا جيران العرب من الشمال. ولم يكن البحر فى يوم من الأيام حاجزاً بين الشمال والجنوب. وحاليا تشكل العلاقات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبى أكبر نصيب من التجارة الخارجية للدول العربية المشاطئة.

ولهذا كله اهتم المشروع البحثى «مصر ٢٠٢٠» بدراسة «المتوسطية». ووجدنا أن الأستاذ الدكتور سمعان بطرس فرج الله خير من يقوم بها بعلمه الواسع وبدقة أبحاثه وفكره المنفتح. ويسعدنى ويسعد زملائى فى المشروع أن نقدم إلى القراء المؤلف القيم الذى حرره الأستاذ الفاضل الذى لم يترك شاردة أو واردة إلا ذكرها

وعلق عليها. فقد تابع السياسة المصرية إزاء العلاقات المتوسطية منذ أعلن استقلال مصر وأصبحت لدينا وزارة خارجية في ١٩٢٢. وأوضح موقف الحكومة المصرية في كل مرحلة تاريخية من هذه العلاقات. ولم يذكر واقعة دون إثبات تاريخها، وحاول إعطاء تقدير كمي لكل ما يقول. وقد حلل بعمق الوضع الراهن لمفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مفتشاً عن كل اختلاف أو اتفاق وفصل في سرد النتائج السلبية والإيجابية، ودقق في عرض ما يتعين على مصر أن تفعله لتعظيم العائد الإيجابي من الشراكة. وأبرز أثر الأوضاع العالمية في زمن الكوكبة وواقع أن دول الاتحاد الأوروبي تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة التي تملك كل وسائل النفوذ والتقدم في حين تنتمي الدول العربية إلى مجموعة دول العالم الثالث. وبالتالي فإن نقاط الخلاف على المستوى العالمي تنعكس على التعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط. ولذا يكون على المفاوض المصري أن يراعي اشتمال اتفاقيات الشراكة على ضمانات تحد من آثار التبادل غير المتكافئ.

ولا يفوتني التنويه بأسلوب المؤلف المتميز بالرصانة والإيجاز وإتقان اللغة.

وأود في الختام أن أشير إلى أن هذا الكتاب هو الثالث عشر في سلسلة «مكتبة مصر ٢٠٢٠» التي يصدرها مشروع مصر ٢٠٢٠ الذي ينفذه منتدى العالم الثالث – مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة.

د. إسماعيل صبري عبد الله

رئيس منتدى العالم الثالث

والمنسق العام لمشروع مصر ٢٠٢٠

تقديم

يتبنى «منتدى العالم الثالث» ـ مكتب الشرق الأوسط فى القاهرة ـ مشروعًا بحثيًا شاملاً ومتعمقًا يهدف إلى استشراف مستقبل مصر حتى عام ٢٠٢٠ . وتقع دراسة موضوع «مصر والدائرة المتوسطية» التى يحتويها هذا الكتاب ضمن مجموعة دراسات «المحيط العالمى والمحيط الإقليمى لمصر» .

وكان ينبغى تناول هذا الموضوع فى إطار منهجى يستهدف تأصيل مفهوم «الدائرة المتوسطية» من منظور مصر ، ومن المنظور الجماعى الأوروبى . والتأصيل هو عملية ذهنية مهمة وحاكمة للسياسات المتبعة فى نطاق هذه الدائرة بالقياس إلى الدوائر الإقليمية الأخرى ـ العربية والإسلامية ، والإفريقية ، والعالم الثالث ـ فى ظل ظاهرة «العولمة» التى بدأت تترسخ منذ عام ١٩٩٠ على الأقل . وهذا هو موضوع **الفصل الأول** .

ويتضمن موضوع «مصر والدائرة المتوسطية» قضايا متعددة ومتداخلة إلى حد بعيد يمكن إجمالها فى محاور رئيسية ثلاثة هى : المحور الأمنى والسياسى ، والمحور الاقتصادى والاجتماعى ، والمحور الثقافى . وهذا هو موضوع **الفصل الثانى** الذى يتناول بالتحليل القضايا النوعية في البحر المتوسط ، وموقف مصر منها ، استنادًا إلى «صيغة برشلونة» التى طرحها الاتحاد الأوروبى فى نوفمبر ١٩٩٥م والتى تعكس الرؤية الجماعية الأوروبية لمستقبل العلاقات بين أوروبا المتحدة فى شمال البحر المتوسط من جانب والدول الواقعة على الضفاف الجنوبية والشرقية لذلك البحر ، ومن بينها مصر ، فى الجانب الآخر .

أمّا **الفصل الثالث** فهو يتضمن محاولة لاستشراف علاقة مصر فى إطار «الدائرة المتوسطية» حتى عام ٢٠٢٠ على ضوء سيناريوهات محتملة تم تصنيفها إلى خمسة سيناريوهات هى :

- استمرار السيناريو المرجعى الذى تم توصيفه فى الفصل الثانى وإن كان هذا الاستمرار لا يحول دون تطوير بسيط لا يؤثر فى جوهره .

- سيناريو «الرأسمالية الجديدة» .

- سيناريو «الاشتراكية الجديدة» .

- سيناريو «الدولة الإسلامية» .

- سيناريو «التآزر الاجتماعى» أو «السيناريو الشعبى» .

وينبغى التنويه إلى أن هذه الدراسة ليست عملاً فرديًا خالصًا ، ولكنها ثمرة مجهود جماعى استمر قرابة أربع سنوات قام به فريق بحثى قدم أعضاؤه بحوثًا فردية مهمة حول القضايا النوعية المثارة فى محيط «الدائرة المتوسطية» وذلك على النحو التالى :

د . زينب عبد العظيم : البعد الأمنى للأورومتوسطية من منظور السياسة الخارجية المصرية .

د . منال متولى : السيناريوهات المتوقعة عن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبى .

د . نادية أبو غازى و د . حامد عبد الماجد : السيناريوهات الأساسية لمستقبل العلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية : الجوانب السياسية والثقافية .

وقد أسهمت هذه البحوث المغذية إسهامًا كبيرًا فى تحرير هذه الدراسة ، ولذلك فإنى أتوجه بالشكر لجميع أعضاء الفريق البحثى والتقدير العميق لمقدرتهم البحثية المتميزة .

كما أتوجه بالشكر إلى مساعدى الباحثين ـ أسامة فاروق مخيمر، ومالك محمد عونى، وريهام أشرف باهى لما بذلوه من جهود مضنية فى جمع المادة العلمية من مصادر متعددة والتى كانت خير معين لأعضاء الفريق البحثى فى إنجاز بحوثهم.

كما ينبغى التنويه أيضًا إلى أن هذه الدراسة قد استفادت كثيراً من المناقشات والحوارات مع أعضاء فريق البحث المركزى فى «منتدى العالم الثالث» (مكتب القاهرة)، وكذلك من الندوات الجماعية التى نظمها هذا الفريق للتشاور حول الدراسة الكلية لموضوع «مصر ٢٠٢٠»، والتنسيق بين الدراسات العديدة المرتبطة بهذا الموضوع فى مرحلة إعدادها لتحقيق التكامل فيما بينها. فكل الشكر والامتنان لجميع أعضاء فريق البحث المركزى الذين يتميزون بالفكر الثاقب وبالانفتاح على جميع التيارات الفكرية وبالموضوعية العلمية الصارمة وبسعة الصدر فى تعاملهم مع جميع الباحثين.

وأخيرًا لا يسعنى إلاّ أن أتقدم بالشكر إلى العاملين فى مكتب منتدى العالم الثالث بالقاهرة وعلى رأسهم السيدة / إيلين زكى، والسيدة / فوزية فرج، والذين لم يألوا جهداً فى تقديم مساعداتهم للباحثين للإفادة من مكتبة المنتدى، ولاسيما القيام بمهمة طباعة هذه الدراسة على الكمبيوتر.

القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١

سمعان بطرس فرج الله

أستاذ العلوم السياسية

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الفصل الأول

تأصيل مفهوم المتوسطية

تمهيد

منذ عقد من الزمن على الأقل، وفى ظل التغيرات العميقة التى ترتبت على انتهاء «الحرب الباردة»، أصبح تنشيط توجه مصر إلى «الدائرة المتوسطية» من أهم القضايا المطروحة على الساحة المصرية على مستوى المناظرات الأكاديمية، وعلى مستوى العمل الأهلى غير الحكومى، وعلى مستوى الحركة الدبلوماسية المصرية. ومن المتوقع أن تتزايد أهمية هذه الدائرة فى السنوات القادمة مع توجه مصر إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى على الخارج فى عملية تجديد بناء أسس المجتمع المصرى، وتحديث أطره المؤسسية. وفى هذا الإطار، تعد «الدائرة المتوسطية» محوراً رئيسيًا فى العملية الذهنية التى تستهدف استشراف مستقبل مصر حتى عام ٢٠٢٠، الأمر الذى يثير عدة تساؤلات حول نوعية التفاعلات الراهنة والمستقبلية بين «الدول المتوسطية»، ومدى تأثيرها - سلبًا أو إيجابًا - فى مسار أو مسارات المجتمع المصرى، وكذلك تأثير عملية إعادة بناء المجتمع المصرى فى تطوير علاقاته بالمجتمعات المتوسطية الأخرى.

وحيث إن الارتباط بأكثر من «دائرة إقليمية» فى وقت واحد هو ممارسة مألوفة فى العلاقات الدولية، فلابد أن يحدث تداخل وتفاعل بين هذه الدوائر المختلفة من حيث أطرافها، ومن حيث أهدافها، ومن حيث آلياتها. وحيث إن مصر تتعامل مع عدة دوائر إقليمية تقليدية من أهمها «الدائرة العربية»، و «الدائرة الإفريقية»، و«الدائرة الإسلامية»، بالإضافة إلى تجمعات أخرى لدول «العالم الثالث» (أو «العالم النامى») تحت مظلة حركة عدم الانحياز (خاصة «مجموعة الـ ١٥»)، فقد

تباينت الرؤى والتفسيرات بشأن مضمون الانفتاح المصرى الحديث على «الدائرة المتوسطية»، وأصبح السؤال المطروح الآن هو: كيف التوفيق بين هذه الدوائر الجاذبة المختلفة، وفى ظل بيئة عالمية دائمة التغير تفرز توازنات عالمية جديدة تنعكس بالضرورة على الأوضاع الإقليمية فى مختلفة أرجاء العالم ومنها منطقة البحر المتوسط؟

إن طرح قضية التوفيق على هذا النحو يثير عدة إشكاليات بحثية تدور جميعها حول الأفضليات بين هذه الارتباطات الإقليمية المختلفة بالقياس، بطبيعة الحال، إلى تحقيق المصالح القومية المصرية الكلية. فما هو دور «الدائرة المتوسطية» فى تحقيق المصالح القومية للمجتمع المصرى، مقارنة بالأدوار التى تقوم بها الدوائر الإقليمية الأخرى؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضى بداءة تحديد مفهوم «الدائرة المتوسطية».

المبحث الأول
ما المقصود بالمتوسطية؟

لاشك أن أول إشكالية منهجية تصادف الباحث فى دراسة «الدائرة المتوسطية» تتعلق بتأصيل ذلك المفهوم وجذوره التاريخية، وبالتالى تحديد السياسات المرتبطة به. فتعبير «المتوسطية» ليس أمرًا متفقًا عليه، كما أن مضمونه قد تغير من عصر إلى آخر، ومن مجموعة من الدول إلى مجموعة أخرى، بل من دولة إلى أخرى. فإن تحديد الحيز الجغرافى للدائرة المتوسطية مرهون أولاً وأخيرًا بتقديرات الجهة صاحبة التعريف، وأن هذه التقديرات لا تتقيد دائمًا بعنصر الجغرافيا الطبيعية بالرغم من أهميته، ولكنها تأخذ فى الاعتبار أيضًا الأبعاد الوظيفية المختلفة للارتباطات الإقليمية المراد إقامتها فيتم إدخال دول، واستبعاد أخرى، من إطار التعاون الإقليمى، بصرف النظر عن موقع تلك الدول على خارطة الجغرافيا الطبيعية.

وعلى المستوى النظرى، ارتبط تباين الآراء حول تعريف المتوسطية بالجدل الفقهى والاجتماعى والسياسى حول «ظاهرة الإقليمية» regionalism بوصفها ظاهرة عامة تتخلل تاريخ العلاقات الدولية منذ فجر التاريخ وحتى اليوم. وعلى مستوى السياسة العملية، وإذا اقتصرنا على العصر الحديث، برز مفهوم «الإقليمية» كأساس لإقامة «منظمات إقليمية» regional organizations ذات طبيعة سياسية عامة يناط بها معالجة القضايا الخاصة بالسلم والأمن فى منطقة جغرافية معينة، أو إقامة منظمات إقليمية وظيفية تشرف على إدارة الشئون ذات الاهتمام المشترك بين عدة دول.

والشاهد على ذلك قيام «المؤتمر الأوروبى» concert of Europe فى ١٨١٥ (بعد هزيمة نابليون بونابرت على يد تحالف أوروبى رباعى ضم روسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا العظمى)، وهو أول تنظيم سياسى دولى فى العصر الحديث. فقد كان تنظيما إقليميًا أوروبيًا من حيث عضويته ومن حيث أهدافه، بالرغم من أن طموحاته قد امتدت إلى معالجة قضايا غير أوروبية فى ظل المد الاستعمارى الأوروبى، ولكن اهتمامه بهذه القضايا ارتبط أساسًا بالتوازنات الأوروبية[١]. ونفس القول ينطبق أيضًا على تشكيل التنظيم الإقليمى فى القارة الأمريكية والتى بدأت إرهاصاته الأولى بإعلان «مبدأ مونرو» فى ١٨٢٣[٢].

ولا يتسع المقام بطبيعة الحال لاستعراض الجدل الممتد منذ قيام عصبة الأمم فى ١٩١٩ وحتى اليوم بين أنصار «العالمية» universalism وأنصار «الإقليمية» regional-ism حول التعارض، أو إمكانية التعايش، بين المنظمات الإقليمية والمنظمات العالمية، خاصة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما[٣]. ويكفى التذكير بأن عهد عصبة الأمم قد أقر فكرة «التنظيم الإقليمى» مادام أنه لا يتعارض مع أهداف المنظمة العالمية. ولم يكتف ميثاق الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ بإقرار فكرة الإقليمية، ولكنه أفرد فصلاً خاصًا بطبيعة ودور المنظمات الإقليمية، هو الفصل الثامن.

ومع ذلك، فإنه بالرغم من إقرار فكرة «التنظيم الإقليمى» كظاهرة من أبرز ظواهر التنظيم الدولى المعاصر، فإنها لا تزال فكرة غامضة وفضفاضة لم يتوصل المفكرون، أو فقهاء القانون، أو رجال السياسة إلى تحديد دقيق للمعايير التى تستند إليها. ويرجع تباين الآراء فى هذا الشأن إلى الخلط الشائع بين مفهوم «المنظمة الإقليمية» regional organization ومفهوم «الترتيبات الإقليمية» regional arrangements، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، والتى لا تأخذ عادة أشكالاً مؤسسية دائمة. هذا الخلط بين المفهومين هو الذى يعنينا فى هذا المقام لأنه يتعلق بتحديد «الدائرة المتوسطية». فإن موضوع الدراسة يتعلق بوضع ترتيبات خاصة

بمنطقة البحر المتوسط قد تشترك فيها دول غير متوسطية، ولا يتعلق بإقامة منظمة إقليمية دائمة تضم جميع الدول الواقعة فى تلك المنطقة. ولعل من المفيد فى هذا السياق التذكير بأكثر التعريفات شمولاً ودقة للمنظمة الإقليمية، وهو التعريف الذى طرحه وفد مصر على مؤتمر سان فرنسيسكو الذى أقر ميثاق الأمم المتحدة فى ١٩٤٥. فقد نص هذا التعريف على أن «تعتبر منظمات إقليمية **الهيئات الدائمة** التى تضم **فى منطقة جغرافية معينة**، عدداً من الدول تجمع فيما بينها روابط الجوار، **والمصالح المشتركة، والتقارب الثقافى واللغوى والتاريخى والروحى**، وتتعاون جميعًا على تسوية ما قد ينشأ بينها من منازعات تسوية سلمية، وعلى حفظ السلم والأمن فى منطقتها، وحماية مصالحها، وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية»[٤]. وقد رفض المؤتمر إقرار هذا التعريف بحجة عدم ضرورته[٥]. وهكذا لم يشترط ميثاق الأمم المتحدة فى «التنظيمات» arrangements/ accords أو «الوكالات» agencies / organismes الإقليمية سوى أن تكون «متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها» (المادة ٥٢).

إن سكوت ميثاق الأمم المتحدة عن وضع ضوابط محددة «للمنظمة الإقليمية» التى تنطبق عليها أحكام الفصل الثامن منه[٦] قد ترك الباب مفتوحًا على مصراعيه أمام اجتهادات الفقهاء والساسة حول المعايير التى ينبغى توافرها فى «المنظمة الإقليمية»، تمييزاً لها عن «الترتيبات الإقليمية» الأخرى، بالرغم من اشتراك المفهومين فى معيار «الحيز الجغرافى» spatial area، فالجوار الجغرافى physical conti- guity هو ركيزة أساسية لكل «منظمة إقليمية» أو غيرها من «الترتيبات» الإقليمية المختلفة. ولكن معيار «الجوار الجغرافى» لا يصلح بمفرده أساسًا لإقامة منظمة إقليمية، كما أنه لا يصلح لوضع ترتيبات خاصة وموحدة تشمل جميع الدول الواقعة فى نفس المنطقة الجغرافية.

إن المنطق العام الذى تقوم عليه المنظمات الإقليمية هو منطق التضامن solidarity و«التعاون» Cooperation بين مجموعة من الدول ترتبط بعلاقات أكثر وثوقًا ورسوخًا

من تلك التى تربطها بدول أخرى خارج تلك المجموعة . فكأن معيار الجوار الجغرافى يقوم على افتراض - أو هو قرينة على - أن علاقات الجوار تخلق روابط خاصة بين الشعوب والدول الواقعة فى حيز إقليمى معين تجد تعبيراً عنها فى إقامة منظمة إقليمية تتمتع بإرادة ذاتية مستقلة عن الإرادة الفردية لأعضائها (أى تتمتع بالشخصية القانونية الدولية)، وتكون مهمتها تنظيم العلاقات فيما بين تلك الدول تنظيمًا أكثر وثوقًا وأكثر عمقًا من التنظيم العام الذى يحكم علاقاتها بالدول الأخرى التى لا ترتبط معها بمثل هذه الروابط الخاصة . ولكن هذا الافتراض لا يصدق دائما على أرض الواقع . فالموقع ، أو الموضع ، ينتج عنه مصالح متوافقة أحيانًا ومتعارضة أحيانًا أخرى . فإذا كان القرب الجغرافى يسهم دون شك فى تقارب الدول والشعوب ، ويخلق أنماطًا مختلفة من العلاقات التعاونية فيما بينها ، فإنه قد يخلق أيضًا علاقات صراعية ذات جذور عميقة فيما بينها . والشاهد على ذلك أن الجوار الجغرافى هو مصدر للعديد من المنازعات على الحدود التى كثيراً ما أسفرت عن حروب أو أعمال قتالية محدودة . فالتقارب أو التباعد الفعلى effective distance بين الدول والشعوب لا يتسق دائمًا وموقعها على خارطة الجغرافيا الطبيعية linear distance . فقد يكون فى مقدور دول متباعدة جغرافيا ، ومختلفة من حيث انتماءاتها القومية والدينية والثقافية ، إقامة منظمات سياسية ، أو تجمعات اقتصادية ، استناداً إلى معيار مصالحها الحيوية المشتركة . مثال ذلك «منظمة المؤتمر الإسلامى» أو «مجموعة الـ ٧٧ » . كذلك فإنه من الملاحظ أيضًا إنه فى نفس الحيز الجغرافى . تكون عضوية المنظمة الإقليمية مقيدة بناء على معايير أخرى ، غير معيار الجوار الجغرافى ، فبمقتضى معيار « العروبة» استبعدت تركيا وإيران وإسرائيل من عضوية جامعة الدول العربية . وتطبيقًا لمعيار «تجانس نظم الحكم» ، تم استبعاد إيران والعراق واليمن من عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية . فما هى المعايير الإضافية التى تبرر فى تفاعلها مع المعيار الجغرافى ، قيام منظمات إقليمية محدودة العضوية فى نفس المنطقة الجغرافية .

إن أهم المعايير فى هذا الصدد تستند إلى مفهوم «التجانس» بين الشعوب من حيث وحدة الجنس، أو الدين، أو اللغة والحضارة، أو الأيديولوجية. كما أن هناك معايير تستند إلى وحدة التجربة التاريخية، وأخرى مشتقة من تشابه نظم الحكم، أو تشابه النظم الاقتصادية، أو التشابه فى مستوى التنمية الاقتصادية، أو كثافة العلاقات بين الدول (التبادل التجارى، حركة رءوس الأموال، حركة الأشخاص) . . . إلخ. وتختلف الأهمية النسبية لهذه المعايير وغيرها من منظمة إقليمية إلى أخرى. ولذلك فإن مفهوم «المنظمة الإقليمية» هو مفهوم نسبى حيث إن كل منظمة تتمتع بخصوصية فعلية وتستند إلى معايير قد تتوافر، وقد لا تتوافر فى منظمات إقليمية أخرى. ولذلك فإنه فى نفس الحيز الجغرافى area espace، قد تقوم عدة منظمات إقليمية تضم مجموعات مختلفة من الدول. وقد تكون هذه المنظمات متصارعة ومتنافسة أحيانًا أو متعاونة أحيانًا أخرى تبعًا لمقتضى الحال. فضلا عن ذلك، فإنه قد تقوم منظمات إقليمية فرعية sub regional فى كنف منظمة إقليمية أكثر شمولاً من حيث عضويتها. مثال ذلك: قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقيام الاتحاد المغاربى فى كنف جامعة الدول العربية. والعبرة فى كل ذلك هو امتزاج عدة معايير، إلى جانب المعيار الجغرافى الذى يظل أساسياً، على نحو يؤدى إلى قناعة فعلية بالانتماء إلى جماعة متميزة من الدول أو بعبارة أخرى، وجود إدراك جماعى collective perception لضرورة قيام تفاعلات منتظمة، وممتدة زمنياً، بين مجموعة من الدول المتجاورة تجمعها خصائص متميزة لتحقيق مصالح مشتركة فيما بينها(٧).

وإذا كان مفهوم «المنظمة الإقليمية» على هذا القدر من النسبية، فإن مفهوم «الترتيبات الإقليمية» هو أكثر هلامية وغموضًا من مفهوم «المنظمة الإقليمية»(٨). فالترتيبات الإقليمية تعنى البحث عن «فضاء مناسب للعمل». وقد تقوم هذه الترتيبات بين دول المنطقة ذاتها، وقد تتعلق هذه الترتيبات بالمنطقة وإن كان مصدرها دولاً لا تنتمى إلى المنطقة بالمعيار الجغرافى مثل استراتيجية الولايات

المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي في البحر المتوسط. بهذا المفهوم، فإن «الدائرة المتوسطية» لا تعكس بالضرورة «هوية إقليمية محددة» regional identity على غرار «النظام العربي» أو على غرار «الاتحاد الأوروبي» نظراً لغياب التماسك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي بين الدول والشعوب المطلة على شواطئ البحر المتوسط، ومن ثم عدم وجود «إدراك جماعي» بالانتماء إلى مجموعة متميزة من الدول المتجانسة. فالسمة البارزة للشعوب والدول المتوسطية هي الاختلاف والانقسام إلى تجمعات مختلفة - أو أقاليم متمايزة - بين شمال وجنوب، وبين شرق وغرب، وتضم دولاً متباينة من حيث التكوين البشري (حجمًا ونوعاً)، ومن حيث النظم الاقتصادية ومستوى النمو الاقتصادي، ومن حيث النظم السياسية، ومن حيث الانتماء العقائدي أو التمايز الفكري والثقافي، بالإضافة إلى اختلاف مصالح الدول الفردية بصرف النظر عن انتمائها إلى تلك التجمعات أو الأقاليم من عدمه. ولذلك فإن العلاقات بين دول حوض البحر المتوسط تتأثر حتمًا باتجاهات متعارضة[٩]. والشاهد على ذلك عدم وجود منظمة متوسطية جامعة لأن الفضاء المتوسطي espace mediterraneen لا يملك الخصائص اللازمة لإقامة «منظمة إقليمية» بالمعنى السابق.

ومع ذلك، إذا كان حوض البحر المتوسط يتكون من دول ومناطق متعددة الهويات والتجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنها تعيش حالة من الترابط الواقعي يفرزها الجوار الجغرافي والحيز المائي الذي يتوسطها على ضوء حركة التاريخ واعتبارات الواقع الراهن. ولذلك فإن هذه الاختلافات التي قد تولد الصراعات لا تنفي إقامة ترتيبات تعاونية بين هذه الدول والمناطق لتحقيق منافع متبادلة، أو البحث عن حلول جماعية لقضاياها واهتماماتها المشتركة مع ملاحظة أن معالجة هذه القضايا المشتركة لا يمكن أن تكون بمعزل عن معالجتها عالمياً. وعلى حد تعبير هيثم الكيلاني، فإن «البحر المتوسط يجمع بالقدر الذي يفرق، ويوحد بالقدر الذي يفصل»[١٠].

وقد تكون هذه الاهتمامات المشتركة عامة فتشمل جميع الدول المشاطئة للبحر المتوسط مثل القضايا المتعلقة بحماية البيئة (اتفاقية برشلونة لعام ١٩٧٧ بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث)، والتعاون فى استغلال الموارد البحرية الحية وغير الحية. وفى هذا المجال الأخير، فإن منطقة البحر المتوسط تمتد لكى تشمل الدول الواقعة على البحر الأسود، بالرغم من أنه بحر مغلق ينفصل عن البحر المتوسط بمضيقى البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة [١١]. وقد اعترفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بأن لهذه الدول مصالح حيوية فى البحر المتوسط، وأن من حقها المشاركة فى استغلال موارده. ومع ذلك، فإنه خارج هذا المجال المحدد الذى لايعنينا فى هذا المقام، فقد تم استبعاد هذه الدول من الدائرة المتوسطية على أساس أنها تدخل تاريخيًا فى نطاق أوروبا الشرقية أكثر من كونها دولاً متوسطية.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك اهتمامات مشتركة تتسم بقدر كبير من النسبية بالرغم من صياغتها فى صيغة العموم مثل تحقيق الأمن والاستقرار فى البحر المتوسط، أو التعاون الاقتصادى بين الدول المتوسطية. وفى هذه المجالات، تختلف الاقترابات لمفهوم «الدائرة المتوسطية». فبالنسبة للترتيبات الأمنية العسكرية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية - وهى دولة لا تنتمى جغرافيا إلى الإقليم، ولكنها تعتبر دولة متوسطية بحكم اهتماماتها العالمية، ومن ثم تواجدها البحرى والجوى فى هذا الإقليم - تعتبر البحر المتوسط كيانًا واحداً. وتعتمد وجهة النظر الأمريكية على مفهوم مسرح العمليات الغربى الذى يضم أوروبا وكل حوض البحر المتوسط (القيادة الجنوبية لحلف الأطلنطى)، تمييزًا له عن مسرح العمليات الشرقى الذى يشمل منطقة الخليج العربى ويمتد إلى آسيا الجنوبية - الغربية والوسطى (القيادة المركزية).

ونفس المنطق ينطبق على محاولة مؤتمر الأمن والتعاون الوروبى (صيغة هلسنكى) لتنمية بعد جديد لسياسته الأمنية فى البحر المتوسط والتى تتسم هى أيضًا بالشمول. وتؤيد بعض الدول المتوسطية هذا الاقتراب الشامل ومنها مصر التى

تدعو منذ زمن إلى تحويل البحر المتوسط إلى منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وإن كانت هذه الدعوة قد تأثرت بمفهوم عدم الانحياز إزاء «الحرب الباردة»، وتتأثر حاليًا بالوضع الأمنى فى شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط بالقياس إلى امتلاك إسرائيل للسلاح النووى. بل إن بعض الدول المتوسطية الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى - مثل إيطاليا وإسبانيا - دعت إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون فى البحر المتوسط يمكن أن يضم، إلى جانب جميع الدول المشاطئة للبحر المتوسط، دولاً أوروبية أخرى، حتى من خارج الاتحاد الأوروبى، ودول الخليج العربى، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية. ولكن هذا الاقتراب الشامل للفضاء المتوسطى استند كما سنرى، إلى تخوف هذه الدول من الهيمنة الفرنسية على دول الشمال الأفريقى أكثر من استناده إلى قناعة حقيقية بوحدة حوض البحر المتوسط.

أما اقتراب الاتحاد الأوروبى من فكرة المتوسطية فهو يتسم بالنسبية والانتقائية كما سنرى. فقد تم استبعاد ليبيا من «الشراكة الأوروبية - المتوسطية» لاعتبارات سياسية ليست منبتة الصلة عن عداء الولايات المتحدة لتلك الدولة الرافضة للسياسة الأمريكية فى المنطقة، والمتهمة بتورطها فى أعمال إرهابية عديدة لعل أبرزها «قضية لوكربى». ومن ناحية أخرى، فإن مشروع " الشراكة الأوروبية - المتوسطية " يضم دولاً غير مشاطئة للبحر المتوسط وذلك لاعتبارات اقتصادية (موريتانيا كمراقب)، أو سياسية (الأردن). وفى هذه الحالة الأخيرة، فإن تأثير الصلح الأردنى - الإسرائيلى يظهر بوضوح. وحتى فى إطار هذا الحيز الجغرافى غير المحدد لمشروع «الشراكة الأوروبية - المتوسطية»، فإن أولويات أصحاب المشروع تختلف من منطقة إلى أخرى، باختلاف نوعية الترتيبات الإقليمية المراد إقامتها. فالمتوسطية تمتد إلى شرقى البحر المتوسط وجنوبه فى المجال الاقتصادى والبيئى، بينما لا تعنى بصفة أساسية بقضايا الأمن العسكرى العام فى تلك المنطقة، أو فى مياه البحر بأكمله، التى تركت لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار حلف الأطلنطى، وإن كان

ذلك على مضض من جانب فرنسا بالتحديد. أما فى منطقة جنوب-غرب المتوسط- أى دول شمال أفريقيا-فإن " الشراكة الأوروبية-المتوسطية " تولى اهتمامًا بالغًا بقضايا الاستقرار والأمن السياسى وأسسه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية. ومرجع الاهتمام بهذه الجوانب ليس الاعتراف بهوية عربية / إسلامية خاصة تتميز بها شعوب الشمال الأفريقى عن غيرها من الشعوب العربية الإسلامية فى منطقة جنوب شرقى المتوسط، ولكن، وكما سنرى، بسبب إدراك الشعوب الأوروبية المشاطئة لشمال غربى المتوسط لنوعية الخطر القادم من الجنوب والمتمثل فى الهجرة المتنامية إلى الشمال، شرعية كانت أو غير شرعية، وما يرتبط بها من امتداد التيارات الإسلامية الراديكالية إلى أوروبا، ومعالجة أسباب التطرف والإرهاب المرتبط بها بالعمل على معالجة جذوره الاقتصادية والاجتماعية فى موطنه الأصلى، الأمر الذى يؤدى بالتبعية إلى تخفيف حجم الهجرة المستمرة إلى الشمال وما يتعلق بها من مشاكل عنصرية عديدة تهدد الأمن الاجتماعى الداخلى فى دول المهجر. فالقضايا الأمنية ليست واحدة فى مجمل الحيز الجغرافى الذى يطلق عليه مصطلح «الدائرة المتوسطية». كما أن مفهوم الاستقرار ليس واحداً: ففى شرقى البحر المتوسط، يرتبط الاستقرار أساسًا بتسوية الصراع العربى-الإسرائيلى، أو الصراع التركى-اليونانى. بينما فى جنوب-غربى المتوسط فإن الاستقرار يعنى بصفة أساسية عدم زعزعة نظم الحكم القائمة، فى مواجهة المد الإسلامى الراديكالى.

وحتى فى المجال الاقتصادى، فإن الاتحاد الأوروبى لا يتعامل مع الدول الواقعة على الشواطئ الجنوبية أو الشرقية للبحر المتوسط وفقًا لنمط موحد، ولكنه يتعامل مع تلك الدول على أساس فردى يختلف من حالة إلى أخرى. فمضمون الشراكة الأوروبية-المغربية أو الأوروبية-التونسية يختلف عن مضمون الشراكة الأوروبية-الإسرائيلية، أو الأوروبية-الأردنية، أو الشراكة المزمع إقامتها مع كل من مصر وسوريا ولبنان... إلخ. ولكن ينبغى ملاحظة أن المجموع الكلى

لاتفاقات الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية إنما يرتكز على سياسة متوسطية عامة يتبناها الاتحاد الأوروبى.

ومن ناحية أخرى، هناك اختلافات كثيرة تميز العلاقات الثنائية بين بعض دول الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية الأخرى، مثل العلاقات الفرنسية ـ المصرية أو الإيطالية المصرية التى تتحدد وفقًا للرؤى الذاتية لكل دولة للتعاون المتوسطى، مع ملاحظة أن هذه العلاقات الثنائية تأخذ فى الاعتبار السياسة الجماعية للاتحاد الأوروبى فى المنطقة. وفى هذا السياق، فإن تقسيم حوض البحر المتوسط إلى شرق وغرب يكتسب أهمية، إذ توجد مصالح لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبى منفردة فى منطقة فرعية أو أخرى داخل إقليم البحر المتوسط. فإن لفرنسا وإيطاليا وإسبانيا مصالح وعلاقات تقليدية فى جنوب غربى المتوسط، بينما تهتم اليونان على نحو أكبر بمجريات الأحداث فى شرقى الإقليم وفى منطقة البلقان. هذا بالإضافة إلى اختلاف العلاقات الثنائية التى تربط بين دولة متوسطية ودول فاعلة فى النظام العالمى مثل العلاقات المصرية ـ الأمريكية، أو العلاقات المصرية ـ الروسية.

خلاصة القول: لا يمكن الحديث عن ترتيبات إقليمية نمطية فى مجمل حوض البحر المتوسط. فإن نوعية هذه الترتيبات تختلف من منطقة إلى أخرى، وأحيانًا من دولة إلى أخرى. ولذلك يصعب تقديم تعريف شامل ومحدد «للدائرة المتوسطية» لأن الوعاء الجغرافى لهذه الدائرة يتسع أو يضيق تبعًا لنوعية الإدراك للمعطيات والعوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة، لاسيما بالقياس إلى توقعات تطورها فى المستقبل. فعلى مستوى الترتيبات الجماعية، يختلف مفهوم حلف الأطلنطى «للدائرة المتوسطية» عن مفهوم مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لتلك الدائرة. وكلاهما يختلف عن مفهوم الاتحاد الأوروبى لها. وعلى مستوى الدول والعلاقات الثنائية، يختلف إدراك المتوسطية من دولة إلى أخرى. وهكذا فإن الوعاء الجغرافى للدائرة المتوسطية يتحدد تبعًا لواقع العلاقات بين الدول، وهو واقع متغير؛ ومن ثم يدخل فى نطاق الدراسات المستقبلية.

وحيث إن هذا البحث ينصب على مستقبل التوجه المصرى إلى الدائرة المتوسطية ، فإن نقطة البداية لابد أن تكون محاولة فهم إدراك مصر لهذه الدائرة دون التغاضى عن واقع أن دوائر صنع القرار خارج مصر ، ومنها الاتحاد الأوروبى على وجه التحديد، تلعب دوراً هامًا فى تحديد ذلك الإدراك . وحيث إن الموقع الجغرافى لمصر فى الجنوب الشرقى للبحر المتوسط يفرض عليها ارتباطات متعددة بالدول المتوسطية الأخرى، فإن نوعية وعمق هذه الارتباطات لا تنفصل عن حركة التاريخ . بعبارة أخرى ، فإن إدراك مصر للدائرة المتوسطية يتحدد بالنظر إلى موقعها الجغرافى وبالنظر أيضًا إلى حركة التاريخ .

المبحث الثانى
توجه مصر إلى الدائرة المتوسطية

إن اهتمام مصر بالدائرة المتوسطية هو اهتمام ذاتى وأصيل بحكم الجغرافيا والتاريخ والحضارة، وليس مجرد رد فعل لاهتمامات الآخرين بتلك الدائرة. فعلاقات مصر مع الدول المتوسطية الأخرى قديمة قدم التاريخ ذاته وإن اختلف مضمونها. كما اختلفت أساليبها، من زمن إلى آخر تبعًا لتغير موازين القوى الإقليمية والعالمية بحكم تغير عناصر ومقومات قوة الدول بفعل الثورة العلمية وتطبيقاتها التقنية.

ولا حاجة بنا فى سياق هذا البحث، إلى مراجعة وتحليل الحوارات الفكرية الحديثة بين كبار المثقفين المصريين حول طبيعة التوجه المتوسطى للدولة المصرية بالقياس إلى انتمائها العربى، أو الإسلامى، أو الأفريقى(١٢). يكفى القول بأن هذه الحوارات قد عكست التداخل الأيديولوجى للتيارات السياسية فى مصر بين أنصار «الوطنية المصرية» من جانب، وأنصار «الوحدة الإسلامية» من جانب آخر، وأنصار «القومية العربية» من جانب ثالث. وقبل ثورة يوليو ١٩٥٢، انتهى هذا التداخل بترجيح كفة أيديولوجية «الوطنية المصرية» على غيرها من الأيديولوجيات(١٣). فما يهمنا فى هذا المقام هو تتبع الخطوط العريضة لسياسة مصر الخارجية فى بعدها المتوسطى منذ حصولها على الاستقلال بمقتضى إعلان انتهاء الحماية البريطانية على مصر فى ١٩٢٢، وحتى دعوة الرئيس حسنى مبارك فى نوفمبر ١٩٩١، إلى إنشاء «منتدى دول البحر المتوسط»(١٤). هذه الحقبة الطويلة من الزمن تنقسم إلى فترات،

بالرغم من تداخلها، تتميز بسمات خاصة تتعلق بتطور البيئة المحلية والإقليمية والعالمية وفقًا لتفاعل العديد من المتغيرات التى تحدد العلاقة بين قدرات الدولة المصرية والقيود المفروضة عليها.

أولاً: السياسة المتوسطية لمصر من ١٩٢٢ إلى ثورة يوليو ١٩٥٢:

اعتقد كثيرون بأنه لم يكن لمصر، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، سياسة خارجية بالمفهوم الصحيح. وفى ذلك يقول جمال حمدان: «من الصعب، ربما من العبث، أن نتحدث عن سياسة خارجية لمصر فى ظل الاستعمار... (فقد) فرض الاستعمار على مصر «العزلة السياسية» من الدرجة الأولى، فلم يعد لها علاقات خارجية دولية إقليمية أو عالمية إلاّ من خلاله وفى أضيق الحدود التى رسمها بنفسه، وبذلك احتكر لنفسه سياستها الخارجية أو هو صادرها ببساطة»[١٥]. وأكد محمد حسنين هيكل نفس المعنى عندما قال بأن سياسة مصر الخارجية فى هذه الحقبة كانت مقصورة على مسألة واحدة هى «العلاقة مع بريطانيا»[١٦].

ونعتقد أن هذه نظرة ضيقة إلى الموضوع ربما يرجع مبعثها إلى الرغبة فى تضخيم إنجازات ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مجال السياسة الخارجية، كما فى غيره من المجالات، على حساب ما تم من إنجازات قبلها. صحيح أن محور سياسة مصر الخارجية كان يدور حول تسوية القضية الوطنية (الاستقلال التام ووحدة وادى النيل). وصحيح أيضًا أن العلاقات المصرية ـ البريطانية كانت تمثل الإطار الرئيسى لتسوية القضية الوطنية. وصحيح أيضًا أنه فى نطاق السياسة العالمية، فإن مصر كانت محلاً object للعلاقات بين الدول الكبرى أكثر من كونها فاعلاً مستقلاً ومؤثرًا فيها subject ومع ذلك فإن المتتبع لتطور سياسة مصر الخارجية فى تلك الحقبة الطويلة من الزمن لابد أن يلاحظ أن اهتمامات مصر الخارجية لم تقتصر على تسوية القضية الوطنية بالرغم من محوريتها، ولكن اتسعت آفاقها لكى تشمل أبعادًا إقليمية وعالمية. ولم تكن هذه السياسة مجرد انعكاس لسياسة بريطانيا، ولكنها

عبرت عن توجهات مصرية أصيلة اتفقت أحياناً، واختلفت أحيانًا أخرى، فى مضمونها وفى مظاهرها عن توجهات السياسة البريطانية[١٧] . فقد تطلعت مصر إلى القيام بدور إيجابى، بل وقيادى أحياناً، على مسرح العلاقات الإسلامية[١٨] . وفى نطاق العلاقات العربية[١٩] . ولكن ما يهمنا فى هذا المقام هو توجه مصر إلى الدائرة المتوسطية، وعلى وجه التحديد علاقاتها مع الدول الأوروبية الواقعة على الشواطئ الشمالية للبحر المتوسط . ودون الدخول فى عملية التنظير التى يهتم بها دارسوا العلاقات الدولية بخصوص التفاعل بين «الثوابت» و «المتغيرات»، فإنه ينبغى الإشارة إلى بعض الأسس العامة التى أثرت فى توجه مصر إلى الدائرة المتوسطية، أخذًا فى الاعتبار تغير الوزن النسبى لتلك العوامل من فترة إلى أخرى.

لا يخفى على أحد أن موقع مصر الجغرافى على مفترق طرق المواصلات الدولية البحرية والبرية والجوية قد أضفى عليها أهمية استراتيجية كبيرة بالقياس إلى صراع القوى الكبرى بهدف السيطرة على المنطقة والتى كانت فى الأساس دولاً أوروبية[٢٠] . ويمكن القول بأن الاستعمار البريطانى لمصر كان فى جوهره لأغراض استراتيجية . فموقع مصر الجغرافى هو مصدر خطر أكيد على أمنها القومى . فجميع الغزوات التى تعاقبت على مصر خلال تاريخها الطويل وفدت من الشمال ومن الشرق . ولذلك سعت مصر دائمًا إلى تأمين سهول بلاد الشام حتى جبال طورس كشرط أساسى لكفالة أمنها القومى . ألا يفسر ذلك عداء مصر لسياسة الاستيطان اليهودى فى فلسطين والتى ارتبطت بالاستعمار البريطانى للمنطقة والذى شمل مصر أيضًا ؟ هذا العداء المصرى الكامن لإسرائيل سيظل قائمًا بالرغم من إبرام معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية فى ١٩٧٩ . وسبب ديمومة ذلك العداء أنه نابع من خطورة الموقع الجغرافى نفسه وقلق مصر البالغ من تنامى القوة العسكرية الإسرائيلية وامتلاكها للسلاح النووى، وذلك بصرف النظر عن أيديولوجية القومية العربية[٢١] .

كذلك فإن عنصر السكان قد أثر بطريق غير مباشر فى سياسة مصر الخارجية فى

تلك الحقبة نظراً لكثرة الجاليات الأجنبية التى كانت مقيمة فى مصر فى ظل «نظام الامتيازات»(٢٢) . فإن تعدد هذه الجاليات قد أذكى تيارات أيديولوجية متباينة . وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن جالية «الشوام»، وكانت تسيطر على الصحافة، ساهمت فى تقوية التوجه العربى فى مصر . وتواجد جالية إيطالية كبيرة كان حافزاً لاتجاه بعض القوى السياسية إلى التقرب من دول «المحور»، الأمر الذى كان له أبعد الأثر، كما سنرى، فى توجه الدبلوماسية المصرية قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية .

ومن ناحية أخرى، فإنه من المسلمات البديهية أن نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية يؤثر فى السياسة الداخلية والخارجية لكل بلد . ولا تشذ مصر عن هذه القاعدة . ولكن الصعوبة تكمن فى تقييم الدور الذى يقوم به العامل الاقتصادى فى تحديد أهداف الدول وتوجهاتها الخارجية . وترجع الصعوبة إلى طبيعة هذا العامل . فهو من المتغيرات سريعة التقلب، كما أنه يخضع فى تقييمه لمصالح طبقية مختلفة ومتغيرة . وبطبيعة الحال، لا يتسع المقام لدراسة دقيقة ومتعمقة للبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى، وتطورها خلال تلك الحقبة الطويلة من الزمن(٢٣) . ونكتفى بإبداء بعض الملاحظات العامة بشأنها ترتبط مباشرة بتوجهات السياسة الخارجية المصرية .

لقد ظل الاقتصاد المصرى بعد الحرب العالمية الأولى وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ اقتصاداً زراعياً فى الأساس يعتمد على زراعة القطن كسلعة تجارية كانت تمثل قرابة ٨٦٪ من الصادرات المصرية . ما هو أهم من ذلك أن الأوروبيين قد سيطروا على هذا المورد الرئيسى للدولة المصرية . فقد تملك الأجانب قرابة ١٠٪ من الأراضى الزراعية . كما أنهم تحكموا عن طريق التمويل، فى إنتاج القطن وتجارته . ومن ناحية أخرى، اتجهت مصر إلى التصنيع . وبالرغم من الجهود الحكومية(٢٤) والخاصة(٢٥) لبناء هذا القطاع الواعد على أساس مبدأ الاستقلال الاقتصادى الوطنى، فقد خضع هذا القطاع أيضًا لسيطرة الأوروبيين من خلال سيطرتهم على إدارة المرافق العامة (النقل والكهرباء، ومياه الشرب . . . إلخ) .

وجدير بالملاحظة هنا أن الاستغلال الأجنبى لمصر لم يكن استغلالاً بريطانيًا صرفًا (كما كان الوضع فى الهند)، ولكن مارسته قوى أوروبية متعددة أرادت الاستفادة من نظام «الامتيازات الأجنبية». ومع ذلك خضعت علاقات مصر مع الدول الأوروبية للقيود الموضوعية التى تضمنها إعلان فبراير ١٩٢٢ الذى نص على احتفاظ بريطانيا بصورة مطلقة بتولى تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر، والدفاع عن مصر ضد كل عدوان أو تدخل أجنبى مباشر أو بالوساطة. فكأن شئون الأمن الخارجى كانت خارج دائرة اختصاصات الدولة المصرية.

ولكن هذا الوضع قد تغير نسبيًا بإبرام معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا فى ١٩٣٦ تحت تأثير الصراع الكبير بين الدول الكبرى، الذى أخذ، منذ مطلع الثلاثينيات، شكل الصراع بين «كتلة الديكتاتوريات» (ألمانيا وإيطاليا، بالإضافة إلى اليابان)، و «المعسكر الديمقراطى» (بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية). ولذلك فإن الفترة الممتدة من ١٩٣٦ وحتى قيام الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ هى فترة مهمة فى تاريخ سياسة مصر الخارجية لأنها ساهمت فى تحديد الملامح الرئيسية لتلك السياسة، خاصة فيما يتعلق بتوجهها المتوسطى. وقد تأكدت هذه الملامح خلال الحرب العالمية الثانية وامتدت إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

لقد ترددت مصر فى تحديد موقفها من الصراع بين الدول الأوروبية الكبرى. ولعل أخطر قضية مثلت ضغطًا شديدًا على كل من بريطانيا ومصر ودفعتهما إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦، حتى قضية الحرب الإيطالية ـ الحبشية (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦) والتى كانت لها انعكاسات مباشرة على سياسة مصر المتوسطية خاصة فيما يتعلق بجانبها الأمنى.

لا حاجة إلى التذكير بخلفية العلاقات بين إيطاليا والحبشة والتى ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر. ولكن ما ينبغى التأكيد عليه فى هذا المقام أن هذه العلاقات قد اقترنت، بعد الحرب العالمية الأولى، بتدعيم قدرات إيطاليا العسكرية

فى ليبيا وفى منطقتى البحر الأدرياتيكى، وبحر إيجه وما ترتب على ذلك من اختلال توازن القوى فى وسط وشرقى البحر المتوسط (وكذلك فى منطقة القرن الأفريقى)، الأمر الذى كان يشكل تهديداً مباشراً لأمن مصر من جانب، وتهديداً لطرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية من الجانب الآخر، ومن ثم تحديًا لمكانة بريطانيًا العالمية. ولذلك فإن بريطانيا هى التى اقترحت على عصبة الأمم توقيع عقوبات على إيطاليا تطبيقًا لنظام «الأمن الجماعى»(٢٦). وقد أعلنت الحكومة المصرية - بالرغم من عدم تمتعها بعد بعضوية عصبة الأمم - أنها على استعداد لتوقيع كافة العقوبات على إيطاليا، ليس من قبيل التبعية لبريطانيا فى ظل إعلان فبراير ١٩٢٢، ولكن عن قناعة تامة بأن إيطاليا الفاشية تمثل خطراً حقيقيًا على الأمن القومى المصرى(٢٧). فنحن هنا بصدد حالة نادرة لتوافق المصالح بين مصر وبريطانيا إزاء خطر مشترك كان يتهددهما. وهو ما يفسر تخلى بريطانيا عن بعض التحفظات التى وردت فى إعلان فبراير ١٩٢٢، وقبول مصر، بمقتضى معاهدة ١٩٣٦، لالتزامات أمنية فى سياق الاستراتيجية البريطانية العامة. فقد نصت المادة الثانية على تقديم مساعدت متبادلة بين الطرفين فى حالة «الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها». هذه العبارة الأخيرة غير محددة المضمون فهى تشمل حالات التوتر الدولى الحاد، وليس فقط «الحرب» و «خطر الحرب». وقد قبلت مصر هذا التوسع فى مفهوم التحالف تحت تأثير أزمة الحبشة.

صحيح أن معاهدة ١٩٣٦ قد أتاحت لمصر اتباع سياسة خارجية أكثر مرونة عن ذى قبل من خلال تمتعها بعضوية عصبة الأمم، وإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية بمقتضى معاهدة مونترو لعام ١٩٣٧. ولعل أهم مظهر لهذه المرونة هو معارضة مصر، فى إطار الدبلوماسية الجماعية التى أتاحتها لها عضويتها فى عصبة الأمم، لتقرير لجنة بيل الملكية Peel Commission الذى تضمن اقتراح تقسيم فلسطين بين العرب واليهود(٢٨). ومع ذلك، فإنه عندما تعلق الأمر بقضايا سياسية وعسكرية مهمة تؤثر فى التوازنات الدولية، فإن الحكومات المصرية المتعاقبة لم تتمكن من

التخلص تمامًا من وصاية بريطانيا على توجهات السياسة الخارجية المصرية. ويظهر هذا بوضوح فى سياسة مصر المتوسطية. فإزاء قلق مصر من تزايد القوة العسكرية الإيطالية فى ليبيا وحشدها بالقرب من حدود مصر، استطلعت الحكومة المصرية فى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ رأى الحكومة البريطانية حول عقد ميثاق عدم اعتداء، أو على الأقل اتفاق حسن نوايا، بين مصر وإيطاليا. ولكن هذا الاقتراح اصطدم برفض قاطع من جانب الحكومة البريطانية بحجة تعارضه مع أحكام معاهدة ١٩٣٦[٢٩]. ورضخت مصر الرسمية للإرادة البريطانية. أما الشواهد التى كانت تشير إلى محاولات من جانب بعض القوى السياسية فى مصر للتقرب من «دول المحور»، لاسيما التقرب من إيطاليا، فقد ارتبطت بلعبة السياسة الداخلية[٣٠]. ولم تظهر أهميتها الحركية على مسرح السياسة الخارجية المصرية إلا خلال الحرب العالمية الثانية.

لا يتسع المقام لدراسة التوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ومدى تعارض هذه التوجهات مع السياسة البريطانية على ضوء معاهدة ١٩٣٦ بين البلدين[٣١]. ومن المعلوم أن مصر لم تعلن الحرب ضد «دول المحور» إلا فى فبراير ١٩٤٥، أى قبيل انتهاء الحرب من الناحية الفعلية على المسرح الأوروبى، وكان ذلك بهدف المشاركة فى مؤتمر سان فرنسيسكو (٢٥ أبريل - ٢٦ يونيو ١٩٤٥) الذى أقر ميثاق الأمم المتحدة. ما يهمنا هو إلقاء الضوء على سياسة مصر المتوسطية فى تلك الحقبة المفصلية فى تاريخ العلاقات الدولية والتى كان لها أبعد الأثر فى تشكيل النظام العالمى والنظم الإقليمية بعد الحرب. لقد تطورت تلك السياسة مع مسيرة الحرب ذاتها[٣٢]. ولاشك أن أكثر التطورات تأثيراً فى سياسة مصر المتوسطية كانت عندما امتدت الحرب إلى البحر المتوسط بعد دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠.

وفى هذا الصدد، يتعين إبداء ملاحظة عامة تتعلق باختلاف الاستراتيجية الألمانية عن الاستراتيجية الإيطالية فى البحر المتوسط وما ترتب على هذا الاختلاف من تأثير

فى سياسة مصر المتوسطية من جانب، وتفسير عجز «الجماعة الأوروبية» (ثم الاتحاد الأوروبى) عن وضع استراتيجية متوسطية موحدة كما سنرى.

لقد قامت استراتيجية ألمانيا الهتلرية على نفس الأسس التى قامت عليها استراتيجية ألمانيا الموحدة فى عهد بسمارك والإمبراطور غليوم الثانى من ١٨٧٠ وحتى الحرب العالمية الأولى. وتتلخص هذه الاستراتيجية فى ضرورة السيطرة على شرق أوروبا لتحقيق «المجال الحيوى» لألمانيا. وهذا ما يفسر غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتى لمنعه من السيطرة على بولندا ودول البلطيق ومحاولة مد نفوذه إلى دول البلقان. أما اهتمام ألمانيا النسبى بمنطقة البحر المتوسط فقد كان لأسباب تكنيكية بهدف تأمين الجناح الجنوبى لقواتها المكلفة بغزو الاتحاد السوفيتى، وحماية مصادر البترول فى رومانيا (التدخل فى اليونان، وفى كريت، وفى يوغوسلافيا)، بالإضافة إلى إنقاذ الوضع المتدهور للحليف الإيطالى فى شمال أفريقيا، وأخيراً محاولة قطع طرق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها فى شرق أفريقيا وفى جنوب آسيا (خاصة الهند)، وبينها وبين دول الكومنولث فى المحيط الهادى (استراليا ونيوزيلندا)، فضلاً عن حرمان بريطانيا من بترول الشرق الأوسط، بعبارة موجزة، فإن الاستراتيجية الألمانية العامة كانت فى الأساس استراتيجية أوروبية قارية. أما اهتمامها بالبحر المتوسط فقد كان اهتمامًا مشتقًا من هذه الاستراتيجية العامة ومن ثم تكيف بمتطلباتها. ومازال هذا الوضع قائمًا حتى اليوم وهذا ما يفسر اختلاف المواقف داخل الاتحاد الأوروبى بشأن أولوية الانفتاح على دول أوروبا الشرقية أو الانفتاح على الدول المتوسطية.

أما الاستراتيجية العامة لإيطاليا الفاشية فقد قامت على أساس تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة إيطالية mare nostrum وما ينطوى عليه ذلك من فرض سيطرتها التامة على شمال أفريقيا (بما فيها مصر)، وشبه جزيرة البلقان وبلدان المشرق العربى المشاطئة للبحر المتوسط. وهكذا فإن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا وضد بريطانيا كان يعنى تهديداً مباشراً لخطوط المواصلات البريطانية فى البحر المتوسط

والتى كانت ترتكز على السيطرة على قناة السويس والاعتماد على القواعد البحرية البريطانية فى الإسكندرية وفى جزيرة مالطا. كما أن التدخل الإيطالى فى الحرب كان يعنى أيضًا تهديدًا مباشرًا لمصر بحكم اتخاذها قاعدة رئيسية للنشاط العسكرى البريطانى. ولذلك كان طبيعيًا أن يكون دخول إيطاليا الحرب ضد بريطانيا مثار قلق شديد فى مصر، وخاصة وأنه كان معلومًا أن إيطاليا حشدت قوات كبيرة فى ليبيا بالقرب من الحدود المصرية تفوق بكثير القوات البريطانية التى كانت مخصصة للدفاع عن قناة السويس وعن مصر. هذا الشعور بالقلق أثار موضوع دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا، أو البقاء على الحياد. وقد أقر البرلمان المصرى، فى ١٢ يونيو ١٩٤٠، تصريح الحكومة آنذاك والذى أكد على أن معاهدة ١٩٣٦ لا تلزم مصر بدخول الحرب إلى جانب بريطانيا. ولذلك فإن الحكومة ستكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ولا تعلن عليها الحرب إلاّ إذا أقدمت إيطاليا بالفعل على العدوان المباشر على مصر(٣٣). هذا الموقف لم يكن من قبيل العداء لبريطانيا، أو تعبيرًا عن انحياز عاطفى وسياسى لدول المحور(٣٤)، ولكن كان انعكاسًا لتقييم الحكومة والقصر للتوازن الدولى فى ذلك الوقت الذى أظهر تفوقًا عسكريًا واضحًا لدول المحور قبل انتصار القوات البريطانية فى معركة العلمين (أكتوبر ١٩٤٢)(٣٥).

وفى الحقيقة، فإن القضية من وجهة نظر بريطانيا، لم تكن تتعلق بإعلان مصر الحرب رسميًا على إيطاليا، ولكن بمدى التزام مصر بمعاهدة ١٩٣٦ وفقًا لتفسير بريطانيا لها. وقد أجبرت بريطانيا بالقوة (حادث ٤ فبراير ١٩٤٢) الحكومة المصرية التى فرضتها على القصر (حكومة الوفد) على وقف التعامل التجارى والمالى مع إيطاليا، وتجميد الأرصدة الإيطالية فى البنوك المحلية، وسرعة ترحيل رجال المفوضية والقنصلية الإيطالية، وتعيين حكام عسكريين بريطانيين لثلاث مناطق عسكرية هى قناة السويس، والإسكندرية والصحراء الغربية. . . إلخ. بعبارة موجزة، لقد رضخت الحكومة المصرية للوصاية البريطانية عليها، وأصبحت مصر

فى حالة حرب بالفعل de facto مع إيطاليا، بالرغم من احتفاظها بالحياد القانونى الأسمى.

ولكن يلاحظ أن وصاية بريطانيا على سياسة مصر الخارجية فى موقفها من دول المحور قد خفت كثيراً بعد انحسار خطر المحور عن مصر وعلى الوجود العسكرى والسياسى البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط ككل وخاصة فى قناة السويس. فبعد أن أصبحت المبادرة الإستراتيجية بيد الحلفاء ابتداءً من أواخر ١٩٤٢ (معركة العلمين، ومعركة ستالينجراد، ومعركة جوادل قنال فى المحيط الهادى)، وعندما لاحت لهم بوادر النصر فى ١٩٤٣ (سقوط نظام حكم موسولينى وتوقيع اتفاقية الهدنة بين إيطاليا والحلفاء فى سبتمبر ١٩٤٣)، لم يعد الأمر بالنسبة للسياسة المصرية مرتبطًا بتوجهاتها المتوسطية على وجه التحديد، ولكنها هدفت إلى إقناع «الثلاثة الكبار» (روزفلت، تشرشل، وشيانج كاى شيك) الذين اجتمعوا فى مؤتمر قمة القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣، بضرورة تحقيق مطالب مصر الوطنية (الاستقلال التام ووحدة مصر والسودان) لقاء معاونتها الحلفاء فى الحرب(٣٦).

وإذا كان توجه مصر المتوسطى قد توقف خلال الحرب العالمية الثانية، فإن سياستها العربية قد احتلت مكانة بارزة فى محيطها الإقليمى تحسبا لحصول البلدان العربية فى المشرق على الاستقلال بعد الحرب، ومن ثم ضرورة تعزيز مكانة مصر فى منطقة على هذا القدر من الأهمية بالنسبة لأمنها القومى كما ذكرنا(٣٧).

خلاصة القول، ومن المنظور المستقبلى، فإن التوجه العام لسياسة مصر الخارجية هو الارتباط «بالمعسكر الغربى»، بعد أن شهدت الأحداث، ابتداء من ١٩٤٣، بوادر الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جانب، والاتحاد السوفيتى من الجانب الآخر(٣٨). ويظهر هذا التوجه الغربى فى البيان الذى ألقاه رئيس الحكومة أمام مجلس النواب، فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، بشأن إعلان الحرب على ألمانيا واليابان(٤٠).

إن توجه مصر العام نحو الارتباط بدول المعسكر الغربى ازداد وثوقًا بعد الحرب

العالمية الثانية فى ظل ظاهرة «الاستقطاب» بين المعسكرين الأمريكى والسوفيتى. وقد أصبحت منطقة شرقى البحر المتوسط محوراً رئيسيًا للصراع بين القطبين فى إطار استراتيجية غربية عامة لاحتواء الاتحاد السوفيتى (مبدأ ترومان لعام ١٩٤٧ بشأن الأوضاع فى اليونان وفى تركيا والذى امتد فى تطبيقه لكى يشمل منطقة الشرق العربى بأكملها)(٤١). ومع ذلك يقول البعض أن فشل مصر فى ١٩٤٧، فى تسوية القضية الوطنية فى مجلس الأمن وتسوية قضية فلسطين فى الجمعية العامة، قد أدى إلى تبنى مصر لسياسة عدم الانحياز فى «الحرب الباردة» بين المعسكرين الأمريكى والسوفيتى بدليل امتناع مصر عن تأييد الموقف الأمريكى من اتهام كوريا الشمالية والصين الشعبية بالعدوان على كوريا الجنوبية(٤٢). ولكن تفسير الموقف المصرى على هذا النحو ليس مقنعًا تماماً. فإن سياسة عدم الانحياز تعنى إقامة علاقات متوازنة بين القطبين الدوليين، دون الارتباط سلفًا بقطب أو بالآخر. أما موقف مصر من قضية كوريا فقد كان تعبيراً عن امتعاض الحكومة المصرية آنذاك من السياسة الأمريكية المؤازرة لوضع بريطانيا فى مصر وفى الشرق العربى عموماً، والمنحازة لإسرائيل، أكثر من كونه تعبيراً عن توجه حيادى حقيقى من «الحرب الباردة». فقد ظلت مصر فى دائرة الانتماء إلى المعسكر الغربى: فلم ترفض من حيث المبدأ فكرة إبرام تحالف عسكرى جديد مع بريطانيا يحل محل معاهدة ١٩٣٦، ويربط مصر باستراتيجية الغرب لاحتواء الاتحاد السوفيتى. كذلك أيدت مصر موقف الولايات المتحدة الرافض لتمثيل الصين الشعبية فى الأمم المتحدة. وفى الحقيقة، فإن توجه مصر نحو اتباع سياسة عدم الانحياز، وما ترتب على ذلك من انعكاسات على سياستها المتوسطية لم يتحقق كما سنرى، إلا فى عهد جمال عبد الناصر: رفض حلف بغداد (فبراير ١٩٥٥)، الاشتراك فى مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥)، وصفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا (سبتمبر ١٩٥٥).

ومن ناحية أخرى، فإن من إفرازات الحرب العالمية الثانية تعاظم حركات التحرر القومى من الاستعمار الغربى، وتضافر هذه الحركات لتحقيق هذا الهدف. وقد

انعكس ذلك على علاقات مصر بالدول الأوروبية المتوسطية الرئيسية فأصبح يشوبها التوتر بصفة عامة. فقد توترت علاقات مصر مع إيطاليا (وكذلك مع بريطانيا والولايات المتحدة) بسبب مؤازرة مصر لاستقلال ليبيا[٤٣]. كما توترت علاقاتها مع فرنسا بسبب تأييد مصر لجلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان، وخاصة بسبب مساندتها للمطالب القومية المتنامية فى بلدان المغرب العربى[٤٤].

خلاصة القول، فإنه على الصعيد العسكرى والسياسى، انطوت سياسة مصر المتوسطية طوال الحقبة الممتدة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ على تناقضات واضحة. فمن جانب ارتبطت مصر بمعسكر الدول الغربية فى سياق «الحرب الباردة». ولكن من الجانب الآخر، فقد قاومت مصر رغبة هذه الدول نفسها فى استمرار هيمنتها الاستعمارية على الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية. أما على الصعيد الاقتصادى، فإن تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى ربطتها بالضرورة باقتصاديات الدول الأوروبية المتوسطية منها (خاصة فرنسا وإيطاليا) وغير المتوسطية (خاصة بريطانيا وألمانيا).

ثانيًا: سياسة مصر المتوسطية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى اليوم:

على مستوى المفاهيم، لم يذكر كتاب «فلسفة الثورة» الدائرة المتوسطية بين توجهات السياسة الخارجية المصرية. فقد تركزت تلك التوجهات فى دوائر ثلاث: العربية والأفريقية والإسلامية[٤٥]. ومع ذلك فإن الدائرة المتوسطية لم تكن غائبة تمامًا سواء على الصعيد الأمنى والسياسى أو على الصعيد الاقتصادى، وإن اختلفت فاعليات ذلك التوجه من عهد إلى آخر، من عبد الناصر إلى حسنى مبارك، مرورًا بعهد أنور السادات.

١- سياسة مصر المتوسطية فى عهد جمال عبد الناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠):

على الصعيد الأمنى والسياسى، لاشك أن الهدف الأساسى للدبلوماسية المصرية كان تسوية القضية الوطنية، أى العمل على تصفية القاعدة العسكرية

البريطانية فى منطقة قناة السويس (بالإضافة إلى قضية السودان). ولكن ذلك لم يكن يعنى ابتعاد مصر كلية عن الاستراتيجية الغربية فى المنطقة والتى وضعها حلف الأطلنطى فى سياق سياسة احتواء الاتحاد السوفيتى. فقد نصت المادة الرابعة من اتفاقية الجلاء لعام ١٩٥٤ على أنه «فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند التوقيع على هذا الاتفاق طرفًا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازمًا كتهيئة القاعدة (أى قاعدة قناة السويس) للحرب وإدارتها إدارة فعالة. وتتضمن هذه التسهيلات **استخدام الموانى المصرية** فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر». ونصت المادة السادسة على ضرورة تشاور الطرفين فى «حالة حدوث أى تهديد بهجوم مسلح» على إحدى الدول المذكورة فى المادة الرابعة. صحيح أنه أثناء مفاوضات الجلاء، رفضت مصر الارتباط سلفًا بمواثيق عسكرية غربية عامة لضمان أمن الشرق الأوسط مقابل جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس[٤٦]. ولكن نص اتفاقية الجلاء على التزام مصر بتسهيل عودة القوات البريطانية إلى القاعدة، واستخدام الموانى المصرية عند الضرورة، فى حالة تعرض تركيا لعدوان خارجى (المقصود عدوان سوفيتى) يتضمن بالضرورة ربط قضية الدفاع عن مصر بنظم دفاعية غربية بحكم عضوية تركيا فى حلف الأطلنطى ابتداء من نوفمبر ١٩٥١.

وعلى الصعيد الاقتصادى، لا يمكن فهم توجه السياسة الخارجية المصرية بمعزل عن نمط التنمية الاقتصادية. وحتى عام ١٩٥٤، بل ربما حتى مطلع الستينيات، ظل نمط التنمية فى مصر قائمًا على سياسة تشجيع القطاع الخاص على التوجه إلى الصناعة وتشجيع رأس المال الأجنبى، وهو رأس مال غربى فى الأساس، على الاستثمار فى مصر. أضف إلى ذلك أن تجارة مصر مع الدول الأوروبية الغربية كانت تمثل حوالى ٧٥٪ من تجارة مصر الخارجية. معنى ذلك ربط نمط التنمية فى مصر بالرأسمالية الغربية.

ولكن ابتداء من ١٩٥٥ ، حدث تحول جذرى فى توجهات السياسة الخارجية المصرية على الصعيدين السياسى والأمنى ، كما على الصعيد الاقتصادى . وقد انعكس ذلك التحول على علاقات مصر مع الدول الأوروبية المتوسطية المهمة .

فعلى الصعيد السياسى والأمنى ، توالت على مصر ، وعلى المنطقة العربية عموماً ، أحداث جسام أدت إلى العدوان المباشر على مصر مرتين فى ١٩٥٦ و١٩٦٧ . وقد اشتركت الدول الغربية الرئيسية ، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر فى هذه الأعمال العدوانية . ولا يتسع المقام بطبيعة الحال لتحليل هذه الحقبة الدرامية التى أسفرت عن تحول الساسة الداخلية والخارجية لمصر(٤٧) . ما يهمنا هو إبراز أهمية بعض الأحداث التى أثرت مباشرة فى ذلك التحول .

ولعل من أهم الأحداث التى مثلت منعطفًا جديداً فى سياسة مصر هو قيام إسرائيل بشن غارة عسكرية مفاجئة على مواقع القوات المصرية المرابطة فى قطاع غزة الذى كان خاضعًا للإدارة المصرية . فقد انطوت تلك الغارة على دلالتين مهمتين : النيل من مكانة القوات المسلحة المصرية لضعف قدراتها التسليحية من جانب ، ومن الجانب الآخر ، إثبات أن المصدر الحقيقى لأى عدوان محتمل على مصر ليس الاتحاد السوفيتى كما ادعى الغرب ، ولكن إسرائيل المدعومة من الدول الغربية . وهكذا أصبح الحصول على السلاح أمراً حيويًا وملحًا بالنظر إلى تحقيق الأمن القومى الداخلى والخارجى على حد سواء .

وقد حاولت مصر أولاً إقناع الغرب بتزويدها بالسلاح ولكن دون جدوى . فقد مضت الولايات المتحدة (وبريطانيا) فى تنفيذ خطة تطويق الاتحاد السوفيتى بإقامة حلف جماعى يغطى منطقة الشرق الأوسط ويكون امتداداً لحلف الأطنلطى . فشجعت على إبرام تحالف بين تركيا والعراق (فبراير ١٩٥٥) ، انضمت إليه بريطانيا فى أبريل ١٩٥٥ ، ثم انضمت إليه كل من إيران وباكستان وأصبح يعرف ابتداء من نوفمبر ١٩٥٥ باسم «حلف بغداد» . وقد تصورت الحكومة الأمريكية بعد دورها الإيجابى فى إبرام اتفاقية الجلاء ، إن عبد الناصر سوف يتبع منهجًا إيجابيًا فى

ارتباط مصر بالاستراتيجية الغربية الكلية وبشكل دائم للدفاع عن الشرق الأوسط. فمارست ضغوطًا قوية على حكومة الثورة بأن ربطت بين حصول مصر على السلاح الأمريكى وبين انضمامها لمنظومة الدفاع الغربية فى المنطقة. كما أنها اشترطت توقيع مصر على ميثاق للأمن المتبادل معها تقبل مصر بموجبه إيفاد بعثة عسكرية أمريكية إلى مصر لمراقبة أوجه استخدام تلك الأسلحة والتحقق من أنها لن تستخدم ضد إسرائيل. وكان هذا الشرط ينسف الهدف من وراء عقد مصر لتلك الصفقة. كذلك رفضت فرنسا بيع أسلحة لمصر إلا إذا أوقفت مساعدتها للثوار الجزائريين، بينما كانت تزود إسرائيل سرًا بالسلاح.

ولكن غاب عن الرؤية الأمريكية أن العقيدة الأساسية لثورة ١٩٥٢ هى تحرير الإرادة المصرية وعدم تقييدها بقرارات وخطط تضعها دول أجنبية. كما غاب عن الرؤية الفرنسية أن الثورة فى مصر، والتى قامت أساسًا للتحرر من الاستعمار البريطانى، لا يمكن أن تتخلى عن مساندة حركات التحرر الوطنى فى كافة أرجاء العالم، لاسيما فى نطاق «الدائرة العربية». ولذلك رفضت حكومة الثورة هذه الضغوط الغربية، وبدأت تبحث عن مصادر أخرى للسلاح. ولم يكن أمامها سوى التوجه إلى الاتحاد السوفيتى كبديل للغرب فى مجال التسلح. وينبغى أن نؤكد فى هذا المقام أن التوقيت كان يمثل عنصرًا مهما ومؤثرًا فى تعامل مصر مع دول كبرى متنافسة. فإن محاولة مصر كسر احتكار الغرب للسلاح فى منطقة الشرق الأوسط لم تكن تنجح لولا التحول الجذرى فى سياسة الاتحاد السوفيتى بعد وفاة ستالين (مارس ١٩٥٣) وتبنى مفهوم «التعايش السلمى» كأسلوب جديد لإدارة صراع الحرب الباردة، بدلا من جمود المواجهة الجيوستراتيجية المباشرة بين طرفى الصراع(٤٨).

هذا التحول فى السياسة الخارجية السوفيتية كان عاملاً مهما فى دفع حكومة الثورة فى مصر إلى التفكير بجدية فى تبنى مفهوم «الحياد الإيجابى»، وهو المفهوم الذى كانت تروج له منذ زمن (تحت مسمى «عدم الانحياز») بعض الدول الآسيوية

(خاصة الهند) كرد فعل لحرب كوريا وحرب الهند الصينية، وكذلك يوغوسلافيا التى انشقت عن التكتل السوفيتى منذ ١٩٤٨ دون التخلى عن أيديولوجيتها الاشتراكية. فسياسة عدم الانحياز كانت تعنى فى جوهرها التعاون «المتوازن» و«المستقل» مع القوى الكبرى المتنافسة. وهذا هو الموقف الذى تبنته مصر بكل وضوح فى مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥) ومؤتمرات الدول غير المنحازة اللاحقة(٤٩). وقد انعكس هذا الموقف فى صياغة الباب العاشر من «الميثاق الوطنى» (مايو ١٩٦٢) والذى عدل عن فكرة «الدوائر الجغرافية» إلى تعريف السياسة الخارجية المصرية بالقياس إلى مبادئها وأهدافها، وهى نفس مبادئ وأهداف أيديولوجية عدم الانحياز: الحرب ضد الاستعمار والسيطرة، والعمل من أجل السلام، والتعاون الدولى من أجل الرخاء(٥٠). ففى هذا السياق، تم إبرام صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا فى ديسمبر ١٩٥٥ تعبيراً عن استقلال الإرادة المصرية، وليس ربط سياسة مصر الخارجية والداخلية بالأيديولوجية الشيوعية أو بالسياسة الخارجية السوفيتية.

كان لصفقة الأسلحة السوفيتية أصداؤها الإقليمية والعالمية الواسعة. فقد احتجت الدول الغربية بشدة على عقد تلك الصفقة بحجة أنها تمهد السبيل إلى اقتحام الاتحاد السوفيتى منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تهدد المكانة المتميزة للدول الغربية فى تلك المنطقة.

وطبقت على مصر تدابير إكراهية اقتصادية فورية. منها وقف معوناتها إلى مصر، وسحب العرض الأمريكى(٥١) والبريطانى، وبالتبعية عرض البنك الدولى، لتمويل مشروع السد العالى، وهو المشروع الذى كانت حكومة الثورة تعلق عليه آمالاً كبيرة بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية فى البلاد. وكان الرد هو تأميم شركة قناة السويس البحرية (٢٦ يوليو ١٩٥٦)، والذى أدى مباشرة إلى عدوان بريطانيا وفرنسا على مصر بالتواطؤ مع إسرائيل (حرب أكتوبر ١٩٥٦). ولكن ما يهمنا فى هذا المقام هو معرفة موقف مصر من قضية الأمن فى البحر المتوسط. فمن الملاحظ

أن هذا الموقف اتسم بالتناقض. فمن جانب طالبت مصر منذ ١٩٦٤ بضرورة جعل البحر المتوسط «منطقة سلام وأمان» وإخلائها من أسلحة الدمار الشامل بما يفيد ذلك من اعتراض جوهرى على الوجود الدائم لأساطيل الدول غير المتوسطية والمزودة بالأسلحة النووية فى ذلك البحر(٥٢). ولكن من الجانب الآخر، وبعد أن أصبح الاتحاد السوفيتى المورد الرئيسى للأسلحة إلى مصر عقب الهزيمة العربية فى حرب يونيو ١٩٦٧، منحت مصر الأسطول السوفيتى تسهيلات كثيرة فى الموانى المصرية فى بور سعيد والإسكندرية والسلوم. فأتاحت بذلك المجال لتمركز القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط على نحو لم يسبق له مثيل من قبل.

خلاصة القول: على الصعيدين الأمنى والسياسى، اتسمت علاقات مصر مع الدول المتوسطية الأوروبية الرئيسية بالصراع وليس بالتعاون، وذلك طوال الفترة الممتدة من ١٩٥٥ وحتى وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠. ومع ذلك ينبغى ملاحظة أن العلاقات المصرية - الفرنسية شهدت تحولاً إيجابيًا منذ عام ١٩٦٢، وبالتحديد فى مرحلة ما بعد التوقيع على اتفاقية إيفيان التى حصلت الجزائر بموجبها على الاستقلال عن فرنسا. وقد ازداد تقارب مصر من فرنسا قبيل وبعد حرب ١٩٦٧ بسبب المرونة النسبية فى موقف الحكومة الديجولية من القضية الفلسطينية وما ترتب على ذلك من تحول مهم فى موقف «الجماعة الأوروبية» من هذه القضية كما سنرى.

وعلى الصعيد الاقتصادى، لم يحدث تدفق كبير لرءوس الأموال الأجنبية إلى مصر يتفق وتوقعات حكومة الثورة. فقد رأينا أنه بسبب معارضة مصر لمنظومة الدفاع الغربية فى المنطقة الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى، أحجمت الدول الرأسمالية الكبرى عن تقديم المعونات المالية والاقتصادية إلى مصر. ولعل أبرز مثال لذلك سحب عروضها لتمويل مشروع السد العالى. كما أحجم القطاع الخاص الأجنبى عن استثمار أمواله فى مصر تحسبًا للمخاطر السياسية للاستثمار فى بلد كان يمر بحالة ثورية. ولذلك اتجهت حكومة الثورة إلى خيار «التنمية المستقلة» التى تعتمد أساسًا على تعبئة الموارد القومية، والتأكيد على سيطرة الدولة على تلك الموارد

وتوظيفها لصالح القطاعات العريضة من المواطنين. وكان هذا التوجه يتسق تمامًا وأيديولوجية عدم الانحياز حيث إنه لا يمكن للاستقلال السياسى أن يتحقق بدون الاستقلال الاقتصادى. وهذا ما يفسر تأميم شركة قناة السويس. فإن عوائد الملاحة فى القناة سوف يجرى تخصيصها لتمويل مشروع السد العالى عوضًا عن المساعدات الغربية المشروطة التى كانت تتعارض مع سيادة مصر واستقلالها. بالإضافة إلى ذلك اتجهت الحكومة المصرية نحو تمصير المؤسسات الأجنبية وعلى رأسها المؤسسات البريطانية والفرنسية كرد فعل لعدوان هاتين الدولتين على مصر فى ١٩٥٦. ثم توالت بعد ذلك قرارات التأميم اعتبارًا من عام١٩٦١، مع العمل فى الوقت نفسه على رفع معدلات الادخار المحلى(٥٣).

بعبارة موجزة، فقد تم التحول عن النمط الليبرالى للتنمية والذى ساد حتى عام ١٩٥٦ إلى نمط التخطيط الاقتصادى الاشتراكى. وقد كان لهذا التحول تأثيره المباشر فى علاقات مصر مع الدول الأوروبية المتوسطية الرئيسية. فمع تحول مصر إلى نمط التنمية الاشتراكية، طرح الاتحاد السوفيتى نفسه بديلاً للغرب فى مجال تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية إلى مصر، بدءًا بمشاركته فى تمويل مشروع السد العالى ونقل التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ هذا المشروع العملاق. وقد ترتب على ذلك تحول مهم فى تجارة مصر الخارجية. فبعد أن كانت تجارة مصر مع الدول الغربية تمثل حوالى ٧٥٪ من تجارة مصر الخارجية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ كما ذكرنا، فإن نصيب هذه الدول انخفض إلى حوالى ٥٠٪ فى أواخر الستينيات. أما نصيب الدول الاشتراكية من تجارة مصر الخارجية فقد ارتفع من حوالى ١٠٪ فى بداية الخمسينيات إلى قرابة النصف فى نهاية الستينيات(٥٤). ومع ذلك، وبالرغم من نمو العلاقات بين مصر والدول الاشتراكية، فإن نمط التنمية الاشتراكية فى مصر لم تترتب عليه تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الاشتراكى العالمى. فإن التوزيع الجغرافى لهيكل تجارة مصر الخارجية يعكس الحرص على تحقيق نوع من التوازن بين التكتلين الرأسمالى والاشتراكى(٥٥)، وعدم الاعتماد كلية على كتلة الدول الرأسمالية، كما

كان الوضع فى السابق . وبذلك تمكنت القيادة السياسية من المحافظة على قدر كبير من استقلالية سياستها الخارجية النشطة (الحياد الإيجابى)[٥٦] .

وهكذا فإنه طوال الحقبة الناصرية، توترت العلاقات بين مصر والدول الأوروبية المتوسطية الرئيسية على الصعيد الأمنى والسياسى، كما تقلصت تلك العلاقات كثيراً فى المجال الاقتصادى . أما تعامل مصر مع الدول المتوسطية الواقعة فى جنوب وشرقى المتوسط، فقد شهد فى تلك الحقبه نمواً كبيراً للغاية ولكن بوصفها دولاً عربية «الدائرة العربية»، وليس بسبب مشاطئتها للبحر المتوسط .

٢ـ سياسة مصر المتوسطية فى عهد أنور السادات (١٩٧١ـ ١٩٨١):

فى عقد السبعينيات، ومع تولى الرئيس أنور السادات مقاليد الحكم فى البلاد (١٩٧١ ـ ١٩٨١)، وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، احتلت قضية التنمية الاقتصادية مكان الصدارة فى سياسة مصر الداخلية والخارجية . فقد أكد السادات، فى ورقة أكتوبر ١٩٧٤ على أن «التنمية بالنسبة لنا هى قضية حياة أو موت، قضية أن نعيش هذا الربع الأخير من القرن العشرين، أو أن تجذبنا أغلال التخلف»[٥٧] . كما أن هذه الورقة أعادت النظر بعمق فى أسس بناء المجتمع المصرى بأن تم التخلى عن نمط التنمية الاشتراكية، ومن ثم تقليص دور الدولة والقطاع العام فى عملية التنمية، وتبنى خيار الأسس العامة للنظام الليبرالى فى نمط التنمية، وكذلك كأسلوب للحكم[٥٨] .

وإن ظلت الليبرالية الاقتصادية، وكذلك الليبرالية السياسية (تعدد المنابر)، مقيدة فى عهد السادات، فإن هذا التوجه الجديد كان يعنى تشجيع القطاع الخاص الوطنى وتوفير الظروف التى تساعده على تدعيم وتعزيز نشاطه التنموى، وحفز رأس المال الأجنبى الخاص على الاستثمار فى مصر، فضلاً عن الحاجة الملحة للحصول على المساعدات الاقتصادية والمالية والفنية من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتقدمة الأخرى ومن الدول العربية النفطية، أى انفتاح الاقتصاد

المصرى على الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وقد انعكس هذا التحول النوعى على التوجه العام لسياسة مصر الخارجية . وتؤكد نادية مصطفى على أن «العامل الاقتصادى بأبعاده المختلفة كان أكثر العوامل تأثيراً على السياسة الخارجية المصرية خلال السبعينيات[٥٩]» . ويرى على الدين هلال «أن الاعتبارات الاقتصادية مثلت أحد الدوافع الرئيسية وراء زيارة السادات لإسرائيل (١٩٧٧)، أملاً فى تحقيق السلام بهدف خفض النفقات العسكرية ـ والتى شكلت نحو ٣٧٪ من إجمالى الدخل القومى فى ١٩٧٧ »[٦٠] .

إن خيار الليبرالية الاقتصادية كنمط للتنمية يقود بطبيعة الحال إلى تقليص ارتباط مصر بدول المعسكر السوفيتى ، وتطوير علاقات مميزة مع الدول الرأسمالية الغربية[٦١] . وإذا أخذنا هيكل التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية كمؤشر لهذا التحول النوعى ، فإنه يلاحظ أنه بحلول عام ١٩٧٨ ، بلغت واردات مصر من الدول الرأسمالية المتقدمة قرابة ٧٧٪ من مجمل وارداتها (وهى نسبة قريبة من نسبة واردات مصر من الدول الغربية قبل ثورة ١٩٥٢)، بينما مثلت وارداتها من الدول الاشتراكية فى هذا العام ١٠٪ . وبمقارنة ذلك بهيكل الواردات فى عام ١٩٧٠ ، نجد أن واردات مصر من الدول الرأسمالية كانت تمثل ٤٣٪ من إجمالى الواردات ومن الدول الاشتراكية ٥ , ٣٣٪ ومن الدول الأخرى ٥ , ٢٣٪، معنى ذلك، وكما تقول محيا زيتون إن واردات مصر فى ذلك الوقت كانت تتسم بنوع من التوازن وبعدم الاعتماد المكثف على كتلة معينة ، وذلك على الرغم من العلاقات الاقتصادية والسياسية الوثيقة بين مصر والدول الاشتراكية[٦٢] كما أشرنا من قبل . وتقود مقارنة التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية فى سنة ١٩٧٠ ، وفى سنة ١٩٧٥ إلى نفس الاستنتاج . فقد انخفض حجم الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتى من قرابة ٥٠٪ خلال النصف الأول من السبعينات إلى أقل من ١٥٪ من إجمالى صادرات البلاد فى سنة ١٩٧٥[٦٣] . وفيما يتعلق بالاستثمارات والمساعدات المالية الخارجية ، فإن اعتماد مصر على الدول الغربية أصبح أكثر وثوقًا خاصة مع قطع الموارد المالية عن مصر بعد «اتفاقيات كامب ديفيد» فى ١٩٧٨ .

نتيجة لذلك ارتبط النمو الاقتصادى فى مصر واستمراره بالمتغيرات الخارجية إلى درجة تحول معها الاقتصاد المصرى إلى «اقتصاد تابع» للاقتصاد الرأسمالى الغربى وبالتالى أصبحت السياسة الخارجية المصرية أكثر عرضة للاختراق عن طريق التحكم فى أسسها الاقتصادية والاجتماعية. بعبارة أخرى، فإن السادات أعطى الأولوية لعملية التنمية التابعة على حساب الاستقلال النشط للسياسة الخارجية المصرية الذى ميز الحقبة الناصرية كما ذكرنا.

أين موقع الدائرة المتوسطية من هذا التحول الجذرى فى توجهات سياسة مصر الخارجية؟ إن ارتباط مصر بالدول الغربية لم يسفر عن إقامة علاقات متوازنة معها. فقد اهتمت القيادة المصرية بتوثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد بما يمكن اعتباره تحالفًا استراتيجيًا بحكم الواقع بين الدولتين. وهناك اعتبارات عديدة أدى تفاعلها إلى ذلك وإن كانت فى مجملها تدور حول أسلوب تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى. فقد عقدت القيادة المصرية العزم على تسوية ذلك الصراع تسوية سلمية حتى لو تم ذلك فى إطار ثنائى إذا لزم الأمر، وهو ما كان يمثل خروجًا على الخط الثابت للسياسة المصرية والعربية فى هذا الشأن حتى ذلك الحين(٦٤). وكانت نقطة البداية الفعلية لهذا التحول هى زيارة السادات لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧. وكان السادات على قناعة تامة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمصداقية أكبر فى عملية التسوية السلمية حيث إنها تملك، كما أكد مراراً، ٩٠٪ من أوراق الضغط على إسرائيل. وقد استندت هذه القناعة إلى الدور المهم الذى قامت به الدبلوماسية الأمريكية فى التوصل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل بشأن فض الاشتباك بين قوات البلدين فى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالى. وبالفعل فقد تم إبرام اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨) ومعاهدة صلح بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩) برعاية الولايات المتحدة. وقد وقر فى ذهن القيادة المصرية أن هذه الدولة قد تجاوزت مستوى التوفيق أو الوساطة، وأصبحت شريكًا كاملاً full partner فى عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتبر السادات أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أقدر الدول الغربية على حل مشاكل مصر الاقتصادية الملحة. وبالفعل فقد حصلت مصر على مساعدات أمريكية كبيرة إلى حد لم تعرفه من قبل، بل لم تعرفه دولة أخرى فى العالم الثالث سوى إسرائيل. وقد تزامنت هذه المساعدات - بل على الأصح دفعت إلى - إبرام صلح منفرد مع إسرائيل. وقد أشار البعض إلى أن ٩٤٪ من المساعدات الأمريكية لمصر فى الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٨٠ (والتى بلغت نحو ٣,٧ بليون دولار) قدمت فى أواخر السبعينيات فقط[٦٥].

وعلى المستوى الأمنى والعسكرى، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مورد للسلاح إلى مصر. حتى الأسلحة التى حصلت عليها مصر من بريطانيا أو من فرنسا منذ منتصف السبعينيات لم تكن منبتة الصلة عن الإرادة الأمريكية التى رأت ضرورة المحافظة على تفوق إسرائيل تفوقًا مطلقًا على القدرة العسكرية المصرية، أو حتى بالقياس إلى القدرة العربية الجماعية. وفى المقابل، أعلن السادات عن استعداده لمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية فى الأراضى المصرية ليس فقط دفاعًا عن مصر، ولكن أيضًا لحماية أية دولة عربية أو إسلامية حتى إندونيسيا من الخطر الخارجى (وكان المقصود الخطر السوفيتى)[٦٦].

وهكذا ارتبطت مصر فى عهد السادات سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط تحديداً، وباستراتيجيتها الشاملة على الصعيد العالمى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى. ولكن هذا الارتباط لم يكن يعنى الإغفال التام لدور «الجماعة الأوروبية» فى مساندة مصر سياسيًا وفى دعمها اقتصادياً. ولكن هذا الدور ظل فى إدراك السادات هامشيًا للغاية.

فعلى المستوى السياسى والاقتصادى العام، فإن اهتمام السادات بتنمية العلاقات المصرية الأوروبية لم يتجاوز المشاركة فى «الحوار العربى - الأوروبى» المحدود والذى بدأ بالفعل رسميًا فى عام ١٩٧٥ تحت وطأة أزمة النفط العالمية التى صاحبت وأعقبت مباشرة حرب أكتوبر ١٩٧٣. وهو الحوار الذى

سرعان ما تباطأ ثم توقف نهائيًا بحلول عام ١٩٧٩ بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين من جانب، وبسبب ضغوط الحكومة الأمريكية من جانب آخر، والتى عملت جاهدة على عدم قيام الدول الأوروبية، منفردةً أو مجتمعةً، بدور مستقل فى الشرق الوسط[٦٧].

وعلى صعيد التسوية السلمية للصراع العربى ـ الإسرائيلى، فإن قبول السادات لدور أوروبى نشط فى هذا السياق كان مقيداً: «إننا مع أى مبادرة أوروبية تكمل مابدأناه فى كامب ديفيد، ولا تكون ضد ما توصلنا إليه فى كامب ديفيد»[٦٨].

وعلى الصعيد الاقتصادى، لاشك أن السادات كان يدرك أن الجماعة الأوروبية يمكن أن يكون لها دور فى تحقيق التنمية الاقتصادية لمصر. ولكن هذا الإدراك لم يكن مبنيا على رؤية استراتيجية شاملة لما نسميه «بالدائرة المتوسطية»، ولكنه استند إلى مجرد واقع الترابط بين نمو الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح على الرأسمالية العالمية، وبين نمو الاقتصاد الأوروبى فى السبعينيات. ولكن حيث إن الاقتصاد الأوروبى كان يمر فى عقد السبعينيات بفترة انكماش، فإن الدور الأوروبى فى تنمية الاقتصاد المصرى ظل هامشيًا بالمقارنة بدور الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا المجال. وقد تحددت علاقات مصر الاقتصادية بالجماعة الأوروبية بالقواعد والمعايير المشتركة التى صاغتها الجماعة الأوروبية فى ١٩٧٢ كما سنرى لتحكم علاقات الجماعة مع بعض الدول المتوسطية فى الجنوب وفى الشرق، ومن بينها مصر بالإضافة إلى إسرائيل. وقد تم تضمين هذه المعايير فى اتفاقات تفضيلية للتبادل التجارى والمساعدات المالية والفنية بين الجماعة وتلك الدول المنتقاة. وقد اختلف مضمون تلك الاتفاقات من دولة إلى أخرى تبعًا لمدى ارتباط كل دولة منها بالاقتصاد الأوروبى من جانب، وتبعًا أيضًا للتوازنات السياسية التى أرادت الجماعة المحافظة عليها فى المنطقة من الجانب الآخر. فتعاون أوروبا مع إسرائيل، لاسيما فى مجال نقل التكنولوجيا وتنميتها، كان أكثر اتساعًا وعمقًا عنه مع الدول العربية المتوسطية، وما ترتب على ذلك من فوائد للاقتصاد الإسرائيلى لا تقارن

بما تحقق لأى بلد عربى آخر من وراء اتفاقه مع الجماعة. وفيما يتعلق بمصر، فقد تم التوقيع فى عام ١٩٧٢ على اتفاقية تجارة تفضيلية بين الطرفين. وقد حلت محلها اتفاقية أخرى أكثر شمولاً فى عام ١٩٧٧، بالإضافة إلى إبرام بروتوكولات مالية تغطى فترات زمنية محددة ومتعاقبة. وقد ركزت الاتفاقية والبروتوكولات المالية على مشكلة التبادل التجارى بين الطرفين أكثر من تركيزها على التعاون الفنى (نقل التكنولوجيا وتطويرها) أو التعاون المالى (الاستثمارات والقروض الميسرة أو المنح)(٦٩).

ولا يعنينا فى هذا المقام نمط الارتباط المحدود بين مصر والجماعة الأوروبية، أو بيان العقبات التى قللت استفادة مصر من ذلك الارتباط. ولكن المهم هو التأكيد على أن «مفهوم المتوسطية» كوعاء جغرافى متميز لم يكن ماثلاً أصلاً فى إدراك صانع القرار المصرى فى تلك الحقبة. فبالرغم من اختلاف نمط التنمية الاقتصادية فى مصر فى عهد السادات عنه فى عهد عبد الناصر، فإن الدائرة المتوسطية لم تحتل **مكانًا مهما فى سياسة مصر الخارجية فى عهد السادات تمامًا كما كان الوضع فى الحقبة الناصرية**. والفارق بين الحقبتين هو أن عبد الناصر، انطلاقًا من أيديولوجية التحرر القومى من الهيمنة الاستعمارية، اهتم بالدوائر العربية والإسلامية والإفريقية وبمجموعة الدول غير المنحازة. فتوترت علاقات مصر مع الدول الغربية. أما السادات فقد ابتعد عن هذه الدوائر لسياسة مصر الخارجية، ولكنه فى نفس الوقت لم يسع إلى تكثيف علاقات مصر مع الدول الغربية عبر المتوسط مع الحرص على عدم معاداتها، مفضلاً التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية كما ذكرنا. وهذا التوجه الأخير هو الذى يميز حقبة السادات عن توجهات السياسة الخارجية المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وذلك بالرغم من تبنى نمط الاقتصاد الليبرالى فى كلتا الحقبتين.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل تغير الوضع بعد رحيل السادات؟

٣ـ سياسة مصر المتوسطية فى عهد حسنى مبارك (١٩٨١ ـ ١٩٩٩):

فى النصف الأول من عقد الثمانينيات، وبالرغم من إعلان الرئيس حسنى مبارك عند توليه شئون الحكم فى البلاد فى أكتوبر ١٩٨١ بأن الفترة القادمة ستكون «استمراراً كاملاً لما أنجزه السادات بالفعل»[٧٠]، فإن خطابه السياسى العام قد تضمن إشارات واضحة لإمكانية تغيير سياسة سلفه[٧١]. فالاستمرار بالنسبة له لم يكن يعنى الجمود ولكن ينبغى أن يكون «استمراراً ديناميكيا رشيداً»[٧٢] للخط الذى انتهجه الرئيس السادات. إن الديناميكية تفتح الباب بالضرورة أمام التغيير. وهذا أمر طبيعى بحكم التطور العميق والمتسارع فى نفس الوقت للمعطيات الرئيسية ـ المحلية والإقليمية والعالمية ـ والتى تؤثر بالتأكيد فى توجهات السياسة الداخلية والخارجية للدول. وكان يتعين على مصر الاستجابة لذلك التطور. فأقدمت على توسيع شبكة تفاعلاتها مع أطراف دولية مختلفة، جنبًا إلى جنب الإبقاء على روابطها القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية فى كافة المجالات. بعبارة أخرى، حاولت مصر فى عهد الرئيس حسنى مبارك تحقيق أكبر قدر من المرونة على الساحة الدولية عبر ما يمكن تسميته باستراتيجية التنويع وإصلاح الخلل الذى كان قد أصاب توازنات السياسة الخارجية المصرية فى العهد السابق.

فعلى مستوى العلاقات مع القوتين الأعظم، اتجهت مصر تدريجيا إلى تنشيط علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى. وقد تبلور ذلك التوجه فى استئناف سفيرى الدولتين لعملهما فى القاهرة وموسكو إبتداء من يوليو ١٩٨٤. وفى نهاية عام ١٩٨٥، أيدت مصر فكرة اشتراك الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر دولى لبحث أسس التسوية الشاملة للصراع العربى ـ الإسرائيلى. ثم توالت بعد ذلك خطوات أخرى على درب توثيق العلاقات المصرية ـ السوفيتية. وقد ساعد على ذلك تغيير الأوضاع فى الاتحاد السوفيتى نفسه بعد تولى جورباتشوف مقاليد الحكم فى البلاد ابتداء من عام ١٩٨٥ ودعوته ـ فى إطار استراتيجيته العامة «لإعادة البناء» (البريسترويكا) ـ إلى «التعاون الدولى» على أساس من «توازن المصالح» بدلاً من صراع الأيديولوجيات[٧٣].

كذلك اهتمت مصر بتنشيط انتمائها وصلاتها بحركة عدم الانحياز كقيمة أساسية للسياسة الخارجية المصرية. وقد عبر عن ذلك الرئيس حسنى مبارك نفسه فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٨١ (٧٤). وفى هذا الإطار، أكدت مصر موقفها الثابت والداعى إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط بشكل عام. وقد حظى هذا الموقف بتأييد مؤتمر دول عدم الانحياز المتوسطية والذى عقد فى مالطا فى سبتمبر ١٩٨٤، وشاركت فيه سبع دول عربية جنوبى البحر المتوسط، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وقبرص ومالطا ويوغوسلافيا. ولكن الجديد فى الأمر أن الدعوة المصرية لم تعد ترتبط بقضية التسابق على التسليح النووى بين الدولتين الأعظم فى ظل «الحرب الباردة»، ولكنها عكست أساسًا القلق المصرى المتعاظم إزاء تنامى القدرات النووية الإسرائيلية، خاصة فى ظل تعثر مسيرة التسوية السلمية الشاملة للصراع العربى-الإسرائيلى وفقًا «لصيغة كامب ديفيد».

وعلى صعيد «الدائرة الإفريقية» (وهى محل اهتمام فريق بحثى متخصص)، فقد شغل الاهتمام بأفريقيا رقعه واسعة من النشاط الدبلوماسى المصرى. وتتنوع علاقات مصر مع الدول الإفريقية على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، لاسيما فى مجال التعاون مع دول حوض نهر النيل الذى يحتل مكانة متميزة فى سلم أولويات السياسة المصرية.

وعلى صعيد «الدائرة العربية» (وهى محل اهتمام فريق بحثى متخصص)، فقد شهد عقد الثمانينيات تحسنًا ملحوظًا فى العلاقات المصرية-العربية التى كانت قد تأثرت بالسلب فى عهد الرئيس السادات بسبب النهج الانفرادى الذى اتبعه فى تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى « صيغة كامب ديفيد». صحيح أنه فى النصف الأول من الثمانينيات، اتسمت سياسة مصر بالاستمرارية فيما يتعلق بأساس تلك التسوية وفقًا «لصيغة كامب ديفيد» (٧٥). ولكن تعنت إسرائيل فى مفاوضات الحكم الذاتى قد أثار شكوكًا متزايدةً فى مدى صلاحية تلك الصيغة كأساس للتسوية

الشاملة . ولذلك رحبت مصر بالمبادرات العربية والأوروبية ، والتى تختلف إلى حد ما عن «صيغة كامب ديفيد» ، وذلك بهدف تجاوز الركود الذى أجهض تلك الصيغة على مستوى السياسة العملية . ومن ناحية أخرى ، فإنه مع تطور ملابسات الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٨) ، وتحت تأثير مردودات الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ ، أصبح الدور المصرى مطلوبًا فى أقطار عربية متعددة . وهكذا فإنه فى مؤتمر القمة العربية الاستثنائية الذى انعقد فى الدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩ ، تم تصحيح الأوضاع العربية بأن استردت مصر ممارسة عضويتها بالكامل فى النظام العربى ، وعادت جامعة الدول العربية إلى مقرها الدائم فى القاهرة فى أول أكتوبر ١٩٩٠ .

وفى عقد الثمانينيات ، وعلى مستوى السياسات العامة ، ظلت الروابط بين مصر ودول الجماعة الأوروبية دون تغيير جذرى . فقد قامت علاقات مصر مع دول تلك المجموعة على محورين : محور سياسى ويتمثل فى رغبة مصر لدفع الجماعة الأوروبية نحو الاضطلاع بدور أكبر فى عملية السلام فى الشرق الأوسط . ولكنها لم ترغب فى نفس الوقت أن يكون ذلك الدور بديلاً للدور الأمريكى ، وأن يقتصر على الضغط على إسرائيل لحملها على المزيد من المرونة فى تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، لاسيما تسوية القضية الفلسطينية . ولاشك أن تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى يشكل محوراً مهمًا فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية وبدرجة أقل فى العلاقات المصرية ـ الأوروبية(٧٦) . وفى هذا السياق ، رحبت مصر بالبيان الذى صدر فى مدريد عن القمة الأوروبية فى يوليو ١٩٨٩ ، والذى نص صراحة على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكًا كاملاً فى عملية السلام ، بعد أن كان «إعلان البندقية» السابق ، والذى صدر قبل ذلك بتسع سنوات (١٩٨٠) ، قد اكتفى بالنص على حق المنظمة فى الارتباط بأية عملية سلام فى المنطقة(٧٧) . وعلى المحور الاقتصادى ، احتلت العلاقات بين مصر ودول أوروبا الغربية وضعًا متميزاً فيما يتعلق بالتبادل التجارى وبالتسهيلات المالية وذلك على المستويات الثنائية وعلى

مستوى الجماعة الأوروبية ككل. فإن دول الجماعة الأوروبية تعد الشريك التجارى الأول لمصر، إذ استحوذت على قرابة ٤٠٪ فى المتوسط من إجمالى قيمة الصادرات المصرية (حوالى ٢ مليار دولار)، وكذلك بالنسبة للواردات حيث وصلت أيضًا إلى قرابة ٤٠٪ فى المتوسط من إجمالى قيمة الواردات المصرية (حوالى ٥ مليارات دولار)(٧٨). كذلك زادت الموارد المخصصة من الجماعة لمصر. فإنه وفقا للبروتوكول المالى الثانى (١٩٨٢) والثالث (١٩٨٧)، زادت مشاركة الجماعة الأوروبية فى برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر زيادة محسوسة(٧٩). فالاقتصاد المصرى فى الحقيقة هو أكثر ارتباطًا بالاقتصاد الأوروبى عن ارتباطه بالاقتصاد الأمريكى.

ولكن ما يهمنا فى هذا المقام ليس تفاعل السياسات العامة التى سيتم تناولها فيما بعد فى إطار السيناريوهات المختلفة، ولكن محاولة مصر لوضع إطار جديد وشامل لعلاقاتها مع دول أوروبا الغربية عبر المتوسط بما يتفق والتحولات القائمة على الساحة الأوروبية والعالمية. وفى هذا الصدد، التقت الرؤية المصرية مع توجهات أوروبية فى نفس الاتجاه كما سنرى، وذلك سواء فى إطار الاتحاد الأوروبى أو فى إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى أو فى إطار حلف الأطلنطى. ولكن من التجنى على الحقيقة القول بأن دوائر صنع القرار خارج مصر تؤثر بشكل مباشر فى التفكير المستقبلى لدوائر صنع القرار فى مصر، بحيث يصبح ذلك القرار مجرد استجابة كاملة لتصور أوروبا لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية ومنها مصر. فإن التوجه المتوسطى لمصر هو، كما أكدنا من قبل، هو توجه أصيل تحكمه عوامل الجغرافيا والتاريخ بالقياس إلى إدراك مصر لأمنها القومى فى مفهومه الشامل. ومن ثم تنطلق الرؤية المصرية للمتوسطية من حرص مصر على القيام بدور المشارك الأصيل فى صياغة الترتيبات التى تمس مستقبل الإقليم الذى هى جزء منه. وتدرك الدول الأوروبية أهمية الدور المصرى فى هذا السياق نظرًا لقدرة مصر على التأثير فى محيطها الإقليمى العربى فى جنوب وشرقى البحر المتوسط. فعملية التأثير والتأثر هى عملية متبادلة.

من هذا المنطلق، رحبت مصر بفكرة الرئيس فرنسوا ميتران الداعية إلى إنشاء «منتدى المتوسط» forum mediterranéen وقد تم بالفعل عقد اجتماعين فى هذا الإطار فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ كما سنرى. كما رحبت مصر بدعوة الرئيس ميتران إلى إحياء الحوار العربى ـ الأوروبى بهدف تدعيم العلاقات بين الطرفين وتوسيع نطاقها ليشمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، والعمل على ترسيخ تعاون إقليمى شامل. وبالفعل فقد تم عقد اجتماع فى هذا الإطار فى باريس يومى ٢١ ـ ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩. كذلك أيدت مصر اقتراح إيطاليا وإسبانيا فى ١٩٨٩ (قبل هدم سور برلين) بتأسيس مؤتمر للأمن والتعاون فى البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى (صيغة هلسنكى لعام ١٩٧٥)، ويتم فى إطاره وضع القواعد العامة التى ينبغى أن تحكم العلاقات بين الدول المتوسطية، ومناقشة القضايا الرئيسية التى تهم المنطقة والتى يمكن تقسيمها (أسوة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى) إلى ثلاثة ميادين رئيسية هى الأمن، والتعاون الاقتصادى والعلاقات الإنسانية، على أن تشارك فى هذا المؤتمر جميع دول المنطقة من البرتغال غربًا إلى إيران شرقاً. وقد تم طرح هذا الاقتراح رسميًا على مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الذى انعقد فى جزيرة مايوركا فى عام ١٩٩٠. وقد استضافت مصر فى الفترة من ٢ ـ ٣ ديسمبر ١٩٩٠ اجتماعًا تمهيديًا لهذا الغرض على مستوى كبار المسئولين. وقد شارك فى هذا الاجتماع غير الرسمى ممثلون عن إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال ويوغوسلافيا ومالطا والجزائر، بالإضافة إلى الدولة المضيفة مصر [٨٠].

وفى أعقاب «حرب الخليج الثانية»، تبلور هذا الاقتراح فى شكل مشروع مشترك لإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والذى قدمه وزير خارجية إيطاليا (دى ميكيلس) إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى مارس ١٩٩١. ولكن هذا التحمس المبدئى لفكرة «مؤتمر الأمن والتعاون فى المتوسط» قد فتر بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وعدم تحمس فرنسا للفكرة من الجانب الآخر. فقد روجت الحكومة الأمريكية بعد «حرب الخليج الثانية» لفكرة إقامة «نظام عالمى جديد»

بما يحقق هيمنة الولايات المتحدة على جنوب وشرقى المتوسط (مفهوم «الشرق أوسطية»)، وكبح أية محاولة أوروبية جماعية للقيام بدور فاعل فى المنطقة لا يتقيد بالإرادة الأمريكية. ومن ناحية أخرى، فإن فرنسا، وبالرغم من عدم معارضتها من حيث المبدأ لفكرة مؤتمر الأمن والتعاون فى المتوسط، كانت تفضل، كما سنرى، صيغة للتعاون فى المتوسط تكون أكثر تحديداً فى حيزها الجغرافى بالتركيز على دول شمال ـ غربى أفريقيا (صيغة «٥ + ٥»).

لاشك أن مصر قد أدركت تمامًا الفوائد التى يمكن أن تجنيها من توثيق علاقاتها مع الدول المتوسطية، لاسيما مع دول «الجماعة الأوروبية». ولكن، وفى نفس الوقت، استشعرت مصر مدى خطورة المبادرات الأمريكية والأوروبية بشأن الترتيبات المستقبلية للمنطقة على مكانة مصر الإقليمية وعلى كيان النظام العربى نفسه، وذلك بالنظر إلى انخراط دول متوسطية غير عربية (إسرائيل وتركيا بالتحديد) فى تلك الترتيبات وفقًا لمشروع «الشرق أوسطية» الذى نشأ فى كنف مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ بشأن عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وكذا بالنظر إلى احتمال تأثر مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بالسلب خاصة من حيث صادراتها الزراعية وحركة العمال فى حالة تركيز «الجماعة الأوروبية» تعاملها فى منطقة غرب المتوسط مقارنة بتعاملها مع دول شرقى المتوسط ومنها مصر. ولذلك فإنه إذا كانت الرؤية المصرية للتعاون بين الدول المتوسطية قد التقت، كما أشرنا، مع توجهات أوروبية فى نفس الاتجاه، فإنها قد تميزت بطابع خاص يعكس إدراك القيادة المصرية للواقع المصرى القائم وتصورها المستقبلى لمكانة مصر فى ظل التطورات العالمية والإقليمية المستجدة. وتنبع أهمية الرؤية المصرية للمتوسطية من كونها صادرة من دولة فى جنوب المتوسط على خلاف الرؤى الأخرى ـ الجماعية والفردية ـ ذات المصدر الغربى.

وقد جاء التعبير الرسمى عن الرؤية المصرية للتعاون فى حوض البحر المتوسط فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس حسنى مبارك فى البرلمان الأوروبى فى ٢٠ نوفمبر

١٩٩١ حين دعا إلى إنشاء «منتدى» forum للدول المشاطئة للبحر المتوسط من أجل وضع أسس للتعاون بين بلدان المنطقة، وصنع **«مستقبل مشترك»** يساهم في توسيع نطاق التفاهم وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي[٨١].

إن توقيت الدعوة المصرية عنصر مهم في فهم أبعادها في إطار توجهات سياسة مصر الخارجية التي سعت، كما أشرنا إلى تنويع علاقات مصر مع أطراف دولية أخرى خارج الدوائر التقليدية التي عملت في أطرها طوال عدة عقود.

فمن الملاحظ أولاً أن الدعوة المصرية إلى إنشاء «منتدى» المتوسط جاءت بعد انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١ لبحث قضية السلام في الشرق الوسط، والتي تضمنت في شق منها إجراء مفاوضات ثنائية بين أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي شقها الآخر إجراء مفاوضات جماعية بين جميع دول المنطقة والتي تمتد لتشمل دول المغرب العربي، ولكن باستثناء العراق وإيران وليبيا بصفة مؤقتة[٨٢]، وتهدف إلى إقامة ترتيبات إقليمية جديدة تتعلق بالتوازن العسكري الإقليمي، وقضية المياه، وقضايا البيئة، والتعاون الاقتصادي بصفة عامة. صحيح أن مصر قامت بدور مهم في ذلك المؤتمر خاصة فيما يتعلق ببذل مساعيها الحميدة لحمل أطراف الصراع على تسويته تسوية عادلة ونهائية على أساس المبدأ العام الذي أقره المجتمع الدولي عمومًا ألا وهو مبدأ «الأرض مقابل السلام». ولكن من ناحية أخرى - ونحن هنا نستقرئ بحذر شديد نوايا القيادة المصرية - فإن مصر ربما تكون قد استشعرت احتمال تعثر عملية السلام وفق صيغة مدريد التي تهيمن عليها بالكامل الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك تكون قد تطلعت إلى إمكانية قيام «الجماعة الأوروبية» بتجاوز الدور الهامشي الذي فرضته عليها الولايات المتحدة في مدريد، والقيام بدور أكثر تأثيرًا في دفع كل من إسرائيل والولايات المتحدة إلى مواصلة عملية السلام، وخاصة أن أوروبا كانت تسير بخطى ثابتة نحو الوحدة الاندماجية الاقتصادية والسياسية بحلول عام ١٩٩٣ وفق الخطة التي وضعتها «الوثيقة الموحدة»

L'Acte Unique والتى تم التوقيع عليها فى عام ١٩٨٦[٨٣]. وفيما يتعلق بالشق الثانى لمقررات مؤتمر مدريد والخاصة بإقامة ترتيبات إقليمية جديدة فى المنطقة فقد ذكرنا أن مصر، وغيرها من الدول العربية، قد استشعرت خطورة هذه الترتيبات التى تتمحور حول التحالف الثلاثى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتركيا. فأرادت مصر أن يكون «منتدى المتوسط» الذى تقترحه، والذى لا تحتل فيه إسرائيل أو تركيا مكانة مركزية، موازنًا لمشروع «الشرق أوسطية» الذى تعمل الولايات المتحدة على تحقيقه على أرض الواقع.

ومن الملاحظ ثانيًا أن الدعوة المصرية إلى إنشاء «منتدى» المتوسط جاءت فى وقت كانت تمر فيه القارة الأوروبية بمنعطف جديد بعد تدمير «حائط برلين» وإعادة توحيد ألمانيا، وتوجه دول أوروبا الشرقية إلى تبنى مبادئ التعددية السياسية والاقتصاد الحر. وفى نفس الوقت تفجرت مشكلات القوميات فى بعض هذه الدول (وبخاصة فى يوغوسلافيا). وقد خشيت دول جنوب المتوسط، ومنها مصر، أن تؤدى هذه التحولات إلى استقطاب غرب أوروبا، وبتأثير قوى من ألمانيا الموحدة، نحو الشرق على حساب الاهتمام بالجنوب وتهميشه فى نهاية المطاف. ومن ثم فإن هذه التحولات قد تمثل قيداً على إمكانية تبنى «الجماعة الأوروبية» سياسة متوسطية جماعية موحدة. وقد جاءت الدعوة المصرية فى هذا التوقيت كمحاولة لإقناع دول الجماعة بمواصلة الاهتمام بقضايا المتوسط التى لا تقل أهميتها الأمنية والسياسية والاقتصادية بالنسبة لغرب أوروبا من قضايا أوروبا الوسطى والشرقية.

ومن الملاحظ ثالثًا أن دعوة مصر إلى إنشاء «منتدى» المتوسط قد عكست التحديات التى واجهت مصر من جراء «أزمة الخليج الثانية»، وتداعيات «حرب تحرير الكويت». فقد عكست تلك الأزمة مدى وهن النظام الإقليمى العربى. كذلك فإنه بالرغم من اشتراك مصر بفعالية فى «حرب تحرير الكويت»، فقد تم حرمانها من جنى ثمار تلك المشاركة. فعلى الصعيد الأمنى، تم استبعاد أى دور

لها فى ضمان أمن الخليج فى المستقبل حيث إن تلك الضمانة أصبحت منوطة بالولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد(٨٤). وعلى الصعيد الاقتصادى، وبالرغم من إسقاط الدول الخليجية لديون مصر تجاهها (قرابة سبعة مليارات دولار)(٨٥)، فقد تقلصت القروض والاستثمارات الخليجية فى مصر بصفة عامة(٨٦). كما حرمت مصر من المشاركة فى عملية إعادة إعمار الكويت مقارنة بمشاركة الشركات الغربية (وبخاصة الشركات الأمريكية والبريطانية) فى تلك العملية. وما هو أهم من ذلك أن الدول الخليجية بدأت تعيد النظر، لاعتبارات أمنية واقتصادية، فى التركيبة النوعية للعمالة الوافدة إليها لصالح العمالة الآسيوية على حساب العمالة العربية ومنها العمالة المصرية(٨٦). ولاشك أن من بين أهداف توجه مصر إلى «الدائرة المتوسطية»، ودعوتها إلى دعم التعاون مع دول الجماعة الأوروبية، هو الاستعاضة جزئيًا عن تراجع الإسهامات المباشرة وغير المباشرة لدول الخليج النفطية فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر بدور أوروبى أكثر فعالية فى هذا الميدان، بما فيه إفساح المجال أمام العمالة المصرية للعمل فى دول أوروبا الغربية(٨٨).

بناء على الملاحظات العامة السابقة بشأن توقيت الدعوة المصرية إلى إنشاء «منتدى» المتوسط، يمكن القول بأن الإدراك المصرى لمفهوم المتوسطية يدور حول كونها مشروعًا مستقبليًا لتحقيق التعاون بين بلدان البحر المتوسط فى كافة المجالات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى المنطقة، وأن هناك أسبابًا موضوعية (جغرافية وسياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية) تدفع إلى ذلك التعاون. ومن هذا المنظور يتواتر الحديث الرسمى عن أن توجه مصر إلى المتوسط هو «خيار استراتيجى» يفرضه تطور الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية. فالأمر لا يتعلق فقط بإقامة علاقات ثنائية بين مصر وبعض الدول الأوروبية كما كان الوضع فى السابق، ولكنه يتعلق أساسًا بوجود إرادة سياسية مصرية تعمل على إقامة شبكة من العلاقات المكثفة والمتداخلة والمتكاملة

والمستمرة بين جميع الدول المتوسطية من خلال **إطار جماعى** للتفاعل بين هذه الدول.

بعبارة أخرى، لقد أصبح حوض البحر المتوسط حيزاً جغرافيًا متميزاً - أو «دائرة» - تعمل فى نطاقه الدبلوماسية المصرية إلى جانب الدوائر الأخرى التى اعتادت العمل فى كنفها. وبالرغم من أن «الدائرة المتوسطية» هى أحدث الدوائر تاريخيًا لتعاملات مصر الخارجية، إلاّ أنها أصبحت فى عقد التسعينيات واحدة من أهم مجالات سياسة مصر الخارجية بدرجة تفوق أهمية الدوائر الأخرى التى عملت فيها مصر لعدة عقود. ولعل أوضح مظهر لمدى اهتمام مصر بهذه الدائرة المستحدثة هو الإعلان فى نوفمبر ١٩٩١ عن إعادة تنظيم هيكل وزارة الخارجية المصرية، بحيث تم إنشاء إدارة منفصلة تختص بشئون الجماعة الأوروبية بعد أن كانت علاقات مصر مع تلك الجماعة تابعة فى السابق لإدارة غرب أوروبا. أن هذا التطوير التنظيمى يتواكب مع تعاظم دور الجماعة الأوروبية، خاصة على الصعيد الاقتصادى، كتنظيم إقليمى أوروبى منفصل عن كل دولة أوروبية على حدة، مع الإبقاء فى نفس الوقت على إدارة غرب أوروبا التى تهتم بالتعامل مع الدول الأوروبية الغربية كدول منفردة[٨٩].

ولكن الإشكالية الأساسية لرؤية مصر للتعاون المتوسطى أنها تتقاطع، كما ذكرنا، مع رؤى أخرى فى نفس الاتجاه ذات المنشأ الأوروبى، سواء كانت فى صيغ جماعية (حلف الأطلنطى، مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، الاتحاد الأوروبى) أو فى صيغ فردية (فرنسا، إيطاليا وإسبانيا). وإذا كان الرئيس حسنى مبارك قد استخدم لفظ «منتدى» والذى استخدمه من قبل الرئيس الفرنسى ميتران، فإن استخدام نفس اللفظ لا يعنى بالضرورة تطابق المعنى. فهناك نقاط التقاء ونقاط خلاف بين الرؤية المصرية والرؤى الأوروبية «للدائرة المتوسطية»، وذلك من حيث الحيز الجغرافى الذى تشمله تلك الدائرة، ومن حيث آفاق التعاون المتوسطى

ومضمونه، ومن حيث آليات ذلك التعاون، أخذاً فى الاعتبار الترابط الفعلى بين هذه الأبعاد الثلاثة.

فمن حيث الحيز الجغرافى، فإن الدعوة المصرية تتسم بالشمول. فمنتدى المتوسط يضم جميع الدول المتوسطية دون استثناء (فهو يضم ليبيا التى استبعدها الغرب حتى الآن). ولكن هذا الإطار الجغرافى الموسع للمتوسطية لن يتحقق إلاّ بالتدريج. ففى المرحلة الأولى، تقتصر عضوية المنتدى، كما سنرى حالاً، على بعض الدول المتوسطية المحورية («دول النواة» core group)، ثم يتسع نطاق العضوية ليشمل جميع الدول المتوسطية الأخرى. بل إن التعاون قد يمتد ليشمل دولاً لا تطل مباشرة على البحر المتوسط ولكنها ترتبط بعلاقات وثيقة مع الدول المطلة عليه (مثل دول البحر الأسود وكافة الدول الشرق أوسطية والخليجية). من هذا المنظور، فإن المفهوم المصرى للمتوسطية ـ يشبه كثيراً المفهوم الجماعى الأوروبى كما تبلور فى أعمال «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى» وكما تبنته كل من إيطاليا وإسبانيا على وجه التحديد(٩٠)، كما سنرى عند بحث المفاهيم الأوروبية للمتوسطية، ولكن يختلف عنه من حيث عضوية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى (بالإضافة إلى كندا) فى المنتدى المقترح. فعلى خلاف الاقتراح الإيطالى / الإسبانى، لم يأت ذكر لهاتين الدولتين العظميين فى الاقتراح المصرى. وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أن مصر، مثل فرنسا، ترى أن انضمام هاتين الدولتين إلى المنتدى من شأنه تمييع «الهوية المتوسطية»(٩١). ومن ناحية أخرى، فإن الحيز الجغرافى للتعاون المتوسطى فى المفهوم المصرى يختلف عن المفهوم الفرنسى، على الأقل فى صياغته الأولى، والذى انصرف أساسًا إلى التعاون بين دول الاتحاد الأوروبى المتوسطية من جانب، وبين دول جنوب غربى المتوسط من الجانب الآخر (صيغه ٥ + ٥).

وترفض مصر فكرة التمييز بين «غرب» و «شرق» المتوسط لأنها لا تستند إلى معايير موضوعية مقنعة، كما أنها تعنى تجزئة التعامل مع الدول العربية كإقليم

جغرافى وسياسى موحد، وذلك بالإضافة إلى أن هذه الفكرة تستبعد مصر ضمنيًا من هذا الإطار المتوسطى المحدود[٩١] . بالإضافة إلى ذلك، وخاصة على الصعيد الأمنى، فإن منطقة شرق المتوسط تحظى باهتمام مصرى خاص نظرًا لكثرة وعمق حالات التوتر بها وعلى رأسها الصراع العربى ـ الإسرائيلى إلى جانب الصراع بين تركيا واليونان فى بحر إيجه وامتداده إلى المشكلة القبرصية، وتوتر العلاقات بين تركيا من جانب وسوريا والعراق من الجانب الآخر بسبب مشكلة مياه نهرى دجلة والفرات ولأسباب سياسية أخرى (مشكلة الأكراد)، وذلك بالإضافة إلى الصراعات الدموية فى شبه جزيرة البلقان.

ومن حيث آفاق التعاون، فإن الرؤية المصرية تتسم أيضًا بالشمول والعموم. فالهدف هو تكثيف التعاون بين الدول المتوسطية للتوصل إلى حلول مرضية لكافة المشكلات ذات الأهمية المشتركة فى الحاضر وفى المستقبل. وإذا كانت بعض الرؤى الأوروبية للمتوسطية تتسم أيضًا بالشمول فى اقترابها من القضايا المتوسطية، فإن الرؤية المصرية تختلف عنها فى بعض المفردات. فإن أمن المتوسط من المنظور المصرى يرتبط أساسًا بقضايا ضبط التسلح التقليدى وإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، وذلك بالقياس إلى اختلال التوازنات العسكرية بين دول المنطقة (خاصة إسرائيل ومصر وتركيا بالتحديد). كما أن أمن المتوسط لن يتحقق إلاّ بالتوصل إلى تسويات سلمية للصراعات التى تعج بها المنطقة وأهمها الصراع العربى ـ الإسرائيلى. بينما يركز المنظور الأوروبى على أن «الحركات الأصولية الإسلامية» التى تجنح إلى استخدام العنف والإرهاب تمثل خطراً داهمًا على الأمن الأوروبى، بل على مجمل الحضارة الأوروبية، من خلال تدفق العمالة واللاجئين من شمال أفريقيا ومن تركيا إلى دول أوروبا الغربية. «فالإسلام» أصبح، بعد انتهاء الحرب الباردة، العدو الأول للغرب. وقد دأبت وسائل الإعلام الغربية على ترويج هذه الفكرة واعتبار «الأصولية» كمصطلح سياسى / دينى لصيق بالإسلام إلى حد أن مجرد ذكر كلمة «أصولية» فى حوض

البحر المتوسط ينصرف المعنى بالأساس إلى أنها «أصولية إسلامية». وهناك العديد من الدراسات الأكاديمية الغربية جعلت من مادتها الأولى تحليل «الأصولية الإسلامية» فى الدول العربية، وبصفة خاصة فى شمال أفريقيا (حالة الجزائر بالتحديد). كما أن موضوع «الأصولية الإسلامية» احتل مكان الصدارة فى الندوات التى تعقدها مراكز البحوث فى الغرب. وقد انعكس هذا التشخيص على مفهوم الدول الأوروبية الفردية للتعاون المتوسط وعلى صياغة وثائق السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى ومنها «وثيقة برشلونة» لعام ١٩٩٥ والتى تضمنت مشروعًا متكاملاً «للشراكة» الأوروبية المتوسطية كما سنرى.

ولاشك أن احتواء ظاهرة الإرهاب هو أمر مستهدف من جانب مصر. ولكن هذه الظاهرة فى المفهوم المصرى، هى ظاهرة عالمية ولا يجوز إسنادها إلى مصدر واحد هو «الإسلام». فالإسلام فى جوهره يدعو إلى التسامح، كما أنه يدعو إلى احترام آدمية الإنسان وحقوقه الأساسية فى كل مكانٍ أياً كانت معتقداته الدينية أو قيمه الاجتماعية أو توجهاته السياسية. وإذا كانت هناك بعض الحركات «الأصولية» الإسلامية التى تجنح إلى استخدام العنف فى تعاملها مع الآخرين بمن فيهم المسلمين الذين يختلفون معها فى طروحاتها الدينية أو طموحاتها السياسية، فالواقع يؤكد أن هناك حركات أصولية أخرى تتخذ من الأعمال الإرهابية وسيلة للتعامل مع المختلفين معها. ولعل أبرز مثال لذلك «الأصولية اليهودية» التى لها سجل حافل فى تاريخ الإرهاب ضد كل من يعارضها سواء أكانوا يهودًا (اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين) أم عربًا - مسلمين ومسيحيين على حد سواء. ولا يعد شمال المتوسط الأوروبى بعيدًا عن هذا التوجه. فقد انتشرت فيه حركات يمينية شوفينية تعادى الأجنبى بشكل عام، وإن انصرف عداؤها حتى الآن وبصفة أساسية إلى العربى المسلم بالتحديد. من هذا المنظور، فإن الأمن والاستقرار فى المتوسط لن يتحقق إلا فى إطار تعاون جماعى لاحتواء ظاهرة الإرهاب (وكذلك الجريمة المنظمة) أيًا كانت أسبابها أو نسبها. وما الدعوة إلى حوار عربى - أوروبىَ متعدد الأبعاد (دينى

وحضارى وثقافى) سوى آلية لتصحيح المفهوم الغربى الخاطئ للإسلام ومدى ارتباطه بظاهرة الإرهاب، وبناء جذور الثقة بين الشعوب تحقيقًا لتقاربها وتعاونها بهدف درء أخطار التطرف من أى نوع كان. فبذلك يتحقق الأمن والاستقرار فى حوض المتوسط شماله وجنوبه، مشرقه وغربه.

وعلى الصعيد الاقتصادى، فإن الطرح المصرى يتجاوز حدود الرؤية الأوروبية التى كانت سائدة حتى بداية التسعينيات والتى كانت تهدف إلى تحويل حوض المتوسط إلى منطقة تبادل تجارى حر أمام السلع والخدمات الأوروبية وإلى مجال مفتوح للاستثمارات الأوروبية. بينما فى المنظور المصرى فإن التعاون المتوسطى يجب أن يهدف إلى التنمية الاقتصادية الشاملة لبلاد جنوب المتوسط بما يحقق تطويرًا لهياكل الإنتاج فيها ونقله نوعية فى مجال استيعابها وسائل التكنولوجيات المتقدمة فى كافة المجالات.

ومن حيث آليات التعاون، فإن «منتدى» المتوسط فى الفهم المصرى هو مجرد إطار عام للتشاور والحوار للتعرف على وجهات نظر الدول الأعضاء فى «المنتدى» تجاه القضايا الدولية والإقليمية المهمة. فهو ليس إطارًا مؤسسيًا جامدًا يتمتع بسلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء. وحيث إن السياسة الناجحة هى فن الممكن، يرى البعض أن مرونة الآلية لا تمثل قيدًا على فعاليتها. فإن التشاور قد يسفر عن التوصل إلى تفاهم عام consensus حول الحلول المناسبة للقضايا المطروحة، والتنسيق بين سياسات الدول بشأنها. وهذا يعتبر بلا شك من الإسهامات الإيجابية التى يمكن أن تنتج فى مثل هذا الإطار(٩٣)، وخاصة أن التشاور والحوار يشمل، إلى جانب المؤسسات الحكومية، المجتمعات المدنية التى تمثل قوة دفع مهمة للتعاون بين الحكومات.

هذه الخصائص العامة لإدراك مصر للتعاون المتوسطى سوف تتضح أكثر من متابعة الجهود الدبلوماسية لوضع المبادرة المصرية بإنشاء «منتدى المتوسط» موضع التنفيذ.

إن عمومية المبادرة المصرية من حيث اتساع أفق التعاون الذى تدعو إليه، بالإضافة إلى مرونة آلية وضعها موضع التطبيق تجعلها محل قبول عام من حيث المبدأ من جانب الدول المتوسطية الرئيسية لأنها لا تفرض التزامات محددة. ومع ذلك فإن أول اجتماع وزارى بهدف التوصل إلى اتفاق حول وضع إطار جماعى عام للتعاون الشامل فى منطقة البحر المتوسط عقد فى الإسكندرية يومى ٣-٤ يوليو ١٩٩٤، أى بعد قرابة أربع سنوات من طرح المبادرة[٩٤]. وهو ما يشير إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق محدد حول مجالات التعاون، وحول الحيز الجغرافى الذى يشمله ذلك التعاون، وهو ما يفسر تعدد المبادرات فى هذا الشأن والتنوع فى أسلوب طرحها ومنها المبادرة المصرية. وجدير بالذكر فى هذا المقام أن اجتماعًا رباعيًا ضم الدول المتوسطية الرئيسية الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) عقد فى باريس فى يوم ٤ فبراير ١٩٩٤ لتنسيق مواقفها فى اجتماع الإسكندرية المنتظر. هذا التنسيق يدل بوضوح أنه مهما اختلفت وجهات نظر تلك الدول حول العديد من القضايا، فإن هذا الاختلاف لن يحول دون تنسيق مواقفها عند تعاملها مع دول جنوب المتوسط[٩٥].

ومثل أى اجتماع دولى فإن توصيات اجتماع الإسكندرية كانت محصلة للتوفيق بين المواقف المختلفة خاصة بين المفهوم المصرى والمفهوم الأوروبى الجماعى لمنتدى المتوسط. ويتضح ذلك بمقارنة الدعوة المصرية إلى إقامة منتدى دول البحر المتوسط كما تمت بلورتها فى ورقة العمل التى وضعتها وزارة الخارجية المصرية فى ١٧ نوفمبر ١٩٩٣[٩٦] بما تم التوصل إليه من توصيات فى اجتماع الإسكندرية[٩٧]:

أولاً: اقترحت مصر إقامة تنظيم دائم يشمل فروعًا سياسية وبرلمانية، يعمل على تعميق اندماج المجتمعات المتوسطية فى الشمال وفى الجنوب، وذلك عن طريق تنسيق السياسات العامة بين الدول الأعضاء، واقتراح الحلول للقضايا المختلفة فى مجالات الاقتصاد والبيئة والتجارة والأمن والثقافة[٩٨]. هذا التنظم الجديد يتم تكوينه بالتدريج على أن يبدأ فى مرحلة أولى بمجموعة صغيرة من الدول - هى

«مجموعة النواة» ـ تضم تسع دول هى : مصر والجزائر والمغرب وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان ومالطا وتركيا . وقد اقترحت مصر هذه المجموعة من الدول على أساس أنها تمثل المناطق الجغرافية المختلفة فى حوض البحر المتوسط . ونتيجة لمساومات دبلوماسية للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة حول ضم بعض الدول إلى «مجموعة النواة» أو استبعادها فقد تم الاتفاق على قائمة معدلة للدول التى تشترك فى اجتماع الإسكندرية فأصبح عددها عشر دول بإضافة البرتغال واستبدال مالطا بتونس . وقد أقر اجتماع الإسكندرية أن هذا التحديد لن يحول دون التوسع الأفقى اللاحق لمجموعة دول النواة . وبالفعل فقد تمت دعوة مالطا للمشاركة فى الاجتماعات اللاحقه لتصبح دول المجموعة أحد عشر عضواً . وقد أسند اجتماع الإسكندرية إلى مجموعة العمل المختصة ببحث الشئون السياسية مهمة البت فى طلبات الانضمام إلى المنتدى . وقد أعلنت وزارة الخارجية المصرية فى أبريل ١٩٩٥ بأن عدداً من الدول (سلوفينيا، وكرواتيا، وروسيا، وألبانيا، وقبرص، وليبيا، والأردن، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية) قد تقدمت بطلبات للمشاركة فى الاجتماعات القادمة للمنتدى . ولكن لم يتم البت فى هذه الطلبات نظراً لاختلاف وجهات النظر حول قبول أو رفض بعض هذه الدول . فقد اعترضت فرنسا مثلاً على قبول عضوية روسيا فى المنتدى لأن ذلك سوف يؤدى إلى قبول عضوية الولايات المتحدة الأمريكية . وقد سبق أن ذكرنا أن قبول هاتين الدولتين فى «الدائرة المتوسطية» من شأنه تمييع «الهوية المتوسطية» . ومن ناحية أخرى، اعترضت فرنسا على قبول عضوية دول هى أطراف فى منازعات دولية غير محسومة، وبالتالى ينبغى استبعاد عضوية كل من سوريا ولبنان وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية وقبرص .

ثانياً : بالإضافة إلى موضوع تشكيل «مجموعة النواة» فإن اجتماع الإسكندرية رفض فكرة مصر بإقامة منتدى المتوسط على أساس مؤسسى دائم والاكتفاء بإطار مرن للتشاور والتعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة تحديات القرن الحادى

والعشرين. وأكد الاجتماع على ضرورة وضع استراتيجية كلية global strategy تأخذ فى الاعتبار متطلبات السلم والأمن والتنمية المستمرة فى المنطقة فى ظل تطور التفاعلات الحالية والمتوقعة فى المستقبل.

ثالثاً: كاستجابة محدودة لطلب مصر بوضع إطار مؤسسى لمنتدى المتوسط، قرر اجتماع الإسكندرية تشكيل ثلاث لجان فنية على مستوى الخبراء فى مختلف المجالات تعقد لقاءات بصفة دورية لبحث الجوانب العملية للتعاون فى إطار المنتدى. ولكن مهام هذه اللجان اتخذت صيغة العموم، وهو أمر يعكس اختلاف وجهات النظر حول طبيعة القضايا ومضمونها التى تتم مناقشتها فى كنف هذه اللجان(٩٩). «فاللجنة الثقافية» تختص بتطوير «الحوار بين الثقافات والحضارات» و «الحفاظ على التراث المشترك للحضارات المتوسطية» و تبادل المعلومات بهدف تحقيق «تفاهم أكبر بين الشعوب المتوسطية». أما «اللجنة السياسية» فمهمتها بحث «القضايا السياسية التى تكون لها انعكاسات فى حوض المتوسط». وأخيراً تختص «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية» ببحث وسائل «التعاون والشراكة بين شمال وجنوب المتوسط» فى مجالات الطاقة والسياحة والعلم والتكنولوجيا وذلك بالنظر إلى حماية البيئة والهجرة والعمالة وتطوير القطاع الخاص.

وقد عقدت هذه اللجان اجتماعات فى أكتوبر ١٩٩٤ فى مدريد وروما والقاهرة على التوالى، وعرضت توصياتها على «لجنة كبار المسئولين» التى اجتمعت فى البرتغال فى ديسمبر ١٩٩٤، ومثلت هذه التوصيات أساس المشاورات فى الاجتماع التالى لوزراء خارجية دول المنتدى الذى عقد فى «سان مكسيم» (فرنسا) أبريل ١٩٩٥(١٠٠). وقد اكتفى هذا الاجتماع الأخير بالإعراب عن آمال أعضاء المنتدى فى إقامة «مجتمعات ديمقراطية» تقوم على «التعددية والانتخابات الحرة واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب فى كافة صوره وفقًا لقرارات الأمم المتحدة...» كل ذلك مع المحافظة على «الهويات الخاصة» «للمجتمعات المتوسطية». وعلى الصعيد الاقتصادى، أكد الاجتماع على ضرورة تضييق الفجوة

بين الشمال والجنوب، والإسراع فى تحقيق الاندماج الإقليمى والتبادل التجارى الحر، وتنمية دور القطاع الخاص فى جميع هذه المجالات. وعلى الصعيد الثقافى أعرب وزراء الخارجية عن رغبتهم فى تنمية التفاهم بين الشعوب المتوسطية، والعمل على نشر «ثقافة متوسطية» تقوم على الدمج بين «التراث المشترك» ومتطلبات «الحياة العصرية» (إشارة إلى معارضة «التيار السلفى» الذى تتمسك به بعض «الجماعات الإسلامية»)، وذلك عن طريق تشجيع حركة الترجمة، وإقامة المهرجانات الثقافية، وتنسيق برامج التعليم . . . إلخ.

وعلى أية حال، فإن ديناميكية التحرك لإقامة «منتدى البحر المتوسط» فقدت كثيراً من فاعليتها حيث إن الأنظار قد تحولت إلى الاجتماع الذى تقرر عقده فى برشلونة فى نوفمبر ١٩٩٥ والذى دعت إليه دول الاتحاد الأوروبى بهدف العمل على إقامة «مشاركة أوروبية متوسطية». ومنذ ذلك التاريخ، وبالرغم من أن «منتدى المتوسط» ظل قائمًا جنبًا إلى جنب مع «المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية»، يمكن القول بأن مصر قبلت الانتقال من صيغة «المنتدى» التى اقترحتها منذ عام ١٩٩١ إلى صيغة «المشاركة» كما وردت فى وثيقة برشلونة. والشاهد على ذلك أن الاجتماع الأخير لوزراء خارجية دول «المنتدى»، الذى عقد فى مالطا (٤ ـ ٥ مارس ١٩٩٩)، جاء فى إطار التحضير لمؤتمر وزراء خارجية دول «المشاركة الأوروبية المتوسطية» والذى تقرر عقده فى شتوتجارت (ألمانيا) فى يومى ١٥ و ١٦ أبريل ١٩٩٩[١٠١].

هذا التحول من صيغة إلى أخرى أملته مقتضيات السياسة العملية. فإن صيغة «المنتدى» هى من قبيل **التصور العام** للتعاون ولا ترقى إلى مستوى الاستراتيجية المحددة. كما أن آلية التعاون فى إطار المنتدى «هى الحوار» dialogue و «التشاور» consultation، ولا تؤدى بالضرورة إلى إبرام اتفاقات قانونية ملزمة حول السياسات المشتركة التى ينبغى تبنيها. أما صيغة «المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية» فهى **برنامج عمل متكامل** يتضمن عناصر كثيرة ومتباينة من حيث أهميتها النسبية، ولكنه يهدف

فى نهاية المطاف إلى إحداث تغيرات عميقة فى هياكل المجتمعات البشرية، خاصة فى جنوب وشرق المتوسط. كما أن آلية التعاون هى صيغة «التفاوض الدبلوماسى» negotiation التى تؤدى - فى حالة نجاحها - إلى إبرام «اتفاقات مشاركة» accords d'asso-ciation بين دول متوسطية غير أعضاء فى الاتحاد الأوروبى من جانب وبين هذه المنظمة الاندماجية الأوروبية من الجانب الآخر. إن هذه الاتفاقات ترتب التزامات تعاقدية على عاتق الأطراف المتعاقدة، وإن اختلف مضمون هذه الاتفاقات من دولة إلى أخرى des accords d'association à la carte ، **وحيث إن مستقبل البحر المتوسط يعتمد أساسًا على موقف الاتحاد الأوروبى من التعاون فى إطاره ومدى فاعلية ذلك التعاون فى ظل ما يسمى «بالنظام العالمى الجديد»، فإن صيغة برشلونة - أو المشاركة الأوروبية - المتوسطية - تمثل المرجعية الأساسية عند بحث مستقبل العلاقات المتوسطية لمصر حتى عام ٢٠٢٠**. فعلى ضوئها يمكن استشراف السيناريوهات المختلفة لمستقبل تلك العلاقات. ولذلك يمكن القول بأن تحول مصر إلى «صيغة برشلونة» يؤكد أن السياسة الخارجية المصرية أصبح لها بعد متوسطى واضح، وإن اختلف مفهومها للمتوسطية فى بعض جوانبه عن المفاهيم الأوروبية المناظرة. وقد صرح وزير الخارجية المصرى (عمرو موسى) بعد اختتام مؤتمر شتوتجارت المشار إليه بأن «المشاركة الأوروبية - المتوسطية» أصبحت أحد المعالم الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية(١٠٢).

المبحث الثالث

المفاهيم الأوروبية للمتوسطية

إن أول إشكالية منهجية تصادف الباحث فى تأصيل «المتوسطية» من المنظور الأوروبى هى تعدد المفاهيم الأوروبية لفكرة «المتوسطية». ويرجع هذا التعدد إلى الأهمية النسبية للقضايا النوعية المثارة فى محيط البحر المتوسط فى نظر الدول الأوروبية منفردة أو على مستوى التجمعات الأوروبية المختلفة. ولكن بالرغم من تعدد المفاهيم فإنها متداخلة إلى درجة كبيرة، حيث يتأثر كل مفهوم منها بالمفاهيم الأخرى، كما يؤثر فيها.

وبطبيعة الحال لا يتسع المقام لتحليل جميع هذه المفاهيم على انفراد. ولذلك سوف نكتفى فقط بتحليل «المفاهيم الجماعية» باعتبارها محصلة لمساومات عديدة بين مصالح الدول الأعضاء فى التجمعات الأوروبية المختلفة.

وحتى على مستوى المفاهيم الجماعية، فإن الصعوبة المنهجية تظل قائمة، حيث إنه لا يوجد اتفاق حول المقصود بأوروبا على وجه التحديد. فإن القارة الأوروبية تزخر بتنظيمات مختلفة من حيث أعضائها ومن حيث اختصاصاتها ومن حيث سلطاتها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر: مجلس أوروبا، ومنظمة حلف الأطلنطى، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى، واتحاد غرب أوروبا. وهى منظمات تهتم أساسًا بالقضايا السياسية والأمنية. وإن كانت لها أيضًا اهتمامات اقتصادية واجتماعية. وعلى الصعيد الاقتصادى، نذكر «منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية» التى حلت محل «المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى»[١٠٣]. و«الجماعة الاقتصادية الأوروبية» التى تطورت إلى «الاتحاد الأوروبى» بمقتضى اتفاقية ماستريخت لعام ١٩٩٢ والتى أصبحت نافذة اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٩٣، و«الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة» (التى اضمحلت كثيراً بسبب انضمام أهم أعضائها إلى «الاتحاد الأوروبى»[١٠٤]، بالإضافة إلى «اللجنة الاقتصادية لأوروبا» التابعة للأمم المتحدة . . . إلخ. هذا التعدد فى مراكز صنع القرارات فرض ضرورة تحقيق قدر من التنسيق بين هذه المراكز بحيث يمكن الحديث الآن عن وجود «منظومة» system للمنظمات الأوروبية. وهذا ينطبق، وإن كان بدرجات متفاوتة، على السياسات العامة التى تتبعها تلك المنظمات فى منطقة حوض البحر المتوسط.

وحيث إن مستقبل القارة الأوروبية أصبح يرتبط أساساً، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، بمستقبل «الاتحاد الأوروبى» مع المحافظة على العلاقة الاستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال منظمة حلف الأطلنطى، فإن المرجعية الأساسية لتحليل المفاهيم الأوروبية «للمتوسطية» ـ الفردية والجماعية على السواء ـ تتمحور حول «وثيقة برشلونة» لعام ١٩٩٥ التى عبرت عن موقف «الاتحاد الأوروبى» من قضايا المتوسط فى شمولها. فإن صياغة هذه الوثيقة تعكس، كما سنرى، التوفيق بين وجهات النظر الفردية للدول الأعضاء فى الاتحاد، كما أنها تأخذ فى الاعتبار ـ خاصة فى جانبها الأمنى والسياسى ـ مواقف الدول والمنظمات الأوروبية الأخرى من قضايا المتوسط. وبناء على ذلك، فإن المنهج المتبع فى هذه الدراسة لا يقوم على تحليل المفاهيم الأوروبية للمتوسطية كل على حدة، ولكنه يرتكز أساسًا على تحليل تلك المفاهيم، والسياسات المترتبة عليها، من خلال مناقشة القضايا النوعية المختلفة والمرتبطة بوضع البحر المتوسط بالقياس إلى المصالح الأوروبية ـ الفردية والجماعية ـ وردود فعل الدول المتوسطية غير الأوروبية إزاء تلك المفاهيم والسياسات.

وفى هذه المرحلة من البحث، لن نناقش هذه القضايا النوعية وتباين المواقف بشأنها. فإن هذه المناقشة موضعها عند دراسة **السيناريو المرجعى** المتمثل فى «خطة برشلونه» سالفة الذكر. فمن خلال مناقشة عناصر تلك الخطة سيتضح مدى التوافق أو التباين بين مواقف الدول والتنظيمات الأوروبية المختلفة من تلك العناصر وكذلك ردود فعل الدول المتوسطية الأخرى غير الأعضاء فى تلك التنظيمات على تلك المواقف. وما يهمنا الآن هو تتبع مسيرة اهتمام أوروبا بالبحر المتوسط باعتباره **حيزًا جغرافيًا متغير الأبعاد**.

إن المفاهيم الأوروبية الحديثة «للمتوسطية» لها جذور تاريخية. وإذا اقتصرنا على المفاهيم الجماعية، فإن البحر المتوسط احتل مكانة بارزة خلال الحرب العالمية الثانية كمسرح للعمليات الحربية ضد «دول المحور». فقد اقتضت الضرورة الحربية إنشاء «مركز الشرق الوسط للإمداد» Middle East supply Center بمبادرة بريطانية وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان تنظيمًا إقليميًا اقتصاديًا يهدف إلى تنسيق صادرات وواردات دول المنطقة لتجنب حدوث أزمات تموينية فى بعض الأقطار بسبب الأعمال الحربية فى حوض البحر المتوسط الذى يمثل المعبر الرئيسى للتجارة الخارجية لتلك الدول. كما هدف التنظيم إلى تشجيع الصناعات المحلية، وعقد مؤتمرات اقتصادية يشارك فيها ممثلون عن جميع أقطار المنطقة لمناقشة القضايا الاقتصادية **ذات الاهتمام المشترك**(١٠٥). صحيح أن هذا التنظيم الاقتصادى الإقليمى كان تنظيمًا مؤقتًا لارتباطه بسير العمليات العسكرية. كما أنه لم يستند إلى اعتبار حوض المتوسط بأكمله إقليمًا واحدًا له خصائص ذاتية مميزة، إلا أنه خلق وعيًا متناميًا لدى حكومات وشعوب المنطقة لأهمية **التعاون الاقتصادى الإقليمى** وعدم الانغلاق فى أطر الاقتصاديات الوطنية الضيقة. وهو فى ذاته اعتبار مهم خاصة بالنسبة لمصر التى حققت كما ذكرنا طفرة صناعية حقيقية خلال الحرب العالمية الثانية، ويفسر إلى جانب عوامل سياسية واستراتيجية مختلفة - بالإضافة إلى انتشار **«الوعى العروبى»** فى قطاعات عديدة من الجماهير المصرية - توجه السياسة

الخارجية المصرية إلى الارتباط بالدول العربية الشرق أوسطية («الدائرة العربية») تطلعًا إلى فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصناعية المصرية، وإن لم يتحقق ذلك التطلع لأسباب عديدة معظمها ذات طبيعة سياسية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، فإن أول اقتراب جماعي غربي من حوض البحر المتوسط هو اقتراب منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو NATO).

أولاً: منظمة حلف شمال الأطلنطي والبحر المتوسط:

باعتبار حلف شمال الأطلنطي حلفًا عسكريًا موجهًا ضد عدوان محتمل هو العدوان السوفيتي، كان يتعين تحديد الحيز الجغرافي لممارسة المهام الدفاعية casus belli لهذا التنظيم الاستراتيجي الجديد. وفي هذا الصدد، نصت المادة السادسة من المعاهدة المنشئة للحلف (٤ أبريل ١٩٤٩) على أن مهمة الحلف هي التصدي لكل هجوم مسلح يقع على إقليم أية دولة طرف في التحالف «في أوروبا» en Europe، أو في «أمريكا الشمالية»، أو على «الجزائر» باعتبارها امتدادًا جغرافيًا عبر المتوسط لإقليم فرنسا departement francais d'Algerie.

من هذا المنظور، لم يكن البحر المتوسط سوى مسطحًا مائيًا تعمل فيه أساطيل الدول المتحالفة، في إطار القيادة الأوروبية الجنوبية للحلف، للدفاع عن أراضي دولتين متوسطتين من أعضائه هما إيطاليا وفرنسا التي تتضمن الجزائر[١٠٦]. أما باقي الدول المتوسطية فكانت تقع خارج الحيز الإقليمي للتحالف outside the area[١٠٧]. ولكن سرعان ما تغير هذا الوعاء الجغرافي لحلف الأطلنطي في منطقة حوض البحر المتوسط. فقد انضمت إليه في عام ١٩٥٢ كل من اليونان وتركيا. وقد اقتضى انضمام هذه الدولة الخيرة تعديل نص المادة السادسة من معاهدة الحلف لأن إقليمها يقع في معظمه في آسيا وليس في أوروبا[١٠٨]. كما انضمت إلى التحالف في ١٩٨٢ دولة متوسطية أخرى هي إسبانيا. ومن الجانب الآخر، تجدر

ملاحظة أنه بحصول الجزائر على استقلالها من فرنسا فى ٣ يوليو ١٩٦٢، أصدر مجلس الحلف قراراً فى ٢٦ فبراير ١٩٦٣ بخروج تلك الدولة من دائرة المهمة الدفاعية للحلف[١٠٩].

بعبارة موجزة، فإن مفهوم حلف الأطلنطى لأمن البحر المتوسط كان مفهومًا عسكريًا صرفًا (مواجهة عدوان سوفيتى محتمل)، كما أنه كان محدوداً جغرافيًا بأوروبا أى بالشواطئ الشمالية للبحر المتوسط. أمّا جنوب البحر المتوسط فقد ظل خارج الإطار الإقليمى لممارسة وظيفة الحلف. وقد ظل الوضع على هذه الحال حتى نهاية «الحرب الباردة» رسميًا وفعليًا مع مطلع التسعينيات. ولكن فى ظل التغيرات العميقة فى البيئة الأمنية الأوروبية فى العقد الأخير بسبب زوال ما يسمى «بالخطر السوفيتى» برزت إشكالية أساسية تتعلق بوظيفة الحلف. فقد أصبح مفهوم الأمن الأوروبى أكثر شمولاً حيث إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية أصبحت تحتل مكان الصدارة فى تحديد نوعية المخاطر التى يتعين على الحلف مواجهتها[١١٠]. وقد ترتب على هذا المفهوم الموسع للأمن توسيع الوعاء الجغرافى لحلف الأطلنطى لكى يمتد إلى وسط وشرق أوروبا (انضمت جمهورية التشيك والمجر وبولندا إلى التحالف فى مارس ١٩٩٩)، بما فيها شبه جزيرة البلقان (التدخل فى قضية البوسنة والهرسك وفى مشكلة كوسوفو). كذلك فإن المفهوم الموسع للأمن الأوروبى أصبحت له انعكاسات مهمة على منطقة حوض البحر المتوسط بأكمله بما فيه شواطئه الجنوبية والشرقية.

وهكذا أصبح من قبيل تحصيل الحاصل أن أمن أوروبا أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا وعضويًا بالأمن والاستقرار فى حوض البحر المتوسط بأكمله، وأن أية هزات سياسية فى هذا الوعاء الجغرافى الممتد والمتاخم بريًا وبحريًا للقارة الأوروبية كفيلة بخلخلة الاستقرار العام داخل القارة. وهذا ما دعا حلف الأطلنطى إلى النظر إلى البحر المتوسط **نظرة أكثر شمولاً**. فلم يعد ذلك البحر مجرد مسطح مائى تعمل فيه أساطيل الدول المتحالفة لمواجهة خط عسكرى محدد يهدد «الغرب»، كما كان

الوضع فى ظل «الحرب الباردة»، ولكنه أصبح «إقليميًا» له خصائص متميزة تفرز تحديات أمنية متنوعة تهدد الأمن والاستقرار فى الدول الأوروبية الأعضاء فى التحالف. وهكذا فإنه إلى جانب استمرار المهمة التقليدية للحلف وهى «الدفاع العسكرى الجماعى»، برزت مهمة بناء هيكل جديد للسلام فى «كل أوروبا» وما يقتضيه ذلك من ضرورة «إدارة الأزمات» عن طريق دعم عمليات التحول الاقتصادى والسياسى فى الدول المتوسطية، والتحكم فى تلك الأزمات باستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر (١١١).

وحيث إن هذه التحديات الأمنية الجديدة ليست محددة على وجه الدقة، فقد اختلف إدراك طبيعتها ومدى خطورتها من دولة إلى أخرى ليس فقط بين أعضاء الحلف أنفسهم، ولكن أيضًا بين أعضاء المنظمات الأوروبية (الاتحاد الأوروبى واتحاد غرب أوروبا) تبعًا لموقعها الجغرافى ومدى تأثرها مباشرة بالتطورات التى تحدث فى هذه المنطقة الحساسة. وبناء على اختلاف الإدراكات، اختلفت الاقترابات من هذه التحديات ووسائل مواجهتها، ومن ثم تم طرح قضية التداخل وتقسيم العمل وتقاسم الأعباء، بل والتنافس، بين دور حلف الأطنلطى من جانب، وأدوار المنظمات الأوروبية الأخرى من الجانب الآخر فى تحقيق أمن واستقرار إقليم البحر المتوسط باعتباره الحزام الأمنى الجنوبى للقارة الأوروبية.

ولسنا هنا فى مجال مناقشة ذلك التداخل - أو التنافس فى رأى البعض - والذى سنتناوله فى مقام آخر عند بحث موضوع «الهوية الأمنية الأوروبية» ومدى اختلاف تلك الهوية عن الاستراتيجية العامة للحلف. فما يهمنا فى هذا المقام هو تحديد الوعاء الجغرافى «للمتوسطية» فى الفكر الاستراتيجى الجديد لحلف الأطنلطى: هل يمتد مفهوم «المتوسطية» لكى يشمل حوض البحر المتوسط بأكمله، أم أنه يقتصر على جزء منه دون أجزائه الأخرى ؟.

بمراجعة بيانات قمم الحلف، ابتداء من قمة روما (نوفمبر ١٩٩١) وحتى قمة واشنطن (أبريل ١٩٩٩)، يتضح أن الاهتمام الأكبر للحلف، بقيادة الولايات

المتحدة الأمريكية ، قد انصرف حتى الآن إلى القطاع الشمالى الشرقى لحوض البحر المتوسط ، خاصة بالنظر إلى الأوضاع المتفجرة فى شبه جزيرة البلقان إضافة إلى القضايا التاريخية التقليدية مثل النزاع التركى - اليونانى فى قبرص وفى بحر إيجه والصراع العربى - الإسرائيلى . وفى المقابل يرى البعض أن اهتمام الأوروبيين بأمن المتوسط إنما ينصرف إلى تطور الأوضاع فى الأقطار العربية الواقعة جنوبى البحر المتوسط خاصة دول الشمال الأفريقى .

هذه الأولوية التى يرتبها الحلف على تطور الأوضاع فى القطاع الشمالى الشرقى فى حوض البحر المتوسط ترجع إلى أن هذه المنطقة تمثل بالفعل فى الوقت الحاضر المصدر الرئيسى للمشاكل الأمنية التى تواجه القارة الأوروبية، وهى مشاكل حالة وخطيرة ينبغى احتوائها على وجه السرعة . والشاهد على ذلك أن ٩٠٪ من النشاط الميدانى لقوات التحالف فى جنوب أوروبا AFSOUTH تحت القيادة الأوروبية الفرعية فى الجنوب SACEUR - وهى قيادة أمريكية - يتركز حاليًا فى منطقة البحر الأدرياتيكى لمواجهة مشاكل البلقان التى تفجرت نتيجة لانهيار دولة الاتحاد اليوغسلافى السابقة . ولكن هذا لا يعنى عدم اهتمام حلف الأطلنطى بالمشاكل الأمنية المتوقعة والتى قد يكون مصدرها البلدان الممتدة على الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط ومن بينها مصر ، وهى تقع خارج المنطقة التقليدية لنشاط الحلف إضافة إلى أنها مغايرة ثقافيًا وحضارياً . ومن ثم ليس مطروحا أن تحصل أى منها على عضوية الحلف كما هو حال دول أوروبا الوسطى والشرقية . ويتضح اهتمام الحلف بالقطاع الجنوبى للبحر المتوسط من المبادرة التى أعلنها مجلس الحلف فى ديسمبر ١٩٩٤ بإقامة حوار مع ست دول متوسطية هى : مصر وإسرائيل والأردن وتونس والمغرب وموريتانيا . ومن المتوقع أن يمتد الحوار إلى دول متوسطية أخرى مثل الجزائر (بعد استقرار الأوضاع الداخلية فيها) ، وسوريا ولبنان (فى حالة نجاح عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى) . وبمقتضى قرارات قمة مدريد (يوليو ١٩٩٧) تم إضفاء طابع مؤسسى على هذا الحوار بإنشاء «مجموعة التعاون المتوسطى» -Medi

التى أسند إليها مسئولية الإشراف على سلسلة terranean cooperation group الحوارات بين حلف الأطلنطى والدول المذكورة.

صحيح أن محتوى الحوار مع الدول المتوسطية الجنوبية ليس واضحًا تماماً. وصحيح أيضًا أنه لم تترتب عليه نتائج ملموسة حتى الآن على مستوى السياسة العملية، باستثناء إقامة تدريبات عسكرية مشتركة، والتعاون العلمى خاصة فيما يتعلق بتخطيط التعاون بين العسكريين والمدنيين فى مجال الدفاع المدنى فى حالة الطوارئ civil emergency Planning. ولكن من الواضح تمامًا أن الهدف الأساسى من الحوار هو هدف سياسى فى المقام الأول وهو طمأنة هذه الدول (باستثناء إسرائيل بالطبع) وإقناعها بأن الحلف لا يهدف إلى السيطرة والهيمنة عليها - أى بناء جسور الثقة بين الطرفين(١١٢). وبصرف النظر عن نجاح أو فشل الحلف فى تحقيق ذلك الهدف، وأخذًا فى الاعتبار أن هذا الحوار يندرج فى إطار استراتيجية أمريكية عامة تهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية فى منطقة شاسعة تمتد من شمال أفريقيا غربًا وحتى إيران شرقًا (مفهوم «الشرق أوسطية»)، فإن مجرد إقامة حوار مع تلك البلدان، وإن كان يتم حتى الآن على أساس انتقائى، يعكس مدى اهتمام الحلف بقضايا البحر المتوسط فى شمولها، وإن اختلفت الأولويات فيما بينها فى الوقت الراهن.

ثانياً: اتحاد غرب أوروبا والبحر المتوسط:

إن الجذور التاريخية لاتحاد غرب أوروبا ترجع إلى معاهدة التحالف التى أبرمت بين المملكة المتحدة وفرنسا فى عام ١٩٤٧ (معاهدة دانكرك) والتى انضمت إليها دول تنظيم البنيلوكس الثلاثة - بلجيكا وهولندا واللوكسمبورج - بمقتضى معاهدة بروكسل فى مارس ١٩٤٨. وكان هذا التنظيم الدفاعى بين بعض دول أوروبا الغربية، تحت مسمى «الاتحاد الغربى» Union Occidentale، موجهًا أساسًا ضد احتمال قيام ألمانيا بمعاودة سياستها العدوانية. ولكن تطور الحرب الباردة فى قلب

القارة الأوروبية (قضية توحيد ألمانيا ومشكلة برلين) اقتضى إدماج ألمانيا الاتحادية، وكذلك إيطاليا، في التنظيم الدفاعي عن غرب أوروبا. وهكذا، وبموجب اتفاقات باريس في ١٩٥٤، تم تعديل معاهدة بروكسل المذكورة بقبول كل من ألمانيا الاتحادية وإيطاليا في «الاتحاد الغربي» الذي أصبح اسمه منذ ذلك التاريخ «اتحاد غرب أوروبا» Union de l'Europe Occidentale West European Union.

وفي نوفمبر ١٩٨٨، انضمت إسبانيا والبرتغال إلى هذا الاتحاد، كما انضمت إليه اليونان في عام ١٩٩٢. وهكذا أصبحت منظمة اتحاد غرب أوروبا تضم عشر دول، منها خمس دول متوسطية هي: فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، واليونان. وجميع هذه الدول تتمتع أيضًا بعضوية حلف الأطلنطي وعضوية الاتحاد الأوروبي. كما شارك في نشاط المنظمة ثلاث دول بصفة «عضو منضم» associated member وهي: أيسلندا، والنرويج، وتركيا (وهي دولة متوسطية). وهذه الدول الثلاث هي أعضاء في حلف الأطلنطي ولكنها لا تتمتع بعضوية الاتحاد الأوروبي. وتتمتع خمس دول أخرى بصفة مراقب وهي: النمسا، والدانمارك، وفنلندا، والسويد، وإيرلندا- وهي دول إما أعضاء في حلف الأطلنطي وإما أعضاء في الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك أقر اتحاد غرب أوروبا في عام ١٩٩٤ إقامة علاقات شراكة associate partner مع تسع دول من أوروبا الشرقية والوسطى وبحر البلطيق- هي بلغاريا، ورومانيا، والمجر، وبولندا- وجمهورية الشيك، وسلوفاكيا، ولاتفيا، واستونيا، وليتوانيا في إطار «منتدى للتشاور» forum de consultation[(١١٣)]. وهكذا يتضح التداخل بين عضوية اتحاد غرب أوروبا من جانب وعضوية حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي من الجانب الآخر. فالدول العشر كاملة العضوية في اتحاد غرب أوروبا هي في نفس الوقت أعضاء في حلف الأطلنطي وفي الاتحاد الأوروبي كما ذكرنا.

وإذا كان اتحاد غرب أوروبا هو منظمة إقليمية مستقلة من المنظور القانوني، ومن ثم تتمتع بإرادة جماعية ذاتية مختلفة عن الإرادة الجماعية لكل من حلف الأطلنطي

والاتحاد الأوروبى، فإنها ليست كذلك من المنظور الوظيفى. فحتى منتصف الثمانينيات، ظل اتحاد غرب أوروبا تنظيمًا راكدًا من حيث أداء مهامه الدفاعية حيث إن تلك المهام أسندت بالكامل إلى منظمة حلف شمال الأطلنطى التى أنشئت فى عام ١٩٤٩. ولكن مع تطور الأوضاع فى غرب القارة الأوروبية، وخاصة بالقياس إلى تعميق مظاهر الاندماج بين دول «الجماعة الأوروبية» - بدءًا «بالوثيقة الموحدة» التى تم التوقيع عليها فى عام ١٩٨٦ ومرورًا بمعاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢ ومعاهدة أمستردام لعام ١٩٩٧ - ثم تفعيل دور اتحاد غرب أوروبا فى تحقيق الأمن والاستقرار فى القارة الأوروبية. وهنا ثارت قضية **العلاقة الوظيفية** بين اتحاد غرب أوروبا من جانب، وكل من «الجماعة الأوروبية» (التى تحولت إلى «الاتحاد الأوروبى» بمقتضى معاهدة ماستريخت) وحلف الأطلنطى من الجانب الآخر. وما زالت القضية غير محسومة حتى اليوم.

فهناك اتجاه، تتبناه فرنسا على وجه التحديد، يدعو إلى إدماج اتحاد غرب أوروبا مؤسسيًا ووظيفيًا فى الاتحاد الأوروبى، وذلك تعبيرًا عن «هوية أمنية أوروبية European Defence Identity» متميزة عن هوية حلف الأطلنطى، ومن ثم يعتبر اتحاد غرب أوروبا مكونًا دفاعيًا Defence component للاتحاد الأوروبى. والاتجاه الثانى، وتتبناه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بصفة خاصة، لا يرفض من حيث المبدأ وجود هوية أمنية أوروبية، ولكنه يرى ضرورة إخضاع اتحاد غرب أوروبا لتوجيهات وآليات حلف الأطلنطى. وقد جاء فى تقرير للبنتاجون، نشر فى مايو ١٩٩٢ بشأن التخطيط الدفاعى فى أوروبا فى الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٩، أن الحكومة الأمريكية سوف تمنع قيام أية ترتيبات أمنية أوروبية لا تشترك فيها الولايات المتحدة (١١٤). هذا الموقف يعنى معارضة أى توسع فى مهام اتحاد غرب أوروبا وإدماجه مؤسسيًا فى الاتحاد الأوروبى منفصلاً عن الاستراتيجية العامة لحلف الأطلنطى.

ولسنا هنا فى مقام مناقشة قضية الهوية الأمنية الأوروبية مقارنة بالعقيدة الأمنية

لحلف الأطلنطى بقيادة الولايات المتحدة. ويكفى القول بأن قمة الأطلنطى التى عقدت فى روما فى نوفمبر ١٩٩١ توصلت إلى تسوية توفيقية لتلك القضية يكتنفها الغموض إلى حد كبير. فقد وصفت اتحاد غرب أوروبا بأنه «الركيزة الأوروبية» European Pillar لحلف الأطلنطى. معنى ذلك أنه لا مانع من حيث المبدأ أن يعبر اتحاد غرب أوروبا عن هوية أوروبية فيما يتعلق بشئون الدفاع وتحمل تبعات إدارة نزاعات فى القارة الأوروبية قد ترى الولايات المتحدة عدم التورط فيها. ولكن تظل هذه الهوية مرتبطة بالاستراتيجية العامة لحلف الأطلنطى بمعنى اعتبار اتحاد غرب أوروبا «دعامة أوروبية» لحلف الأطلنطى وليس تنظيمًا مستقلاً عن الحلف وتابعًا مباشرة للاتحاد الأوروبى. فكل من التنظيمين - حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى - يستطيع أن يستخدم قدرات اتحاد غرب أوروبا فى القيام بمهام دفاعية محدودة قد تشترك أو لا تشترك فيها القوات الأمريكية بشكل مباشر، والعكس صحيح.

وقد برزت هذه **الازدواجية الوظيفية** لاتحاد غرب أوروبا فى مراحل التدخل العسكرى فى إدارة أزمة البوسنة والهرسك التى أثبتت عدم قدرة الدول الأوروبية على تشكيل كيان دفاعى أوروبى فعال دون التعاون مع الولايات المتحدة. كما أثبتت تلك التجربة أنه فى المجال الأمنى يتمتع حلف الأطلنطى بوضع مهيمن مقارنة بوضع اتحاد غرب أوروبا[١١٥].

كما انعكست هذه الازدواجية على مفهوم اتحاد غرب أوروبا «للمتوسطية». وفى هذا الصدد، شرع اتحاد غرب أوروبا فى إقامة حوارات ثنائية مع عدد من الدول المتوسطية غير الأعضاء فى الاتحاد[١١٦]. فطبقًا لقرارات اجتماع Petersberg، فى ١٩ يونيو ١٩٩٢، بدأ الحوار مع دول المغرب العربى (باستثناء ليبيا). وفى ١٩٩٤ (قرارات اجتماع Kirscberg فى ٩ مايو ١٩٩٤) امتد الحوار لكى يشمل مصر وإسرائيل. وفى ١٩٩٥، شمل الحوار كلا من قبرص ومالطا. وقد شكل اتحاد غرب أوروبا مجموعة عمل خاصة تعمل على تقوية عناصر بناء الثقة بين الاتحاد والدول المتوسطية غير الأعضاء فيه.

كذلك برزت الازدواجية الوظيفية لاتحاد غرب أوروبا فى بناء قدرات قوة الانتشار السريع الأوروبية European Rapid Operation Force-EUROFOR، والقوة البحرية الأوروبية European Maritime Force- EURO MARFOR ومهمة هذه القوات التدخل المباشر لبعض دول الاتحاد الأوروبى (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) فى الصراعات والأزمات الداخلية فى دول جنوب المتوسط. فقد نشأت هذه القوات فى كنف اتحاد غرب أوروبا ولكن تم الاتفاق على أنها يمكن أن تستعين فى القيام بمهامها بقدرات حلف الأطلنطى، والعكس صحيح.

يتضح مما تقدم خطأ الاعتقاد السائد بأن هناك اختلافات جوهرية بين السياسة الأمنية الأوروبية، خاصة فى محيط البحر المتوسط، وبين الولايات المتحدة الأمريكية التى ما زالت تقود حلف الأطلنطى. فإن محاولة «أوروبة» استراتيجية حلف الأطلنطى فى منطقة البحر المتوسط، لا تعبر فى حقيقة الأمر عن التناقض أو التنافس بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تجسد التكامل بين المصالح والتنسيق بين السياسات بطريقة أكثر مرونة عما كان عليه الوضع قبل نهاية الحرب الباردة، وذلك من خلال الطبيعة المزدوجة لاتحاد غرب أوروبا.

ثالثاً: منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا والبحر المتوسط:

إن تجمع الدول الأوروبية فى هلسنكى فى عام ١٩٧٥ بهدف تحقيق الأمن وتعزيز التعاون فيما بينها هو أكثر التجمعات شمولاً من حيث المشاركة فيه. فقد ضم المؤتمر جميع الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وقد ارتبط ذلك التجمع بعدول معسكرى «الحرب الباردة» عن سياسة المواجهة المباشرة بينهما إلى أسلوب آخر أكثر مرونة يستند إلى قناعة بضرورة تحسين البيئة الأمنية فى القارة الأوروبية عن طريق العمل على الحد من التسلح (صياغة اتفاقية استوكهولم لعام ١٩٩٢)، وتسوية قضية الوحدة الألمانية والقضايا الأوروبية الأخرى بالطرق السلمية، وإنشاء آلية للرقابة على احترام الدول لحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون

بصفة عامة بين الدول الأوروبية قاطبة، بالرغم من اختلافاتها الأيديولوجية والسياسية[١١٧]. بعبارة أخرى، فإن نسق هلسنكي يندرج في إطار مفهوم «الدبلوماسية الوقائية» لاحتواء جميع مصادر تهديد الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية. وبطبيعة الحال، فإن هذا الهدف يطرح تساؤلاً حول موقع حوض البحر المتوسط في النسق العام لمؤتمر هلسنكي.

جدير بالذكر في هذا المقام أنه في إطار المفاوضات التمهيدية لعقد مؤتمر هلسنكي، عبرت كل من الجزائر وتونس، وذلك منذ ١٩٧١، عن الرغبة في اشتراك دول جنوب المتوسط العربية في أعمال المؤتمر على قدم المساواة مع الدول الأوروبية وذلك استنادًا إلى واقع الترابط linkage بين الأمن في أوروبا والأمن في البحر المتوسط. وقد حاز هذا الاقتراح على تأييد من جانب بعض الدول الأوروبية المتوسطية والمرتبطة بالعسكر الغربي (مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا)، ومن الدول المتوسطية غير المنحازة (مثل مالطا وخاصة يوغوسلافيا)[١١٨]. ولكن بناء على معارضة غالبية الدول الغربية، رفض مؤتمر هلسنكي الاعتراف بالعضوية الكاملة لدول جنوب المتوسط العربية. ويرجع الرفض أساسًا إلى عدم رغبة الدول الأوروبية في التورط في تعقيدات الصراع العربي-الإسرائيلي، وهو محور اهتمام الدول العربية، وذلك إضافة إلى التباين الثقافي بين الدول الأوروبية والدول العربية الذي قد يعوق تحقيق الهدف العام من عقد مؤتمر هلسنكي، ألا وهو محاولة تجميع الدول الأوروبية قاطبة في إطار تنظيم شامل للعلاقات فيما بينها يقوم على أساس المصالح المشتركة والمتبادلة من منطلق التعاون وليس من منطلق الصراع.

ومع ذلك، وبالرغم من رفض المؤتمر صفة العضوية الكاملة للدول جنوب البحر المتوسط، فقد عبر عن قناعته التامة بوجود رابطة عضوية تجمع القارة الأوروبية بمنطقة البحر المتوسط على أساس التصور الشامل للأمن الذي جعل من قاعدة «التأثير المتبادل» محورًا أساسيًا في ذلك التصور: فالأخطار والتحديات التي تحيق بمنطقة من المناطق سوف ينتقل تأثيرها إلى المناطق المجاورة في ظل الثورة

التكنولوجية، لاسيما فى مجال المعلومات ووسائل الاتصال والمواصلات التى جعلت من التواصل بين الشعوب والارتباط بين مؤسساتها الرسمية والمدنية حقيقة قائمة لا يمكن إغفالها. وتبعًا لهذه القاعدة، أصبح من المسلم به كما سبق أن ذكرنا أن أية اضطرابات أمنية فى دول جنوب وشرقى المتوسط، وانتشار ظاهرة العنف السياسى فيها، سوف يكون لها مردودات فى حياة المجتمعات الأوروبية. والعكس صحيح. وبناء على ذلك، خصص البيان الختامى لمؤتمر هلسنكى (٣١ يوليو ١٩٧٥) الجزء الثالث منه لموضوع التعاون مع دول **«منطقة البحر المتوسط بأكملها»** la region mediterraneenne toute entiere، والعمل على «تعميق الثقة المتبادلة» مع دول هذه المنطقة لتحقيق الأمن والاستقرار فيها[١١٩]، كما دعا إلى التعاون بين دول الشمال والجنوب فى الميادين المتنوعة للنشاط الاقتصادى وحماية البيئة.

ولكن على مستوى السياسات العملية، فإن اهتمام مؤتمر هلسنكى بحوض البحر المتوسط خضع - كما هو الشأن بالنسبة لحلف الأطلنطى واتحاد غرب أوروبا - لقاعدة الانتقائية. فقد أقر لثمانية دول متوسطية غير أوروبية فقط وضع «الدول المتوسطية غير المشاركة» Etats mediterraneens non participants وهى: المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا[١٢٠]، ومصر، وسوريا، ولبنان، وإسرائيل. ولا تتمتع هذه الدول بالعضوية الكاملة فى المؤتمر، بل إنها لا تتمتع حتى بوضع «المراقب»، ومن ثم فإنه لا يمكن لها المشاركة الإيجابية والمباشرة فى أعمال المؤتمر سواء بالتفاوض أو من باب أولى، فى عملية اتخاذ القرارات. وكل ما يحق لها هو إبداء الرأى، كتابة أو شفهيا، فى القضايا المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر والتى تتعلق بالأمن والتعاون فى منطقة البحر المتوسط[١٢١].

وفى مؤتمر القمة الثانية التى عقدت فى باريس (١٩ - ٢٠ نوفمبر ١٩٩١)، تم إقرار «ميثاق باريس» تحت شعار «من أجل أوروبا الجديدة». وبمقتضى هذا الميثاق، تحول المؤتمر الى تنظيم مؤسسى تحت اسم «منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا». وتتكون المنظمة من أربعة أجهزة رئيسية هى: مؤتمر القمة ويعقد كل عامين فى

العادة، ومجلس وزارى (وزراء الخارجية عادة) وينعقد كل ستة أشهر فى العادة، ولجنة تتكون من كبار المسئولين فى الدول الأعضاء وهى ذات وظيفة تحضيرية وتنعقد أربع أو خمس مرات فى العام. وأخيراً أمانة عامة مقرها مدينة براج. وتتخذ قرارات المنظمة سواء على مستوى القمة أو على مستوى المجلس الوزارى بتوافق الآراء Consensus.

ولكن هذا التحول لم ينعكس على طبيعة العلاقات بين هذا التنظيم الأوروبى والدول المتوسطية غير الأوروبية، وذلك سواء من حيث تغيير الوعاء الجغرافى أو من حيث تحديد معالم تلك العلاقات. فقد اكتفى التنظيم بالإعراب عن الأمل فى تنمية العوامل التى تشجع على إقامة علاقات تعاونية أكثر تناسقاً، وتنويع أوجه ذلك التعاون. وبالرغم من أن قمة هلسنكى التى عقدت فى يوليو ١٩٩٢ قد أولت أهمية خاصة لموضوع «تحديات التغيير» فى أوروبا، فإنها قد اكتفت بالتعبير عن تحصيل الحاصل بتأكيدها على أن التغييرات فى القارة الأوروبية فى المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر بالتأكيد فى منطقة البحر المتوسط، والعكس صحيح. حتى وثيقة «قمة بودابست» فى عام ١٩٩٤ والتى اقترحت نموذجًا أوروبيًا للأمن فى القرن الحادى والعشرين، فإنها لم تبين على وجه التحديد مدى انطباق ذلك النموذج على علاقات التعاون مع الدول المتوسطية غير الأوروبية. وقد حاولت مصر، فى ورقة عمل شاملة قدمتها إلى مجلس وزراء المنظمة فى دورة انعقاده السابعة فى أوسلو فى ديسمبر ١٩٩٩، طرح تصوراتها حول البعد المتوسطى فى نموذج الأمن الأوروبى ومستقبل العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية [١٢٢]. ولكن استجابة المجلس لهذه التصورات كانت دون الحد المطلوب. وكل ما يمكن التنويه إليه فى هذا المقام هو إضافة الأردن إلى قائمة الدول المتوسطية غير المشاركة فى «منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا».

ونظراً لنجاح تجربة منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فى خلق بيئة سياسية وأمنية أكثر استقراراً فى أوروبا، فقد اقترحت كل من إيطاليا وإسبانيا فى ١٩٩٠ (كما سبق

أن نوهنا) محاكاة تلك التجربة فى إطار منطقة المتوسط بما يسمى «مؤتمر الأمن والتعاون فى البحر المتوسط». ولكن تم التخلى عن هذا الاقتراح فى ١٩٩٢ لصالح مشروع «الاتحاد الأوروبى» بالعمل على بناء «شراكة أوروبية - متوسطية».

رابعاً: الاتحاد الأوروبى والبحر المتوسط:

إن صيغة وآليات المشروع المتوسطى الذى طرحه «الاتحاد الأوروبى» فى برشلونة فى عام ١٩٩٥ هى محصلة لمساومات عديدة بين الدول الأعضاء فى الاتحاد والتى لا تتمتع برؤية موحدة إزاء التعامل مع الدول المتوسطية غير الأعضاء فى الاتحاد. فهناك اختلافات كثيرة بين أعضاء «الاتحاد الأوروبى» حول أولوية التعاون مع الدول المتوسطية مقارنة بالتعاون مع دول أوروبا الشرقية. وتمتد هذه الخلافات لكى تشمل مضمون التعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء فى الاتحاد، وتحديد الوعاء الجغرافى لذلك التعاون، أى تحديد أطرافه.

ويعد الموقع الجغرافى للدول الأعضاء فى الاتحاد أحد مصادر هذه الاختلافات. فالدول الأوروبية غير المتوسطية، لاسيما ألمانيا، تولى اهتماماً خاصاً بتطور الأوضاع فى منطقة أوروبا الشرقية مقارنة بتطور الأوضاع فى حوض البحر المتوسط، وذلك لأن استقطاب أوروبا الغربية نحو الشرق الأوروبى سيقوى من مكانة ألمانيا - خاصة بعد توحيدها - داخل الاتحاد الأوروبى. هذا فى حين أن إبراز أهمية حوض البحر المتوسط سيدعم نفوذ الدول الأوروبية المتوسطية، لاسيما النفوذ الفرنسى، لموازنة النفوذ الألمانى المتزايد داخل الاتحاد الأوروبى(١٢٣).

وبالنسبة لمضمون التعاون الأوروبى / المتوسطى، فإن الدول الأوروبية غير المتوسطية تريد التركيز على العلاقات التجارية أساساً، بينما تعتقد الدول الأوروبية المتوسطية أن هناك حاجة ملحة - خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وعولمة الاقتصاد - لتعزيز التعاون الاقتصادى فى شموله وكذلك التعاون على الصعيدين الاجتماعى والثقافى، إضافة إلى التعاون على صعيد الأمن السياسى. بل يمكن القول بأن

اهتمام تلك الدول بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاون المتوسطى يعكس فى نهاية المطاف اهتمامها أساسًا بالأمن السياسى، حيث إن عدم الاستقرار السياسى فى بلدان جنوب المتوسط يرجع بالدرجة الأولى إلى إحباطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلدان.

وحتى بالنسبة لمجموعة الدول الأوروبية المتوسطية، ليس هناك تصور واحد بشأن الحيز الجغرافى للمتوسطية تبعًا لتباين مصالحها وأولوية اهتماماتها. ففرنسا تهتم اهتمامًا خاصًا بدول المغرب العربى، حيث تتمتع بمكانة متميزة نتيجة لعلاقاتها التاريخية الوثيقة مع تلك البلدان والتى ترجع إلى سيطرتها الاستعمارية عليها لزمن طويل، وبسبب تأثير الجالية العربية المسلمة الكبيرة التى وفدت إليها من شمال أفريقيا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفرنسية. ولذلك طرحت فرنسا صيغة محدودة جغرافيًا للتعاون المتوسطى وهى صيغة «٥ + ٥»، أى التعاون بين خمس دول أوروبية جنوبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بالإضافة إلى مالطا) ودول الاتحاد المغاربى (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا[١٢٤] وموريتانيا). بعبارة أخرى، فإن فرنسا تحبذ تجزئة حوض البحر المتوسط إلى منطقة غربية وأخرى شرقية، بينما تعتقد إيطاليا وإسبانيا بأن التعاون يجب أن يشمل دول حوض البحر المتوسط بأكمله لأن القضايا المتوسطية - غربًا وشرقًا - هى قضايا متداخلة تتطلب تقييمًا شاملاً لا يتقيد بنظرة إقليمية ضيقة[١٢٥]، وفى إطار صيغة تعاونية مرنة سبق أن أشرنا إليها.

خلاصة القول: ليس لدول الاتحاد الأوروبى تصور واحد بشأن الحيز الجغرافى للمتوسطية، كما أن ليس لها تصور واحد بشأن نوعية وأولوية القضايا التى تفرزها البيئة المتوسطية. وهذا ما يفسر تعدد السياسات الموجهة نحو دول بعينها، أو نحو مجموعة من الدول فى هذه المنطقة. ومع ذلك تدرك دول الاتحاد الأوروبى أنها لاتستطيع أن تبلور دورًا انفراديًا يحقق مصالحها الخاصة فى البحر المتوسط إلا من خلال السياسة الجماعية العامة للاتحاد الأوروبى. ولذلك فهى تمارس ضغوطًا

لمحاولة التأثير فى توجهات تلك السياسة الجماعية فى شأن التعاون المتوسطى . .
وتعكس وثيقة برشلونه لعام ١٩٩٥ هذه التوازنات المتغيرة داخل الاتحاد الأوروبى نفسه ، والتوازنات بين الدول الأوروبية المتوسطية الأعضاء فى الاتحاد .

وقد جاءت وثيقة برشلونة لعام ١٩٩٥ بشأن «المشاركة المتوسطية» كخلاصة لجهود سابقة عديدة لبلورة رؤية جماعية أوروبية تطرحها على الأطراف المتوسطية الأخرى . فإن المفهوم الأوروبى الجماعى الحديث للمتوسطية ـ وكذلك تطوره ـ له جذور تاريخية ترجع إلى نشأة الاتحاد . وفى هذا الصدد ، ينبغى التذكير بأن معاهدة روما لعام ١٩٥٧ المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) بين ست دول (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا واللوكسمبورج) قد ميزت فى علاقاتها الخارجية بين ثلاث مجموعات من الدول والأقاليم) ، وذلك على النحو التالى :

فمن جانب ، نصت المواد (١٣١ ـ ١٣٦) على نظام خاص للمشاركة بين الجماعة وبين الدول والأقاليم «غير الأوروبية» التى ترتبط بعلاقات خاصة مع كل من بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وهولندا . . وقد خصت المعاهدة بالذكر كلا من تونس والمغرب وليبيا[١٢٦] . وقد عكس هذا التخصيص الاهتمامات التاريخية لبعض دول الجماعة الأوروبية ـ لاسيما فرنسا وإيطاليا ـ بهذه الدول الثلاث .

ومن جانب آخر ، فإن معاهدة روما هى معاهدة مفتوحة . فقد أجازت المادة (٢٣٧) لأية دولة **أوروبية ديمقراطية وتأخذ بنظام السوق** الانضمام إلى الجماعة[١٢٧] . وبمقتضى هذا النص ، اتسع النطاق الجغرافى للجماعة بانضمام المملكة المتحدة وأيرلندا والدانمارك فى عام ١٩٧٣ ، وانضمام اليونان فى عام ١٩٨١ ، وانضمام إسبانيا والبرتغال فى عام ١٩٨٦ ، وانضمام النمسا وفنلندا والسويد فى عام ١٩٩٥ . فأصبح عدد أعضاء الجماعة الأوروبية خمس عشرة دولة . وجدير بالملاحظة فى هذا المقام أن انضمام ثلاث دول أوروبية متوسطية إضافية إلى الجماعة (أو الاتحاد الأوروبى ابتداء من ١٩٩٢) قد أثر تأثيراً بالغاً ، كما

سنرى، فى صياغة أسس سياسة الجماعة تجاه الدول المتوسطية الأخرى غير أوروبية، خاصة فيما يتعلق بالتعاون فى المجال الزراعى.

وأخيراً نصت المادة (٢٣٨) من معاهدة روما على اختصاص الجماعة الأوروبية بالارتباط بدول أخرى، أو باتحاد دولى[١٢٨]، أو بمنظمة دولية[١٢٩] باتفاقات مشاركة تحدد الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الجماعة وتلك الأطراف.

بعبارة موجزة، لقد أخذت معاهدة روما بمبدأين مختلفين يحكمان علاقات الجماعة الأوروبية بالدول الأخرى. والمبدأ الأول هو «**الاندماج**» integration عن طريق «الانضمام» adhesion ويعمل بهذا المبدأ فى علاقات الجماعة **بالدول الأوروبية** الأخرى. أما المبدأ الثانى فهو مبدأ «**التعاون**» Cooperation من خلال إبرام اتفاقات مشاركة accords d'association ويحكم علاقات الجماعة بالدول الأخرى - الأوروبية وغير الأوروبية - مع ملاحظة أن اتفاقات المشاركة مع الدول الأوروبية قد تكون مقدمة لانضمام تلك الدول إلى الجماعة الأوروبية. أما اتفاقات المشاركة مع الدول غير الأوروبية فلا يمكن أن تؤدى بأى حال من الأحوال إلى انضمام تلك الدول إلى الجماعة الأوروبية. هذه التفرقة بين الدول الأوروبية والدول غير الأوروبية هى تفرقة **مهمة** بالقياس إلى **مستقبل السياسة المتوسطية** الأوروبية من حيث مردوداتها على علاقات الدول المتوسطية غير الأوروبية مع الاتحاد الأوروبى. فإذا تطورت اتفاقات المشاركة مع بعض الدول المتوسطية مثل تركيا وقبرص ومالطا، وكذلك اتفاقات المشاركة مع دول أوروبا الشرقية إلى انضمام تلك الدول إلى الاتحاد الأوروبى، فإن هذا التطوير المحتمل سوف يؤثر بالقطع تأثيراً عميقاً فى مستقبل علاقات الدول العربية فى جنوب وشرق المتوسط ومن بينها مصر مع الاتحاد الأوروبى. ومن ثم فإن هذا العامل الخارجى المحتمل يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقييم مستقبل سياسة مصر الخارجية فى «الدائرة المتوسطية».

وحيث إن مفهوم «التعاون» هو مفهوم متغير وغير محدد على وجه الدقة، فقد تطور الاهتمام الجماعى الأوروبى بمنطقة البحر المتوسط على ضوء المتغيرات

المستجدة والمتجددة دوماً على الصعيد الأوروبى ذاته، وعلى صعيد منطقتى المتوسط والشرق الأوسط، فى كنف المتغيرات العالمية. وحتى نهاية ١٩٧٢، لم تكن هناك سياسة أوروبية جماعية واضحة المعالم تجاه الدول المتوسطية غير الأعضاء فى «الجماعة الأوروبية». فقد غلبت فى البداية فكرة التعاون المحدود من حيث الأطراف ومن حيث المضمون.

ولا يهمنا فى هذا المقام مناقشة مضمون «التعاون» المتوسطى الذى تطور من تعاون جزئى فى المجال التجارى، إلى تعاون اقتصادى واجتماعى وثقافى أكثر شمولاً مقترناً بتعاون فى المجال السياسى والأمنى فى إطار ما يسمى «السياسة الخارجية والأمنية المشتركة» P.E.S.C[١٣٠]، بدءاً من قمة باريس فى أكتوبر ١٩٧٢ وانتهاء بمعاهدة أمستردام فى يونيو ١٩٩٧، مروراً بالوثيقة الموحدة فى ١٩٨٦ ومعادة ماستريخت فى ١٩٩٢. فإن تحليل مضمون «التعاون» له مقام آخر عند دراسة القضايا النوعية المثارة على صعيد البحر المتوسط.

أما من حيث أطراف التعاون، فبالرغم من إقرار مبدأ التعاون مع جميع الدول المتوسطة والدول المتاخمة لها فى المستقبل، فإنه على صعيد السياسة العملية، اتبعت «الجماعة الأوروبية» (الاتحاد الأوروبى منذ ١٩٩٢) نفس الأسلوب الانتقائى الذى اتبعته المنظمات الأوروبية والغربية الأخرى فى التعامل مع الدول المتوسطية غير الأعضاء فى تلك المنظمات. فقد تم إبرام «معاهدات مشاركة»، أو معاهدات خاصة، مع عدد محدود من الدول المتوسطية بلغ عددها اثنتى عشرة دولة اشتركت فى أعمال مؤتمر برشلونة لعام ١٩٩٥ والذى وضع الاستراتيجية العامة للعلاقات الأوروبية / المتوسطية. هذه الدول هى: المغرب الجزائر، تونس، مصر، إسرائيل، سوريا، لبنان، تركيا، قبرص، مالطا، الأردن، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية.

وبمقارنة الأطراف غير الأعضاء فى المنظمات الأوروبية والغربية المعنية بالتعاون فى دائرة البحر المتوسط، يتضح أن مصر هى قاسم مشترك. فهى طرف فى جميع

الحـوارات الدائرة فى إطار حلف الأطلنطى، واتحـاد غـرب أوروبا، ومنظمـة الأمن والتعـاون فى أوروبا، كـمـا أنـهـا ارتبطت بالجـمـاعـة الأوروبيـة (الاتحاد الأوروبى) باتفـاقيـات مـشـاركـة وذلك منذ ١٩٧٢ كـمـا سـبق أن ذكـرنا. وقـد انتـهـت الآن المفـاوضـات الخاصـة بإبرام اتفـاقـيـة مـشـاركـة جـديدة أكثر شـمـولاً وأكـثـر تحديداً من الاتفاقيات السابقة، وتم التوقيع عليها فى يونيو ٢٠٠١. وفى ذلك دلالة على المكانة المحورية التى تحتلها مصـر فى جـمـيع العـلاقـات المتوسطيـة، ومـؤشـر واضـح لمدى اهتمام مصر بسياستها الخارجية فى «الدائرة المتوسطية».

وننتقل الآن إلى مناقشة القضـايا النوعية المثارة فى منطقة البحر المتـوسـط وموقف مـصـر منهـا استـناداً إلى خطة برشلـونة لعـام ١٩٩٥ والتى تمثـل «السـينـاريو المـرجـعى» الذى يحكم سياسة مصر المتوسطية ومستقبلها.

هوامش الفصل الأول

١ ـ DUPUIS (Ch.), "Les antécédents de la Société des Nations", **R.C.A.D.I.**, 1937 (II), pp. 1-109; IDEM, Le principe d'équilibre et le concert Europeen de la Paix de Westphalie à l"Acte d'Algesiras, Paris, 1911, BOURQUIN (M.), "La Sainte Alliance : un essai d'organisation européenne", **R.C.A.D.I.**, 1953 (ii), PP. 381-463.

٢ ـ YEPES (MJ.), **Le panaméricanisme au point de vue historique, juridique et politique, Paris, 1936**.

٣ ـ حامد عبد الله ربيع، «ظاهرة التكتل الإقليمي»، **مجلة القانون والاقتصاد** (كلية الحقوق، جامعة القاهرة)، السنة ٣١، العدد الأول، مارس ١٩٦١، ص ١٢٥-١٧١.

RUSSETT (B.M), **International Regions and International System,** Chicago, 1967; Societe Francaise pour le droit International, **Régionalisme et Universalisme dans le Droit International contemporain,** colloque de Bordeaux (mai 1976), Paris, Pedone, 1977; YALEM (R.J.), **Regionalism and World Order,** Washington D.C, Public Affairs Press, 1965.

٤ ـ **Egypt and the United Nations,** Carnegie Endowment for International peace, N.Y., 1957, pp. 20 - 22.

٥ ـ SABA (Hanna), "Les accords régionaux dans la Charte de l'ONU", **R.C.A.D.I.**, 1952 (I), p. 677.

٦ - إن أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تعبر فى حقيقة الأمر عن رؤية الدول الكبرى لوظيفة المنظمات الدولية الإقليمية فى علاقتها بالتنظيم العالمى. وقد تأثرت تلك الرؤية بالتجربة التى مر بها التنظيم الإقليمى فى ظل عصبة الأمم. ولذلك فقد اقتصرت على الوظيفة الأمنية دون سواها من الوظائف الأخرى. وهذا ما يفسر أن مناقشة أحكام الفصل الثامن جاءت فى سياق تحديد اختصاصات مجلس الأمن فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما. فلا تتمتع المنظمات الإقليمية بحق اتخاذ تدابير قمعية دون الحصول مسبقاً على موافقة مجلس الأمن، ويكون عملها فى هذا الميدان خاضعاً لرقابة المجلس وإشرافه (المادتين ٥٣، ٥٤). وإذا كانت المنظمات الإقليمية تتمتع بحق المبادرة فى تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية، فإن ذلك لا يحول دون ممارسة مجلس الأمن لاختصاصه فى هذا الشأن (المادة ٥٢).

إن إخضاع المنظمات الإقليمية لمجلس الأمن فى ميدان السلم والأمن الدوليين يفسر إرفاق المادة (٥١) من الميثاق الخاصة بالدفاع الشرعى الفردى والجماعى بالفصل السابع باعتبار أن الدفاع الشرعى هو استثناء مؤقت لاستخدام القوة إلى أن يتمكن مجلس الأمن بتطبيق نظام الأمن الجماعى.

٧ - GOTTMANN (j.), "Geognaphy and International Relations", in DOUGLAS . JACKSON (W.A.) ed., **Politics and geographic Relations** , N.Y., 1964, p. 28

جميل مطر وعلى الدين هلال، «النظام الإقليمى العربى»: دراسة فى العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣ ص ٢٤ - ٣٤.

٨ - CANTORI (Louis J.) & SPIEGEL (S.L.), the International Politics of Regions a Comparative Approach, Prentice- Hall, N.Y., 1970; FALK (R.A.) & MENDLOUITZ (S.H.), eds. **Regional Politics and World Order,** San Francisco, 1973; FAWCFTT (L.) & HURRELL (A.), eds., **Regionalism in World Politics,** O.U.P., 1995;

GAMBLE (A.) PAYNE (A.) eds., **Regionalism and World Order , Macmillan, London, 1996.**

٩ ـ أسامة فاروق مخيمر، **التعاون المتوسطى: المبادرات.. القضايا.. المستقبل**، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٧ ـ ٣٣ (رسالة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية)؛ محمد سيد أحمد، «التنابذ والتكامل حول البحر الأبيض المتوسط»، **السياسة الدولية**، العدد (١٢٤)، أبريل ١٩٩٦، ص ٨٨ ـ ٩٤؛ روبرتو اليبونى، «البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص: الإقليمية مقابل الكونية»، **السياسة الدولية**، العدد (١١٨)، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٦٦ ـ ٧١ (ترجمة سلوى حبيب)؛ بنى هنسون، «الاتحاد الأوروبى والبحر المتوسط» حلقة نقاش ١٧ ـ ١٨ يونيو ١٩٩٤ بجامعة ريدنج بانجلترا، نفس المرجع، ص ٩٩ ـ ١٠٠ (ترجمة منار الشوربجى).
راجع أيضًا:

LUCIANI (G.), **The Meditterranean Region,** Croom Helm, London, 1984; PAVENEL (B.), La Mediterranée: **Le nord contre le sud,** L'Harmattan, Paris, 1990; EL-MALKI (Habib), ed., **La Mediterranée en question: conflits et interdependances,** Ed. du CNRS, Fondation du Roi Abdul Aziz Al-Saoud, Casablanca, 1991; BALTA (Paul), **La Mediterranée réinventée: réalites et espoirs de la coopération,** La Découverte, Fondation R. Seydoux 1992; KHADER (Bichara) **L'Europe et la Mediterranée : géopolitique de la proximité,** Les Cahiers du Monde Arabe, No. 112, 1994 (CERMAC. Louvain - la - Neuve); FLORY (Maurice), en l'honneur, **La Mediterranée, espace de coopération,** Economica, Paris, 1994; BISTOLFI (R.), sous la direction, **Euro-Mediterranée une region à Construire,** Publisud, Paris, 1995; DAGUZAN (Jean-francois),GIRARDET (Raoul), Sous la direction, **La Mediterranée, nouveaux defis, nouveaux risques,** Publisud, Paris, 1995; SMOUTS (Marie - Claude), "La région comme nouvelle communaute imaginaire". LE GALES (Patrick) & LEQUESNE (Christian) sous la direction, **Les paradoxes des Régions en Europe,** La Decouverte, Paris, 1997.

١٠ ـ هيثم الكيلانى، «تلاقى الأكفاء بين أهل المتوسط»، **الملف العربى ـ الأوروبى**، عدد ٤٣، مارس ١٩٩٦، ص٢١. نقلاً عن الفكرة المتوسطية بين الطرح البرلمانى العالمى والرؤية المصرية، كتيب صادر عن مركز البحوث البرلمانية التابع للأمانة العامة لمجلس الشعب المصرى (من إعداد نازلى معوض وأحمد يوسف)، مايو ١٩٩٦، ص٦.

١١ ـ فى ٢٥ يونيو ١٩٩٢، تم الإعلان عن تأسيس «منظمة التعاون الاقتصادى لدول البحر الأسود». وقد وقعت على الإعلان إحدى عشرة دولة هى: رومانيا، وبلغاريا وروسيا، وأوكرانيا، وجورجيا، وأذربيجان، ومولدافيا، وأرمينيا، وتركيا، واليونان، وألبانيا. ويلاحظ أن بعض هذه الدول ليس لها شواطئ على البحر الأسود (ألبانيا، اليونان، أذربيجان، أرمينيا، مولدافيا). وبعض هذه الدول لها شواطئ على البحر المتوسط (تركيا، اليونان، ألبانيا). ولكن تكوين هذا التجمع يدل على أن البحر الأسود، والذى يعتبر من الناحية الجغرافية امتداداً للبحر المتوسط، يعتبر كياناً إقليميًا فرعيًا خاصًا.

١٢ ـ أنيس الصايغ، **الفكرة العربية فى مصر**، بيروت ١٩٥٩، رءوف عباس (إعداد وتقديم)، **مصر وعالم البحر المتوسط**، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦؛ محمد سعيد أبو عامود، «التوجه المتوسطى فى الفكر السياسى المصرى»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦ ص٧١ ـ ٦٨، نازلى معوض أحمد، «المتوسطية فى الفكر المصرى الحديث»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية حول «مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة»، القاهرة ٧ ـ ٩ ديسمبر ١٩٩٦ (تحت رعاية مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، نيفين عبد الخالق، «المشروع المتوسطى»: الأبعاد الثقافية، بحث مقدم إلى المؤتمر المذكور، ص ٥ ـ ٩.

١٣ ـ عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة**

١٩٣٦ ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ ، نفس المؤلف، **تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٧**، بيروت (بدون تاريخ)؛ شهدى عطية الشافعى، **تطور الحركة الوطنية: ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦** ، القاهرة، ١٩٥٧؛ عبد الرحيم مصطفى، **حركة التجديد الإسلامى**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢؛ آمال السبكى، **التيارات السياسية فى مصر: ١٩١٩ ـ ١٩٥٢** ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢؛ طارق البشرى، **الحركة السياسية فى مصر: ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** ، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ .

١٤ ـ راجع فى سياسة مصر الخارجية قبل هذه الحقبة دراسة كل من حسنين توفيق إبراهيم ودراسة جهاد عودة فى: على الدين هلال (محرر)، **دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٧، ص١ ـ ١٤٠ .

١٥ ـ جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان**، المجلد الثانى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١، ص ٧١٨.

١٦ ـ محمد حسنين هيكل فى تقديمه **لملفات السويس**، جريدة الأهرام، ٢٦/ ٩/ ١٩٨٦، ص ٧ .

١٧ ـ سمعان بطرس فرج الله، «سياسة مصر الخارجية: ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢»، فى دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، **مرجع سابق**، ص ١٤١ ـ ٢٢٨ .

١٨ ـ لقد تمحورت سياسة مصر الإسلامية حول قضيتين رئيسيتين هما: قضية الخلافة وقضية القدس. وكانت قضية الخلافة هى محل اهتمام مؤتمرين إسلاميين عقدا فى القاهرة (مايو ١٩٢٦) وفى مكة (يونيو / يوليو ١٩٢٦). أما قضية القدس فكانت محور مناقشات المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى القدس فى ١٩٣١ . راجع فى ذلك:

TOYNBEE (A.J.), "The Islamic World since the Peace Settlement". **Survey of International Affairs 1925,** Vol I, London, 1927, pp. 25-90; SEKALY (A.), "Les deux congrès musulmans de 1926" **Revue du Monde Musulman** (Publiee par la Mission Scientifique du Maroc), tome 64, 1926 (2eme semestre), pp. 1-219; MASSIGNON (L.), "L'entente islamique internationale et les deux congres musulmans de 1926", **Revue des Scineces Politiques,** année, 1926, pp. 481 - 485. Gibb (H.A.R.), "The Islamic Gongress at Jerusalem in December 1931", **Survey of International Affairs 1934,** pp. 99 - 109; IH (Ihsan bey El-DJABRI), Congres Pan islamique" **La Nation Arabe,** No. 10-11 nov. dec. 1931, pp. 1-22.

ولكن من الملاحظ أنه بالرغم من وجود تيارات إسلامية قوية فى مصر (متأثرة بفكر جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وشكيب أرسلان وعبد الرحمن الكواكبى وحسن البنا وغيرهم) كانت تدعو إلى «الوحدة الإسلامية»، فإن علاقات مصر بالدول الإسلامية كانت هامشية ومساندة لنضال مصر - شعباً وحكومات - للتحرر من الاستعمار البريطانى أى ارتبطت هذه العلاقات بالقضية الوطنية المصرية. وفى ذلك يقول عبد الرزاق السنهورى، أكبر فقهاء القانون فى عصره: «أن رفع لواء الوحدة الإسلامية لا يعنى سوى بعض المسلمين الحالمين، فإن جميع شعوب الشرق تلبى نداء الوطنية». راجع:

El-SANHOURY(A.), Le Califat: son évolution vers une société des Nations Orientales, Librairie Orientaliste, Paris, 1926, p. 512.

١٩ - صحيح أن «الدائرة العربية» وثيقة الصلة «بالدائرة المتوسطية» لأن كثيراً من الدول العربية فى المشرق وفى المغرب تطل على البحر المتوسط. ولكن حيث إن «الدائرة العربية» هى موضوع بحث منفصل تقوم به مجموعة بحثية متخصصة فى إطار البحث العام عن «مصر ٢٠٢٠»، فإنها تخرج عن نطاق اهتمامنا المباشر.

٢٠ - تركز اهتمام اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية فى

منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادى، إلى جانب الاهتمام الأمريكى الخاص بأوضاع القارة الأمريكية.

٢١ ـ يسجل التاريخ أن مصر قاومت دائما «هيمنة أية دولة كبرى على منطقة بلاد الشام» حتى لو كانت تلك الدولة هى دولة عربية «شقيقة». وهذا ما يفسر معارضة مصر لمشروع «الهلال الخصيب»، أو مشروع «سوريا الكبرى». كما يفسر أيضاً معارضة مصر «لحلف بغداد» (فبراير ١٩٥٥)، وتدخل مصر ضد العراق بسبب غزوه وضمه لدولة الكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) لأن ذلك كان يمثل خطوة مهمة نحو هيمنة العراق ـ على كامل منطقة الشرق الأوسط. وتسعى مصر كذلك إلى منع تكتل إسرائيلى ـ تركى قد ينضم إليه الأردن.

٢٢ ـ ينبغى التذكير بأن الاستعمار البريطانى قد اتخذ من تواجد هذه الأقليات ذريعة لاستمرار بقائه. فكانت «حماية الأقليات» بنداً من بنود «التحفظات الأربعة» على استقلال مصر القانونى كما ورد فى إعلان فبراير ١٩٢٢.

٢٣ ـ راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، **التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٥٤**؛ أمين مصطفى عفيفى، **تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٥٤**؛ جمال الدين سعيد، **التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، القاهرة ١٩٥٤**؛ زكى عبد المتعال، «تجارة مصر الخارجية» فى الثلاث سنوات الأخيرة، **مجلة القانون والاقتصاد** (كلية الحقوق، جامعة القاهرة)، السنة الثانية، العدد الخامس، نوفمبر ١٩٣٢، ص ٦٤٣ـ٦٩٧.

٢٤ ـ إنشاء مصلحة التجارة والصناعة فى ١٩٢٠. وفى ١٩٢٧، قامت الحكومة بمحاولة لتمصير الشركات تمصيراً جزئياً عندما أوجبت أن يكون بمجلس إدارة كل شركة عضوان مصريان على الأقل، وأن ربع العاملين على الأقل من المصريين. وفى ١٩٣٠، فرضت الحكومة ضريبة جمركية

مرتفعة على الواردات لحماية الصناعة الوطنية الوليدة من منافسة الصناعة الأوروبية .

٢٥ـ إنشاء بنك مصر فى ١٩٢٠ ومجموعة شركاته الكبرى، وإنشاء اتحاد الصناعات المصرية فى ١٩٢٢,

٢٦ـ MANDELSTAM(A.N), Le conflit italo-ethiopien devant la Société des Nations, Librairie du Recueil Sirey, Paris, 1937.

٢٧ـ عبد الملك عودة، «الرأى العام المصرى والحرب الأثيوبية ـ الإيطالية»، السياسة الدولية، العدد ١٩ ، يناير ١٩٧٠ ، ص ٤٠ ـ ٥٧ .

٢٨ـ يونان لبيب رزق، «الدبلوماسية الوفدية وعصبة الأمم»، **السياسة الدولية** ، العدد ٤٣ ، يناير ١٩٧٦ ، ص ١١٨ ـ ١٣٧ .

٢٩ـ نفس المؤلف، «إدارة سياسة مصر الخارجية» (١٩٣٦ ـ ١٩٤٥) السياسة الدولية، العدد ٥٠ ، أكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٢٥ ـ ٢٧ .

٣٠ـ راجع بصفة عامة: عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، **مرجع سابق**؛ على الدين هلال، **السياسة والحكم فى مصر: العهد البرلمانى، ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢** ، مكتبة الشرق، القاهرة ١٩٧٧ ؛ يونان لبيب رزق، **تاريخ الوزارات المصرية** ، مركز الدراسات الاستراتيجية (مؤسسة الأهرام)، القاهرة ١٩٧٥ .

٣١ـ محمد جمال الدين المسدى / يونان لبيب رزق / عبد العظيم رمضان، **مصر والحرب العالمية الثانية** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مؤسسة الأهرام)، القاهرة ١٩٧٨ ؛ سمعان بطرس فرج الله، «سياسة مصر الخارجية: ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢»، **مرجع سابق** ، ص ١٨٠ ـ ١٩٨ .

LUGOL(J.), **Egypt and World War II,** Cairo, 1945; KIRK(G.), **The Middle East in the War,** Survey of International Affairs, 1939-1946, O.U.P., London, 1953.

٣٢ـ اندلعت الحرب العالمية الثانية فى أول سبتمبر ١٩٣٩ عندما بادرت ألمانيا بغزو بولندا. فأعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب ضد ألمانيا (٣ سبتمبر). وفى ١٩٤٠، تدخلت إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا (١٠ يونيو)، واستسلمت فرنسا (هدنة ٢٢ يونيو ١٩٤٠). وفى يونيو ١٩٤١، أصبح الاتحاد السوفيتى طرفاً في الحرب بعد غزو ألمانيا لأراضيه. وفى ديسمبر ١٩٤١، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية ضد دول المحور غداة هجوم اليابان على قاعدة بيرل هاربور البحرية الأمريكية فى المحيط الهادى. وقد انتهت الحرب بهزيمة دول المحور. فقد استسلمت إيطاليا فى سبتمبر ١٩٤٣. واستسلمت ألمانيا فى مايو ١٩٤٥. وأخيراً استسلمت اليابان فى أغسطس ١٩٤٥.

٣٣ـ عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ـ١٩٤٨)، **مرجع سابق**، الجزء الثانى، ص ٥٧.

٣٤ـ أعربت بعض القوى السياسية، مثل حزب مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين عن انحيازها لدول المحور تعبيراً عن ميلها إلى الأيديولوجية الفاشية أو عدائها للإنجليز.

٣٥ـ لقد تزامنت اتصالات الملك فاروق وبعض الزعماء السياسيين بدول المحور مع انتصارات القوات الألمانية والإيطالية فى الصحراء الغربية وفى البلقان.

٣٦ـ عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ـ١٩٤٨)، **مرجع سابق**، الجزء الثانى، ص ٢٨٥ـ٢٨٧، ٢٩١ـ٢٩٣.

٣٧ـ جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمى العربى، **مرجع سابق**، ص ١٣٧ـ١٥٦.

٣٨ـ دأبت الحكومات المصرية المتعاقبة على قمع الحركات اليسارية التى نشطت قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية وخلالها.

٣٩ـ كانت إيطاليا قد استسلمت فى سبتمبر ١٩٤٣.

٤٠ ـ محمد جمال الدين المسدى وآخرون، **مرجع سابق**، ص ٢٥٧ .

٤١ ـ REITZEL (W.), **The Mediterranean, its Role in American Foreign Policy**, N.Y., 1948.

٤٢ ـ **Egypt and the United Nations,** Carnegie Endowment for International peace, op.cit. pp.60-61.

٤٣ ـ FARAJALLAH, **Le Groupe Afro-Asiatique dans le cadre des Nations Unies,** Librairie Droz, Geneve, 1963, pp. 139-168.

٤٤ ـ Ibid., pp. 199-230.

٤٥ ـ جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة (بدون تاريخ).

٤٦ ـ يواقيم رزق مرقص، «مفاوضات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ : الجولة الثانية اتفاقية الجلاء»، فى علاء الحديدى وآخرون، **العلاقات المصرية ـ البريطانية (١٩٥١ ـ ١٩٥٤)**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مؤسسة الأهرام)، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٢٧ .

LACOUTURE (J & s.), **l'Egypt en Mouvement Edition du Seuil, Paris, 1956, p. 194.**

٤٧ ـ لقد تناولت هذه الحقبة دراسات عديدة ومتنوعة نذكر منها . . مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد، **مصر وأمريكا**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مؤسسة الأهرام)، القاهرة، ١٩٧٦ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربى**، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨ ؛ محمد حسنين هيكل، ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، القاهرة، ١٩٨٦ ؛ أحمد سعيد نوفل، **العلاقات الفرنسية ـ العربية** ؛ كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٤ ؛ إسماعيل صبرى مقلد، **الصراع الأمريكى ـ السوفيتى حول الشرق الأوسط : الأبعاد الإقليمية والدولية**، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦، ص ٦٠ ـ ٣٢١.

CAMPBELL (John C.), **Defense of the Middle East, problems of American**

Policy, Council of foreign Relations, N.Y. 1958; LAQUEUR (W.Z.), **The Soviet Union and the Middle East,** London, 1959; IDEM, The Struggle for the Middle **East: The Soviet Union in the Mediterranean 1958 - 1968, N.Y, 1969; BADEAU (D.S.), The American Approach to the Arab World,** Council of Foreign Relations, N.Y., 1968; HUREWITZ (J.), **Soviet - American rivalry in the Middle East,** Columbia University Press, N.Y., 1969; LENCZOWSKI (G.), **The Middle East in World Affairs,** Cornell University Press, I'thaca, 3rd ed., 1969; BOSE (Tarun C.), **The Super Powers and the Middle East,** Asia Publishing House, New Delhi, 1972; HEIKAL (Mohamed H.), **Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World,** London, 1978; DAWISHA (Karen), **Soviet Foreign Policy towards Egypt,** N.Y., 1979; POLK (William), **The United States and the Arab World,** Harvard University Press, 1975; BERTIER (F.) "L'Egypte et le Pacte de Bagdad, **Politique Etrangère** (Paris), 1957, No. 5, pp. 235-551; RONDOT (P.), "Les Etats-Unis devant l'Orient d'aujourd'hui", **Orient** (Paris), no. 2, avril 1957, pp. 19-52 & no. 3, Juillet 1957, pp. 31-80.

48-KHRUSHCHEV (N.S.), "On Peaceful Coexistence", **Foreign Affairs** (Council on foreign Relations (U.S.A.), vol 38, Oct. 1959, pp. 1-18.

راجع فى مفهوم ومسيرة سياسة عدم الانحياز حتى وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠:

٤٩ - FARAJALLAH, op.cit., ,pp. 95-118; IDEM, the Role of the Nonaligned Countries in the United Nations", in **Monalignment in the world of Today** "International Symposium, 16-18 January 1969), Published by the Institute of International Politics and Economics, Beograd, 1969, PP. 191-241; AGOSTINI (R.), "Egypt et Inde: deux conceptions de neutralisme", **Orient** (Paris), No. 6, 2em trimestre 1958, pp. 73-87; STEVENS (Georgina G.), "Arab Nationalism and Bandung", **The Middle East Journal,** Vol, 11, no. 2, Spring 1957, pp. 139-152; CRABB (G.V.), The Elephants and the Grass: A Study of Non-Alignment,

New York, 1965; JANSEN (G.H.), Afro-Asia and Non-Alignment London 1966; RADOVANOVIC (L.J), Non alignment: Foundations of a Doctine in International Politics, Beograd, 1973; PETKOVIC (R.) Theoretical Conceptions of Non-Alignment, Beograd, 1974; MISRA (K.P.) & NARAYANAN (K.P.), eds. Non Alignment in Contemporary International Relations, New Delhi, 1981; WILLETS (P.), The Non Aligned Movement; The origins of a Third World Alliance, London, 1981.

٥٠ ـ **الميثاق الوطني** (٢١ مايو ١٩٦٢)، وزارة الإرشاد القومي، هيئة الاستعلامات، القاهرة (بدون تاريخ نشر).

٥١ ـ إن سحب العرض الأمريكي لم يكن فقط بسبب صفقة الأسلحة التشيكية ولكن كان أيضاً تعبيراً عن استياء الحكومة الأمريكية من سحب مصر (مايو ١٩٥٦) اعترافها بحكومة تشانج كاى شيك (حكومة الصين الوطنية فى فورموزا)، وإقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة الصين الشعبية فى بكين.

٥٢ ـ لقد عبرت مصر عن موقفها من قضية الأمن فى البحر المتوسط من خلال اشتراكها فى مناقشات لجنة الثمانية عشرة لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. راجع: التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة المقدمة إلى الجمعية العامة اعتباراً من ١٩٦١.

٥٣ ـ جمال الدين محمد سعيد، **الطريق إلى الاشتراكية: ثورة ٢٣ يوليو**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٣٧٠ـ٣٨٩ـ٤٤٧ـ٤٥٩؛ ودودة بدران، «سياسات تعبئة الموارد: السياسة الخارجية لمصر فى عهد جمال عبد الناصر»، فى دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، **مرجع سابق**، ص ٢٣١ـ٢٥٥.

WATERBURY (John), **The Egypt of Nasser and Sadat: the Political Economy of Two Regimes**, Princeton University Press, 1963.

٥٤ ـ ودودة بدران، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

٥٥ ـ محيا زيتون، «**النمو الاقتصادي ونمطه**»، فى جودة عبد الخالق (محرر)، **الانفتاح: الجذور والمصادر والمستقبل**، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

٥٦ ـ بهجت قرنى، «**المعادلة الصعبة فى السياسة الخارجية المصرية**»، **السياسة الدولية (القاهرة)**، العدد ٦٩، يوليو ١٩٨٢، ص ١٣٨.

٥٧ ـ نقلاً عن بهجت قرنى، **المرجع السابق**، ص ١٣٩.

٥٨ ـ لسنا هنا فى معرض الحديث عن المتغيرات الداخلية والخارجية التى دفعت، فى إدراك صانع القرار، إلى هذا التحول. كما أننا لسنا فى معرض الحديث عن صواب أو خطأ ذلك التحول. فإن تقييم التفاعل بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، وكذلك تقييم فوائد أو مثالب التحول إلى الليبرالية، قد أثار، ومازال يثير، جدلاً واسعاً بين الدارسين والسياسيين، فاختلفت وجهات نظرهم باختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية والسياسية. راجع فى ذلك بصفة عامة:

جودة عبد الخالق، مرجع سابق؛ عادل حسين، **الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية: ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢.

WATERBURY, op.cit.; BROWN (D.), "Egypt and the US: Collaboration in Economic Development", **Middle East Journal**, Vol. 35, no. 1, 1981; WEINBAUM (M.G.), "Politics and Development in Foreign Aid: US Economic Assistance to Egypt", **Middle East Journal**, Vol. 37, no. 4, 1983; ALI E. HILLAL DESSOUKI, Egypt and the Great Powers: 1973-1981, Tokyo, Institute for Developing Economics, 1983

٥٩ ـ نادية مصطفى، «السياسة الخارجية لمصر فى عهد السادات» فى على الدين هلال (محرر)، دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، **مرجع سابق**، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

٦٠- علي الدين هلال، «السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية» في بهجت قرني وعلي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤٦ (ترجمة جابر سعيد عوض). صدرت الطبعتان الأولى والثانية لهذا الكتاب باللغة الإنجليزية في عامي ١٩٨٤ و ١٩٩١ على التوالي.

٦١- **نفس المرجع**، ص ٢٥٦-٢٥٨.

٦٢- محيا زيتون **مرجع سابق**، ص ١٥٠-١٥١.

٦٣- نقلاً عن علي الدين هلال، «السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية»، **مرجع سابق**، ص ٢٧٢.

٦٤- إن إقدام مصر على إبرام صلح منفرد مع إسرائيل أدى إلى ابتعادها عن- أو استبعادها من كل من «الدائرة العربية» و «الدائرة الإسلامية».

٦٥- علي الدين هلال، «السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية»، **مرجع سابق**، ص ٢٧٩.

٦٦- أحمد يوسف أحمد، «الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك»، **السياسة الدولية**، العدد ٦٩، يوليو ١٩٨٢، ص ١٢٥.

٦٧- ملف «**السياسة الدولية**» عن «الحوار العربي-الأوروبي»، العدد ٣٧، يوليو ١٩٧٤، ص ٤١-٩٩، وكذلك ملف «السياسة الدولية» عن «العرب والجماعة الأوروبية ١٩٩٢»، العدد ٩٩، يناير ١٩٩٠، ص ٩٧-١٦٢؛ حامد عبد الله ربيع (إشراف)، **الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي (القاهرة ٢٨-٢٩ مايو ١٩٧٧)**، من إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨؛ نفس المؤلف، **الحوار العربي الأوروبي ومنطق التعامل الدولي**

والإقليمي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٣؛ أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي - الأوروبي: وجهة نظر عربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦؛ نفس المؤلف، **وثائق الحوار العربي - الأوروبي (١٩٧٥ - ١٩٨٥)**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦؛ نادية مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.

VOLKER (Edmond), editor, **Euro-Arab Cooperation, A.W. Sijthoff, Leyden, 1976; BOURRINET** (Jacques), **Le dialogue euro-arabe,** Economica, Paris, 1979.

٦٨ - أحمد يوسف أحمد، «الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك»، **مرجع سابق**، ص ١١٣.

٦٩ - شمل البروتوكول المالي الأول الفترة الممتدة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١. وبمقتضاه تم تقديم مساعدات مالية لمصر في شكل منح بمقدار ٦٣ مليون وحدة نقد أوروبية، وقروض ميسرة قدرها ١٤ مليون وحدة نقد أوروبية. كما قدم بنك الاستثمار الأوروبي قروضاً بشروط خاصة مقدارها ٩٣ مليون وحدة نقد أوروبية. نقلا عن: علي أحمد علي، «علاقة مصر بالجماعة الأوروبية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا» في ودودة بدران (محررة)، **تطور علاقات مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩ - ١٩٩٠)**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٣٥.

٧٠ - أحمد يوسف أحمد، «الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك»، **مرجع سابق**، ص ١٠٧.

٧١ - **نفس المرجع**، ص ١٠٥ - ١٣٢.

٧٢ - **نفس المرجع**، ص ١٠٧ - ١٠٨.

٧٣ـ مصطفى علوى، «مصر والقوتان العظميان فى التسعينيات»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٠، أبريل ١٩٩٠، ص ٧٥ـ ٩٣.

٧٤ـ أحمد يوسف أحمد، «الاستمرارية والتغيير. . .»، **مرجع سابق**، ص ١٣٠.

٧٥ـ **نفس المرجع**، ص ١١٤.

٧٦ـ نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربى، **مرجع سابق**، ص ١٥٦ ـ ١٦٠ـ ١٩١ـ ١٩٦.

٧٧ـ نازلى معوض أحمد، «السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية»، **السياسة الدولية**، العدد ٧٣، يوليو ١٩٨٣، ص ٣٢ـ ٤٩.

٧٨ـ نوال القاسم، «تقويم العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية»، فى هناء خير الدين وأحمد يوسف أحمد (محرران)، **مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ١٠٦ـ ١١١.

٧٩ـ على أحمد على، **مرجع سابق**، ص ٣٥٦ـ ٣٥٨.

٨٠ـ بطرس بطرس غالى، «حصاد الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٩٠»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢، يناير ١٩٩١، ص ٢٥.

٨١ـ جولة الرئيس مبارك الأوروبية فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٩١، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ديسمبر ١٩٩١.

٨٢ـ فالترتيبات الاقتصادية مثلاً تم بحثها فى إطار «المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». وقد تم عقد أربع دورات له حتى الآن: الدار البيضاء (١٩٩٤)، عمان (١٩٩٥)، القاهرة (١٩٩٦)، الدوحة (١٩٩٧).

٨٣ـ MORAVCSIK (Andrew), "Negotiating the Single European Act: National Interests and Conventional Statecraft in the European Communauty",, in **International Organization,** 45, 1991, pp. 19 - 56.

٨٤ـ إن التعاون الأمنى بين دول الخليج العربية من جانب وكل من مصر وسوريا من الجانب الآخر وفقاً لما جاء فى «إعلان دمشق» لعام ١٩٩١ لم يتجاوز المستوى الرمزى بالقياس إلى تأثيره العام فى العلاقات العربية الكلية. فقد كان اتفاقاً ذات بعد تكتيكى مؤقت يهدف إلى استمرار عزل العراق عن محيطه العربى. وحتى فى شقه الاقتصادى، فإن إعلان دمشق لم يترجم حتى اليوم إلى خطة عمل محددة، وهذا ما يفسر تقويم مصر السلبى لذلك الاتفاق الذى وصفه وزير الخارجية المصرى بأنه «يترنح». راجع فى ذلك جريدة القبس (الكويت)، ٧ يوليو ١٩٩٣، ص ١.

٨٥ـ نقلاً عن:

CHERIGUJ (Hayete), **La politique méditerranéenne de la France: entre diplomatie collective et leadership,** L'Harmattan, Paris, 1977, p. 160 note 1.

٨٦ـ من بين أسباب ذلك التراجع تناقص الموارد المالية النفطية، وتغطية نفقات «حرب تحرير الكويت».

٨٧ـ راجع فى ذلك:

FARAJALLAH. (S,B,), Le Conseil de Cooperation des Etats Arabes du Golfe, **R.C.A.D.I.,** Tome 228 (1991 iii), PP. 87-98.

٨٨ـ لقد أثار هذا المسعى تحفظات من جانب دول المغرب العربى التى استشعرت خطر منافسة العمالة المصرية ـ إلى جانب منافسة العمالة الوافدة من دول شرق أوروبا ـ للعمالة المغربية فى دول «الجماعة الأوروبية».

٨٩ـ التقرير الاستراتيجى العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مؤسسة الأهرام)، القاهرة ١٩٩٢، ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.

٩٠ـ فى الحقيقة أن فكرة إنشاء «مجلس الأمن والتعاون فى البحر المتوسط» طرحتها الدول المتوسطية غير المنحازة فى منتصف ١٩٩٠ وهى: مصر، الجزائر،

قبرص، لبنان، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، يوغوسلافيا، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. راجع فى ذلك:

جمهورية مصر العربية، **مجلس الشعب**، الأمانة العامة، **مركز البحوث البرلمانية، الفكرة المتوسطية بين الطرح البرلمانى العالمى والرؤية المصرية** (أعداد نازلى معوض، أحمد يوسف)، القاهرة ١٩٩٦، ص ٥٩.

٩١ - CHERIGUI, op.cit., p. 161.

٩٢ - تدرك مصر أن دول المغرب العربى هى أقرب دول جنوب المتوسط إلى غرب أوروبا وأكثرها ارتباطاً بالجماعة الاقتصادية الأوروبية. وتحسباً لاحتمال توثيق التعاون بين «الاتحاد الأوروبى» و «الاتحاد المغاربى» مقارنة بالتعاون مع الدول المتوسطية الأخرى خاصة فى المجال الاقتصادى، فإن مصر تسعى إلى الارتباط مؤسسياً باتحاد دول المغرب العربى لكل تدخل فى نطاق التجمع المتوسطى الذى كان قد بدأ يتعمق فى شمال أفريقيا فى النصف الأول من عقد التسعينيات. وقد قدمت مصر، فى عام ١٩٩٤، طلب انضمام إلى «الاتحاد المغاربى» بصفة مراقب. راجع فى ذلك:

أحمد مهابة، «سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربى»، **السياسة الدولية** العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ١٠٧-١١٠.

٩٣ - السفير رؤوف غنيم، «البعد المتوسطى فى سياسة مصر الخارجية»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٩٣.

٩٤ - لقد سبقت اجتماع الإسكندرية مشاورات ثنائية بين مصر من جانب وإيطاليا وفرنسا من الجانب الآخر. كذلك ينبغى التنويه إلى أنه فى الشهر التالى لطرح المبادرة المصرية، عقد فى روما اجتماع ضم وزراء خارجية مصر وإيطاليا واليونان لإجراء مشاورات حول التعاون بين دول شرقى البحر المتوسط من ناحية، وبحث المبادرة التى أعلنها الرئيس حسنى مبارك من ناحية أخرى. نقلاً عن: مركز البحوث البرلمانية (مجلس الشعب)، **مرجع سابق**، ص ٢٠.

٩٥ـ CHERIGUI, op,cit., p. 163 .

٩٦ـ Draft Plan of Action and proposed modalities of establishing "Forum of Coop- eration among Mediterranean Countries". Cairo, 1993. 17 nov.

نقلاً عن نفس المرجع السابق، ص ١٦١

٩٧ـ Oral conclusions of the ministerial meeting of the core group countries of the Mediterranean Forum (Ministry of Foreign Affairs - Egypt), Ibid, pp. 167 - 168.

راجع أيضاً، مجدى سويلم راضى، اجتماع الإسكندرية: «الخطوة الأولى نحو تحقيق المبادرة المصرية»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٩٥ـ٩٨.

٩٨ـ ربما تكون مصر قد استرشدت فى هذا الشأن بما تم الاتفاق عليه بين مجموعة دول البحر الأسود. فقد اتفقت تلك الدول فى ٢٦ فبراير ١٩٩٣ على إقامة هيئة برلمانية كآلية لتحقيق التعاون فيما بينها. نقلاً عن:

CHERIGUI, op.cit, pp.161-162.

٩٩ـ Ibid., pp. 167 - 168.

١٠٠ـ Ibid., pp. 170 - 173.

١٠١ـ تصريح السفير فتحى الشاذلى، **الأهرام**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩، ٣/ ٣/ ١٩٩٩.

١٠٢ـ **الأهرام**، ١٧/ ٤/ ١٩٩٩، ص ٤.

١٠٣ـ أنشئت «المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى O.E.C.E. بمقتضى معاهدة باريس فى ١٦ أبريل ١٩٤٨ كإطار مؤسسى لتنفيذ المشروع الأمريكى الخاص بإنعاش الاقتصاد الأوروبى الذى كان قد انهار نتيجة لمعارك الحرب العالمية الثانية، والمعروف باسم «مشروع مارشال». وبحلول عام ١٩٦٠، ضمت المنظمة ثمانى عشرة دولة أوروبية هى: ألمانيا الاتحادية، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، إسبانيا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، ايسلندا، إيطاليا، اللوكسمبورج، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد،

١٠٦ ـ ضم الحلف عند إنشائه اثنتى عشرة دولة هى : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، بلجيكا ، الدانمارك ، أيسلندا ، النرويج ، هولندا ، اللوكسمبورج ، إيطاليا والبرتغال .

١٠٧ ـ إن الدفاع عن هذه الدول كان بمقتضى ترتيبات أمنية خاصة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : «مبدأ ترومان» لعام ١٩٤٧ بشأن الدفاع عن اليونان وتركيا . ومعاهدة التحالف بين بريطانيا ومصر لعام ١٩٣٦ والتى امتد مضمونها الاستراتيجى الدفاع بمقتضى «اتفاقية الجلاء» لعام ١٩٥٤ (ألغيت بعد العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦) ، «مبدأ أيزنهاور» لعام ١٩٥٧ . . . الخ .

١٠٨ ـ BOUTROS - GHALI (B.), **Contribution à une theorie générale des Alliances,** Editions A. Pedone, Paris, 1963, p. 56.

١٠٩ ـ Loc.cit, note 2.

١١٠ ـ عماد جاد ، **حلف الأطلنطى : مهام جديدة فى بيئة أمنية مغايرة ،** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مؤسسة الأهرام) ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

١١١ ـ لقد عبر الحلف عن هذه الوظيفة الجديدة فى قمة روما (نوفمبر ١٩٩١) وبلورها فى القمم التالية ، وكانت آخرها قمة واشنطن (أبريل ١٩٩٩) .

١١٢ ـ LARRABEE (F. Stephen) & RHORSON (Carla),**Mediterranean Security: New Issues and Challenges** Santa Monica, CA, RAND, April 1996; ASMUS (Ronald D.), LARRABEE (F. Stephan), LESSER (Jan O.), "Mediterranean Security, New Challenges, New Tasks", in **NATO Review,** Webedition, no. 3, May 1996, vol. 44, pp. 25 - 31.

١١٣ ـ عماد جاد ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ ـ ١٧٩ .

١١٤ ـ CHERIGUI, op,cit., ,p. 200.

سويسرا وتركيا. فكانت إذن منظمة أوروبية خالصة حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تمتعتا فيها بوضع «المراقب» فقط. وبمقتضى معاهدة باريس فى ديسمبر ١٩٦٠، ثم استبدال ذلك التنظيم الأوروبى بتنظيم آخر أكثر شمولا تحت مسمى «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .O.E.C.E» والتى ضمت إلى جانب الدول سالفة الذكر كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. كما انضمت إليها اليابان (١٩٦٤)، وفنلندا (١٩٦٩)، واستراليا (١٩٧١)، ونيوزيلاندا (١٩٧٣)، والمكسيك (١٩٩٤)، وهكذا أصبحت المنظمة تجمعاً للدول الرأسمالية يسيطر على ٦٥٪ من الإنتاج العالمى، ولم تعد تنظيماً أوروبياً خالصاً. وقد انبثقت عن هذه المنظمة تنظيمات فرعية أهمها «الوكالة الدولية للطاقة» التى نشأت فى ١٩٧٤ كرد فعل لأزمة الطاقة العالمية التى أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط.

١٠٤ ـ لقد أنشئت «الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة .A.E.L.E» بمقتضى معاهدة ستوكهولم فى يناير ١٩٦٠ بين سبع دول أوروبية هى: النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، وسويسرا. وقد انضمت إليها أيسلندا (١٩٧٠)، وفنلندا كعضو مشارك (١٩٦١). وقد نشأ هذا التنظيم بالتوازى مع «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» التى كانت تضم فى ذلك الوقت ست دول أوروبية هى: ألمانيا الاتحادية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، واللوكسمبورج. ومع تعاظم شأن هذا التنظيم الأخير بوصفه تنظيماً اندماجياً وليس فقط تعاونياً، انفصلت كل من المملكة المتحدة والدانمارك عن «الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة» وانضمت إلى «الجماعة الاقتصادية الأوروبية». وكان ذلك فى عام ١٩٧٣. وقد اتبعت نفس النهج كل من البرتغال (أول يناير ١٩٨٦)، والنمسا والسويد (أول يناير ١٩٩٥).

١٠٥ ـ KIRK (George), **The Middle East in the War,** Survey of International Affairs, 1939-1946, O.U.P., London 1952, pp. 172 - 193.

١٢٥ ـ ORDONEZ (F. Fernandez), "Quelle Structure de Sécurite pour la Mediterra-
née?", in **REVUE DE L'OTAN,** no. 5, October 1990, p.9.

نقلاً عن CHERIGUI, **op,cit.,** p. 177 note 2

١٢٦ ـ كانت الجزائر تعتبر امتداداً إقليميا لفرنسا حتى تاريخ حصولها على الاستقلال بمقتضى معاهدة أيفيان لعام ١٩٦٢ . ولم تحصل موريتانيا على استقلالها إلاّ فى عام ١٩٦٠ .

١٦٧ـ لقد تم تعديل إجراءات الانضمام بمقتضى «الوثيقة الموحدة» l'Acte Unique فى عام ١٩٨٦ ، ومعاهدة ماستريخت فى عام ١٩٩٢ .

١٢٨ـ لقد طورت الجماعة الأوروبية نظاماً خاصاً للتعاون مع الدول التى استقلت عن السيطرة الاستعمارية لبعض دول الجماعة . ففى ١٩٦٣ ، تم إبرام «اتفاقيات ياوندى» مع ثماني عشرة دولة إفريقية كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى أو البلجيكى أو كانت خاضعة لنظام الوصاية الدولية وهى : جمهورية أفريقيا الوسطى ، الكونغو (برازافيل) ، ساحل العاج ، داهومى ، الجابون ، فولتا عليا ، مدغشقر ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، تشاد ، الكونغو البلجيكى (ليوبولدفيل) ، الكامرون ، رواندا ، بوروندى ، توجو والصومال . وبانضمام المملكة المتحدة إلى الجماعة الأوروبية فى عام ١٩٧٣ تم توسيع النطاق الجغرافى للتعاون لكى يشمل ما يسمى بدول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى (A.C.P) وذلك بمقتضى اتفاقية لومى لعام ١٩٧٥ . وقد تم تجديد هذه الاتفاقية مع تطوير مضمونها وآلياتها . ومدة سريان اتفاقية لومى الرابعة التى تم التوقيع عليها فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٩ هى عشر سنوات تنتهى فى عام ١٩٩٩ وتشمل ٦٩ دولة .

١٢٩ ـ مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

١٣٠ ـ Politique Etrangère et de Sécurite Commune .

١١٥ - MAELSTROM (John W. Holmes), **The United States, Southern Europe and the Challenges of the Mediterranean, Cambridge** World Peace Foundation, 1995, CUTILEIRO (Jose), WEU'S Operational Development and its Relations to NATO", in NATO REVIEW, web edition, no, 5, Sept. 1995, Vol. 43, pp. 8 - 11; GNESOTTO (Nicole), **La puissance de l'Europe,** Presses de Sciences PO, Paris 1998, pp. 41 - 67.

١١٦ - CHERIGUI, op,cit, P. 203.

١١٧ - DECAUX (E.), La conference sur la securite et la cooperation en Europe (C.S.C.E.), Paris, 1992 (Collection Que Sais-je).

١١٨ - CHERIGUI, op.cit., P. 120.

١١٩ - Ibid., p. 121.

١٢٠ - تمت مقاطعة ليبيا فيما بعد بسبب اتهامها بتورطها فى أعمال إرهابية .

١٢١ - GHEBALI (Victor Yves), La diplomatie de la détente: la C.S.C.E. d'Helsinki a Vienne 1973 - 1989), Bruylant, Bruxelles, 1989, p. 54.

نقلا عن : CHERIGUI, **Op.cit.,** p. 121.

١٢٢ - Speech delivered by Ambassador Fathy El Shazly Assistant Minister for European Affairs on behalf of Foreign Minister before the Seventh Ministerial Council of the OSCE, Oslo, 2-3 December 1998. (شبكة الإنترنت) .

١٢٣ - حسنين توفيق إبراهيم ، «المجموعة الأوروبية : التطورات الداخلية ١٩٨٩ - ١٩٩٠» فى ودودة بدران (محررة)، تطور علاقات مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية **مرجع سابق** ، ص ٧ - ٦٥ .

١٢٤ - لقد تم استبعاد ليبيا مؤقتاً من التعاون المتوسطى لاتهامها برعاية عمليات إرهابية فى أوروبا وبسبب سياستها الإفريقية المناوئة لفرنسا خاصة فى تشاد ونيجيريا .

الفصـــل الثاني

القضايا النوعية في منطقة البحر المتوسط وموقف مصر منها استناداً إلى صيغة برشلونة لعام ١٩٩٥م

ملاحظات تمهيدية

ينبغى بادئ بدء التذكير ببعض الملاحظات العامة الحاكمة فى تقييم القضايا النوعية المثارة فى منطقة البحر المتوسط وموقف مصر منها.

الملاحظة الأولى: إن صيغة برشلونة «للمشاركة الأوروبية المتوسطية» التى طرحها الاتحاد الأوروبى فى نوفمبر ١٩٩٥[(١)] تعكس رؤية جماعية أوروبية لمستقبل العلاقات بين أوروبا المتحدة والدول الواقعة على الضفاف الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط. وقد تكونت هذه الرؤية بصورة تراكمية عبر عدة سنوات تحت تأثير عوامل عديدة تتعلق بتطور الأوضاع فى دول الاتحاد الأوروبى ذاتها والتوازنات المتغيرة فيما بينها، كما تتعلق بتطور البيئة الأوروبية العامة خاصة بالقياس إلى التغيرات العميقة التى حدثت فى أوروبا الشرقية ابتداء من أواخر الثمانينيات، وتتعلق أخيراً بتطور النظام الدولى ككل الذى أصبح يتجه حثيثًا بعد نهاية «الحرب الباردة» إلى «عولمة» العلاقات الدولية.

الملاحظة الثانية: إن الإعلان الذى صدر عن مؤتمر برشلونة فى عام ١٩٩٥ هو فى الأساس إعلان سياسى غير ملزم قانونًا يطرح مجموعة من المبادئ والنوايا كما يقترح خطة عمل كإطار عام لمستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية الأخرى غير الأعضاء فيه. وبوصفه مشروعًا متوسطيًا متكاملاً، فإنه لن يتحول إلى قواعد سلوك ملزمة إلا بمقتضى «اتفاقيات مشاركة» يبرمها الاتحاد الأوروبى مع الدول المتوسطية الأخرى (المسارات الثنائية)[(٢)]، أو وضع

سياسات مشتركة تتعلق بقضايا نوعية مختلفة تهم جميع الدول الأعضاء فى «الشراكة الأوروبية-المتوسطية» (٢٧ دولة).

وحيث إن تفعيل صيغة برشلونة لن يتم إلا من خلال مفاوضات ثنائية أو جماعية، فإن هذه الصيغة تصبح قابلة للتطوير. وبالفعل فقد تطورت تلك الصيغة خلال السنوات الأربع الأخيرة وصولاً إلى مقررات مؤتمر شتوتجارت فى أبريل ١٩٩٩.

الملاحظة الثالثة: سبق أن ذكرنا أن مصر قد قبلت، على صعيد السياسة العملية، الانتقال من صيغة «المنتدى» التى اقترحتها منذ عام ١٩٩١ إلى صيغة «المشاركة الأوروبية-المتوسطية»، كما وردت فى إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥. معنى ذلك أن هذه الصيغة الأخيرة أصبحت تمثل المرجعية الأساسية عند بحث مستقبل العلاقات المتوسطية لمصر حتى عام ٢٠٢٠. فلا يمكن فهم المستقبل إلا على ضوء الأوضاع الراهنة «للمشاركة الأوروبية المتوسطية» عند بداية فترة الاستشراف بحلول عام ٢٠٠٠. فما هو مستقبل هذا السيناريو المرجعى (استمرار الأوضاع الراهنة) حتى عام ٢٠٢٠؟ وما هى احتمالات تغييره إلى مسارات أو سيناريوهات ابتكارية أخرى بناء على افتراضات محتملة تتعلق بتغيير العوامل الحاكمة فى سياسة مصر سواء منها العوامل الداخلية أو الخارجية. بعبارة أخرى، فإن مناقشة عناصر خطة برشلونة وموقف مصر منها هى حجر الأساس فى تقييم سيناريوهات مستقبل «الدائرة المتوسطية» فى علاقات مصر الخارجية حتى عام ٢٠٢٠.

الملاحظة الرابعة: إن صيغة برشلونة تمثل اقترابًا شاملاً لقضايا منطقة البحر المتوسط بأبعادها المختلفة. وقد صنف إعلان برشلونة هذه الأبعاد حول محاور ثلاثة هى: البعد الأمنى والسياسى، والبعد الاقتصادى والمالى، والبعد الاجتماعى والثقافى والبيئى. هذا التصنيف لا ينفى التداخل الحتمى بين هذه المحاور الثلاثة. فإن غياب-أو قصور-التعاون فى أى محور منها يؤدى بالتبعية إلى تهديد التعاون

فى المحورين الآخرين. ولكن بالرغم من هذا التداخل فإننا، على المستوى المنهجى، سنحتفظ بهذا التصنيف كأسلوب لعرض أبعاد المشاركة الأوروبية المتوسطية «بشكل أوضح»، دون إخلال بحقيقة التفاعلات فيما بينها. ولكن هذا التداخل لا يصادر على طرح قضية «الأولويات» بين هذه المحاور الثلاثة.

ويختلف الرأى حول هذا الموضوع باختلاف أولويات الأهداف القومية للدول الأطراف فى «المشاركة الأوروبية-المتوسطية». فلا شك أن مصر تولى اهتمامًا خاصًا بالتعاون الاقتصادى والمالى باعتباره ركيزة لإعادة بناء المجتمع المصرى وتنميته، والذى يعانى من مشكلة الخلل بين النمو الاقتصادى والنمو السكانى(٣)، بما يتواءم مع «عولمة» الاقتصاد. بعبارة أخرى، فإن نفاذ مصر إلى الاقتصاد العالمى يكون من خلال المشاركة الاقتصادية مع أوروبا. بينما من الجانب الآخر، تمثل قضية الأمن الهاجس الرئيسى لتوجهات أوروبا تجاه دول جنوب وشرق المتوسط. فقد أكدت ديباجة إعلان برشلونة على أن الهدف الأسمى للتعاون الشامل بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية غير الأعضاء فى الاتحاد هو العمل على «تأمين السلام والاستقرار والازدهار» فى المنطقة. ويتضح من تحليل سياق مقررات برشلونة، إن اهتمام أوروبا بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاون المتوسطى ينبع فى الحقيقة من اهتمامها بالأمن السياسى فى الأساس، حيث إن عدم الاستقرار السياسى فى بلدان جنوب وشرق المتوسط يرجع بالدرجة الأولى إلى إحباطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تلك البلدان. بعبارة أخرى، فإن التعاون على مستوى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتم توظيفه لتحقيق هدف الأمن والاستقرار فى دول جنوب وشرق المتوسط. وقد تأكد هذا التركيز على البعد الأمنى والسياسى «للمشاركة الأوروبية-المتوسطية» فى مقررات مؤتمر شتوتجارت فى أبريل ١٩٩٩ والذى طرح مشروعًا «الميثاق الأمن والاستقرار فى منطقة المتوسط» بهدف بناء سياسة إقليمية متماسكة coherent تتضمن تدابير لبناء الثقة المتبادلة، وإنشاء جهاز

لإدارة الأزمات عبر البحر المتوسط، والعمل على مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة إضافة إلى الكوارث الطبيعية أو بفعل البشر . . . إلخ .

وعلى أية حال، فإن هذه الدراسة التجميعية synthèse تهتم ببيان أهداف «المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية» ونتائجها المحتملة بالقياس إلى التحديات التى تواجه مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين .

المبحث الأول
المحور الأمنى والسياسى

إن منطق خطة برشلونة يقوم، كما رأينا، على مرجعية أساسية، ألا وهى خلق بيئة أمن واستقرار فى مجمل حوض البحر المتوسط عبر حوار سياسى منتظم بين الاتحاد الأوروبى من جانب والدول المتوسطية الأخرى الراغبة فى التعاون مع هذا التنظيم الأوروبى من الجانب الآخر. ويتضح من استقراء صياغة المبادئ التى تضمنها إعلان برشلونة فى شقه الأمنى والسياسى، أن هذه الصياغة تتسم بقدر كبير من المرونة والغموض وهو أمر مألوف فى صياغة الوثائق الدولية ذات الطبيعة السياسية لتجنب رفض طرف من الأطراف الانخراط فى خطة «المشاركة الأوروبية المتوسطية». فغموض الصياغة شرط أساسى للتوصل إلى توافق الآراءconsensus حول المفاهيم العامة للمشاركة، مع ترك الباب مفتوحًا أمام كل طرف لتفسير مفردات هذه المشاركة وفق رؤيته الخاصة التى يفرضها تحقيق مصالحه القومية فى تطورها المستمر.

وفى هذا الصدد، ينبغى التمييز بين مجموعتين من مصادر تهديد الأمن والاستقرار فى حوض البحر المتوسط - وبالرغم من الترابط الوثيق فيما بينها - إلى مصادر تقليدية ترتبط بإدارة الصراعات بين دول المنطقة فى ظل توازنات عسكرية متغيرة، ومصادر جديدة ذات جذور اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بالمعنى الشامل، وهى تحتاج إلى أساليب مختلفة للتعامل معها على أساس أن هذه المصادر لا تدخل مباشرة فى إطار التسوية السلمية للمنازعات الدولية، كما أنها لا تدخل

ضمن مهام الأداة العسكرية التقليدية، وذلك مع ملاحظة أن التطورات الأخيرة تشير إلى عدم استبعاد استخدام تلك الأداة كليةً فى التعامل مع هذه النوعية من مصادر تهديد الأمن والاستقرار استناداً إلى «الاعتبارات الإنسانية»، أو دعم الديمقراطية. وهو استخدام يثير تحفظات كثيرة من جانب العديد من الدول من بينها مصر التى تحفظت، كما سنرى، على تكوين قوات أوروبية رباعية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) بهدف التدخل فى شئون دول جنوب المتوسط، متى رأت أن الأوضاع الداخلية فى تلك الدول تهدد أمن واستقرار الدول الأوروبية بشكل غير مباشر.

إن التمييز بين هاتين المجموعتين من مصادر تهديد الأمن والاستقرار فى منطقة البحر المتوسط هو أمر مهم لأنه يحدد أولويات وآليات التعامل مع هذه المصادر. فمن المنظور المصرى، يرتبط الأمن والاستقرار فى منطقة المتوسط بقضيتين رئيسيتين مترابطتين هما: ضبط التسلح فى دول المنطقة، والتسوية السلمية للصراعات بين الدول، وأهمها الصراع العربى-الإسرائيلى. بينما يهتم الاتحاد الأوروبى أساساً بانعكاسات التطورات الداخلية فى دول جنوب وشرق البحر المتوسط على أمن واستقرار أوروبا، لاسيما خطورة تنامى «الحركات الأصولية الإسلامية» التى تجنح إلى استخدام العنف والإرهاب فى قلب القارة الأوروبية من خلال تدفق اللاجئين من تلك الدول إلى دول أوروبا الغربية. وقد انعكس هذا الاختلاف فى تقييم مصادر تهديد الأمن والاستقرار فى البحر المتوسط فى صياغة إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥.

أولاً- المصادر التقليدية لتهديد الأمن والاستقرار فى البحر المتوسط:

ترى مصر إن إقامة «مشاركة أوروبية-متوسطية» بناءة ومستمرة أمر غير ممكن فى غياب أمرين مترابطين: أولهما: ضرورة إقامة توازنات عسكرية متكافئة بين دول جنوب وشرق المتوسط من خلال ضبط التسلح فيما بينها، وثانيهما: التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربى-الإسرائيلى.

١- التوازنات العسكرية وضبط التسلح[٤]:

لاشك أن أحد عناصر عدم الاستقرار فى أى منطقة جغرافية هو الخلل الاستراتيجى فى التوازنات العسكرية بين دول المنطقة، خاصة بين الدول الأطراف فى صراعات تقليدية ذات جذور تاريخية. ولذلك يعتبر ضبط التسلح واحدًا من أهم الآليات لإعادة هيكلة التوازنات العسكرية فى المنطقة والتحكم فيها، إضافة إلى أنه يعتبر من أهم إجراءات بناء الثقة. فما هو موقف الاتحاد الأوروبى وموقف مصر (والدول العربية عمومًا) من قضية ضبط التسلح التقليدى، وإزالة أسلحة التدمير الشامل فى هذه المنطقة؟.

فيما يتعلق بضبط الأسلحة التقليدية، دعا إعلان برشلونة - وإعلانات أخرى كثيرة سابقة عليه وتالية له - إلى ضرورة العمل على تقليص مستويات التسليح التقليدية فى دول المنطقة إلى الحد الأدنى وبالقدر الذى يحقق تأمين حدودها ومصالحها ضد أية تهديدات خارجية. وترى مصر أنه لا اعتراض، من حيث المبدأ، على هذه الدعوة. ولكنها ترى فى الوقت نفسه، وفى ظل الظروف الصراعية التى تمر بها المنطقة، أنها دعوة غير واقعية إذا انفصلت عن التسوية السلمية الدائمة للصراعات القائمة. فالتسوية السلمية لتلك الصراعات شرط أساسى لتحقيق أى تقدم فى مجالات ضبط التسلح. إضافة إلى ذلك، ترى مصر أن هذه الدعوة يشوبها عيب الانتقائية: فهى موجهة فى الحقيقة إلى دول معينة - هى الدول العربية - للحيلولة دون امتلاكها لأسلحة ومعدات متطورة، خاصة فى مجالات الأنظمة الصاروخية المختلفة[٥].

إن منهج ضبط التسلح فى شمال المتوسط هو شأن أوروبى خالص لا دخل للدول المتوسطية الأخرى فيه فلا يحق لها المشاركة فى الترتيبات الأمنية فى أوروبا ذاتها. وما هو أهم من ذلك أن التصور الأوروبى لضبط التسلح فى المتوسط يستبعد تركيا وإسرائيل من هذا المجال، وهما دولتان تتمتعان بوضع استراتيجى مهم فى القطاع الشرقى للبحر المتوسط. فلا يمكن تناول مسألة ضبط التسلح فى تركيا بعيدًا

عن ارتباط تلك الدولة بحلف شمال الأطلنطى. فمن الصعب إخضاع عناصر الحلف فى الأراضى التركية لإجراءات ضبط التسلح الإقليمى. كذلك يتعامل الاتحاد الأوروبى مع إسرائيل على أنها حالة خاصة. فإن اتفاقية المشاركة مع تلك الدولة تولى اهتمامًا خاصًا بتعاون الطرفين فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة التى تشمل تكنولوجيا التسلح، الأمر الذى يدل على أن أوروبا الموحدة ـ شأنها فى ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية ـ حريصة على الإبقاء على التفوق العسكرى الإسرائيلى كما ونوعًا، على الدول العربية مجتمعة، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتعاون الاستراتيجى بين تركيا وإسرائيل بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما فى ٢٣ فبراير ١٩٩٦[٦].

وحتى بالنسبة للدول العربية، فإن ضبط التسلح يسرى بطريقة انتقائية: فبينما تفرض الدول الغربية قيودًا صارمة على توريد السلاح لدول معينة (العراق، سوريا، ليبيا، السودان، إيران)، فإنها المورد الأساسى للسلاح لدول مجلس التعاون الخليجى. بل إنها تشجع تلك الدول على تكديس الأسلحة فيها ليس بهدف دعم قدراتها الدفاعية (فإن هذه الدول عاجزة بسبب ضعف مكونها البشرى وتدنى مستواها التقنى عن استيعاب هذا الكم الضخم من الأسلحة المتطورة)، ولكن من منطلق أن أمن تلك الدول هو مهمة أمريكية خالصة، ومن ثم فإن هذا المخزون من الأسلحة مخصص لاستخدام القوات الأمريكية عند الحاجة.

وأخيراً فإن اهتمام الدول الغربية بقضايا ضبط التسلح التقليدى فى جنوب وشرق البحر المتوسط ليس اهتمامًا حقيقيًا. فإن هذه الدول تساهم لاعتبارات اقتصادية فى سباق التسلح بين دول المنطقة التى تشهد حتى الآن تزايداً مطرداً فى حجم الإنفاق العسكرى[٧]. والشاهد على ذلك التنافس بين الشركات الأمريكية والشركات البريطانية مثلاً على توريد السلاح لدول المنطقة، وذلك بالرغم من التوافق التام بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول استراتيجية الأمن فى الشرق الأوسط.

خلاصة القول: إن أنظمة ضبط التسلح التقليدى فى المنطقة، وبالرغم من أن هدفها السياسى المعلن هو حفظ السلم، هى فى الحقيقة مجموعة من القواعد قد تفرضها الدول الغربية الكبرى - الولايات المتحدة بالتحديد - من أجل السيطرة على سياسات الدول المتلقية للسلاح، بحيث إن التطبيق الانتقائى لهذه القواعد لا يؤثر فى النهاية فى المحافظة على توازن عسكرى فى المنطقة لصالح إسرائيل فى مواجهة أى تجمع عربى ضدها فى المستقبل. والسؤال الآن هو: هل ينطبق هذا الحكم أيضًا على مسألة ضبط التسلح فى مجالات أسلحة التدمير الشامل بمستوياتها المختلفة (النووية، والكيميائية، والبيولوجية)؟.

لاشك أن انتشار أسلحة التدمير الشامل يخلق مشكلات أمنية أساسية فى السنوات القادمة. وبالرغم من أن هذه المشكلات ليست محصورة فى منطقة البحر المتوسط(٨)، فمن الواضح أن هذه المنطقة مرشحة للدخول فى مرحلة انتشار خطير لهذه الأسلحة فوق التقليدية، خاصة مع استمرار تعثر عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى. ولذلك أقر مؤتمر حلف شمال الأطلنطى فى بروكسل فى يناير ١٩٩٤ إضافة مهمة جديدة للحلف تتمثل فى مواجهة تحدى انتشار هذه النوعيات من الأسلحة فى المنطقة. وهو نفس الهدف الذى يسعى الاتحاد الأوروبى إلى تحقيقه. فقد نص إعلان برشلونة سالف الذكر على اتخاذ خطوات لمنع انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل فى مجمل حوض البحر المتوسط. وقد يوحى هذا النص العام بأنه ينطبق على جميع الدول المتوسطية الأطراف فى مشروع «الشراكة الأوروبية - المتوسطية». ولكن عمومية النص تسمح باختلاف الرؤى حول مضمونه الحقيقى وذلك سواء من حيث الأطراف المعنية باتخاذ خطوات نحو إزالة أسلحة التدمير الشامل ومنع انتشارها فى المستقبل، أو من حيث الأولويات فيما بينها.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية على وجه التحديد، فإن عمومية نص إعلان برشلونة لا تعنى، من المنظور الأوروبى، بأنه ينطبق على جميع الدول المتوسطية دون استثناء. فهو لا ينطبق بالتأكيد على الدول الأوروبية المتوسطية الأعضاء فى

الاتحـاد الأوروبى. فـمنهـا دول نووية ـ وهى فـرنسـا لن تقـبل بداهة التـخلى عن ترسانتها النووية. كذلك فإن إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان تعتمد، بحكم عضويتها فى حلف شمال الأطلنطى، على الرادع النووى فى نهاية المطاف. ولذلك فإن دعوة إعلان برشلونة إلى منع انتشار الأسلحة النووية موجهة فى الواقع إلى دول جنوب وشرق المتوسط. وحتى فى هذا الإطار الجغرافى المحدود، فإن الدعوة لا تشمل تركيا بحكم عضويتها فى حلف شمال الأطلنطى ووجود عناصر نووية للحلف على أراضيها.

والأهم من ذلك، خاصة من المنظور المصرى، إن إعلان برشلونة لا يتضمن إية إشارة صريحة أو ضمنية إلى إسرائيل كدولة نووية بالفعل. فلم ينص الإعلان على «نزع» أسلحة التدمير الشامل، ولكن على «منع انتشارها». معنى ذلك التسليم بما هو قائم بالفعل، أى الاعتراف بالوضع المتميز لإسرائيل باعتبارها الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة. فكأن التوجه الأوروبى فى هذا الصدد لا يختلف فى صميمه عن التوجه الأمريكى. ففى المنطق الأوروبى، كما فى المنطق الأمريكى، إن مصدر الخطر الأساسى على أمن البحر المتوسط إنما يأتى من امتلاك الدول العربية ـ وليس إسرائيل ـ لأسلحة التدمير الشامل، ومن ثم ضرورة الحيلولة دون امتلاك هذه الدول لهذه النوعيات من الأسلحة. ومعنى ذلك تكريس الخلل الاستراتيجى القائم بين الدول العربية وإسرائيل لصالح هذه الأخيرة.

وتعترض مصر على هذا التوجه. فقد أكدت مراراً وتكراراً، وفى جميع المحافل الدولية بما فيها إطار «الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية»، على أن الأمن والاستقرار فى البحر المتوسط لن يتحقق فى ظل التهديد النووى الإسرائيلى، وأنه إذا أصرت إسرائيل على الانفراد بالسلاح النووى، فإن ذلك سيؤدى بالضرورة إلى دخول المنطقة حلبه السباق النووى، الأمر الذى يتعارض مع هدف «بناء الثقة» بين جميع أطراف «الشراكة»، كما أن من شأنه أن يعطى مردودات سلبية على عملية التسوية النهائية والشاملة للصراع العربى ـ الإسرائيلى، ناهيك عن عرقلة جهود التنمية

الاقتصادية والاجتماعية فى دول جنوب وشرق المتوسط ؛ وهو هدف يسعى إليه الاتحاد الأوروبى كما سنرى. بناء على ذلك، تطالب مصر بضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[٩]، ووضع جميع مؤسساتها النووية تحت الرقابة الدولية.

بالإضافة إلى قضية «الانتقائية» من حيث الأطراف بعدم امتلاك أسلحة التدمير الشامل، يختلف موقف مصر عن موقف دول الاتحاد الأوروبى حول أولويات نزع أسلحة التدمير الشامل فى المنطقة وعدم انتشارها فى المستقبل.

فمن المعلوم أن إسرائيل تصر على عدم الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قبل نزع الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية التى يمتلكها العرب والتى ترى أنها تمثل الخطر المباشر على أمنها. بينما ترى مصر ضرورة الربط بين نزع السلاح النووى ونزع أسلحة التدمير الشامل الأخرى، ومن ثم ينبغى التعامل مع اتفاقيات نزع جميع الأسلحة فوق التقليدية بما يحقق التوازن بين التزامات دول المنطقة، ويتجنب الأسلوب الانتقائى فى التعامل مع هذه النوعيات من الأسلحة. فماذا كان موقف الاتحاد الأوروبى من هذا الخلاف بين إسرائيل والدول العربية؟.

تتضمن وثائق الاتحاد الأوروبى منذ صدور «الوثيقة الموحدة» فى ١٩٨٦ وحتى الآن نصوصًا تحث الدول المتوسطية على الالتزام بالاتفاقيات الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية، ونزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ولكن دون تحديد للترابط الزمنى بين تنفيذ هذه الاتفاقيات المختلفة. وينطوى هذا الموقف فى الحقيقة على محاباة فعلية لإسرائيل حيث أن هذه الدولة ترفض حتى الآن الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كما ذكرنا ـ ولذلك فإن مصر ترفض التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية[١٠] على أساس الربط بين التوقيع على هذه الاتفاقية وبين انضمام إسرائيل إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

خلاصة القول: إن دعوة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية الموحدة إلى ضبط التسلح كما ونوعًا، فى حوض البحر المتوسط لا تتمتع بصدقية حقيقية. فالهدف منها ليس حفظ السلم وبناء الثقة بين دول المنطقة كما هو معلن، ولكنها تتضمن مجموعة من المبادئ والسياسات التى تفرضها الدول الكبرى من أجل التحكم فى القدرات العسكرية لدول جنوب وشرق المتوسط العربية بحيث إن التطبيق الانتقائى لهذه المبادئ والسياسات لا ينتقص من التفوق العسكرى الإسرائيلى فى مواجهة أية دولة عربية أو تجمع عربى ضدها فى المستقبل. ومن ثم يمكن القول بأن الشق العسكرى فى مشروع التعاون الأورو-متوسطى لا يتجاوز مستوى تسجيل المواقف المتعارضة بين دول الشمال الأوروبى والدول العربية التى قبلت المشاركة فى هذا المشروع.

٢.تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى:

لم تكن عملية السلام فى الشرق الأوسط العامل الحاسم فى صياغة المفهوم الأوروبى الخاص بالتعاون الأمنى والسياسى فى إطار «الشراكة الأوروبية-المتوسطية». وكما جاء فى وثائق اللجنة الأوروبية الخاصة بالإعداد لمؤتمر برشلونة، فإن «الشراكة الأوروبية المتوسطية» تختلف جذريًا، فى اقترابها الشامل للعلاقات بين أوروبا والبحر المتوسط، عن عملية السلام فى الشرق الأوسط. فإن «الشراكة الأوروبية-المتوسطية» ليست آلية جديدة لتسوية المنازعات فى الشرق الأوسط n'est pas un mouveau forum de resolution des conflits[(١١)]، ولذلك خلا «إعلان برشلونة» من أية إشارة صريحة إلى الصراع العربى-الإسرائيلى الذى يمثل القضية الأمنية الأولى بالنسبة لمصر والعرب. وقد اكتفى الإعلان بالتأكيد على المبدأ القانونى العام الذى يقضى بالتزام جميع الدول بتسوية المنازعات فيما بينها بالطرق السلمية واحترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها. وهكذا فإنه قد تم طرح خطة عمل برشلونة **على المستوى الرسمى**، منفصلة عن عملية السلام فى الشرق الأوسط والتى كانت قد بدأت فى كنف مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ بتدخل مباشر

من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت تهدف إلى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى فى إطار خطة شاملة تقوم على وضع ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية جديدة فى مجمل منطقة الشرق الأوسط (الشرق أوسطية فى المفهوم الأمريكى والإسرائيلى).

وكان هناك ما يبرر فى ذلك الوقت الفصل بين «خطة برشلونة» لإقامة «شراكة أوروبية - متوسطية» من جانب، و «خطة مدريد» بشأن تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى. فعند انعقاد مؤتمر برشلونة فى نوفمبر ١٩٩٥، كان يبدو أن الدول العربية وإسرائيل تتجه نحو التوصل إلى سلام دائم وشامل فى المنطقة. وكانت المؤشرات الدالة على ذلك هى: إعلان المبادئ لترتيبات «الحكم الذاتى الفلسطينى» والذى صدر فى أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٣ (وهو يعرف إعلاميًا باسم «اتفاق غزة - أريحا»)، ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل فى أكتوبر ١٩٩٤، والاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٥ بشأن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وإجراء الانتخابات الفلسطينية. وفى إطار هذا التقدم فى عملية السلام كان من الممكن طرح «خطة برشلونة» منفصلة عن «خطة مدريد» للسلام فى الشرق الأوسط، وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك إسرائيل) كانت تضغط بقوة فى اتجاه عدم مشاركة الاتحاد الأوروبى بدور مباشر وفاعل فى عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وانفراد الولايات المتحدة بالعمل فى هذه الساحة، بالإضافة إلى أن تباين مواقف دول الاتحاد الأوروبى تجاه قضايا الشرق الأوسط أدت إلى غياب أى دور جماعى أوروبى فاعل ومتميز فى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى.

ومع ذلك، لاشك أنه على **صعيد السياسة العملية**، كان هناك تواصل بين «خطة برشلونة» و «خطة مدريد». فإن التقدم الذى أحرزته عملية السلام فى الشرق الأوسط حتى أواخر ١٩٩٥ خلق بيئة مواتية لانعقاد مؤتمر برشلونة. وقد ظل الصراع العربى - الإسرائيلى يؤثر، ولو بشكل غير مباشر، على مسار «الشراكة

الأوروبية المتوسطية». وسرعان ما كشفت الأحداث التالية لمؤتمر برشلونة والتعثر الذى شهدته عملية السلام ابتداء من ١٩٩٦ عن التباين الشديد بين منظور الاتحاد الأوروبى ومنظور مصر حيال التسوية السلمية للصراع العربى-الإسرائيلى. فقد تمسك الاتحاد الأوروبى برأيه الثابت المؤيد لضرورة الفصل بين مسار التعاون الأورو-متوسطى وعملية السلام فى الشرق الأوسط. بينما بدأت مصر تطالب بأن يتخذ الاتحاد الأوروبى موقفًا أكثر إيجابية وأكثر حزمًا على صعيد التسوية السلمية للصراع العربى-الإسرائيلى.

وقد استند الموقف المصرى إلى منطق يبدو أنه من العسير رفضه من الناحية الموضوعية: فإن التعاون فى المتوسط يتضمن ترتيبات سياسية وأمنية كثيرة لا يمكن ترسيخها إلاّ بعد تسوية دائمة وعادلة وشاملة للصراع العربى-الإسرائيلى الذى يمثل بلا شك أهم القضايا الأمنية فى البحر المتوسط وأكثرها حساسية، كما أن بقاءه دون تسوية يحول دون تحقيق هدف استقرار المنطقة وإجراءات بناء الثقة بين جميع أطراف الشراكة الأورو-متوسطية. بعبارة أخرى، فإن تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى مطلب أساسى prerequisite لأى تقدم فى مجالات التعاون بين دول المنطقة. فليس من المتوقع حدوث تقدم فى خطة برشلونة فى ظل غياب تقدم على صعيد عملية السلام فى الشرق الأوسط(١٢).

هذا التباين فى المواقف، وإصرار كل طرف على التمسك بموقفه، أدى إلى إخفاق مؤتمر فالتا (مالطا) الذى عقد فى أبريل ١٩٩٧ فى التوصل إلى بيان ختامى يتضمن قرارات إيجابية تدفع الشراكة الأوروبية-المتوسطية إلى الأمام(١٣). وبعد مفاوضات مسهبة بين كبار المسئولين بوزارات خارجية دول الشراكة استمرت قرابة أسبوعين بعد نهاية المؤتمر، جاء «إعلان مالطا» فى صورته النهائية خلواً من أى إدانة للسياسات الإسرائيلية، أو أى إشارة صريحة إلى عملية السلام فى الشرق الأوسط. ولكنه اكتفى فقط بمجرد الإشارة إلى ضرورة تطور الموقف السياسى فى البحر المتوسط ضمن إجراءات بناء الثقة بين الدول الأطراف فى عملية برشلونة(١٤).

لقد أدى الفشل الذى منى به مؤتمر الشراكة الأوروبية - المتوسطية فى مالطا نتيجة لتشدد المواقف إزاء التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى إلى اتجاه الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية الأوروبية إلى تبنى مواقف أكثر مرونة.

فقد أدركت مصر من جانبها أن الدور الأوروبى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط له حدود لا يمكن تخطيها : فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تصر على استبعاد أى دور أوروبى فى عملية السلام فى المنطقة. ومن ثم فإن الإصرار على قيام الاتحاد الأوروبى بدور فاعل فى هذا الصدد لن يؤدى إلى نتائج إيجابية على صعيد عملية السلام أو على صعيد عملية برشلونة. فمن ناحية ليس من المتوقع أن تنجح عملية برشلونة فيما فشلت فيه صيغة مدريد للسلام. ومن ناحية أخرى، فإن ربط كل تقدم فى عملية برشلونة بالتقدم فى عملية السلام من شأنه أن ينعكس سلبًا على مسيرة المشاركة مع أوروبا، وهى إطار أوسع بكثير من تسوية المشكلات القائمة بين العرب وإسرائيل. فهى معنية بتطوير علاقات تعاون شامل بين دول المتوسط، وليست فى ذاتها آلية تفاوضية لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى[١٥]. ومن ثم لا ينبغى أن تظل رهينة لتسوية ذلك الصراع. وإنما يجب العمل على تقدمها لأن كل تقدم فى عملية برشلونة سوف يكون له تأثير إيجابى، وإن كان غير مباشر، على عملية السلام. وهكذا تخلت مصر عن فكرة الربط بين التقدم فى عملية السلام والتقدم فى مسار برشلونة، بمعنى أن الأول لم يعد، من وجهة النظر المصرية، شرطًا مسبقًا للثانى. ومع ذلك أكدت مصر أن انفصال عملية الشراكة عن عملية السلام فى المنطقة ليست مبررًا لعدم تفعيل دور الاتحاد الأوروبى لإنقاذ عملية السلام من التدهور الذى ألم بها، وأن هذا الأمر من شأنه أن يدعم عملية برشلونة ويسرع بخطواتها على مختلف الأصعدة التعاونية[١٦].

ومن جانبه، أبدى الاتحاد الأوروبى تفهمًا لمدى اهتمام مصر والدول العربية بتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى باعتباره يمثل القضية الأمنية الأولى بالنسبة لها، وأصبح الاتحاد الأوروبى أكثر إدراكًا للأخطار الناجمة عن انتكاسة عملية السلام.

وبناء على ذلك شرع الاتحاد فى اتخاذ مواقف أكثر إيجابية إزاء عملية السلام فى الشرق الوسط مثل الإقرار بحق إقامة الدولة الفلسطينية، ومعارضة موقف إسرائيل من قضية القدس، وتعيين مفوض أوروبى خاص لمتابعة عملية السلام عن قرب. وقد انعكست هذه الروح الجديدة، سواء على الجانب المصرى أو الجانب الأوروبى، على مؤتمر باليرمو للشراكة الأوروبية - المتوسطية الذى انعقد فى يونيو ١٩٩٨، وهو مؤتمر إضافى ad hoc خارج نطاق الدورة العادية للاجتماعات الوزارية وخاص بمراجعة وتقييم مسار الشراكة خلال ثلاث سنوات وإعطائها دفعة جديدة إلى الإمام، وفى الوقت نفسه الإعداد للمؤتمر الوزارى الثالث الذى كان مقرراً عقده فى مدينة شتوتجارت فى عام ١٩٩٩.

وقد أعرب البيان الختامى الذى صدر عن رئاسة المؤتمر فى ٤ يونيو ١٩٩٨ عن قلق المشاركين بشأن العقبات التى تعترض عملية السلام فى الشرق الأوسط وبصفة خاصة وقف تطبيق الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى. وأكد البيان التزام الدول المشاركة فى عملية برشلونة بتأييد المبادرات الخاصة بتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة فى المنطقة تقوم على التطبيق الصادق لقرارات مجلس الأمن (٢٤٢ - ٣٣٨ - ٤٢٥)، ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام بما فى ذلك مبدأ «الأرض مقابل السلام»[١٧].

وفى المؤتمر الوزارى لدول برشلونة والذى عقد فى شتوتجارت فى ١٥ - ١٦ أبريل ١٩٩٩ (والذى أطلق عليه اسم «برشلونة ٣»)، حرصت مصر والدول العربية المشاركة على تجنب المأزق الذى وقع فيه مؤتمر فاليتا السابق بسبب تشدد المواقف بشأن تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، واتفقت الوفود العربية على ضرورة تقوية عملية الشراكة الأوروبية - المتوسطية، باعتبار أن الاتحاد الأوروبى يمثل تكتلاً له أهميته الاقتصادية والسياسية العالمية، وأن للدول العربية مصلحة فى توثيق علاقاتها مع هذا التكتل الضخم[١٨]. وقد خصص البيان الختامى للمؤتمر أربع فقرات لقضية السلام فى الشرق الأوسط[١٩] أعاد فيها التأكيد على الالتزام بالعمل على تقدم عملية التسوية السلمية فى المنطقة وإنجاحها.

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن مؤتمر شتوتجارت قد رحب بالخطوط الاسترشادية التى تضمنها مشروع " ميثاق الأمن والاستقرار فى البحر المتوسط " الذى طرحته الرئاسة الألمانية، والذى نص على أن الحوار المتوسطى يهدف إلى منع نشوب «توترات وأزمات فى المستقبل» to prevent tensions and crises معنى ذلك تركيز الاهتمام الأوروبى على الصراعات المستقبلية، وليس على الصراعات الراهنة ومنها الصراع العربى - الإسرائيلى. وتأكيداً لذلك أوضح البيان الختامى أنه «وفقًا لخطة برشلونة» يعتبر تفعيل دور الاتحاد الأوروبى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط «مكملاً» complementary، وليس بديلاً not intended to replace للمبادرات الأخرى فى هذا المجال (إشارة إلى خطة مدريد للسلام). ومعنى ذلك وجود قدر كبير من التناسق فى الحركة بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية التى لا تزال تتمسك بانفرادها برعاية عملية السلام وفقًا لرؤيتها الخاصة المنحازة أساسًا لإسرائيل، وليس لحقوق العرب فى فلسطين أو فى الجولان أو فى لبنان.

ثانيًا: المصادر غير التقليدية لتهديد الأمن والاستقرار فى البحر المتوسط:

كما لاحظنا فى مستهل هذا المبحث، فإن المصادر الجديدة لتهديد الأمن فى حوض البحر المتوسط لها جذور اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية بالمعنى الشامل. ومن ثم فهى تحتاج إلى أساليب وأدوات مختلفة للتعامل معها، وذلك باعتبار أن مواجهة خطورة هذه المصادر على تهديد الأمن لا تدخل مباشرة ضمن آلية التسوية السلمية للمنازعات الدولية، كما أنها لا تدخل ضمن المهام التقليدية للأداة العسكرية.

ويمكن القول إجمالاً بأن المصادر الجديدة لتهديد الأمن فى الساحة المتوسطية ترجع فى الأساس، من المنظور الأوروبى، إلى عدم الاستقرار الذى يسود المجتمعات البشرية فى بلدان جنوب وشرق المتوسط بسبب تزايد نموها السكانى، وإحباطات التنمية الاقتصادية فيها، وغياب العدالة الاجتماعية، وانعدام المشاركة

السياسية الفعلية، وكلها عوامل تؤدى إلى احتمالات الصراع بين فئات المجتمع، وتنامى تيارات الراديكالية السياسية - لاسيما ذات التوجه الإسلامى - والتى تميل فى حالات كثيرة إلى استخدام العنف وأساليب الإرهاب.

وخلافًا للرؤية المصرية والعربية التى تركز على المصادر التقليدية للإخلال بالأمن فى المنطقة (الصراع العربى - الإسرائيلى، وخلل التوازنات العسكرية بين دول المنطقة)، فإن الرؤية الأوروبية تركز على هذه المصادر الجديدة لتهديد الأمن فى منطقة المتوسط لأنها تمثل، كما أشرنا من قبل، خطرًا دائمًا على أمن واستقرار المجتمعات الأوروبية الغربية، بل على مجمل الحضارة الأوروبية، من خلال تدفق العمالة واللاجئين من دول شمال أفريقيا ومن تركيا إلى دول أوروبا الغربية. بعبارة أخرى، فإن التركيز الأوروبى هو على الأوضاع الداخلية فى البلدان العربية المتوسطية، وأن هذه الأوضاع تخلق تهديدات متعددة الأبعاد للأمن الأوروبى يمكن إيجازها فى فكرة «عدم الاستقرار» unstability بأوسع معانيه، وليس مجرد التسوية السلمية للمنازعات الدولية القائمة، أو التوازنات العسكرية وترتيبات الأمن المرتبطة بها[٢٠].

لقد انعكست هذه الرؤية الأوروبية لمفهوم الأمن والاستقرار فى الفضاء المتوسطى على صياغة إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥ وما تلاه من وثائق (وآخرها مقررات شتوتجارت فى أبريل ١٩٩٩)، كما انعكست على مضمون اتفاقات الشراكة الرسمية التى أبرمها الاتحاد الأوروبى مع عدد من الدول العربية المتوسطية ومن بينها مصر. ولكن يلاحظ أن هذه الرؤية قد اتسمت بقدر كبير من التناقض بين مفرداتها، كما أنها أثارت قضايا خلافية عديدة بين الاتحاد الأوروبى من جانب والدول العربية من الجانب الآخر حول هدف «الشراكة الأوروبية - المتوسطية» فى بعدها الأمنى، وذلك سواء على مستوى المفاهيم، أم على مستوى القواعد والمبادئ العامة التى يجب أن تحكم العلاقات بين الدول المتوسطية وكذلك العلاقات المجتمعية داخل كل دولة، أم على مستوى أدوات

وسبل الوقاية من الأخطار المحدقة بالأمن فى المنطقة، أو إعادة الأمن إلى نصابه فى حالة الإخلال به بالفعل.

تنص ديباجة إعلان برشلونة على أن الهدف الاستراتيجى «للشراكة الأوروبية المتوسطية» هو تحقيق «الاستقرار والأمن والازدهار» فى الساحة المتوسطية. ومن أجل تعزيز الاستقرار والأمن تضمن إعلان برشلونة مجموعة من القواعد والمبادئ المرجعية التى ينبغى مراعاتها على الصعيدين الدولى والداخلى وهى مستقاة من القواعد الدولية العامة ومن ميثاق الأمم المتحدة ومن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقات والإعلانات التالية له ذات الصلة. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: احترام سيادة واستقلال الدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، التسوية السلمية للمنازعات الدولية، حسن الجوار وبناء الثقة، الديمقراطية وحكم القانون état de droit والحوار السياسى، احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، التسامح ومواجهة دعوات العنصرية وكراهية الأجانب، مكافحة الإرهاب. . . إلخ.

وبطبيعة الحال لايتسع المقام لدراسة تفصيلية لهذه المجموعة الكبيرة من القواعد والمبادئ واختلاف الرؤى بشأنها نظراً لعمومية صياغتها. ونكتفى بالتركيز على **الأصل العام الذى استند إليه الاتحاد الأوروبى لتحقيق الأمن والاستقرار فى منطقة المتوسط ألا وهو توطيد «الديمقراطية» فى دول جنوب وشرق المتوسط**، وما يتفرع عنها من قواعد تدعو إلى احترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، ومكافحة ظاهرة الإرهاب السياسى (أمّا الحديث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحوار بين الثقافات، وهما عنصران آخران للاستقرار، فله مقام آخر).

١- جدلية الديمقراطية والاستقرار:

لقد تكررت الإشارة فى وثيقة برشلونة إلى الاقتناع بقيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان كمدخل أساسى لتحقيق الاستقرار والأمن فى الفضاء المتوسطى. هذا

التوجه نحو دعم الديمقراطية فى بلدان جنوب وشرق المتوسط لم يكن تطوراً جديداً لسياسة الدول الأوروبية، وإنما تأكيداً إضافيًا لسياسة صاغتها المؤسسات الغربية عمومًا خلال فترة تمتد إلى قرابة الخمسين عامًا من الزمن.

ولا شك أن الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية تمثل تراثًا مشتركا لجميع الدول الرأسمالية الغربية كما تشهد على ذلك دساتيرها ونظمها السياسية. وعلى مستوى التعبير الجماعى الأوروبى عن قيمة الديمقراطية، أكدت ديباجة النظام الأساسى لمجلس أوروبا Le Conseil de l'Europe الصادر فى عام ١٩٤٩، وكذلك مادته الثالثة، على أن «احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية» يمثل تراثًا مشتركًا patrimoine commun للشعوب الأوروبية. وتطبيقًا لذلك تم إبرام «الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان» فى ٤ نوفمبر ١٩٥٠. وتفعيلاً لهذه الاتفاقية وتطويراً لها فقد تم إبرام مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الأوروبية ذات الصلة بحقوق الإنسان نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: «الميثاق الاجتماعى الأوروبى» La Charte Sociale Européenne فى ١٩٦١، «والقانون الأوروبى للضمان الاجتماعى» Code européen de sécurite sociale ١٩٦٤، واتفاقية ستراسبورج (١٩٧٧) واتفاقية دبلن (١٩٧٩) بشأن مكافحة الإرهاب، والاتفاقية الأوروبية بشأن منع التعذيب والعقوبات والمعاملات اللا إنسانية أو الحاطة بكرامة الإنسان (١٩٨٧)... إلخ[٢١].

وقد مثلت الديمقراطية عنصراً مهما وقاسمًا مشتركًا للسياسات الغربية تجاه بلدان «العالم الثالث». واكتسب هذا التوجه فاعلية أكبر بعد انهيار النظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وفى دول أوروبا الوسطى والشرقية الأخرى منذ أواخر الثمانينيات[٢٢]، وما تلا ذلك من سقوط نظم مشابهة خارج القارة الأوروبية. وقد اهتمت مؤسسات حكومية غربية بالعمل على نشر الديمقراطية فى جميع أرجاء العالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، خصصت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية Agency for International Development - AID مبلغ ٤٠٠ مليون

دولار فى ميزانيتها لعام ١٩٩٤ لنشر ودعم الديمقراطية فى العالم(٢٣). نذكر كذلك «المركز الدولى لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية» الذى أنشأه برلمان كندا فى عام ١٩٨٨. إضافة إلى ذلك فقد اهتمت جميع المنظمات الدولية الحكومية العالمية والإقليمية بقضية احترام حقوق الإنسان. فتم إبرام العديد من الاتفاقات الدولية وخلق آليات رقابية متعددة لكفالة احترام تلك الحقوق. كما أن أنشطة العديد من المنظمات العالمية غير الحكومية تهدف أساسًا إلى نشر الوعى بحقوق الإنسان والعمل على ضمان احترامها مثل منظمة العفو الدولية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر التى تراقب التزام الدول «بالقانون الدولى الإنسانى» الذى ارتبط تطوره بتطور «القانون الدولى لحقوق الإنسان». وأخيراً وليس آخراً، فإن العديد من المؤسسات الوطنية الخاصة فى الدول الرأسمالية الغربية، اعتمدت برامج لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مؤسسة فورد ومؤسسة كارنيجى الأمريكتين، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية Westminster foundation for Democarcy التى تأسست فى بريطانيا فى عام ١٩٩٢، و «المعهد الدولى للديمقراطية ودعم الانتخاب» International Institute for Democracy and electoral Assistance الذى تأسس فى عام ١٩٩٥ ومقره ستوكهولم... إلخ.

وهكذا أصبحت الديمقراطية مع نهاية القرن العشرين المرجعية الأساسية لحياة الشعوب سواء بحكم التقليد imitation، أو بتأثير الإغراء المادى (المعونات الاقتصادية)، أو بفعل التدخل العسكرى imposition تحت ستار «الاعتبارات الإنسانية»(٢٤).

وعلى صعيد العلاقات بين الدول الأوروبية، ظهر اختلاف واضح فى مفاوضات «مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا» الذى عقد فى هلسنكى فى عام ١٩٧٥ بين موقف مجموعة الدول الغربية ومجموعة الدول الاشتراكية. فالأولى كانت ترغب فى إدراج نصوص واضحة وحاسمة متعلقة بحقوق الإنسان، بينما

ذهبت مجموعة الدول الاشتراكية إلى تضييق نطاق التزامها فى هذا الصدد إلى أبعد حد. ومع ذلك أكدت «وثيقة هلسنكى» أهمية احترام الدول الأوروبية لحقوق الإنسان كأساس للتعاون فيما بينها بالرغم من اختلافاتها الأيديولوجية والسياسية، وكعنصر أساسى لاحتواء مصادر تهديد الأمن والاستقرار فى مجمل القارة الأوروبية.

وقد تأكد هذا التوجه العام، كما أنه أصبح أكثر تحديداً، فى اجتماعات المتابعة السنوية للأبعاد الإنسانية لمؤتمر هلسنكى بعد التحولات نحو مزيد من الديمقراطية التى بدأت تطرأ على الأوضاع الداخلية فى الاتحاد السوفيتى منذ منتصف الثمانينيات خلال تولى جورباتشوف السلطة فى البلاد، وتطورات مماثلة فى دول أوروبا الشرقية الأخرى - لاسيما فى بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا. والشاهد على ذلك أن الاتحاد السوفيتى وافق فى عام ١٩٩١ على استضافة مؤتمر المتابعة السنوى عن الأبعاد الإنسانية لمؤتمر هلسنكى (الذى تحول إلى «منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا» اعتباراً من عام ١٩٩٠ كما ذكرنا). وأقرت «وثيقة بودابست» فى عام ١٩٩٤ نموذجًا أوروبيًا للأمن فى القرن الواحد والعشرين احتلت فيه الديمقراطية وكفالة حقوق الإنسان مكان الصدارة، كما أنها تضمنت آلية دقيقة لرقابة مدى التزام الدول باحترام حقوق الإنسان. وبمقتضى هذا التصور العام، أصبح الاتحاد الأوروبى يلتزم بأن يشير فى الاتفاقات التى يوقعها مع الدول الأوروبية غير الأعضاء فى الاتحاد إلى ضرورة الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وأصبح هذا الالتزام يشكل عنصراً أساسيًا فى هذه الاتفاقات بحيث إن الإخلال به يبرر، فى بعض الحالات، وقف تطبيق اتفاق معين بشكل كلى أو جزئى، وأن يتم ذلك على الفور فى حالات الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان، وهو ما يعرف «بشرط البلطيق» Baltic Clause، أو اتخاذ تدابير مناسبة بعد إجراء مشاورات بشأنها وذلك باستثناء حالات الضرورة الملحة وهو ما يعرف «بالشرط البلغارى» Bulgarian clause(٢٥).

وهكذا ارتبطت اتفاقات المشاركة التى أبرمها الاتحاد الأوروبى مع الدول الأوروبية الاشتراكية السابقة بشروط سياسية مسبقة conditionalité politique وهى أن يفرض الاتحاد عقوبات اقتصادية ـ حسب الضرورة فى كل حالة ـ على الشركاء الذين لا يلتزمون بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ونلاحظ التوجه نفسه فى العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية غير الأعضاء فى الاتحاد . فقد تكرر التأكيد على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان فى «الوثيقة الموحدة» لعام ١٩٨٦ ، وفى الإعلان الخاص بحقوق الإنسان الصادر عن القمة الأوروبية فى لوكسمبورج فى يونيو ١٩٩١ ، وفى اتفاقية ماستريخت لعام ١٩٩٢ ، باعتبارها مبادئ عامة تلتزم بها كافة الدول دون استثناء . وفى اجتماع سانت مكسيم (أبريل ١٩٩٥) الذى عقد فى إطار «منتدى المتوسط» أعرب أعضاء المنتدى عن الأمل فى إقامة مجتمعات ديمقراطية تقوم على «التعددية» و «الانتخابات الحرة» و «احترام حقوق الإنسان» وإقامة «دولة القانون» و «مكافحة الإرهاب فى جميع صوره» ، كل ذلك مع المحافظة على «الهويات الخاصة» للمجتمعات المتوسطية(٢٦) . وبناء على ذلك ، تضمنت اتفاقات المشاركة التى عقدتها «الجماعة الأوروبية» (ثم الاتحاد الأوروبى) مع بعض دول جنوب وشرق المتوسط (باستثناء الاتفاق مع إسرائيل) إشارات واضحة إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . وجاءت «وثيقة برشلونة» لعام ١٩٩٥ ، ثم وثيقة شتوتجارت «لعام ١٩٩٩ ، تكريسًا» وتدعيمًا لهذا التوجه العام ، وليس ابتداعًا لأسس جديدة فى العلاقات الأورو ـ متوسطية .

إن الدعوة إلى مقرطة الحياة السياسية فى دول جنوب وشرق المتوسط وفق النموذج الغربى الليبرالى للديمقراطية أثارت تحفظات كثيرة من جانب مصر والدول العربية الأخرى . وبالنسبة لمصر بالتحديد ، فإن التوجه الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان لا يثير مشكلة على مستوى المبادئ العامة ، حيث إن مصر ملتزمة بمقتضى اتفاقيات دولية عديدة باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية . ولكن ترى مصر

أن تطبيق هذه المبادئ يختلف من دولة إلى أخرى وفق أوضاعها الخاصة واختلافها من حيث أطرها الحضارية والثقافية. وبالتالى لا ينبغى اتخاذ الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان ذريعة للتدخل المباشر فى الشئون الداخلية لأى شريك متوسطى آخر. وبناء على ذلك اعترضت مصر بشدة والدول العربية الأخرى على بند كان قد ورد فى مشروع إعلان برشلونة الذى طرحه الجانب الأوروبى والذى يلزم الدول بالرد على الاستفسارات وتقديم المعلومات فى شأن أوضاع حقوق الإنسان كلما طلب إليها الشركاء الآخرون ذلك. وقد نجحت مصر والدول العربية بالفعل فى عدم إدراج هذا البند فى الصياغة النهائية للإعلان[٢٧] الذى أشار إلى الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان فى صيغة العموم ودون أن يرتب على الإخلال بذلك الالتزام أية تدابير عقابية محددة على النحو الذى ورد فى اتفاقات المشاركة مع دول البلطيق ودول شرق أوروبا كما ذكرنا. ومع ذلك فإنه من الملاحظ أنه على مستوى العلاقات الثنائية، تضمنت اتفاقات المشاركة مع كل من تونس والمغرب نصًا يسمح للاتحاد الأوروبى بوقف تنفيذ الاتفاق بصورة منفردة كرد فعل على انتهاكات يراها الاتحاد الأوروبى خطيرة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كذلك، وبالرغم من اعتراض مصر من حيث المبدأ، تضمنت الصيغة النهائية لاتفاق الشراكة مع مصر نصًا مماثلاً يعطى الحق للجانب الأوروبى بأن يوقف العمل بالاتفاق فى حالة انتهاك مصر لالتزامها باحترام حقوق الإنسان[٢٨].

ومع ذلك فإن الدعوة إلى مقرطة الحياة السياسية فى دول جنوب وشرق المتوسط لا تبلغ درجة الأهمية التى يوليها الاتحاد الأوروبى لتطور الأوضاع فى دول أوروبا الشرقية. فالدول الأخيرة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، ومن ثم فهى مطالبة بالتحول إلى النموذج الديمقراطى الغربى كشرط أساسى للانضمام إلى الاتحاد. أما الوضع فى دول جنوب وشرق المتوسط فهو مختلف تمامًا. فقد سبق أن ذكرنا عند الحديث عن المفهوم الأوروبى لأمن البحر المتوسط، أن المصدر الأساسى لتهديد أمن أوروبا فى الحاضر وفى المستقبل هو عدم استقرار نظم الحكم القائمة فى

دول جنوب وشرق المتوسط، حيث إن هذه النظم تواجه معارضة قوية خاصة من جانب حركات راديكالية ذات توجه إسلامى تدعو فى التصور الأوروبى إلى معاداة الغرب. وأصبح الإسلام يمثل «العدو الجديد» للحضارة الأوروبية بعد سقوط الشيوعية(٢٩). وسوف يؤثر ذلك العداء فى أمن الدول الأوروبية ومصالحها سواء بشكل مباشر إذا تمكنت الحركات الراديكالية الإسلامية من الاستيلاء على السلطة، أو بشكل غير مباشر من خلال زيادة معدلات هجرة أهل جنوب وشرق المتوسط المسلمين إلى بلدان الشمال الأوروبى وما يترتب على ذلك من توترات اقتصادية واجتماعية وثقافية فى هذه البلدان تهدد أمنها الداخلى(٣٠).

من هذا المنطلق، يصبح تحقيق الاستقرار السياسى فى دول جنوب وشرق المتوسط هو الهدف الأساسى للاتحاد الأوروبى. ويدعو هذا الهدف إلى طرح سؤال مركب حول طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار: هل الديمقراطية الليبرالية وفق النموذج الغربى هى مدخل لتحقيق الاستقرار السياسى، أم قد يقوم تعارض بين دعم الاستقرار السياسى والتحول إلى الديمقراطية الليبرالية فى الآن نفسه؟ إن طرح هذا التساؤل يثير قضية منهجية مهمة تتعلق بمفهوم الاستقرار من جانب، وركائزه وآلياته من الجانب الآخر.

إن مفهوم الاستقرار هو فى ذاته مفهوم سلبى لأنه يعنى عدم السماح بأية تغيرات جذرية وفورية فى أية دولة يكون من شأنها تهديد أمن دول أخرى أو المساس بمصالحها الحيوية. بعبارة أخرى، فإن الاستقرار يعنى المحافظة على وضع قائم طالما أن ذلك الوضع لا يهدد أمن ومصالح الآخرين statu quo favorable . ولكن الاستقرار قد ينصرف إلى أحد معنيين: فقد يقصد به «استقرار الدول» Stabilité des Etats، أو «استقرار نظم الحكم» Stabilité des régimes. واستقرار الدولة يعنى الاستقرار السياسى للمجتمع ككل الذى لا يمنع من تداول السلطة العامة بالطرق السلمية وفق تطور الأوضاع المجتمعية فيها. أمّا استقرار «نظام الحكم» فهو يعنى بقاء مجموعة معينة من الأفراد فى سدة الحكم دون تغيير بصرف النظر عن عدم تمتع

النظام بالقبول العام، ومن ثم عدم الاستقرار السياسى للمجتمع ككل. فهل الاستقرار الذى تنشده الدول الأوروبية هو «استقرار الدول» فى جنوب وشرق المتوسط، أم هو «استقرار نظم الحكم» فيها؟.

إذا كان المقصود هو «استقرار الدولة» بالمعنى السابق، فإنه يمكن، على المستوى النظرى، تقبل الرؤية الأوروبية التى تؤكد على أن الاستقرار السياسى للمجتمع يقوم على ركيزتين: التحرر الاقتصادى من جانب بمعنى التحول إلى اقتصاد السوق، والتحرر السياسى من الجانب الآخر أى التحول إلى الديمقراطية الليبرالية وفق النموذج الغربى.

ولا يشك أحد فى أن ضعف الأداء الاقتصادى والتخلف الاجتماعى الذى يتفاقم مع تزايد السكان عاملان رئيسيان فى تنامى حركات المعارضة الراديكالية الإسلامية لنظم الحكم القائمة، ومن ثم إشاعة جو من عدم الاستقرار السياسى فى مجتمعات جنوب وشرق المتوسط. فمن الملاحظ أن الطبقات الفقيرة فى الريف وفى الأحياء الشعبية والمناطق العشوائية فى الحضر تمثل القاعدة الاجتماعية العريضة التى تغذى الحركات الإسلامية باتباعها، إضافة إلى نسبة كبيرة من الشباب المتعلم الذى يتراوح عمره من ٢٠ إلى ٣٥ عامًا ضاقت بهم سبل العيش فى أوطانهم (البطالة) بسبب تعثر سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. **ولذلك تؤكد الرؤية الأوروبية على أن تحرير الاقتصاد وتحديثه وانفتاحه على الاقتصاد الليبرالى العالمى هو المدخل إلى التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة جمهور المواطنين ومن ثم احتواء كوامن الراديكالية الإسلامية وتحقيق الاستقرار السياسى**[٣١].

هذا التفسير الاقتصادى لنشأة ونمو الراديكالية الإسلامية هو تفسير خاطئ منهجيًا لأنه يتجاهل الأبعاد غير المادية فى حياة الإنسان وعلى رأسها هويته الدينية والثقافية. فإذا كان قوام الحركات الإسلامية الراديكالية يتكون من الطبقات الفقيرة والعاطلين من الشباب، فإن قيادات هذه الحركات التى تتحكم فى أنماط سلوكها تنتمى إلى صفوة المجتمع العلمى والمهنى، كما أن كثيرين منهم فى وضع مادى

جيد . ومن ناحية أخرى فإن التفسير الاقتصادى لظاهرة التطرف الدينى مسرف فى التفاؤل من حيث إنه يؤكد التلازم بين اقتصاد السوق وإشباع الحاجات الأساسية لمعظم المواطنين . فقد أثبتت تجربة التحول إلى اقتصاد السوق بشكل متسرع وغير منضبط أنها لم تحل مشكلة الفقر . بل إن الهوة بين أقلية الأثرياء وجموع الفقراء قد زادت اتساعًا ، الأمر الذى أدى إلى تفاقم الخلل الاجتماعى وبالتبعية زيادة عدم الاستقرار .

كذلك يمكن ، على المستوى النظرى ، تقبل الرؤية الأوروبية التى تدعى أن التحرر السياسى من خلال التحول إلى الديمقراطية الليبرالية هو المدخل الطبيعى للاستقرار السياسى للمجتمع وفى نفس الوقت استقرار نظام الحكم فيه . فالمشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع من شأنها أن تقى المجتمع من تقلب نظم الحكم بوسائل العنف والعنف المضاد . ولكن من ناحية أخرى ، فإن إطلاق العنان للحرية الديمقراطية التى تقضى بحرية الأفراد فى تكوين الأحزاب السياسية ، واختيار ممثلى الشعب عن طريق الانتخابات العامة الحرة وتشكيل الحكومة من أعضاء الحزب الفائز فى الانتخابات قد تسفر عن فوز الحركات الإسلامية الراديكالية التى لا تتردد فى قهر الآراء المخالفة لها . وهكذا فإن الاحتكام إلى صناديق الاقتراع قد يؤدى إلى وقف التطور الديمقراطى . فقد تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن . والشاهد على ذلك تجربة الجزائر . ففى الجولة الأولى للانتخابات الجزائرية التى أجريت فى ديسمبر ١٩٩١ ، صادرت إسلطة الجزائرية نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى تلك الانتخابات وقررت عدم الاستمرار فى عملية الاقتراع . ولم تخف فرنسا ودول غربية أخرى ارتياحها لسلوك السلطة الجزائرية وتأييدها لها ، لأن الصعود السياسى للإسلاميين فى إطار من الشرعية الديمقراطية سوف يؤدى إلى تنشيط الحركات الإسلامية فى جنوب المتوسط ، خصوصًا فى المغرب العربى وفى مصر . وفى ذلك تهديد للمصالح الغربية[٣٢] .

لقد استوعبت الدول الغربية درس الجزائر ، وأيقنت حقيقة التناقض بين

دعوتها لدول جنوب وشرق المتوسط إلى التحول الديمقراطى، وفى نفس الوقت مطالبتها باحتواء حركات «الأصولية الإسلامية». فالتحديث السياسى لن يحل معضلة انتشار الحركات الإسلامية الراديكالية وهيمنتها على شئون دول جنوب وشرق المتوسط. وقد أصبح واضحًا من سياق العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية الأخرى أن المقصود بالاستقرار الذى يخدم الأمن الأوروبى هو «استقرار نظم الحكم» القائمة التى لا تمانع فى التعاون مع الغرب، وليس «استقرار الدول». وبالتالى ينبغى مساندة هذه النظم - بالرغم من عدم ديمقراطيتها - اقتصاديًا وسياسيًا والتنسيق الأمنى معها لاحتواء «الأصولية الإسلامية». وينطبق ذلك بصفة أخص على علاقة الاتحاد الأوروبى بمصر باعتبارها مركز ثقل فى الوطن العربى وفى الشرق الأوسط. ومن ثم فهى صمام أساسى للأمن والاستقرار الأوروبى.

إضافة إلى ما تقدم، فإن دعوة الاتحاد الأوروبى إلى احترام حقوق الإنسان لم تتمتع بالصدقية لدى الشعوب والحكومات العربية والإسلامية. فبينما يتحدث الاتحاد الأوروبى عن احترام حقوق الإنسان، فإنه لم يتخذ أى إجراء لوقف الانتهاكات ضد الفلسطينيين أو مسلمى الشيشان. كما أن الدول الغربية وضعت تشريعات تقيد هجرة المسلمين إليها، وتفرض عليهم التزامات صارمة لا يمكن وصفها بأنها تتفق واحترام حقوق الإنسان.

وحيث إن آليات التعاون الاقتصادى والسياسى والتنسيق الأمنى العام قد لاتحول دون المساس بمصالح الدول الغربية فى بلدان جنوب وشرق المتوسط أو تعريض مواطنيها للخطر، فقد رأت أهم الدول الأوروبية المتوسطية الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى أن من حقها التدخل العسكرى إذا لزم الأمر للتحكم فى إدارة الأزمات التى ترى أنها تهدد مصالحها ومصالح مواطنيها فى المنطقة. وبالفعل فإنه على هامش اجتماع وزراء خارجية ودفاع دول اتحاد غرب أوروبا فى لشبونة، تم الإعلان فى ١٥ مايو ١٩٩٥ - أى قبل انعقاد مؤتمر برشلونة - من جانب فرنسا وإيطاليا

وإسبانيا والذى انضمت إليه البرتغال لاحقًا على إنشاء قوتين عسكريتين فى كنف اتحاد غرب أوروبا هما : قوة الانتشار السريع البرية الأوروبية ، European Rapid Operational Force - EUROFOR ، والقوة البحرية الأوروبية وهى تشمل مفردات جوية European Maritime Force - EUROMAR FOR . وتقرر أن تكون العضوية مفتوحة لانضمام سائر أعضاء اتحاد غرب أوروبا إلى هاتين القوتين بشرط موافقة الدول المؤسسة مسبقًا على طلبات الانضمام .

وتعتبر قوات الانتشار السريع البرية غير ثابتة التشكيل ، فهى وحدات تحت الطلب تقوم كل دولة عضو بتخصيص وحداتها المشتركة فى القوة بالنظر إلى نوعيه المهام المكلفة بتنفيذها . أمّا القوات البحرية الأوروبية فهى ثابتة التشكيل من حيث عناصر تكوينها ، ولكنها غير دائمة بمعنى أن تفعيلها على صعيد التحرك العملى يكون بمقتضى قرار يحدد المهام التنفيذية المسندة إليها . وفى ٩ نوفمبر ١٩٩٦ ، أعلنت الدول الأربع عن اكتمال التجهيزات الخاصة بتشكيل هذه القوات الرباعية ، وأنها تتمتع بإدارة ذاتية تؤهلها لتنفيذ النمط الجديد من المهام التى حددها إعلان بترسبرج الصادر عن اتحاد غرب أوروبا فى عام ١٩٩٢ . وهى تتضمن مزيجًا من أعمال خاصة بحفظ السلم أو فرضه ، والأعمال الإنسانية مثل إجلاء الرعايا وإغاثة المدنيين فى حالات الأزمات أو الكوارث الطبيعية ، إضافة إلى ملاحقة أعمال الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية . . . إلخ . وقد أوضح الأمين العام لاتحاد غرب أوروبا أن هاتين القوتين ستكونان متاحتين للاتحاد الأوروبى ، وأيضًا لحلف الأطلنطى والقوة المتعددة الجنسيات الأخرى ، وأن هذه القوات قد تعمل منفردة أو بالتعاون مع قوات حلف الأطلنطى(٣٣) .

وهكذا فإن هذه الآلية العسكرية الجديدة تثير قضية «الهوية الأمنية الأوروبية» ومدى استقلالها عن استراتيجية حلف الأطلنطى فى منطقة البحر المتوسط . كما أن الإعلان عن إمكانية استخدام هذه الآلية فى دول جنوب وشرق المتوسط قد أثار ردود فعل غاضبة فى هذه الدول ـ من بينها مصر .

٢ـ الهوية الأمنية الأوروبية[٣٤]:

لقد سبق أن تعرضنا لهذا الموضوع بشكل عام عند الحديث عن المفاهيم الغربية للمتوسطية. وقد رأينا أن جميع الوثائق الصادرة عن المؤسسات الغربية المختلفة (حلف الأطلنطى، ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، والاتحاد الأوروبى) تؤكد على التداخل والتكامل الوظيفى بين جميع هذه المؤسسات فيما يتعلق بأمن البحر المتوسط. وفى هذا المقام، نحاول تأصيل هذا التكامل الوظيفى بالقياس إلى مضمون الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية فى جانبها السياسى والأمنى.

لقد تم طرح قضية «الهوية الأمنية الأوروبية» بوصفها تعبيراً عن استقلال السياسة الخارجية والأمنية لأوروبا الموحدة عن الاستراتيجية العامة لحلف الأطلنطى، وتحديداً عن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة. هذا الطرح يعكس فى الحقيقة رؤية فرنسية خاصة ظلت سائدة فى فرنسا حتى بداية التسعينيات، ولا يعبر عن الرؤية الجماعية للهوية الأمنية الأوروبية كما تمت صياغتها وبلورتها فى وثائق «الجماعة الأوروبية» ثم «الاتحاد الأوروبى» بعد نهاية «الحرب الباردة». وعلى أية حال، فإنه إزاء عجز أوروبا عن مواجهة التردى الخطير للأوضاع الأمنية فى البلقان (قضية البوسنة والهرسك) دون مشاركة فعالة وأساسية للقوات الأمريكية، تخلت فرنسا عن دعوتها الأصلية إلى استقلال الهوية الأمنية الأوروبية عن الهوية الأمنية الأطلنطية.

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أنه بالرغم من توجه «الجماعة الأوروبية» نحو تحقيق درجة عالية من «الاندماج» integration الاقتصادى والاجتماعى، فإن مجال السياسة الخارجية والأمنية ظل محكومًا، طوال ثلاثة عقود، باختلاف المصالح القومية للدول الأعضاء فى الجماعة. ولم يظهر الاهتمام الأوروبى ببلورة «سياسة خارجية وأمنية مشتركة» Politique étrangère et de sécurité commune - PESC بشكل تدريجى، والتحرك الجماعى إزاء المشكلات الدولية، إلا بعد انتهاء «الحرب

الباردة» وبداية عصر الوفاق بين تكتلى الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية اعتبارًا من النصف الثانى من عقد الثمانينيات. ولكن هذا التوجه الجديد ظل محكوما بمبدأ «التعاون» COOPERATION الاختيارى، وليس محكومًا بمبدأ «الاندماج»، كما حدث فى المجال الاقتصادى والاجتماعى. فقد اكتفت «الوثيقة الموحدة» لعام ١٩٨٦ بالنص على تعهد الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية بالعمل على وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة وتنفيذها. إن الصياغة العامة لهذا التعهد تبرز حدود قدرة الجماعة الأوروبية فى انتهاج سياسة خارجية وأمنية موحدة، سواء فى القارة الأوروبية ذاتها أو فى محيط البحر المتوسط.

وجاءت معاهدة ماستريخت (تم التوقيع عليها فى ٧ فبراير ١٩٩٢، وأصبحت نافذة اعتبارًا من أول نوفمبر ١٩٩٣) والتى بمقتضاها تحولت «الجماعة الأوروبية» إلى «الاتحاد الأوروبى»، لتحقق نقلة نوعية فى هذا المجال بأن نصت على قيام آلية لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المنشودة .Art. Ja J11 فأصبح المجلس الأوروبى مسئولا عن وضع المبادئ والتوجهات العامة لهذه السياسة المشتركة مع الاسترشاد برأى البرلمان الأوروبى فى هذا الشأن، بينما يتولى المجلس الوزارى مهمة التنفيذ. وبطبيعة الحال تصدر قرارات المجلسين بالإجماع. وقد أعربت معاهدة ماستريخت عن الأمل فى أن الأسس والتوجهات العامة التى يتبناها المجلس الأوروبى قد تؤدى فى المستقبل à terme إلى صياغة سياسة أمنية مشتركة محددة المعالم. وحيث إن الاتحاد الأوروبى ليس منظمة عسكرية، فقد نصت معاهدة ماستريخت على دعوة اتحاد غرب أوروبا - والذى وصفته بأنه جزء لا يتجزأ من تطور الاتحاد الأوروبى - إلى المشاركة فى صياغة القرارات ذات البعد الأمنى وتنفيذها .Art. J4.

إن النص على إمكانية التوصل فى المستقبل إلى اتفاق حول سياسة أمنية أوروبية مشتركة محددة المعالم يفيد أن الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى ما زالت مترددة فى قبول مفهوم موحد للأمن الأوروبى يكون مستقلاً عن أمن الدول الغربية عمومًا

كما تكرسه منظمة حلف الأطلنطى. ويظهر الاختلاف بين الدول فى هذا الشأن فى معارضة بريطانيا الشديدة، وإلى حد ما معارضة إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وهولندا وغيرها من دول الاتحاد، لفكرة تطوير مكون دفاعى خاص بالاتحاد الأوروبى، ولفكرة إقامة علاقة مؤسسية بين الاتحاد الأوروبى واتحاد غرب أوروبا بحيث تخضع هذه المنظمة الأخيرة لنوع من الوصاية من جانب المجلس الأوروبى. وبناء على ذلك، أوضحت معاهدة ماستريخت أن سياسة الاتحاد الأوروبى بشأن القضايا الأمنية فى المستقبل ينبغى أن تكون متوافقة مع سياسة حلف الأطلنطى، وأن دور ذلك الحلف يظل حيويًا لضمان الأمن والاستقرار فى القارة الأوروبية. وهكذا تركت معاهدة ماستريخت قضية «الهوية الأمنية الأوروبية» مفتوحة دون حسم، حيث إن البعض (فرنسا بالتحديد) رأى ضرورة الإسراع بتطوير مكون دفاعى فى إطار الاتحاد الأوروبى بعيداً عن الوصاية الأمريكية، بينما عارض آخرون هذا الاتجاه.

وقد تصاعدت حدة النقاش حول «الهوية الأمنية الأوروبية» مع المبادرة الفرنسية، فى ٥ ديسمبر ١٩٩٥، والتى أعلنت فرنسا من خلالها نيتها للعودة التدريجية إلى القيادات العسكرية المندمجة لحلف الأطلنطى (والتى كانت قد انسحبت منها منذ عام ١٩٦٦). وقد يستفاد من صياغة هذا الإعلان أن فرنسا ربطت عودتها إلى القيادات الجماعية لحلف الأطلنطى بإحراز تقدم فيما يتعلق بتشكيل مكون دفاعى أوروبى يكون بعيداً عن مراقبة أمريكية مباشرة أو غير مباشرة. ولكن هذا الاستنتاج فى رأينا يجانب الصواب لأنه ينطوى على تقييم خاطئ للواقع. فإن دعوة فرنسا إلى «أوربة» الاستراتيجية الأمنية، لاسيما فى البحر المتوسط، لم تكن تعنى وجود تنافس أوروبى / أمريكى فى المنطقة بقدر ما كانت تجسد تنسيقًا فى الحركة بين حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى من خلال منظمة اتحاد غرب أوروبا. ولم يكن هذا التوجه منفصلاً عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى تسعى إلى تخفيف أعبائها المالية والعسكرية عن طريق خفض قواتها

التقليدية المتمركزة فى القارة الأوروبية. ولكن دون التخلى عن القيادة السياسية والعسكرية للحلف.

هذا التنسيق الأوروبى - الأمريكى فرضه تطور الأوضاع فى أوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة تدهور الأوضاع الأمنية فى منطقة البلقان. فقد اقتضى ذلك التطور توسع مهام حلف الأطلنطى شرقًا، كما اقتضى إقامة علاقات مؤسسية بين الاتحاد الأوروبى ودول شرق أوروبا بهدف التمهيد لانضمام تلك الدول إلى الاتحاد. إضافة إلى ذلك، فإن توسع الاتحاد الأوروبى بانضمام دول أوروبية غير أعضاء فى منظمة «اتحاد غرب أوروبا» - وهى النمسا وفنلندا والسويد والدانمارك وأيرلندا - لا يستقيم والقول بأن هذه المنظمة هى مجرد «ذراع عسكرى» للاتحاد الأوروبى ينافس حلف الأطلنطى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وتؤكد جميع الوثائق الصادرة عن حلف الأطلنطى وعن الاتحاد الأوروبى واتحاد غرب أوروبا على أن «الهوية الأمنية الأوروبية» لا تعنى التباين من حيث الجوهر عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تعنى التكامل الحركى بين القدرات العسكرية الأوروبية والقدرات العسكرية الأمريكية. وقد أكد Jacques Santer رئيس «اللجنة الأوروبية» على أن نجاح أية محاولة للاتحاد الأوروبى فى خوض المجال الأمنى يعتمد اعتمادًا كبيرًا على ارتباط هذه المحاولة بالولايات المتحدة الأمريكية(٣٥). وهذا ما أكده أيضًا اجتماع مجلس وزراء حلف الأطلنطى المنعقد فى برلين فى ٢ - ٣ يونيو ١٩٩٦، والذى اعترف بشكل واضح بوجود «هوية أمنية أوروبية» من خلال تشكيل «عناصر عسكرية أوروبية مميزة داخل حلف الأطلنطى». كما تم الاتفاق على إمكان تكليف منظمة اتحاد غرب أوروبا بقيادة عمليات عسكرية حتى لو استخدمت فيها قوات تابعة لحلف الأطلنطى.

فكأن اجتماع برلين قد سلم بنسبية «الهوية الأمنية الأوروبية» حيث إن استخدام وحدات عسكرية تابعة لحلف الأطلنطى يتطلب الترخيص الجماعى المسبق من جميع الدول الأعضاء فى الحلف، وهذا يعنى أنه بمقدور الولايات

المتحدة الأمريكية عرقلة صدور مثل هذا الترخيص أو منعه تمامًا. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة الأمريكية قد تفضل أن يضطلع الأوروبيون بعبء دفاعى أكبر فى مجمل القارة الأوروبية، وفى البحر المتوسط خاصة، دون المشاركة العسكرية الأمريكية المباشرة وذلك لمواجهة أزمات يرى الأوروبيون، ويرى حلف الأطلنطى أيضًا، أنها تهدد الأمن الأوروبى. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الوضع فى الشمال الأفريقى الذى يهم دول الاتحاد الأوروبى بدرجة أكبر من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية به.

وهكذا يمكن القول بأن «الهوية الأمنية الأوروبية» لا تعبر عن تناقض أو تنافس بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تجسد تناسقًا فى المصالح وتنسيقًا فى الحركة بين حلف الأطلنطى، ومنظمة اتحاد غرب أوروبا، والاتحاد الأوروبى، إضافة إلى منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا. وهذا ما أكده الاتحاد الأوروبى نفسه فى معاهدة أمستردام التى تم التوقيع عليها فى ٧ يونيو ١٩٩٧، ودخلت حيز النفاذ اعتبارًا من أول مايو ١٩٩٩ (٣٦).

وقد قررت قمة حلف الأطلنطى فى واشنطن (٢٣ - ٢٤ أبريل ١٩٩٩) مساندة جهود الاتحاد الأوروبى تجاه تطوير هوية أمنية ودفاعية أوروبية داخل إطار الحلف، وليس هوية مستقلة عنه. ووافقت القمة على إتاحة إمكانات وقدرات الحلف لأى عمليات عسكرية يقوم بها الاتحاد الأوروبى من خلال منظمة اتحاد غرب أوروبا بوصفها «دعامة أوروبية لحلف الأطلنطى» pilier europeen de l'OTAN. وقد رحبت قمة الاتحاد الأوروبى فى كولونيا (٣ - ٤ سبتمبر ١٩٩٩) بقرارات قمة الأطلنطى بشأن السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، وأكدت ضرورة دعم القدرات العملية لاتحاد غرب أوروبا حتى يمكن للاتحاد الأوروبى من خلال استخدام هذه القدرات أن يلعب دورًا فاعلاً على الساحة الدولية.

ولكن من ناحية أخرى، أكدت قمة كولونيا من جديد على أن حلف الأطلنطى يظل هو الأساس فيما يتعلق بشئون الأمن والدفاع عن القارة الأوروبية، وذلك

سواء فى النطاق الجغرافى المحدد دستوريًا لمهام الحلف أو خارج ذلك النطاق outside the area استجابة للتهديدات الممكنة والمستجدة للمصالح المشتركة بما فى ذلك إدارة النزاعات والمواقف الصراعية الإقليمية التى قد تنشب فى شرق القارة الأوروبية أو على مقربة منها (الشرق الأوسط والبحر المتوسط). وقد أوضحت قمة كولونيا أن تنفيذ العمليات العسكرية التى قد يقودها الاتحاد الأوروبى سوف يتحدد وفقًا لمتطلبات كل حالة على حدة، سواء تمت الاستعانة بقدرات حلف الأطلنطى أو دون اللجوء إلى تلك القدرات. وتحتفظ كل دولة عضو فى الاتحاد بحقها فى المشاركة بقواتها فى تلك العمليات التى قد تستهدف التدخل لاعتبارات إنسانية والقيام بأعمال الإنقاذ وفقا لمقررات بترسبرج سالفة الذكر.

خلاصة القول: فإن الحديث عن البعد المتوسطى للأمن الأوروبى لا ينفصل عن استراتيجية حلف الأطلنطى فى المنطقة(٣٧). وبناء على ذلك فإن القوات الرباعية الأوروبية التى تم الإعلان عن تشكيلها فى مايو ١٩٩٥ هى قدرات عسكرية أوروبية وإن كانت قابلة للانفصال عن قدرات حلف الأطلنطى فهى غير منفصلة أو مستقلة عن قدرات الحلف separable but not separate assets من حيث أداء المهام المكلفة بها. وهذا يقودنا إلى تقييم طبيعة معارضة دول جنوب وشرق المتوسط لإنشاء هذه القوات الرباعية. فإن هذه المعارضة لا تتعلق فقط بالبعد الأمنى للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، ولكنها موجهة أيضًا إلى مجمل الاستراتيجية الغربية الهادفة إلى تحقيق «الاستقرار» فى المنطقة كما ذكرنا.

لقد سارعت دول جنوب وشرق المتوسط إلى إبداء معارضتها لتشكيل القوات الأوروبية الرباعية خاصة من حيث طبيعة الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها تحت مسمى «الاعتبارات الإنسانية». فإن مفهوم التدخل العسكرى «لاعتبارات إنسانية» يكتنفه الغموض فى كثير من جوانبه. وهو غموض مقصود لأنه يتيح للدول القوية فرصة اتخاذه ذريعة لتحقيق أهداف سياسية عامة بالعمل على دعم، أو تقويض، نظم حكم قائمة تبعًا للتوجهات السياسية لتلك النظم. وإذا كانت ليبيا ـ التى كانت

معرضة لاحتمالات التدخل العسكرى فى شئونها بسبب اتهامها برعاية أعمال الإرهاب الدولى - أكثر الدول الجنوبية تنديدًا بتشكيل القوات الأوروبية الرباعية واعتبارها إعلانًا للحرب ضد دول الجنوب، فإن الجزائر أبدت أيضًا تخوفها من احتمال انتهاك سيادتها الوطنية ونسف جسور الثقة بينها وبين دول الشمال الأوروبى، وخاصة أنه كان واضحًا أن تشكيل تلك القوات كان متزامنًا مع تدهور الأوضاع الأمنية فى الجزائر بعد إلغاء جولة الانتخابات البرلمانية التى كشفت عن احتمال وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة كما ذكرنا.

كذلك كانت مصر على درجة عالية من الحذر فى اقترابها من موضوع تشكيل القوات الأوروبية الرباعية، وأعربت عن قلقها من احتمال استخدام تلك القوات كصيغة للتدخل فى شئون الدول الداخلية وعدم الاكتراث بسيادة واستقلال أية دولة فى إدارة الأزمات الداخلية التى تتعرض لها، سواء فيما يتعلق بإجلاء الأجانب أو ما يتعلق بفرض السلم على أطراف النزاع انحيازا لطرف ضد الطرف الآخر. ولذلك عملت مصر على مواصلة الحوار مع اتحاد غرب أوروبا التى نشأت القوات الرباعية فى كنفه، وذلك بهدف استيضاح مرجعية تلك القوات فيما يتعلق بأهدافها وتشكيلها وأسلوب عملها. وقد حرصت مصر فى مشاوراتها على تأكيد المبادئ التالية فيما يتعلق بتوظيف هذه الآلية العسكرية الجديدة(٣٨):

١ - توفير الشفافية الكاملة فى المعلومات بشأن أى تطورات فى تشكيل وتسليح هذه القوات وقيادتها ومقارها وتحركاتها.

٢ - التأكد من، والتأكيد على، ألا يكون لهذه القوات وغيرها من ترتيبات أمنية أوروبية أخرى انعكاسات سلبية على استقلال القرار السياسى والسلامة الإقليمية ووحدة أراضى الدول العربية جنوب المتوسط.

٣ - **التنسيق مع السلطات الوطنية الشرعية** لفرادى الدول المتوسطية الجنوبية كشرط أساسى ومسبق عند القيام بأية أنشطة عملياتية فى الدول فى مجال الإعانة الإنسانية ومواجهة الكوارث وغيرها من مهام واردة فى ولاية هذه القوات.

وبالرغم من أن وزراء خارجية ودفاع الدول المكونة للقوات الرباعية قد أعربوا عن استعدادهم لتنظيم زيارات لمقار القوات ومشاركة مراقبين من الجنوب فى تدريب القوات، فإن هذه التدابير لبناء الثقة مع دول جنوب المتوسط لم تكن كافية لتبديد قلق هذه الدول. وهذا الأمر يفسر استمرار شكوكها حول مستقبل الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية فى بعدها الأمنى.

ومع ذلك فإنه عند هذا المستوى من التحليل ينبغى التساؤل عن حقيقة اعتراض مصر على تشكيل القوات الأوروبية الرباعية دون التشاور معها مسبقًا حول مرجعية تلك القوات، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار عاملين أساسيين سبق أن أشرنا إليهما وهما: إن هدف الاتحاد الأوروبى هو العمل على استقرار نظم الحكم القائمة فى دول جنوب المتوسط التى تتجاوب بصفة عامة مع جوهر «الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية» حتى فى بعدها الأمنى، وإن الأهداف الأمنية للدول الأوروبية تجاه جنوب المتوسط ليست مستقلة عن، أو متعارضة مع الأهداف الأمنية لحلف الأطلنطى فى هذه المنطقة وتحديدًا أهداف الولايات المتحدة الأمريكية. وحيث إن مصر الرسمية يهمها استقرار الأوضاع الداخلية فيها، فإنها لن تمانع فى طلب المعونة الخارجية إذا تعرض نظام الحكم فيها لخطر جسيم وعجزت من مواجهة ذلك الخطر بقواتها الذاتية. كما أنها لا تعترض على طلبات مماثلة قد تصدر عن الحكومات الشرعية القائمة فى الدول المتوسطية الجنوبية الأخرى. ولعل اشتراك القوات المسلحة المصرية فى تدريبات عسكرية دورية مع قوات تابعة لحلف الأطلنطى خير مؤشر لذلك.

فكأن اعتراض مصر الرسمية على تشكيل القوات الأوروبية الرباعية ينصرف إلى احتمال استخدام تلك القوات فى مصر دون موافقة الحكومة المصرية على ذلك، وهو احتمال غير قائم الآن وفى المستقبل المنظور. وبناء على ذلك يكون اعتراض مصر المبدئ على تشكيل تلك القوات هو من قبيل الخطاب السياسى الموجه إلى شريحة عريضة من الرأى العام المصرى الذى يرفض بقوة أى شكل من التدخل

الأجنبى فى شئون البلاد الذى يثير ذاكرة الماضى الاستعمارى للدول الغربية فى المنطقة أو لأسباب أيديولوجية (المعارضة الإسلامية). ولذلك نرى أن أهمية البعد الأمنى للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية تظهر بشكل أوضح وأعمق فى «السيناريو الإسلامى»، وإلى حد ما فى سيناريو «الاشتراكية الجديدة». أمّا فى ظل استمرار «السيناريو المرجعى» القائم، فإن البعد الأمنى للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية يحتل مكانة ثانوية مقارنة بأهمية بعدها الاقتصادى وانعكاساته الاجتماعية.

المبحث الثانى
المحور الاقتصادى الاجتماعى(٣٩)

على خلاف صيغ التعاون السابقة، فإن صيغة برشلونة التى تم إقرارها فى عام ١٩٩٥ تمثل اقترابًا أكثر شمولاً للتعاون بين دول حوض البحر المتوسط فى أبعاده المختلفة: الأمنى / السياسى، والاقتصادى / الاجتماعى، والثقافى. ولكن هذا الشمول لا يصادر على قضية «الأولويات» بين هذه الأبعاد المختلفة والمتداخلة والتى تتحدد بالقياس إلى الأهداف القومية للدول الأطراف فى «الشراكة الأوروبية - المتوسطية». فإن دوافع دول الاتحاد الأوروبى وراء التعاون مع الدول المتوسطية الأخرى هى فى الأساس دوافع غير اقتصادية. حيث إن هذه الدول تهتم أساسًا بالبعد الأمنى / السياسى إلى درجة أنها تستخدم آليات التعاون الاقتصادى مع دول جنوب وشرق المتوسط لتحقيق أهداف سياسية عامة تتلخص، كما رأينا، فى تدعيم استقرار نظم الحكم فى تلك الدول، وضبط حركة هجرة العمالة الوافدة من الجنوب إلى أوروبا، وذلك بما يحقق استقرار العلاقات المجتمعية الأوروبية والحيلولة دون تعرضها لهزات عنيفة نتيجة لامتداد ظاهرة العنف السياسى الذى يرتبط عادة بتدفق العمالة الإسلامية على دول غرب أوروبا بحكم تأثر تلك العمالة بشدة بالتيارات الراديكالية للصحوة الإسلامية المعاصرة.

وفى المقابل، فإن محور العلاقات الاقتصادية هو بالنسبة لمصر أهم محور فى علاقاتها مع الدول الأوروبية. فمن المسلم به أن الاقتصاد المصرى يواجه تحديات كثيرة يمكن إرجاعها إجمالاً إلى عدم التوازن بين النمو السكانى والنمو فى

الإنتاج(٤٠)، فضلاً عن ضعف كفاءة عناصر الإنتاج وطرق التنظيم والإدارة، وذلك فى إطار بيئة دولية تفرض على جميع الدول النامية، ومن بينها مصر، ضرورة إعادة بناء المجتمع المصرى وتنميته بما يتواءم مع «عولمة» الاقتصاد. ولذلك فإن مصر تولى اهتمامًا خاصًا بالتعاون الاقتصادى والمالى والتقنى مع الجانب الأوروبى باعتباره مدخلاً رئيسيًا لنفاذ الاقتصاد المصرى إلى الاقتصاد العالمى. وتتضح هذه الأهمية من عدة مؤشرات تتعلق بواقع الاقتصاد المصرى فى علاقته بالخارج، الأمر الذى يتطلب توضيح أهمية التعاون الاقتصادى المصرى على ضوء هذه المؤشرات مع منظومة الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء فى هذه المنظومة من جانب، وتقييم الصيغة المقترحة لاتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى من الجانب الآخر.

أولاً ـ أهمية التعاون الاقتصادى بين مصر والجانب الأوروبى:

يرتبط الاقتصاد المصرى بدول الاتحاد الأوروبى بعلاقات متعددة ومتشابكة على الصعيدين الرسمى وغير الرسمى فى شكل اتفاقات بين الحكومة المصرية والأجهزة المسئولة عن إدارة الاتحاد الأوروبى، إضافة إلى العلاقات الثنائية بين مصر والدول الأعضاء فى الاتحاد منفردة، وممثلاً أيضًا فى نشاط شركات وأفراد من الجانبين فى مجالات عديدة. وتتضح أهمية تلك الارتباطات فى العديد من المؤشرات الاقتصادية نخص بالذكر منها فى هذا المقام مؤشر التبادل التجارى، ومؤشر الاستثمار فى مجال الإنتاج والخدمات ومردوداته التقنية فى تحديث وتنمية الاقتصاد المصرى.

١ـ أهمية مدخل التبادل التجارى(٤١):

تستهدف صيغة برشلونة إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية ـ متوسطية تكتمل بحلول عام ٢٠١٠. والأمل معقود على أن تسفر تنمية العلاقات التجارية، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمى فى مختلف المجالات، عن إقامة «منطقة ازدهار مشترك» une zone de prosperité partagée. ولكن، وكما سيتضح من التحليل التالى، فإن نمط العلاقات الاقتصادية القائمة حاليًا بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى، شأنه فى ذلك

شأن نمط العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة بصفة عامة، يتسم بعدم التوازن relations asymétriques : فهى علاقات بين دول غير متكافئة. إن الميزان التجارى بين الدول الأوروبية ـ المتوسطية من جانب ودول جنوب وشرق المتوسط من الجانب الآخر، يحقق فائضًا منتظمًا يتراوح بين ٨ و١٠ مليارات دولار سنويا[٤٢]. وفى المقابل، فإن الميزان التجارى مع دول الاتحاد الأوروبى يسفر عن عجز متواصل بلغ نحو ٤١٨٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ بما يشكل نحو ٤٤٪ من قيمة التجارة بين الطرفين فى العام المذكور[٤٣].

إزاء هذا الوضع غير المتوازن، يتشكك البعض فى جدوى توثيق علاقات مصر التجارية بأوروبا، ويدعون إلى أن مصر فى حاجة إلى تنويع علاقاتها الخارجية ورفع قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية كبدائل للسوق الأوروبية. هذا الاستنتاج فى غير محله لعدة أسباب:

السبب الأول: إن أهم سوق بديلة للسوق الأوروبية هى السوق الأمريكية. وهى لا تختلف كثيراً عن السوق الأوروبية من حيث وضعها غير المتوازن فيما يتعلق بتجارة مصر الخارجية. فالميزان التجارى المصرى مع الولايات المتحدة الأمريكية يسفر هو أيضًا عن عجز متواصل بلغ نحو ٢٦٨٩ مليون دولار عام ١٩٩٥، وهو ما يشكل نحو ٦٩,٣ ٪ من قيمة التجارة بين مصر والولايات المتحدة[٤٤].

والسبب الثانى: إن السوق العالمية البديلة الأخرى ـ وهى السوق الآسيوية، لاتتيح فرصة حقيقية للسلع المصرية لمنافسة السلع الآسيوية الأعلى جودة (باستثناء المنسوجات والملابس الجاهزة) والأقل تكلفة.

والسبب الثالث: إن السوق الوحيدة التى يمكن أن تكون بديلاً للسوق الأوروبية هى السوق العربية المشتركة. ولكن، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من جانب البلدان العربية لدمج أسواقها، فإن حجم التبادل التجارى بينها من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٠ لم يتجاوز فى المتوسط ٧٪ من حجم تجارتها الخارجية الكلية. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب اقتصادية وسياسية قد يتناولها البحث الخاص «بالدائرة العربية». وإذا كانت معدلات التبادل التجارى بين مصر والدول العربية قد ارتفعت فى

السنوات الأخيرة، فإن «السوق العربية المشتركة» لا تستطيع أن تكون بديلاً فى الأمد القصير والمتوسط للتبادل التجارى مع الدول الأوروبية.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه إذا تمكنت مصر من رفع قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية عموماً، فإن ذلك سوف يؤدى أيضاً إلى تحسين ميزانها التجارى مع دول الاتحاد الأوروبى. **فالمشكلة الحقيقية بالنسبة لمصر ليست المفاضلة بين مختلف الأسواق العالمية، ولكنها تتعلق أساساً برفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.** وإلى أن يتحقق ذلك بفضل التحديث التكنولوجى الذى تقوم فيه أوروبا بدور مهم وتحسين نظم الإدارة، فإن التبادل التجارى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى يظل يتمتع بوضع الصدارة فى معاملات مصر الخارجية. فمن المعروف أن تجارة مصر الخارجية حالياً وفى المستقبل المنظور شديدة التركيز على عدد محدود من الدول. ذلك أن ٧٠٪ من حجمها تتم مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)[٤٥]، منها نسبة مرتفعة مع دول الاتحاد الأوروبى (جدول رقم ١). فقد بلغ حجم التجارة المصرية مع هذه الدول قرابة ٥٠٪. وارتفعت هذه النسبة خلال عام ١٩٩٧ بنحو ٧٪[٤٦]. معنى ذلك أن مصر تعتمد اعتماداً شديداً ـ استيراداً وتصديراً ـ على السوق الأوروبية الموحدة. وفى المقابل، وبالرغم من أن دول الاتحاد الأوروبى تحقق فائضاً منتظماً فى تعاملها التجارى مع الدول المتوسطية غير الأعضاء فى الاتحاد، فإن حجم تجارة الاتحاد الأوروبى مع هذه الدول يمثل نسبة ضئيلة جداً من مجمل التجارة الخارجية لأوروبا الموحدة: أقل من ٧٪ من حجم الصادرات، وأقل من ٥٪ من حجم الواردات[٤٧]. وينعكس هذا التفوق الأوروبى على مضمون اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى كما سنرى.

٢ـ أهمية المدخل الاستثمارى والتعاون المالى:

يحظى الاستثمار الأجنبى باهتمام خاص ومستمر فى توجهات الحكومة المصرية نظراً لتواضع مستوى الاستثمار المحلى الذى يبلغ فى المتوسط قرابة ١٧٪ من الناتج

المحلى الإجمالى(٤٨). وقد بدأ اهتمام مصر بجذب الاستثمار الأجنبى منذ أواسط السبعينيات، وتسارعت خطواته بعد تسوية النزاع المصرى-الإسرائيلى (معاهدة الصلح فى عام ١٩٧٩). وابتداء من عقد الثمانينيات، وبتأثير ومراقبة مباشرة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، بدأت مصر فى تطبيق خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى بما يتواءم مع «عولمة» اقتصاد السوق (الخصخصة). وأحد العناصر الأساسية لهذه الخطة هو العمل على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر. وتتمثل الاستثمارات المباشرة فى تلك الاستثمارات التى يديرها الأجانب بحكم ملكيتهم الكاملة للمشروعات الاستثمارية، أو بحكم تملكهم لنصيب كبير منها. وتبدو أهمية هذه الاستثمارات فى أنها تحد من مشكلة المديونية الخارجية، وفى أنها تكون مصحوبة عادة بتقنية عالية وأساليب إدارة متقدمة تكفل لها قدرة تنافسية جيدة فى السوق المحلية وفى الأسواق العالمية، وبالتالى تكون حافزاً للمشروعات الوطنية على تحسين أدائها الإنتاجى. ولذلك فإن مصر لم تدخر جهداً فى العمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبى المباشر بإصدار التشريعات المناسبة لزيادة الاطمئنان للمستثمر الأجنبى من خلال تخفيف العوائق البيروقراطية، وترسيخ الاستقرار المالى (سعر الصرف وسعر الفائدة)، وتقديم الحوافز المختلفة من منح إعفاءات ضريبية وجمركية، والسماح للمستثمر الأجنبى بتحويل أرباحه و رأس ماله إلى الخارج إذا اقتضت مصلحته ذلك... إلخ.

وتتم معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الشركات العالمية متعدية الجنسيات. ويوضح تقرير «الاستثمار فى العالم» لعام ١٩٩٨ الصادر عن منظمة «الانكتاد» إن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان العربية يمثل نسبة ضئيلة من حجم الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم، حيث تراوحت هذه النسبة من أقل من ١٪ إلى ٢٪ فى السنوات من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧ (جدول رقم ٢).

جدول رقم (١)

EGYPT

(EN MILLIONS DE DOLLARS US)

Exportations								Importations							
PAYS	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	PAYS	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
U.S.A.	278	286	431	365	522	460	447	U.S.A.	1265	1455	1230	1617	2211	2609	1720
Italie	542	433	400	427	459	438	438	Allemagne	821	861	889	914	1045	1089	1142
Israel	369	290	230	188	174	344	314	Italie	533	544	680	614	731	871	930
Allemagne	137	127	132	210	207	163	266	France	544	415	544	593	685	577	805
Pays Bas	140	175	172	207	167	365	264	Australie	268	270	199	403	124	386	480
Grece	139	69	125	117	137	142	175	Japan	320	358	367	301	314	345	446
Singapour	248	145	128	147	93	90	153	Arabie Saoudite	114	202	197	155	113	123	440
France	216	129	156	138	144	144	150	Royaume Uni	356	361	336	350	380	441	427
Arabie Saoudite	114	202	197	155	113	123	139	Pays Bas	269	297	284	286	381	363	379
Espagne	177	73	101	149	157	98	112	Russie	-	30	145	274	405	371	379
Turquie	26	20	26	72	83	115	97	Suisse	187	291	220	212	312	334	346
Japan	51	74	55	50	44	41	91	Argentine	49	83	72	93	115	238	339
Royaume Uni	79	102	85	144	142	166	90	Inde	67	103	118	124	161	147	319
Libye	119	58	63	44	53	52	70	Suede	148	205	221	158	260	309	300
Roumanie	124	93	50	43	41	37	64	Chine	102	148	160	195	296	284	296
Belgique Lux	51	58	44	71	111	51	63	Bresil	87	135	119	158	190	266	257
Coree	36	57	45	106	52	36	60	Coree	75	92	126	107	227	193	233
Inde	26	15	36	66	53	14	44	Malaisie	52	130	93	94	220	241	233
Thailande		3	5	9	5	1	44	Ukraine		8	54	67	103	112	231
Afrique du Sud		2	3	2	5	35	40	Espagne	122	138	136	143	184	211	221
Portugal	60	20	6	21	21	24	40	Roumanie	66	61	75	121	160	197	218
								Belgique Lux	157	170	181	215	237	210	206
								Finlande	80	121	115	136	183	166	177
								Turquie	133	126	137	143	181	253	174
								Irlande	50	43	113	200	218	132	140
								Taiwan	130	147	141	-	138	152	126
								Danemark	85	90	88	96	95	96	105
								Grece	57	85	65	52	71	106	104
								Canada	77	78	48	43	70	98	101
Autres Pays	727	619	620	717	658	595	747	Autres Pays	1612	1208	1035	1488	1929	2072	1894
Total	3659	3050	3110	3448	3441	3534	3908	Total	7862	8291	8188	9452	11739	13019	13168

Source: Direction of Trade Statistics Yearbook 1998   Chambre de Commerce Franco-Arabe

جدول رقم (٢)[٤٩]

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للإقليم المضيف

(أقاليم مختارة)

مليون دولار أمريكي

السنة الإقليم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الاتحاد الأوروبى	٨٣٧٩٤	٨٠٩٣٥	٧١٥٨٠	١١٦٧٩٢	٩٢٣٩٨	١٠٨١٧٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٨٨٥	٤٣٥٣٤	٤٥٠٩٥	٥٨٧٧٢	٧٦٤٥٣	٩٠٧٤٨
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبى	١٧٦١١	١٧٢٤٧	٢٨٦٨٧	٣١٩٢٩	٤٣٧٥٥	٥٦١٣٨
دول غرب آسيا	١٨٢٧	٣٤٤٧	١٥١٨	٧٤٦ـ	٣٠٣	١٨٨٦
أفريقيا	٣١٧١	٣٦٦٤٧	٥٦٩٣	٥١٣٦	٤٨٢٨	٤٧١٠
جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	٢٧٦٨٣	٤٧٣٤٨	٥٨٢٦٥	٦٦٥٧١	٧٧٦٢٤	٨٢٤١١
وسط وشرق أوروبا	٤٤٣٩	٦١٤٣	٥٩١٤	١٤٢١٤	١٢٣٤٤	١٨٨٢٤
إجمالى التدفق الاستثمارى المباشر على مستوى العالم	١٧٥٥٥٨٤١	٢١٧٥٥٩	٢٤٢٩٩٩	٣٣١١٨٩	٣٣٧٥٥٠	٤٠٠٤٨٦

المصدر: تقرير الاستثمار العالمى ١٩٩٨ ـ الأمم المتحدة.

يتضح من جدول (٢) أن الاقتصاد العربى لا يمثل منطقة جذب للاستثمار الأجنبى المباشر، خاصة إذا استبعدنا الاستثمار فى قطاع النفط[٥٠]. وتنطبق نفس الملاحظة على الاستثمارات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبى. فإن نسبة ضئيلة من هذه الاستثمارات تتجه إلى البلدان العربية فى جنوب وشرق البحر المتوسط، مقارنة بحجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة فى وسط وشرق القارة الأوروبية، أو فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، أو فى أمريكا اللاتينية[٥١]. ومع ذلك فإن الاستثمارات الأوروبية المباشرة فى دول جنوب وشرق البحر المتوسط بلغت قرابة نصف الاستثمارات الأجنبية الإجمالية فى المنطقة. فأين موقع مصر من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة؟.

من الملاحظ أن مصر، بحكم مكانتها الإقليمية المحورية واستقرارها السياسى والنجاح النسبى لبرامج الإصلاح الاقتصادى فيها، هى من أكثر دول المنطقة جذبًا للاستثمارات المباشرة غير العربية[٥٢]، إلى جانب تركيا وإسرائيل. ففى عام ١٩٩٧، تدفق إلى الاقتصاد المصرى ٨٣٤ مليون دولار معظمها من دول الاتحاد الأوروبى، وهى نسبة مرتفعة مقارنة بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول العربية فى جنوب وشرق البحر المتوسط (جدول رقم ٣)[٥٣]. ولكن من الملاحظ أن هذه الاستثمارات على ضآلة حجمها الإجمالى بالقياس إلى حاجة الاقتصاد المصرى لا تتجه إلى القطاعات الصناعية أو الزراعية الإنتاجية. فهى تتركز بالدرجة الأولى فى قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعى)، وفى قطاع الخدمات المالية والاتصالية. وأخيرًا تجدر الإشارة إلى أن استثمارات المصريين فى الغرب أكبر من استثمارات أهل الغرب فى مصر[٥٤].

ومن ناحية أخرى، تحتل دول الاتحاد الأوروبى المرتبة الأولى من حيث مساهمة الدول الأجنبية غير العربية فى **الاستثمار غير المباشر** فى رءوس الأموال المصدرة للشركات التى تم تأسيسها فى مصر. فقد بلغت نسبة المستثمرين من دول الاتحاد الأوروبى فى بورصة الأوراق المالية (أسهم وسندات) نحو ٣٠,٨٪ من إجمالى

مساهمات الأجانب فى نهاية عام ١٩٨٩ . ومن المتوقع أنه مع إتمام التحول إلى اقتصاد السوق فى مصر واستكمال مراحل الإصلاح الاقتصادى والإدارى واستمرار الاستقرار السياسى ، فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى مصر سوف تزداد بشكل ملموس خاصة فى ظل تفعيل اتفاقية المشاركة الأوروبية ـ المصرية .

ولاشك أن هذا المصدر من مصادر التمويل يقوم بدور مهم فى سد الفجوة بين الاستثمار والادخار المحلى لأنه فى جوهره يضخ سيولة نقدية أجنبية إلى سوق الأوراق المالية ، ومن ثم يساهم فى تنشيط التعاملات فيها . ولكن من الجانب الآخر ، فإن الحرية المطلقة لحركة رءوس الأموال الأجنبية فى سوق المال المصرية ينطوى على خطر انحراف هذه النوعية من الاستثمارات عن الدور المنشود لها كآلية لتعبئة المدخرات وتمويل مشروعات إنتاجية ، وتحولها إلى «أموال ساخنة» أو «أموال هائمة» capitaux flottants يتركز دورها فى التداول السريع لأصول قائمة فعلاً ، وإثارة تحركات عنيفة لأسعار الأسهم فى الاتجاه الذى يحقق الربح السريع لكبار المستثمرين الأجانب دون إضافة أى شيء إلى الاقتصاد الحقيقى .

ومن المعلوم أن هذه المضاربات قد أدت إلى نشأة وتفاقم الأزمات المالية التى ضربت بورصات دول شرق وجنوب شرق آسيا فى منتصف عام ١٩٩٧ ، وضربت روسيا والبرازيل فى عام ١٩٩٨ . ولذلك فإن تعظيم الاستفادة الحقيقية من هذا المصدر من مصادر التمويل يتطلب ضرورة أن تقوم الدولة باتخاذ التدابير المناسبة لكبح جماح «الأموال الهائمة» وتوجيه الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى الإسهام بفعالية فى تمويل خطة تنمية الاقتصاد المصرى .

جدول رقم (٣)

تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية

الدولة	٨٦-٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الجزائر	٨	١٠	١٣	١٥	٥	١٣	٧
مصر	٩٣٢	٤٥٩	٤٩٣	١٢٥٦	٥٩٨	٦٣٦	٨٣٤
ليبيا	٤٥	١٦٥	١٢٠	١١٠	١٠٥	١٠٠	١١٠
المغرب	١٣٢	٤٢٣	٤٩٢	٥٥١	٢٩٠	٣١١	٥٠٠
السودان	-٤	-	-	-	-	-	-
تونس	٨٣	٥٢٦	٤٦٢	٤٣٢	٢٦٤	٢٥٣	٣٦٠
موريتانيا	٣	٨	١٦	٢	٧	٥	٣
البحرين	٥٤	-٩	-٥	-٣١	-٢٧	٤٧	١٥
العراق	٣	-١	١	-	-	-	-
الأردن	١٨	٤١	-٣٤	٣	١٣	١٦	٧٠
الكويت	-١	٣٥	١٣	١٦	١٥	٢٠	٤٥
لبنان	٤	٤	٦	٧	٣٥	٨٠	١٥٠
عمان	١٠٩	١٠٤	١٤٢	٧٧	٤٦	٦٧	٩٠
قطر	٣	٤٠	٢٩	٣٧	٢٥	٣٥	٥٥
السعودية	٥٣١	-٧٩	١٣٦٩	٣٥٠	-١٨٧٧	-١١٢٩	٤٠٠
سوريا	٦٧	٦٧	١٧٦	٢٥١	١٠٠	٨٩	٨٠
الإمارات	٤٩	١٣٠	١٨٣	١١٣	١١٠	١٣٠	١٠٠
اليمن	٨٠	٧١٤	٨٩٧	١١	-٢١٨	١٠٠	٥٠
الصومال	-٢	-	-	-	١	١	١
جيبوتى	-	٢	١	١	٣	٤	٥
الإجمالى	٢١١٤	٢٦٣٩	٤٣٧٤	٣٢٠١	-٤٩٥	٧٧٨	٢٨٧٥

Source : World Investment Report 1997

وتعتبر المعونات الخارجية، فى شكل منح أو قروض ميسرة، أحد المصادر المهمة التى تعتمد عليها مصر فى سد الفجوة بين الاستثمار والادخار المحلى. وحيث إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تفى بمتطلبات التنمية الشاملة فى مصر كما رأينا، فإن المعونات المالية الخارجية Aide publique au developpement - APD تمثل مصدراً تعويضيًا لنقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والسؤال هو: ما مدى أهمية المشاركة المصرية ـ الأوروبية فى هذا المجال؟.

ينبغى ملاحظة أن الأموال التى خصصها الاتحاد الأوروبى فى موازنته العامة لمساعدة دول جنوب وشرق البحر المتوسط فى الإسراع بخطط التنمية الاقتصادية فيها لا تمثل سوى ٤٪ من إجمالى المعونات الخارجية التى حصلت عليها هذه الدول خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣. وترتفع هذه النسبة إلى ٢٩٪ إذا أضفنا المبالغ التى قدمتها دول الاتحاد الأوروبى منفردة إلى دول جنوب وشرق المتوسط على أساس ثنائى[٥٥]. وعلى سبيل المثال، فإن المجموع التراكمى للمعونات الأوروبية إلى دول جنوب وشرق المتوسط قد بلغ، خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣، حوالى ١١٣٩٥ مليون دولار منها ٩٧٥٣ مليون دولار مصدرها دول الاتحاد الأوروبى فى مقابل ١٦٤٢ مليون دولار مصدرها ميزانية الاتحاد نفسه[٥٦]. معنى ذلك أن الدول المانحة تفضل التعامل على أساس ثنائى وليس على أساس جماعى، وذلك لأن المعاملات الثنائية تعبر عن خصوصية العلاقات بين الدول بالقياس إلى توجهاتها السياسية العامة[٥٧].

وفيما يتعلق بمصر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بين الدول المانحة (٢ مليار دولار سنويًا، بينما تحصل إسرائيل على ٣ مليارات دولار سنويا)، وذلك أساسًا لاعتبارات جيوستراتيجية. إضافة إلى ذلك فإن مصر تحصل على مبالغ مهامة من صناديق التمويل العربية الوطنية والجماعية، ومن المنظمات التمويلية العالمية المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة.

وإذا كان الاتحاد الأوروبى لا يحتل المركز الأول بالنسبة للمعونات المالية الأجنبية

إلى دول جنوب وشرق المتوسط، فإن ذلك لا يقلل من أهمية هذا المصدر الأوروبى خاصة بالنسبة لمصر. ويرجع ذلك إلى أن المساعدات الأمريكية وإن ظلت ثابتة عند مستوى معين، فمن المقرر تقليصها فى السنوات القادمة. أمّا المساعدات الإنمائية العربية فقد سجلت تراجعًا ملحوظًا فى عقد الثمانينيات لتقلبات أسعار النفط، وواصلت انخفاضها فى التسعينيات لنفس السبب إضافة إلى تأثرها بالتطورات السياسية والاقتصادية التى ترتبت على «أزمة الخليج الثانية». فقد انخفضت المعونات الإنمائية العربية من ٥٩٣٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٣٤١ مليون دولار عام ١٩٩٥[٥٨]. ومن الجانب الآخر شهدت المعونة المالية الأوروبية إلى دول جنوب وشرق البحر المتوسط نمواً متزايداً كأداة لترسيخ التعاون فى إطار «الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية». فقد ارتفعت هذه المعونة إلى ٤,٧ مليار وحدة نقد أوروبية للفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩، وهو ضعف المبلغ الذى كان مخصصًا من قبل لهذا الغرض إضافة إلى مبلغ مماثل فى شكل قروض ميسرة يقدمها بنك الاستثمار الأوروبى[٥٩]. وكما يتضح من الشكل رقم (١)، فقد حصل الاقتصاد المصرى على نسبة مرتفعة من إجمالى هذه المعونة (قرابة ٢٨٪) من خلال البروتوكولات المالية الأربعة التى عقدها الاتحاد الأوروبى مع مصر.

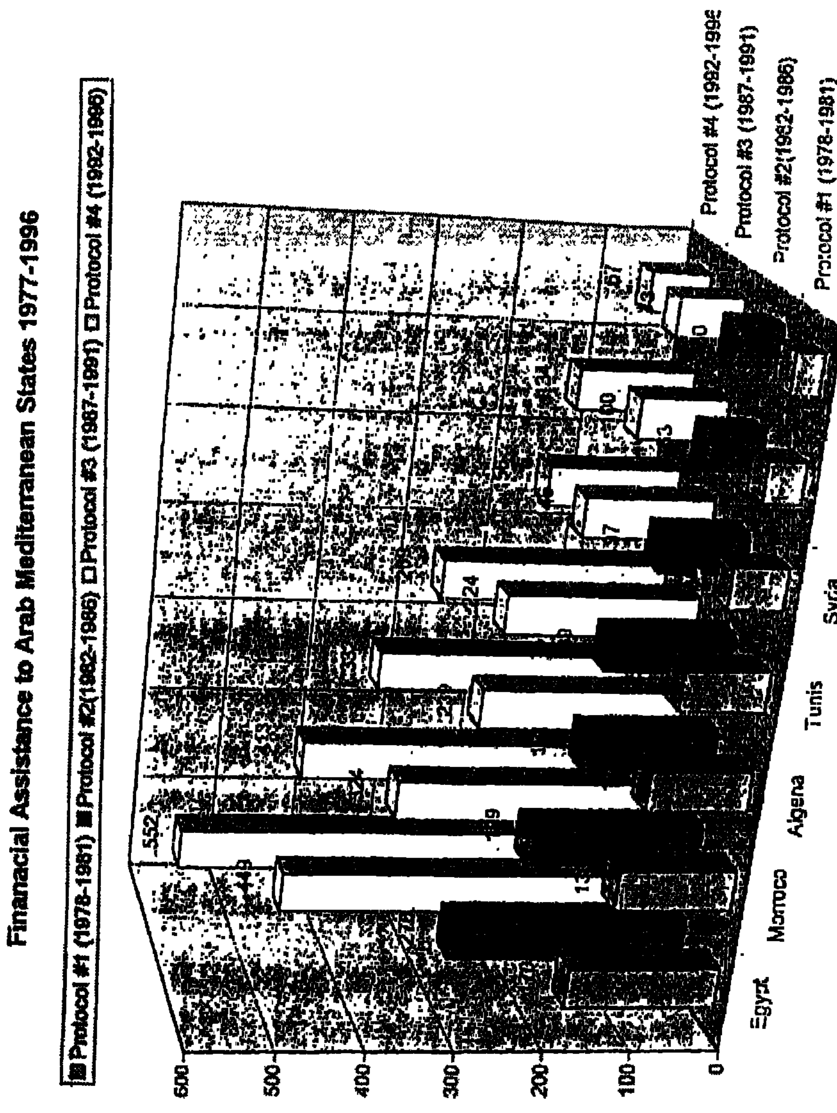
ولكن من الملاحظ أن هذه المعونة مشروطة باعتبارات اقتصادية وسياسية تضمنها خط MEDA الذى أصبح نافذا اعتبارا من أغسطس ١٩٩٦. وقد تم التوسع فى هذا الخط فى مارس ١٩٩٩ تحت مسمى MEDA-2 فى إطار خطة الإصلاح المالى فى الاتحاد الأوروبى خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦. وقد اعتمد مؤتمر شتوتجارت لدول «الشراكة الأوروبية المتوسطية» هذا الخط الموسع فى ١٦ أبريل ١٩٩٩. وأصبح هذا الخط يمثل الآن العصب فى إدارة الاتحاد الأوروبى لجميع أنشطة المشاركة المتوسطية، وأصبحت الشروط التى يتضمنها هى الحاكمة فى إبرام اتفاقات المشاركة الجديدة مع دول جنوب وشرق المتوسط، ومنها مشروع اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى كما سنرى[٦٠]. ويتضمن خط ميدا ـ٢ قيدين

رئيسيين للحصول على المعونة المالية الأوروبية - القيد الأول ذو طبيعة اقتصادية وهو ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية من شأنها زيادة المقدرة الاستيعابية لاقتصاديات الدول المتلقية للمعونة. وهو شرط منطقى فى ذاته. أمّا الشرط الثانى فهو ذو طبيعة أيديولوجية لأنه يقضى بضرورة احترام حقوق الإنسان. ولذلك فهو يثير تحفظات كثيرة من جانب الدول المتلقية للمعونة - ومنها مصر - لأنه قد يستخدم كأداة للتدخل فيما يعتبر من صميم الشئون السياسية الداخلية لتلك الدول.

هذا ومن المقرر أن تتجه أموال المعونة بالدرجة الأولى لصالح إعادة بناء القطاع الصناعى (لاسيما «خصخصة» ذلك القطاع) فى الدول المتلقية للمعونة، والإصلاح الإدارى للمؤسسات العامة فيها، وتحقيق التوازن الاجتماعى (من خلال نشر التعليم وتدعيم قطاع الصحة والتنمية الريفية) ودعم التعاون الإقليمى خاصة فى مجال البيئة... إلخ[٦١].

شكل رقم (١)

المعونات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية المتوسطة في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٩٦



وأخيراً تجدر الإشارة إلى أهمية «الشراكة المصرية ـ الأوروبية» فيما يتعلق بنمو قطاع السياحة في مصر الذى يمثل المصدر الرئيسى الثالث لمواردها الاقتصادية الخارجية (قرابة ٧,١ مليار دولار فى عام ١٩٩٥) بعد قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج (خاصة العاملين فى الدول النفطية العربية). وجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن السياحة الوافدة إلى مصر من دول الاتحاد الأوروبى تزيد على نصف السياحة الوافدة إليها، سواء كان بالنسبة لعدد السائحين أو بالنسبة لليالى السياحية[٦٢].

وهكذا يمكن القول إجمالاً، وأيا كانت المعايير المستخدمة، بأن العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى تحتل مكانة شديدة الأهمية بالنسبة لمصر حيث إن أوروبا تحتل مكانة الشريك الأول فى التجارة والسياحة، والمركز الثانى فى مجال الاستثمار (بعد الدول العربية مجتمعة)، والمركز الثالث فيما يتعلق بالتعاون المالى (بعد الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية النفطية). ولكن هذه الأهمية لا تعنى فى حد ذاتها أن مصر هى وحدها الطرف المستفيد من ارتباطها اقتصاديًا بالدول الأوروبية. فكل علاقة اقتصادية، خاصة إذا قامت بين طرفين غير متكافئين، تتضمن جوانب إيجابية وأخرى سلبية. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل تستطيع اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية أن تساعد مصر فى التغلب على مشكلاتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة لشعبها؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب تقويم مشروع الاتفاقية فى عناصرها المختلفة.

ثانيا ـ تقويم مشروع اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية

١ ـ ملاحظات تمهيدية:

ينبغى بداءة إبداء ملاحظة عامة حول نص الاتفاقية الذى ستتخذه أساسًا للتقويم. فقد انتهت المفاوضات بين الجانبين المصرى والأوروبى فى أواخر شهر

يونيو ١٩٩٩ ، وتم الاتفاق على المسودة النهائية للاتفاقية، وهى المسودة الحادية عشرة. وتمت إحالة هذه المسودة إلى مجلس الوزراء المصرى تمهيداً لإقرارها نهائيًا. ومنذ ذلك التاريخ، تواترت التصريحات الرسمية المصرية بقرب التوقيع على الاتفاقية. ولكن ذلك لم يحدث. وبعد مرور عام كامل على إحالة الموضوع إلى مجلس الوزراء، صدر تصريح من المجلس بأن المجموعة الاقتصادية بمجلس الوزراء قد اجتمعت لدراسة آليات تحديث الاقتصاد المصرى على مدى السنوات العشر المقبلة «تمهيداً لتوقيع اتفاقية المشاركة بالأحرف الأولى مع الاتحاد الأوروبى، ومن المقرر عرض المسودة النهائية للاتفاقية على الرئيس مبارك قريبًا»(٦٣).

وبالفعل فإنه فى يومى ٤ و ٥ يوليو ٢٠٠٠ تم استعراض مسودة الاتفاقية من جميع جوانبها فى اجتماع موسع برئاسة رئيس الجمهورية ضم رئيس الحكومة وجميع الوزارات المعنية ورئيسى مجلس الشعب والشورى، ورئيس هيئة الاستثمار ومحافظ البنك المركزى. وقد أكد رئيس الدولة على ضرورة وضع برنامج وطنى لتحديث مصر، وإن «اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية يمثل إحدى وسائل التحديث ضمن وسائل عديدة لتحديث مصر وتعظيم قدراتها على الاندماج مع العالم المتقدم أخذاً وعطاءً».

وبناء على ذلك كلف رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء بالمضى قدمًا نحو «توقيع اتفاق المشاركة بالأحرف الأولى على أن يعرض على مجلس الشعب فى صيغته النهائية(٦٤). وعقب الاجتماع مباشرة، صرح رئيس مجلس الوزراء بأنه» «تقرر إجراء حوار قومى على أوسع نطاق للتعرف على اتجاهات وآراء المجتمع المصرى إزاء الاتفاقية، تشارك فيه جميع الهيئات والمؤسسات والنقابات والغرف التجارية والصناعية والمراكز البحثية والعلمية»(٦٥). كما أعلن أن الحكومة قد أنهت صياغة **«خطاب التفسيرات»** الخاص بالاتفاقية تمهيداً لإرساله إلى الاتحاد الأوروبى مشيراً إلى أن هذا الخطاب يتضمن «مطالب الجانب المصرى، والتكلفة التى سيتحملها الجانب الأوروبى للإسهام فى عمليات تحديث قطاعات الإنتاج بمصر»

وأن التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية سيتم بعد ثلاثة أشهر(٦٦). ولكن التوقيع بالأحرف الأولى لم يتم إلا فى يونيو ٢٠٠١.

هذا السياق يطرح سؤالين مهمين ومترابطين تمامًا. السؤال الأول يتعلق بسبب تأخر الحكومة المصرية فى اتخاذ موقف نهائى من مشروع اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية، أمّا السؤال الثانى فيتعلق بحقيقة موقف مصر من هذا الاتفاق كما أسفرت عنه الاجتماعات الأخيرة.

لقد مضى عام كامل تقريبًا على صياغة مسودة اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية بعد مفاوضات مضنية وطويلة بين الجانبين دون أن تبدى الحكومة المصرية اهتمامًا جادًا بالموافقة على تلك الصياغة. وقد فسر السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية والمنسق العام للمفاوضات مع الجانب الأوروبى هذا التأخير فى التوقيع على الاتفاقية تفسيرًا دبلوماسيًا (دون أن يبرره) بقوله إن موضوع المشاركة مع أوروبا لم يحتل مقدمة أولويات الحكومة المصرية الجديدة برئاسة الدكتور عاطف عبيد التى واجهت تحديات اقتصادية حالة تمثلت فى أزمة السيولة ومشكلة الدولار(٦٧).

وفى رأينا، أن هذا التأخير ينبئ عن أن الحكومة المصرية الجديدة، ما زالت مترددة فى قبول بعض بنود الاتفاقية. وسندنا فى ذلك بعض المؤشرات التى تعبر عن هذا التردد، منها تصريح وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية على هامش مؤتمر التعاون الأوروبى ـ المتوسطى الذى عقد فى قبرص مؤخرًا (٢١ـ٢٢ يونيو ٢٠٠٠) والذى أكد فيه أن استراتيجية الاتحاد الأوروبى بشأن تحرير التجارة بين الجانبين الأوروبى والمتوسطى تخدم فى الأساس الجانب الأوروبى حيث إن من «المعروف أن الصادرات الأوروبية لدول البحر المتوسط تعادل عدة أضعاف حجم وارداتها منها. ومن ثم فإن تحرير التجارة يعنى فى الواقع زيادة كبيرة أخرى فى حجم الصادرات الأوروبية للدول المتوسطية. . . وفى المقابل، لم تتضمن هذه الاستراتيجية ما سيقدمه الاتحاد الأوروبى إلى الدول المتوسطية من برامج التعاون

المالى والتكنولوجى بما يتيح أن تصبح الصناعة فى العديد من هذه الدول قادرة على المنافسة سواء فى أسواقها المحلية أو أسواقها الخارجية»(٦٨) . إذن هناك تردد من جانب الحكومة المصرية فى ارتباط مصر باتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبى .

ولم تبدد الاجتماعات الأخيرة وما صدر عنها من تصريحات هذا التردد . فمن جانب ، يستفاد من تحرك رئيس الدولة وتصريحاته أن مصر قد عقدت العزم على خوض تجربة المشاركة مع الاتحاد الأوروبى بكل ما يترتب عليها من ضرورة تحديث الاقتصاد المصرى وتعظيم قدرته للتعامل مع البيئة التنافسية العالمية ومنها البيئة الأوروبية . ولكن من ناحية أخرى ، فإن تصريحات رئيس مجلس الوزراء تفيد أيضًا أن القرار السياسى بالتوقيع النهائى على الاتفاقية أو رفضها لم يتخذ بعد ، وأنه على الأرجح فإن الحكومة المصرية ترغب فى فتح باب التفاوض من جديد حول بعض بنود مسودة الاتفاقية . وتتضح هذه الرغبة من ربط التوقيع على مسودة الاتفاقية باستجابة الجانب الأوروبى لمطالب مصر التى يتضمنها «خطاب التفسيرات» بشأن مدى إسهام الجانب الأوروبى فى تحديث الاقتصاد المصرى . وقد يستجيب الجانب الأوروبى لهذه المطالب أو لا يستجيب . وحتى فى حالة استجابة الاتحاد الأوروبى للمطالب المصرية ، فإن التوقيع على الاتفاقية سيكون بالحروف الأولى وبعد ثلاثة أشهر . ومن المعلوم أن التوقيع بالحروف الأولى على اتفاقية دولية لا ينشىء التزامًا دوليًا ولكن يترتب عليه أثر قانونى واحد هو تثبيت صياغة النص الذى تم التوصل إليها من خلال المفاوضات Authentication/ne varietur بمعنى أنه لايمكن إدخال تعديلات على النص إلاّ بإجراء مفاوضات جديدة . وحيث إن رئيس مجلس الوزراء قد صرح بأنه قد تقرر إجراء «حوار قومى على أوسع نطاق» حول بنود الاتفاقية ، فإن معنى ذلك أن التوقيع النهائى على الاتفاقية وعرضها على مجلس الشعب للتصديق عليها لن يتم قبل نهاية عام ٢٠٠٠ على أحسن تقدير . أكثر من ذلك فنحن نشك حتى فى صلاحية الحكومة الحالية للتوقيع بالحروف الأولى على الاتفاقية لأنه بعد انقضاء ثلاثة شهور من الآن فإن ولاية هذه الحكومة

تكون قد قاربت على الانتهاء فلن تقدم على اتخاذ قرار على هذا المستوى من الأهمية خاصة فى ظل الشك فى مشروعيتها بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا مؤخراً بعدم دستورية تكوين مجلس الشعب الحالى. ولذلك فإن المرجح فى نظرنا أن مسئولية التوقيع بالحروف الأولى، أو التوقيع النهائى، على الاتفاقية ستقع على عاتق الحكومة الجديدة التى سيتم تشكيلها على ضوء ما ستسفر عنه الانتخابات التشريعية القادمة والمقرر إجراؤها فى شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٠.

وعلى خلاف ما توقعنا، لم يتم تغيير الحكومة، بعد انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر ٢٠٠٠. ومع ذلك فإن استمرار الحكومة القائمة فى الحكم لم يعجل بالتوقيع على مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية. فلم يتم التوقيع عليها بالأحرف الأولى إلاّ فى ٢٥ يناير ٢٠٠١. أمّا توقيع مصر النهائى على مشروع الاتفاقية فقد تأخر ستة أشهر أخرى. إذ إنه لم يتم إلاّ فى ٢٥ يونيو ٢٠٠١.

وعلى أية حال، فقد اعتمدنا فى تقييم مشروع اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية على نص المسودة الخامسة التى تم التوصل إليه فى يوليو ١٩٩٦، وهو النص الوحيد الذى أمكن الحصول عليه دون البروتوكولات المرفقة به. أمّا التعديلات التى أدخلت على هذا النص بمقتضى المسودات اللاحقة - وآخرها المسودة الحادية عشرة - فنعتمد فى تقييمها على المقابلة الشخصية التى أجرتها الباحثة منال متولى مع السفير جمال بيومى، إضافة إلى التصريحات الصحفية المتفرقة التى صدرت عن عدد من المسئولين المصريين ولعل أهمها الحديث المهم للسفير جمال بيومى الذى نشر فى جريدة الأهرام فى العددين الصادرين فى يومى ١٩ و ٢٠ أبريل ٢٠٠٠. كما نشرت جريدة الأهرام - فى عددها الصادر فى ٢ سبتمبر ١٩٩٩، ص ٢٩ - مقتطفات من نصوص المسودة النهائية فيما يتعلق بجوانبها الاقتصادية. ونحن ندرك تمامًا أن هذه المرجعية لتقويم الاتفاقية هى مرجعية هزيلة لأن المقابلات الشخصية أو التصريحات الصحفية تكتفى عادة بالكلام المرسل الذى لا يصلح أساسًا لإبداء الرأى الموضوعى فى أمور هى بطبيعتها غاية فى التعقيد. ونحن

نندهش لهذا التعتيم الإعلامى والإصرار على عدم نشر المسودة النهائية لاتفاقية المشاركة بكل تفاصيلها ومرفقاتها لكى يكون الدارسون والمهتمون على علم بكل محتوياتها المتداخلة، ويكون الرأى العام المصرى على بينة من ارتباطات مصر المستقبلية فى إطار " الدائرة المتوسطية " بالمقارنة بارتباطاتها بدوائر أخرى، وهى ارتباطات تؤثر تأثيراً بالغًا وبعيد المدى فى مستقبل شعب مصر وهو يعبر القرن الواحد والعشرين بحذر وخوف شديدين بسبب حالة عدم اليقين الذى يحيط بالأسس الحاكمة فى مستقبله.

لقد تعددت المواقف من تقويم المسودة النهائية لاتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية، حيث يؤكد البعض أن هناك مكاسب محققة للاقتصاد المصرى تتمثل فى زيادة معدلات الصادرات المصرية وزيادة معدلات الاستثمارات الإنتاجية الأوروبية الخاصة والمعونات المالية العامة إضافة إلى استفادة مصر من التكنولوجيات المتقدمة. فى حين يرى البعض الآخر أن هناك قيوداً تحد من تحقيق هذه المكاسب. ويذهب فريق ثالث إلى أن الاتفاقية ستكون وبالاً على الاقتصاد المصرى ومانعًا من تحقيق التكامل الاقتصادى العربى، وأن المستفيد الوحيد من هذه المشاركة هو الطرف الأوروبى وليس الطرف المصرى.

ونحن نطرح جانبًا هذه الأحكام العامة التى تتأثر بانتماءات أيديولوجية مسبقة مدفوعة بمعاداة الاستعمار الغربى المتأصل، أو بمصالح خاصة متضاربة. فإن التقويم الموضوعى لأسس الاتفاقية يكشف عن توازنات يجريها كل طرف بين التكلفة والعائد من التعاون المتوسطى. فالواقع يدل على أن كل دولة ترتبط باتفاقية دولية إنما يكون بناء على تقديرها أن ما تحصل عليه من مزايا يفوق ما عسى أن يصيبها من آثار سلبية من جراء ما تتحمله من التزامات. فكل طرف فى اتفاقية ما يقرر ما إذا كانت مصلحته العامة الكلية تقتضى أن يرتبط بهذه الاتفاقية متى رأى أن التنازلات التى يقدمها فى مجال معين يقابلها مزايا أكبر فى مجال آخر أو فى مجالات أخرى. فالعلاقات بين الدول ليست من قبيل المعادلات الصفرية بمعنى أن ما يكسبه طرف

يعتبر خسارة للطرف الآخر. فتقدير الربح والخسارة لا يتم على أساس محاسبى صرف، ولكن العبرة هى أن كل طرف يرى، استناداً إلى واقعه الراهن والتطور المتوقع لحياته الاقتصادية، إن من الأفضل له الارتباط باتفاقية معينة من عدم الارتباط بها متى رأى أن هذه الاتفاقية تتيح له فرصاً أكبر لتحقيق مصالحه المهمة الحالية والمستقبلية حتى لو فرضت عليه قيوداً وتحديات يتعين عليه مواجهتها وتجاوزها لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة له.

وجدير بالملاحظة أن استفادة مصر من اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى إنما تتوقف فى نهاية الأمر على السياسة الداخلية التى تتبعها مصر بالنسبة لكل بند من بنود الاتفاقية وقدرتها على تحديث الاقتصاد المصرى بما يمكنها من التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية التى تحد من تحقيق أكبر قدر من الفوائد. وبطبيعة الحال تختلف هذه المعوقات بالنسبة لكل قطاع من الأنشطة الاقتصادية.

إن اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية تأخذ كما ذكرنا بعداً جديداً يتجاوز مجرد منح امتيازات تجارية أو معونات مالية وتكنولوجية، كما كان الحال فى الاتفاقيات السابقة. فالاتفاقية الجديدة أكثر شمولاً لأنها تأخذ شكل «المشاركة» partnership تنتهى بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين. وتغطى المشاركة مجالات متعددة تشمل الحوار السياسى والتعاون الأمنى خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة إلى جانب التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى... إلخ. ونهتم فى هذا المقام بتحليل وتقويم التعاون الاقتصادى الذى يتشعب بدوره إلى عدة موضوعات فرعية تغطى رقعة بالغة الاتساع من الأنشطة المختلفة والمترابطة. ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، معالجة جميع هذه الموضوعات. فلا مفر من الاختيار.

وسوف تكتفى هذه الدراسة ببحث الموضوعات التى تمثل أهمية خاصة بالنسبة لمصر والتى أشرنا إليها فى النبذة السابقة، ويمكن إجمالها فى محورين رئيسيين ومترابطين تماماً هما: محور التبادل التجارى من جانب، ومحور تحديث الاقتصاد

المصرى من الجانب الآخر من خلال الاستثمارات والمعونات المالية والتقنية ومايترتب على ذلك من إعادة بناء المجتمع المصرى على أسس جديدة وما قد يثيره هذا التحول من مشكلات اجتماعية عميقة قد تعصف بمستقبل المشاركة المصرية ـ الأوروبية فى وضعها الراهن وتحويلها إلى مسارات ـ أو سيناريوهات ـ أخرى. وغنى عن البيان أنه حتى فى نطاق هذا التحديد، لا نستطيع الدخول فى تفاصيل الاتفاقية وما تتضمنه من قواعد فنية بالغة التعقيد وهى مجهولة لنا حتى الآن كما ذكرنا. ولذلك نكتفى بعرض الأحكام العامة للاتفاقية ومعالمها الكبرى بالقدر الذى يكفى لإلقاء الضوء على حقوق والتزامات الطرفين وتوزيع المنافع والأعباء بينهما.

٢ـ محور التبادل التجارى(٦٩):

تنص اتفاقية المشاركة على تحرير التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبى وإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بالتدريج خلال فترة زمنية محددة تبلغ ١٢ عامًا قد تمتد إلى ١٦ عامًا وذلك اتساقًا مع أحكام الاتفاق العام للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade- GATT، كما تم تطويره بمقتضى أعمال قانونية لاحقة بعد عام ١٩٤٧ وتكون نافذة فى أول يناير ١٩٩٥ وهو ما يعرف باسم «جات ١٩٩٤»، وكذلك بمقتضى اتفاقية مراكش لعام ١٩٩٤ التى أنشأت منظمة التجارة العالمية مضافًا إليها مجموعة الاتفاقيات «والتفاهمات» understandings النوعية فى صورة ملاحق للاتفاقية الأم المنشئة لمنظمة التجارة العالمية مثل اتفاقية الزراعة، واتفاقية المنسوجات والملابس، واتفاقية الخدمات، واتفاقية الملكية الفكرية . . . إلخ. فكأن تحرير التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبى هو تطبيق خاص لمبدأ تحرير التجارة العالمية، وذلك بحكم عضوية مصر ودول الاتحاد الأوروبى فى منظمة التجارة العالمية.

ودون الدخول فى تفاصيل فنية معقدة لسنا مختصين فيها، فإنه ينبغى التمييز بين تجارة السلع الصناعية وتجارة السلع الزراعية، مع الاهتمام بصفة خاصة بتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وتجارة السلع الزراعية المصنعة.

تجارة السلع الصناعية:

تنص اتفاقية المشاركة على أن السلع الصناعية «ذات المنشأ المصرى» حرة فى دخول السوق الأوروبية الموحدة دون قيود، سواء أكانت فى صورة رسوم جمركية أم قيود كمية أم قيود غير تعريفية أخرى. ومن المعلوم أن هذا المبدأ معمول به منذ عام ١٩٧٨ بمقتضى اتفاقية التعاون الشامل بين مصر والاتحاد الأوروبى الذى أبرم فى ١٨ يناير ١٩٧٧ وأصبح نافذًا اعتبارًا من أول نوفمبر ١٩٧٨. فكأن اتفاقية المشاركة الجديدة لا تخول مصر أية ميزة إضافية لم تكن تتمتع بها من قبل فى هذا المجال. والمشكلة الرئيسية التى تثار فى هذا الصدد تتعلق «بقواعد المنشأ» التى تشترط أن تكون مكونات السلع التى تتمتع بحرية الدخول فى السوق الأوروبية هى مكونات مصرية أساسًا.

أمّا الجديد الذى أتت به اتفاقية المشاركة هو تحرير صادرات دول الاتحاد الأوروبى إلى مصر بإزالة جميع القيود الواردة عليها حاليًا، وذلك وفق جدول زمنى يمتد إلى ١٢ عامًا من تاريخ نفاذ الاتفاقية(٧٠). وقد راعت مصر فى وضع هذا الجدول الحفاظ على المنتجات الصناعية المصرية من المنافسة غير المرغوبة، وفى نفس الوقت تحفيز المنتجين المصريين على الارتقاء بالإنتاج بما يزيد من قدرته التنافسية. ومع ذلك فإن الفكرة السائدة فى مصر لدى بعض الاقتصاديين وبعض رجال الأعمال أن إزالة القيود على الواردات الأوروبية يفتح الباب لمنافسة غير متكافئة بين المنتجات المصرية ومثيلاتها من الواردات الأوروبية المتقدمة. فإن إطلاق حرية التجارة بين طرفين غير متكافئين سوف يؤدى فى النهاية إلى هيمنة الطرف القوى على الطرف الضعيف وامتصاص كل خيراته. فكأن المستفيد الوحيد من اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية الجديدة هو الطرف الأوروبى وليس الطرف المصرى(٧١).

ونرى أن هذه الفكرة ليست صائبة تمامًا. صحيح أن عدم التكافؤ يؤدى إلى تغليب مصلحة الطرف القوى على مصلحة الطرف الأضعف. ولكن ذلك لا يعنى أن الطرف الضعيف هو طرف خاسر دائمًا. فقد تكون له مصلحة فى التعامل مع

الطرف القوى. وهذا يصدق على علاقة مصر بالاتحاد الأوروبى. فلو حسبنا المكسب والخسارة، فإن الاتحاد الأوروبى وبالرغم من فائض ميزانه التجارى مع مصر لا تعنيه السوق المصرية فى كثير لأنها لا تستوعب سوى اثنين فى الألف من الصادرات الأوروبية العالمية، بينما تستوعب السوق الأوروبية قرابة نصف الصادرات المصرية. فهى إذن سوق حيوية بالنسبة لتعاملات مصر الخارجية. ومن ثم فإن المنطق يقول إن مصالح مصر لدى الاتحاد الأوروبى أكبر من مصالح الاتحاد الأوروبى لدى مصر[٧٢].

من ناحية أخرى، يخشى البعض من أن إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى سوف يمثل عقبة أمام تحقيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية، نظراً لمنافسة السلع الأوروبية للسلع العربية فى السوق المصرية. هذا القول مردود عليه بأمرين. فمن جانب، أن فتح السوق المصرية أمام السلع الأوروبية سوف يتحقق على أية حال بعد الفترة الانتقالية وإتمام عملية تحرير التجارة العالمية بمقتضى اتفاق «جات ١٩٩٤» وبحكم عضوية مصر فى منظمة التجارة العالمية حتى لو رفضت مصر قبول اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى. ومن الجانب الآخر، فإنه بالرغم من إجماع الحكومات العربية على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادى العربى (مؤتمر قمة القاهرة فى يونيو ١٩٩٦)، وبالرغم من تصاعد الدعوة منذ عام ١٩٩٧ لسرعة إقامة تكتل اقتصادى عربى فى شكل سوق عربية مشتركة تبدأ بمنطقة تجارة حرة بين كل الدول العربية بشكل تدريجى خلال عشر سنوات تبدأ مع مطلع عام ١٩٩٨، فإنه حتى يومنا هذا لم يتأكد بعد اقتناع الحكومات العربية بجدية هذه الدعوة على صعيد التطبيق الفعلى. أكثر من ذلك، فإن إقامة مناطق تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبى والدول العربية الواقعة فى حوض البحر المتوسط قد يكون حافزاً لإقامة منطقة تجارة حرة بين هذه الدول للاستفادة من قاعدة «تراكم المنشأ».

وفى السطور التالية نستعرض بإيجاز تام قضية «قواعد المنشأ»، وقضية تحديث الاقتصاد المصرى الذى يعتبر المدخل الحقيقى لمعالجة مشكلة المنافسة للسلع المصرية

على المستوى المحلى أو الأوروبى أو العالمى. وما هو موقف مصر من هاتين القضيتين وهو موقف سوف ينعكس، مع عوامل أخرى، على سيناريوهات مستقبل «الدائرة المتوسطية» بالنسبة لمصر كما سنرى.

قضية «قواعد المنشأ»:

تتضمن جميع اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق البحر المتوسط ومن بينها مصر بروتوكولات خاصة بقواعد المنشأ ملحقة بتلك الاتفاقيات لكى تتمتع الصادرات الصناعية لتلك الدول بالإعفاءات الجمركية لدى دخولها السوق الأوروبية الموحدة. وقد نص البروتوكول الثالث المرفق باتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية على أنه لكى تعتبر السلعة ذات منشأ مصرى يجب أن تمثل المكونات المحلية فيها ٦٠٪ كحد أدنى من قيمتها المضافة. وقد أثار هذا الشرط اعتراضًا من جانب اتحاد الصناعات المصرية الذى يطالب بتخفيض الحد الأدنى من المكون المحلى وزيادة نسبة المكون الأجنبى حتى يمكن الاستفادة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبى، وذلك مراعاة لحداثة الصناعات المصرية التى تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإعادة هيكلة نفسها وزيادة الاعتماد على الذات للوصول إلى نسبة أعلى من المكون المصرى.

وترى أن هذا الاعتراض محل نظر لسببين :

السبب الأول: هو أنه من حيث المبدأ، ينبغى أن تعتمد الصناعات المصرية على مكونات محلية بقدر الإمكان لكى تتحقق التنمية الاقتصادية المصرية بالاعتماد على الذات أساسًا من خلال التكامل الرأسى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (مثال ذلك التكامل بين صناعة الملابس الجاهزة وصناعة المنسوجات)، بدلاً من الاعتماد على مدخلات أجنبية عرضة للتوقف أو للتقليص لأسباب اقتصادية أو سياسية (أو حتى بسبب كوارث طبيعية) خارجة عن إرادة المنتجين المصريين. وإذا كان التكامل الرأسى بين الصناعات المصرية غائبًا الآن، فإن ذلك يرجع إلى التراخى فى تنفيذ تحديث الاقتصادى المصرى كما سنرى.

أمّا السبب الثانى : فهو أن المطالبة بزيادة نسبة المكون الأجنبى فى السلعة المصنعة المصرية لكى تتمتع بالإعفاءات الجمركية عند دخولها السوق الأوروبية هو سلاح ذو حدين . فقد يستخدمه المنتجون الأوروبيون ويصدرون إلى مصر سلعًا أنتجت فى أوروبا ولكن من مكونات آسيوية بنسبة ٦٠٪ أو أكثر . ومعنى ذلك، كما لاحظ بحق السفير جمال بيومى[٧٣]، تقديم خدمة للصناعات الآسيوية على حساب الصناعات المصرية التى قد تعجز عن منافسة هذه السلع الأوروبية منخفضة التكلفة، ومن ثم منخفضة السعر نسبيًا بسبب ارتفاع نسبة مكوناتها الآسيوية زهيدة الثمن .

من ناحية أخرى، فإن «قاعدة المنشأ» التى يتمسك بها الاتحاد الأوروبى يرد عليها تيسيرين : أحدهما : يتعلق «بتراكم المنشأ» . والثانى : يتعلق بتغيير البند الجمركى التى تخضع له السلعة المصدرة إلى أوروبا .

فإن اشتراط توفر ٦٠٪ كحد أدنى من المكون المحلى لكى تعتبر السلعة النهائية مصرية المنشأ، وتعفى بالتالى من الرسوم الجمركية لدى دخولها السوق الأوروبية لايعنى أن هذا المكون يجب أن يكون مصريًا بالفعل . فيحق للصناعات المصرية استخدام مكونات غير مصرية، ولكن بشرط أن تكون هذه المكونات قادمة من دول داخلة مع مصر فى منطقة تجارة حرة . وهذا ما يعرف بقاعدة «تراكم المنشأ» . فكأن إقرار قاعدة «تراكم المنشأ» يمثل تيسيراً فى تطبيق قاعدة ضرورة توافر ٦٠٪ على الأقل من المكون المحلى فى السلعة لكى تعتبر مصرية المنشأة . ومع ذلك يعترض البعض على شرط قيام منطقة تجارة حرة للاستفادة من قاعدة «تراكم المنشأ» بحجة أن هذه القاعدة تستهدف توجيه الصناعات المصرية للاعتماد على المكونات القادمة من الاتحاد الأوروبى بشكل أساسى والتى قد تكون أغلى ثمنًا من المكونات القادمة من أية دولة أخرى . ويطالب هؤلاء بضرورة عدول الاتحاد الأوروبى عن هذا الشرط والسماح للصناعات المصرية باستيراد مكونات الإنتاج من أية دولة دون اشتراط وجود منطقة تجارة حرة بين مصر وتلك الدولة . ولعل أوضح مثال لذلك

صناعة الملابس الجاهزة التى يسيطر القطاع الخاص على ٨٠٪ منها، بينما يسيطر القطاع العام على ٢٠٪ فقط.

لقد أحرزت صناعة الملابس الجاهزة تقدمًا كبيراً فى مصر وأصبحت تحتل مكانة متميزة فى قائمة الصادرات النسيجية المصرية(٧٤). فقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة من ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٩(٧٥). ومن بين أسباب ذلك النجاح اعتماد صناعة الملابس الجاهزة فى مصر على مكونات آسيوية رخيصة وذات جودة مناسبة. ويقضى المنطق بأن تعتمد هذه الصناعة الواعدة على التكامل الرأسى بينها وبين صناعة الغزل والنسيج المصرية، وبذلك لن تثور مشكلة المنشأ المصرى أصلاً بالنسبة لتصدير الملابس الجاهزة المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبى دون إخضاعها لرسوم جمركية. ولكن هذا التكامل ما زال غائبًا إلى درجة كبيرة بسبب عدة عوامل داخلية أدت فى مجملها إلى تخلف صناعة الغزل والنسيج فى مصر وارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالمكونات الآسيوية المماثلة(٧٦). ولذلك اتجه صناع الملابس إلى استيراد الأقمشة من الخارج كما ذكرنا.

إن طلب المصدرين المصريين للملابس الجاهزة تغيير قواعد المنشأ الأوروبية - تخفيض نسبة المكون المحلى والعدول عن شرط إقامة منطقة تجارة حرة للاستفادة من قاعدة «تراكم المنشأ» - يبدو تعسفيًا لأنه لا يمكن الجمع بين تغيير قواعد المنشأ على هذا النحو الجذرى، وفى نفس الوقت المطالبة بتفضيل جمركى للصادرات النسيجية المصرية خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن الاتحاد الأوروبى قد وافق على إرجاء تطبيق قواعد المنشأ لمدة ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقية المشاركة، ومن ثم فإن المدخل الحقيقى لاستفادة المصريين من الإعفاء الجمركى فى السوق الأوروبية هو العمل على استغلال هذه الفترة الانتقالية فى تطوير الصناعة الوطنية من الغزل والنسيج من خلال تحسين جودتها وخفض تكلفة الإنتاج بما يحقق التكامل الرأسى بين هذه الصناعة وصناعة الملابس الجاهزة. هذا التطوير أصبح الآن

ضرورة ملحة قبل انتهاء الفترة الانتقالية التى يتم فيها الإنهاء التدريجى لنظام الحصص المتبع فى «ترتيب الألياف المتعددة» Multi-Fibre Arrangement - MFA خلال عشر سنوات تنتهى بحلول شهر يناير ٢٠٠٥[٧٧] . أمّا بعد انتهاء هذه الفترة الانتقالية، ومع إتمام تحرير تجارة المنسوجات والملابس تحريرًا كاملاً من نظام الحصص، ومن إخضاع هذه التجارة لاتفاق «جات ١٩٩٤»، فإن صادرات المنسوجات والملابس المصرية سوف تواجه منافسة قوية من صادرات الدول النامية الأخرى، وذلك سواء فى السوق الأوروبية أم فى غيرها من الأسواق وخاصة أن إنهاء نظام الحصص يتواكب مع تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية عمومًا .

وأخيرًا تجدر الإشارة إلى أن الواقع يدل على أنه لم تعد هناك فى الوقت الحاضر سلعة مصنعة تنتج بالكامل فى دولة واحدة. فإن عملية الإنتاج قد يتم تقسيمها إلى عدة مراحل رئيسية وتكتسب السلعة صفة المنشأ المحلى فى بلد التصدير إذا قام بإدخال عمليات تصنيعية أساسية على المادة المستوردة بحيث تتحقق قيمة مضافة عالية فيتحول المنتج النهائى من بند جمركى إلى بند آخر. مثال ذلك استيراد المطاط وتحويله إلى إطارات، أو استيراد الخشب وتحويله إلى أثاث. وإذا عدنا إلى مثال المنسوجات المصرية، فإذا استوردت مصر أقمشة غير مجهزة من الخارج وتم تجهيز وصباغة وطباعة هذه الأقمشة فى مصر، فإن هذه الأقمشة تكتسب المنشأ المحلى فإذا تم استخدامها فى صناعة الملابس الجاهزة فإن هذه الملابس تكتسب أيضًا صفة المنشأ المحلى. وهكذا فإننا نعود إلى نقطة البداية وهى أن **تحديث الصناعة المصرية أصبح تحديًا يفرضه تحرير التجارة العالمية، وليس تحديًا نابعًا من اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية بالتحديد**. والسؤال الآن هو : هل التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبى يتيح فرصة حقيقية لتحديث الصناعة المصرية بحيث يعود التبادل التجارى للسلع الصناعية بين الطرفين بفوائد حقيقية لمصر؟

٣ـ الاتحاد الأوروبى وتحديث الصناعة المصرية:

ينبغى التذكير بأن اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية قد ربطت بين تحرير واردات مصر الصناعية من الاتحاد الأوروبى وتحديث الصناعة المصرية بحيث تصبح قادرة على منافسة الواردات الأوروبية فى السوق المصرية من جانب، وقادرة على منافسة صادرات الدول الأخرى إلى السوق الأوروبية الموحدة من الجانب الآخر، الأمر الذى يبرز أهمية برنامج تحديث الصناعة المصرية الجارى تنفيذه الآن. ويتضح هذا الربط من الجدول الزمنى الذى وافق عليه الطرفان لتحرير التبادل التجارى بينهما. فإن هذا الجدول يدل بوضوح على أن تحديث الصناعة المصرية يجب أن يسبق التحرير الكامل للواردات الصناعية الأوروبية، بحيث تتمتع المنتجات الصناعية المصرية بحماية فعلية طوال الفترة الانتقالية، وتصبح قادرة على المنافسة بعد انتهاء تلك الفترة. ففى المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاق ـ ومدتها ثلاث سنوات ـ تبدأ مصر تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية (الآلات) والخامات الواردة من أوروبا والتى لا تنتجها مصر. وفى المرحلة الثانية ـ ومدتها ست سنوات ـ سيتم تحرير المكونات الصناعية من السلع الوسيطة والتى لا تنتجها مصر. معنى ذلك تخفيض تكلفة المنتج المحلى، حيث إن الصناعة المصرية سوف تستخدم مدخلات إنتاج واردة من أوروبا بدون جمارك. ولن تتمتع المنتجات الأوروبية تامة الصنع بإعفاءات جمركية حتى أواخر المرحلة الانتقالية (عشر سنوات من نفاذ الاتفاقية) وهى فى نظرنا فترة كافية لتحديث الصناعة المصرية لتحقيق قدرتها التنافسية فى السوق المحلية وأيضًا تحديث الصناعات المصرية المهمة ذات الأثر التصديرى.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية أقرت نظامًا وقائيًا للصناعات الوطنية حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية. فقد أجازت لكل طرف فى الاتفاقية فرض رسوم جمركية وقائية على واردات الطرف الآخر فى حالة زيادة تلك الواردات بصورة تلحق ضرراً جسيمًا serious injury للصناعات الوطنية الناشئة، أو للقطاعات الصناعية التى تعانى من صعوبات اقتصادية واجتماعية فى

عملية إعادة هيكلتها. وبالرغم من أن هذا النظام الوقائى هو إجراء مؤقت ويخضع بدوره لإجراءات معينة (الإخطار وموافقة مجلس المشاركة) تطبيقًا لأحكام اتفاقية «جات ١٩٩٤» Safegard Agreement، فإنه مهم بالنسبة لمصر لأنه يسمح لها فى المدى القصير بالحد من التأثير السلبى الذى تلقيه زيادة الواردات الأوروبية المنافسة على القطاعات الصناعية، لاسيما الصناعات الجديدة المصرية. ويختلف هذا النظام الوقائى عن حق الدول المستوردة فى مواجهة الممارسات التنافسية غير المشروعة مثل تمتع السلع المصدرة إليها بدعم خاص specific subsidies يمكنها من البيع فى سوق الدولة المستوردة بسعر أقل من السعر الذى يمكن أن تباع به لولا وجود هذا الدعم[٧٨]. والمثال الآخر للمنافسة غير المشروعة هو «الإغراق» dumping. وفى العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية غير الأعضاء فى الاتحاد تثار قضية «الدعم الخاص» أساسًا فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية. أمّا قضية «الإغراق» فهى أكثر شمولا فى نطاق إثارتها لأنها تثار على صعيد تجارة السلع الصناعية والسلع الزراعية على حد سواء.

وقد نصت اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية على أنه فى حالة حدوث «إغراق» فإنه يحق للدولة المستوردة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهته. وينبغى التنبيه إلى أن مشكلة الإغراق هى مشكلة فنية قائمة سواء أكان هناك اتفاق مشاركة أو ليس هناك اتفاق. فإن هذه المشكلة تنظمها اتفاقات التجارة الدولية («جات ١٩٩٤» ومنظمة التجارة العالمية). ويقصد بالإغراق فى مفهوم هذه الاتفاقات ببيع السلعة الأجنبية بسعر أقل من السعر الذى تباع به عادة فى بلد التصدير، بحيث يؤدى ذلك إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية، وذلك بشرط إثبات وجود علاقة سببية بين بيع السلعة المستوردة بسعر منخفض عن سعرها فى بلد التصدير وما حدث من إضرار للصناعة المحلية. فإذا ثبت ذلك، فإنه يحل لبلد الاستيراد فرض ضريبة جمركية إضافية ضد الإغراق معادلة لهامش الإغراق، أى معادلة للفرق بين سعر البيع فى بلد التصدير وسعر البيع فى بلد الاستيراد anti-dumping duties[٧٩]. وقد أخذت اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية بقواعد الإغراق الدولية ولكنها أدخلت

عليها قدراً من المرونة فى التطبيق لصالح مصر، حيث إنه فى حالة إثبات أن مصر تتبع سياسة الإغراق فإن الاتحاد الأوروبى لا يتخذ التدابير الخاصة بذلك فى إطار منظمة التجارة العالمية إلاّ بعد التشاور أولاً مع مصر، وذلك بهدف التوصل إلى تسوية مقبولة للمشكلة من الطرفين. وهذا ما حدث بالفعل، على سبيل المثال، بالنسبة لمحاولات الاتحاد الأوروبى فرض رسوم إغراق على صادرات مصر من الأقمشة القطنية الخام.

لاشك أن اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية تعد إحدى الوسائل المهمة التى تلبى احتياجات مصر لتحديث اقتصادها عمومًا، وبصفة خاصة القطاع الصناعى منه، ومن ثم رفع قدرته التنافسية فى الأسواق العالمية فى ظل التحرير الكامل للتجارة الدولية. فسوف تستفيد مصر، طوال الفترة الانتقالية، من الاستثمارات والمساعدات المالية والتكنولوجية التى يقدمها الاتحاد الأوروبى لتدعم قدرات مصر الصناعية على التنمية المتواصلة وفقًا لمواصفات الجودة العالمية وحصولها على أفضل المهارات التنظيمية والتسويقية، بحيث تكتسب الصناعة المصرية قدرة تنافسية كبيرة على مستوى الجودة وعلى مستوى السعر وذلك سواء فى السوق المحلية أو فى السوق الخارجية.

وبطبيعة الحال فإن هذا الهدف من تحديث الصناعة المصرية لن يتحقق إلاّ بتوافر الرغبة الأكيدة لدى المنتجين المصريين فى التحديث وإرادة اقتحام حلبة المنافسة الضارية فى الأسواق العالمية خاصة فى السوق الأوروبية الموحدة التى تمثل الشريك التجارى الأول لمصر كما ذكرنا. فهل تتوافر هذه الإرادة لدى طبقة الرأسمالية الصناعية القائمة الآن فى مصر؟.

من الملاحظ أن كثيراً من الصناعات المصرية تقوم حاليًا على استيراد وتجميع مكونات السلع المصنعة تلبية لاحتياجات السوق المحلية من تلك السلع. فهى تجسيد بالفعل لسياسة إحلال الواردات حيث إن ٩٤٪ من إنتاجها يتوجه للسوق المحلية ولا تصدر سوى ٦٪ فقط من هذا الإنتاج[٨٠]. وتعتمد الرأسمالية الصناعية المصرية

فى اتباع هذا النمط من الأنشطة الصناعية على الأرباح الاحتكارية أو شبه الاحتكارية التى تمكنها من السيطرة على السوق الداخلية فى ظل الحماية التى تتمتع بها الآن : فهى تبيع منتجاتها فى السوق المحلية بأسعار أعلى من أسعار السلع المماثلة فى الأسواق العالمية . ولا شك أن هذا النمط من الأنشطة الصناعية سوف يتأثر بالسلب من جراء تحرير التجارة الدولية وزوال الحماية التى تتمتع بها الآن خلال الفترة الانتقالية . وهذا ما يفسر تخوف الرأسمالية الصناعية المصرية من تحرير تجارة مصر الخارجية وفقًا لاتفاقات «جات ١٩٩٤» التى ستضطر مصر بمقتضاها إلى فتح أسواقها أمام العالم الخارجى، ومن ثم معارضتها لاتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية التى تمثل كما ذكرنا تطبيقًا، فى منطقة البحر المتوسط، للتوجه العالمى نحو تحرير التجارة الدولية بالكامل .

وإذا كان مفهومًا أن تعمل الحكومة المصرية على حماية مصالح هذه الرأسمالية من خلال تأجيل تحرير تجارة مصر الخارجية طوال الفترة الانتقالية، فإنه من غير المفهوم أن تستمر هذه الحماية إلى ما لا نهاية وذلك لسببين رئيسيين :

السبب الأول: إنه من غير المرغوب فيه، إن لم يكن من المستحيل، أن تسبح مصر ضد تيار تحرير التجارة العالمية، سواء وقعت مصر على اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية أو لم توقع .

والسبب الثانى : وهو بعد غائب عن منطق الرأسمالية الصناعية المصرية الحالية ـ إن استمرار هذه الحماية يعنى تجاهل مصلحة المستهلكين المصريين، وغالبيتهم من الفئات الفقيرة، فى الوفاء باحتياجاتهم بأرخص الأسعار . وهذا الاعتبار قد يصلح أساسًا لتصور سيناريوهات أخرى للدائرة المتوسطية غير السيناريو المرجعى القائم الآن مثل سيناريو الاشتراكية الجديدة أو سيناريو التكتل الشعبى .

خلاصة القول، إن تنمية القدرات التنافسية للصناعة المصرية تمثل ضرورة تنموية لا جدال فيها . ومن هذا المنطلق، فإن اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية تتيح فرصًا لمصر لتحديث صناعاتها من خلال زيادة تدفقات الاستثمارات الصناعية الأوروبية

إلى مصر التى تساعد فى تحقيق طفرة تكنولوجية ضرورية فى مجالات التصنيع والإدارة والتسويق كما ذكرنا.

٤- تجارة المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة:

ينبغى بادئ بدء ملاحظة أن حجم التبادل التجارى للمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة فى حوض البحر المتوسط منخفض لدرجة كبيرة مقارنة بحجم التبادل التجارى للسلع الصناعية. وترجع هذه المفارقة إلى تعارض مصالح الدول الواقعة على الضفة الشمالية / الغربية للبحر المتوسط مع مصالح الدول الواقعة على ضفته الجنوبية / الشرقية. ولذلك فإن الملف الزراعى فى إطار التعاون المتوسطى يثير أكثر من قضية حساسة سواء بالنسبة للجانب الأوروبى أو بالنسبة للجانب المصرى / العربى إضافة إلى إسرائيل وتركيا.

فبالرغم من أن نسبة العاملين فى الزراعة فى الدول المتوسطية الشمالية الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى لا تمثل سوى ٣٪ من إجمالى العاملين population active[٨١]. وبالرغم من الانخفاض النسبى لمساهمة الزراعة الأوروبية فى الناتج المحلى الإجمالى بتلك الدول، فإن الاتحاد الأوروبى يرى أن المحافظة على قطاع زراعى قوى فى أوروبا تمثل ضرورة مرتبطة بالتوازنات الداخلية للتركيبة الاجتماعية والسياسية فى الدول الأعضاء، وتقتضى العمل على الحيلولة دون تدفق هجرة أهل الريف إلى الحضر وما يترتب على ذلك من تفاقم مشاكل البطالة والبيئة، وأخذًا فى الاعتبار النفوذ الكبير لجماعات المصالح الزراعية فى أغلب النظم السياسية الأوروبية.

ولذلك فإن الاتحاد الأوروبى يتبع سياسة زراعية شديدة الحمائية تجاه العالم الخارجى تحت مظلة «السياسة الزراعية المشتركة» - Common Agricultural Policy CAP. فقد قام الاتحاد الأوروبى باستبعاد تجارة المنتجات الزراعية من عملية التحرير الكامل للتجارة الدولية. وشهدت السياسة الزراعية فى المجموعة الأوروبية تقييدًا

شديداً للواردات عن طريق كل أنواع القيود التعريفية وغير التعريفية . وفى الوقت ذاته فإن الدول الأوروبية تقدم إلى المنتجين فى عدد كبير من السلع الزراعية صوراً مختلفة من دعم الإنتاج ودعم الصادرات الزراعية . وقد بلغ هذا الدعم، خلال عام ١٩٩٩ ، قرابة ٧٠ مليار دولار لضمان قدرة المنتجين التنافسية داخل سوق الاتحاد الأوروبى وفى أسواق العالم التصديرية[٨٢] ، بحيث تحولت الدول الأوروبية إلى بلاد مصدرة لعدد من المنتجات الزراعية لا تتمتع فيها بأية ميزة نسبية .

وقد أقرت «جات ١٩٩٤» ومنظمة التجارة العالمية بعد جولة أوروجواى هذه السياسة الزراعية المشتركة، وأصبحت حقًا مكفولاً للاتحاد الأوروبى فى جميع تعاملاته العادية والتفضيلية . وقد تضمنت «اتفاقية الزراعة» التزامًا بتخفيض الرسوم الجمركية بمقدار ٣٦٪ ينفذ خلال ست سنوات بالنسبة إلى البلاد المتقدمة وعشر سنوات بالنسبة إلى البلاد النامية . كما تضمنت التزامًا بتخفيض الدعم المباشر للصادرات الزراعية بنفس النسبة (أى ٣٦٪)، وكذلك تخفيض الدعم الإجمالى Aggregate Measure of Support للإنتاج الزراعى بنسبة ٢٠٪ فى حالة الدول المتقدمة، وبنسبة ١٣٪ فى حالة الدول النامية خلال نفس الفترة الانتقالية (أى ست سنوات أو عشر سنوات) . وتستثنى الدول الأقل نمواً من هذه الالتزامات[٨٣] .

وبطبيعة الحال فإن هذه السياسة الحمائية والداعمة فى نفس الوقت أدت إلى تشويه ملحوظ للتجارة الدولية فى السلع الزراعية لصالح المنتجين الأوروبيين وعلى حساب البلدان النامية المصدرة لسلع زراعية، ويهمنا منها الدول المتوسطية غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى ومن بينها مصر .

ومن الجانب الآخر، فإن بلدان جنوب وشرق المتوسط، وهى تتمتع بميزات نسبية فى مجال الإنتاج الزراعى، تنادى بضرورة تحرير تجارة المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة أسوة بتجارة السلع الصناعية . وتستند هذه الدعوة إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية . فإن قطاع الزراعة فى تلك الدول هو من أهم مصادر دخلها القومى، ويوفر سبل العيش لنسبة مرتفعة من العاملين فى

مختلف الأنشطة الاقتصادية (قرابة ٢٥٪ إلى ٣٠٪) وأسرهم، كما أن هذا القطاع يحقق درجة أكبر من الأمن الغذائى لتلك الدول بدلاً من تبعيتها للخارج وما يترتب على ذلك من تبعية سياسية وانعكاسات اجتماعية وسياسية فى الداخل. كما أن زيادة الصادرات الزراعية سوف تسهم فى إصلاح جزئى لخلل الموازين التجارية الخارجية لتلك الدول، بالإضافة إلى أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية هو إحدى الوسائل المهمة لتنمية قطاع الزراعة وتحديثه والحيلولة دون تهميشه، ومن ثم الحيلولة دون تصاعد هجرة أهل الريف إلى الحضر أو هجرتهم إلى دول الشمال الأوروبية بحثًا عن فرص أفضل للعيش وما يصاحب الهجرة من مشاكل اجتماعية وسياسية فى دول الجنوب ودول الشمال على السواء.

إزاء ما تقدم، يثور التساؤل حول طبيعة التنظيم الذى وضعته اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية لتجارة المنتجات الزراعية بين الطرفين، وما هى المزايا أو المعوقات التى يمكن أن تترتب على ذلك التنظيم بالنسبة لمصر فيما يتعلق بتنمية القطاع الزراعى فيها ؟.

للإجابة عن هذا السؤال ينبغى التمييز بين ثلاثة أنواع من المنتجات الزراعية:

١ - الحبوب وتجهيزاتها (الدقيق).

٢ - الخضر والفاكهة.

٣ - المنتجات الزراعية المصنعة.

إن الحبوب وتجهيزاتها هى عنصر فى غاية الأهمية من عناصر الأمن الغذائى لأية دولة. وباستثناء الأرز، فإن مصر هى أكبر دولة مستوردة للقمح فى منطقة جنوب البحر المتوسط حيث إن هذا المنتج يمثل قرابة ٥٠٪ من احتياجات مصر الغذائية[٨٤]. ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مكان الصدارة بين الدول التى تورد القمح إلى مصر: فإن الصادرات الأمريكية إلى مصر من القمح تمثل قرابة ٤٠٪ من واردات مصر الغذائية[٨٥]. وما يترتب على ذلك من تبعية أمنها الغذائى للولايات المتحدة. وكثيراً ما استخدمت الحكومات الأمريكية المتعاقبة

«سلاح الغذاء» للضغط على مصر لحملها على تغيير سياستها الداخلية والخارجية بما يتفق والمصالح الأمريكية. ولا نعتقد أن اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية سوف تغير من هذا الوضع كثيراً. فإن أقصى ما يمكن أن تستفيده مصر من هذه الاتفاقية هو استثمار المعونة الفنية التى يقدمها الجانب الأوروبى لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتى فى إنتاج القمح. ولكنها فائدة محدودة على أية حال، خاصة بالقياس إلى التزايد الكبير فى عدد السكان وبسبب محدودية الأراضى القابلة للاستصلاح فى هذا المجال، وكذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. والمخرج الوحيد من تبعية مصر للدول الكبرى على صعيد أمنها الغذائى هو التكامل الزراعى العربى الذى تتوافر عناصره بقدر أكبر بكثير من التكامل الصناعى العربى.

أمّا تجارة الخضر والفاكهة فهى تتمتع بأهمية بارزة بالنسبة لمجمل تجارة المنتجات الزراعية فى حوض البحر المتوسط أخذاً فى الاعتبار تعارض المصالح بين دول شمال وجنوب المتوسط. فصادرات الخضر والفاكهة تمثل ٥٠٪ من الصادرات الزراعية لكل من إيطاليا وتركيا واليونان وإسرائيل، و٤٤٪ من الصادرات الإسبانية، و٤٠٪ من الصادرات المغربية، و٣٤٪ من الصادرات التونسية. وما هو أهم من ذلك أن صادرات الدول الأوروبية المتوسطية الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى قد سجلت خلال عقد التسعينيات زيادة ملحوظة (خاصة بالنسبة لإسبانيا)، بينما شهدت هذه الصادرات انخفاضاً بالنسبة لدول جنوب المتوسط ومنها مصر وتونس والمغرب خلال نفس الفترة[٨٦]. هذه النسب تقدم مؤشراً واضحاً لصعوبة نفاذ منتجات مصر من الخضر والفاكهة إلى السوق الأوروبية الموحدة أمام منافسة منتجات الدول الأوروبية المتوسطية فى ظل سياسة الحماية والدعم التى تتمتع بها فى إطار سياستها الزراعية المشتركة كما ذكرنا من جانب، ومنافسة منتجات الدول المتوسطية الأخرى غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى (دول المغرب العربى وتركيا وإسرائيل) من الجانب الآخر. وفى هذا السياق، فإنه سوف يتعذر زيادة صادرات مصر من الخضر والفاكهة إلى أوروبا، أو حتى الحفاظ على مستوى صادراتها

الحالية، دون أن تتمتع بنظام تفضيلي يمكنها من ذلك. فهل العرض الزراعى الأوروبى فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية يوفر مزايا تفضيلية لصادرات مصر الزراعية؟.

يسمح العرض الزراعى الأوروبى فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية بنفاذ المنتجات الزراعية المصرية إلى السوق الأوروبية دون أن تفرض عليها رسوم جمركية. ولكن هذه المعاملة التفضيلية مقيدة بنظام الحصص (قيد كمى) من جانب، كما أنها مقيدة زمنيًا (أجندة أو روزنامة زراعية) من جانب آخر أى تحديد فترات زمنية يمكن للمزارع المصرى التصدير فيها، فقط بحيث تكون هذه الفترة خارج زمن إنتاج المزارع الأوروبى.

ويرى البعض أن هذه القيود تقلل من فرص الصادرات الزراعية المصرية للتسويق فى دول الاتحاد الأوروبى. ويمكن تفهم هذا الرأى من الناحية النظرية، ولكنه لاينسجم تمامًا والواقع المصرى. فقد تم الاتفاق على توسيع حصص التصدير بحيث تستوعب طاقات مصر التصديرية الحالية والمستقبلية وفق معدلات النمو الزراعى المستهدف إلى عام ٢٠٠٩ (٨٧)، كما تم التوسع فى مواسم التصدير (٨٨). فكأن القيد الكمى والقيد الزمنى لا يمثلان عائقًا حقيقيًا لاستفادة مصر من المعاملة التفضيلية التى توفرها اتفاقية المشاركة (الإعفاء من الرسوم الجمركية)، وزيادة قدرة صادراتها الزراعية على النفاذ إلى السوق الأوروبية بأسعار منخفضة نسبيًا مقارنة بالصادرات الزراعية المماثلة الواردة من أطراف ثلاثة لم ترتبط تفضيليًا بالاتحاد الأوروبى. بالإضافة إلى ذلك تتمتع الصادرات الزراعية المصرية التى تتجاوز الحصص المتفق عليها بتخفيض ٦٠٪ من الرسوم الجمركية over-quota reductions.

ومع ذلك يرى البعض أن الحديث عن زيادة حصص مصر من الصادرات الزراعية وتوسيع مواسم التصدير كسند لقبول مصر اتفاقية المشاركة مع أوروبا هو حديث دون مضمون حقيقى لأنه يتجاهل «الحماية المستترة» التى يوفرها الاتحاد الأوروبى للمنتجات الزراعية الأوروبية والتى تحد من منافسة الصادرات المصرية

لتلك المنتجات فى السوق الأوروبية. وتتمثل هذه الحماية المستترة فى أمرين: أولهما: هو التشدد فى مواصفات الجودة التى يجب أن تتوافر فى الصادرات المصرية. والأمر الثانى: هو فرض رسم دخول مرتفع على تلك الصادرات entry price. ونرى أن هذا النقد محل نظر.

ففيما يتعلق بمواصفات الجودة (رقابة نوعية)، فإن الاتحاد الأوروبى يفرض على وارداته الزراعية الوافدة من أية دولة معايير صحية ونباتية دقيقة لتلبية رغبات المستهلك الأوروبى. ولا غضاضة فى ذلك فى نظرنا. فإن مجرد توافر الميزة النسبية للدولة فى الإنتاج يعد غير كاف بمفرده لتحقيق القدرة التنافسية لها فى الأسواق الخارجية لاسيما فى أسواق دول الاتحاد الأوروبى. فمن الملاحظ أن من أهم أسباب انخفاض الصادرات الزراعية المصرية إلى أوروبا هو عدم التزام المصدرين المصريين بضبط الجودة فى صادراتهم بصورة أكثر صرامة[٨٩]. ولعل أبرز مثال لذلك رفض شحنات من البطاطس المصرية بسبب إصابتها بالعفن البنى. وجدير بالتذكير فى هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبى قد ساهم فى تمويل وحدة كبيرة فى وزارة الزراعة المصرية لمكافحة هذه الآفة. وقد تم بالفعل التغلب عليها إلى درجة كبيرة[٩٠]. كما تم تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على محطات فرز وتعبئة البطاطس بما يتفق واحتياجات أسواق دول الاتحاد الأوروبى. ونتيجة لذلك تمكنت مصر من تسويق صادراتها من البطاطس فى العام الماضى دون إثارة هذه المشكلة. وقد قطعت مصر شوطًا بعيدًا فى إنتاج الحاصلات الزراعية وفق المواصفات القياسية العالمية، وذلك بالاستعانة بخبرات أجانب معظمهم من الأوروبيين. ويعتبر هذا نموذجًا للتعاون بين مصر والاتحاد الأوروبى يحسب لاتفاقية المشاركة وليس ضدها.

ومن ناحية أخرى، يأخذ البعض على الاتحاد الأوروبى أنه يفرض «رسوم دخول» مرتفعة على صادرات مصر الزراعية، ويعتبر ذلك من قبيل «الحماية المستترة» للمنتجات الأوروبية والتى تفسد المنافسة العادلة بين المنتجات المصرية والمنتجات الأوروبية. وبموجب رسوم الدخول يتم تحديد حد أدنى لأسعار الدخول

لبعض السلع الحساسة لدى الاتحاد الأوروبى مثل البرتقال والخيار والطماطم والزهور. وتفرض هذه الرسوم على المنتجات التى يتم تصديرها إلى أوروبا بأسعار أقل من أسعار الدخول المحددة بنسب معينة (٢٪أو ٤٪ أو ٦٪ أو ٨٪)[٩١]. وتطالب وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين والزراعة واستصلاح الأراضى ألا تكون أسعار الدخول التى يطبقها الاتحاد الأوروبى على الصادرات الزراعية المصرية إليه عائقًا أمام نفاذ الحصص المعفية من الجمارك التى خصصت لمصر[٩٢]. وتقترح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تنازل الاتحاد الأوروبى عن فرض «رسوم دخول» على صادرات مصر الزراعية حتى إذا تم مقابل ذلك قبول مصر بتخفيض حجم حصص صادراتها[٩٣]. ولكن هذا النقد الموجه إلى اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية يتجاهل أن «رسوم الدخول» هى رسوم تعويضية special safeguard provisions كفلتها الاتفاقية الزراعية الدولية للاتحاد الأوروبى والتى أبرمت فى إطار دورة أوروجواى والتى تشرف على تطبيقها منظمة التجارة العالمية[٩٤]، وذلك بصرف النظر عن قبول مصر لاتفاقية المشاركة مع أوروبا أو عدم قبولها لها.

وإذا انتقلنا إلى وضع السلع الزراعية المصنعة، وهى الصناعات الغذائية بالأساس، فإن اتفاقية المشاركة نصت على إعفاء الصادرات المصرية التى وردت فى قوائم مرفقة بالاتفاقية من الرسوم على المكون الصناعى لتلك السلع والإعفاء الجزئى من الرسوم على المكون الزراعى بنسبة ٣٠٪ حتى لا تصبح واردات الاتحاد الأوروبى من السلع الزراعية المصنعة وسيلة للالتفاف حول «السياسة الزراعية المشتركة» التى يتبناها الاتحاد. وعلى حد قول السفير جمال بيومى المنسق العام للمفاوضات مع الجانب الأوروبى، فإن هذا الإعفاء الجزئى " لم تحصل عليه لاتونس ولا المغرب ولا الأردن ولا السلطة الفلسطينية ولا إسرائيل للمشاركة مع أوروبا[٩٥]. صحيح أن اتفاقيات المشاركة بين هذه الدول والاتحاد الأوروبى لم تنص على إعفاء جزئى من الرسوم على المكون الزراعى للسلع الزراعية المصنعة.

ولكن نصت «اتفاقية الزراعة» التى أبرمت فى إطار «جولة أوروجواى» على التزام الاتحاد الأوروبى بتخفيض الرسوم على المكون الزراعى للسلع بمقدار ٣٦٪ خلال ست سنوات من نفاذ الاتفاقية . ومع افتراض تنفيذ هذا الالتزام وطبقًا للالتزام العام بالمساواة فى المعاملة ، فإن الدول التى أبرمت اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبى سوف تستفيد من هذا التخفيض وهو أعلى من التخفيض الذى حصلت عليه مصر (٩٦) .

وعلى أية حال فقد أبدى الجانب الأوروبى استعداداً لخفض الرسوم الجمركية على المكون الزراعى فى السلع بنسبة أكبر فى صورة تنازلات متبادلة يقرها «مجلس المشاركة» بين الطرفين بالنسبة لنوعيات من السلع يتم اختيارها بالاتفاق بين الجانبين .

ملاحظات ختامية:

وفى ختام هذا المبحث المخصص للمحور الاقتصادى والاجتماعى ينبغى إبداء بعض الملاحظات العامة حول بعض النقاط التى سوف تؤثر بالقطع فى سيناريوهات مستقبل «الدائرة المتوسطية» فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

الملاحظة الأولى: لقد أشرنا من قبل إلى الخلل الكبير فى الميزان التجارى وفى ميزان المدفوعات بين مصر والاتحاد الأوروبى لصالح هذا الطرف الأخير . ويرجع هذا الخلل أساسًا إلى تركيبة الصادرات المصرية التى تتركز فى مجموعة سلعية محدودة ، حيث يصل نصيب البترول الخام ومشتقاته إلى نحو ٥٠٪ من مجمل الصادرات المصرية ، ويصل نصيب القطن الخام وغزول القطن إلى نحو ٢٠٪ ، مع النمو البطىء للصادرات الصناعية وصادرات الخضر والفاكهة والمنتجات الزراعية المصنعة . وفى المقابل فإن ضعف قاعدة الصناعة فى مصر واعتماد مصر على الخارج فى أمنها الغذائى يترتب عليه ارتفاع نسبة وارداتها من السلع الرأسمالية (الآلات ومعدات النقل) ومن الحبوب والمواد الغذائية الأخرى ، مقارنة بتواضع

صادراتها. ويترتب على هذا الوضع ضرورة معالجة هذا الخلل الذى يعد من الآثار السلبية الآنية لتحرير التجارة بين الطرفين.

ولا شك أن العلاج الناجع لهذا الخلل يتطلب تنفيذ خطط جدية لإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد المصرى فى شقيه الصناعى والزراعى لرفع قدرته التنافسية. ولكن إلى أن يتم ذلك خلال الفترة الانتقالية لابد من التصدى لهذا الخلل إذا ترتب عليه أضرار جسيمة لأحد الطرفين. وفى هذا الصدد تنص اتفاقية المشاركة على أنه إذا تعرضت مصر أو دولة أو عدة دول فى الجماعة الأوروبية لخطر مواجهة صعوبات جدية بخصوص ميزان المدفوعات، فإنه يمكن لمصر أو لدول الجماعة على التوالى، وبما يتمشى مع الأحكام الموضوعية فى إطار الجات ونظام صندوق النقد الدولى، اتخاذ **تدابير تقييد** فيما يتعلق بالمدفوعات الجارية إذا كانت تلك التدابير ضرورية للغاية. وعلى مصر أو الجماعة، كما هو ملائم، إبلاغ الطرف الآخر بها فوراً، مع وضع جدول زمنى لإزالتها فى أقرب فرصة. وقد وضعت الاتفاقية آلية تتمثل فى «مجلس المشاركة» للتحقق من الصعوبات التى يواجهها أى طرف من الأطراف فى هذا المجال، والموافقة على جدول زمنى لإزالة الإجراءات التقييدية التى تتخذ بصفة مؤقتة للتغلب على هذه الصعوبات التى تتخذ بصفة مؤقتة للتغلب على هذه الصعوبات.

الملاحظة الثانية: قد يترتب على تحرير التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبى خسائر للموازنة العامة للدولة نتيجة لتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن الصادرات الأوروبية لمصر. ولابد من توافر مصدر تمويلى آخر لتعويض نقص أو فقدان إيرادات الرسوم الجمركية والتى تعتمد عليها مصر بكثافة ضمن موارد ميزانيتها العامة. ويتمثل هذا التمويل التعويضى compensatory finance فى الغالب فى فرض ضرائب غير مباشرة - مثل ضريبة المبيعات - ولكن شريطة الالتزام بعدالة توزيع الأعباء بين فئات المجتمع أخذاً فى الاعتبار حماية جمهور المستهلكين من ذوى الدخول المحدودة والفقراء.

الملاحظة الثالثة: تكفل اتفاقية المشاركة لمصر الحق فى طلب تعديل المزايا التفضيلية التى حصلت عليها بمقتضى الاتفاقية، بحيث لا تؤدى التنازلات الجديدة العامة التى سيقدمها الاتحاد الأوروبى على أساس غير تفضيلى فى إطار تحقيق مزيد من تحرير التجارة العالمية إلى تآكل المزايا التفضيلية التى حصلت عليها مصر فى اتفاقية المشاركة erosion of preferences(٩٧) .

الملاحظة الرابعة: تكفل اتفاقية المشاركة حق مصر فى المطالبة بتحسين المزايا التجارية التى توفرها الاتفاقية، وذلك فى حالة انضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى عضوية الاتحاد الأوروبى، وذلك على نسق التعديلات التى أدخلتها الجماعة الأوروبية فى عام ١٩٨٧ على اتفاقية التعاون مع مصر المبرمة فى عام ١٩٧٧ عندما انضمت كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى عضوية السوق الأوروبية المشتركة آنذاك. هذا التفاهم بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية التى ترتبط باتفاقية مشاركة مع الاتحاد سوف يخفف من وقع الآثار السلبية التى يمكن أن تترتب على مستقبل التعاون المتوسطى نتيجة لاحتمال توسيع عضوية الاتحاد الأوروبى شرقًا فى القارة الأوروبية.

الملاحظة الخامسة: تتعلق بالبعد الاجتماعى للمشاركة المصرية ـ الأوروبية وهو بعد متعدد المجالات يمكن إسناده عمومًا إلى مفهوم «تنمية الموارد البشرية» الذى يتضمن موضوعات متنوعة مثل تنظيم الأسرة، وحماية المرأة والطفل، والرعاية الصحية، والتعليم والتدريب المستمر. . إلخ. ولقد خصصت اتفاقيات المشاركة فصلاً كاملاً للتعاون فى هذه المجالات تحت عنوان «الحوار والتعاون الاجتماعى». ولعل مشكلة العمالة هى أكثر هذه المجالات أهمية لما لها من أبعاد داخلية وخارجية. وتختلف الاهتمامات الأوروبية بهذا الموضوع عن اهتمامات دول جنوب المتوسط ومن بينها مصر.

ينبغى التذكير بأن الاتحاد الأوروبى يبدى اهتمامًا كبيرًا بالحد من هجرة العمالة الوافدة من دول جنوب المتوسط إلى أقاليم الدول الأعضاء فى الاتحاد لأسباب

اقتصادية (الحد من تفاقم مشكلة البطالة)، واجتماعية (الحفاظ على تقاليد المعيشة الأوروبية)، وأمنية (مكافحة الإرهاب الدولى الذى يرتبط بامتداد التيارات الإسلامية المتطرفة إلى أوروبا). وإذا كانت اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط تنص على المعاملة العادلة للعمال الوافدين الذين يقيمون ويعملون بصورة قانونية فى أقاليم الدول المضيفة، فإنها تؤكد فى نفس الوقت، وبصفة خاصة، على تعاون الأطراف من أجل تخفيف ضغوط الهجرة إلى أوروبا بشكل عام، وإعادة المهاجرين غير القانونيين إلى أوطانهم على وجه التحديد. وفى سبيل ذلك، يتخذ الاتحاد الأوروبى إجراءات صارمة لتقييد الدخول وشروط الإقامة والعمل فى دول الاتحاد، كما أنه أبدى استعداداً لتقديم معونات مالية وفنية لإقامة مشاريع اقتصادية تولد النمو والتوظيف فى الأوطان الأصلية للعمالة العربية المهاجرة تستوعب أعداداً كبيرة من اليد العاملة، وكذلك مساعدة الدول فى إعادة توطين العمال المهاجرين الذين يقيمون ويعملون بصورة غير مشروعة فى البلدان الأوروبية.

أمّا الجانب المصرى فهو يؤكد أساساً على ضرورة المعاملة العادلة للعمال المصريين الذين يقيمون ويعملون بصورة قانونية فى أقاليم الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى. وتنص اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية على بدء محادثات حول إبرام اتفاقيات ثنائية متبادلة متعلقة بأحوال العمل وحقوق العمال والضمانات الاجتماعية للعمال فى الدول المضيفة. ولا تمانع مصر من حيث المبدأ على إعادة العمال المصريين الذين وفدوا و قاموا بشكل غير مشروع فى الأقطار الأوروبية، إذ أن عدد هذه الفئة من العمال ضئيل للغاية.

من ناحية أخرى، فإن اهتمام مصر بقضية هجرة العمالة المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبى هو اهتمام محدود مقارنة باهتمامات دول المغرب العربى التى تعتبر دول غرب أوروبا، لاسيما فرنسا، المجال الطبيعى لهجرة العمالة المغاربية بحكم العلاقات التاريخية والاقتصادية الوثيقة بين الجانبين. أمّا العمالة المصرية المهاجرة

فتتجه أساسًا إلى دول الخليج العربى النفطية كما ذكرنا. ففى عام ١٩٩٥، بلغ عدد العمال المصريين الوافدين إلى أوروبا نحو ٦٥ ألف عامل فقط. وتعتبر إيطاليا أكثر أعضاء الاتحاد الأوروبى استقبالاً للعمالة المصرية (٢٣,٤٩٧ ألفا)، تليها اليونان (٩,٦٧٠ ألفا)، ثم فرنسا (٦,٣٤١ ألفا)[٩٨]. وتفسير ذلك أن العمالة المصرية تدرك تمامًا قوة المنافسة التى تواجهها فى سوق العمل الأوروبية. فمنذ إبرام «الوثيقة الموحدة» فى عام ١٩٨٦، اتخذت دول «الجماعة الأوروبية» خطوات حاسمة ومتسارعة نحو تحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادى فيما بينها، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تفضيل العمال القادمين من جنوب أوروبا من الدول الأعضاء فى الجماعة (إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، واليونان)، ويليهم فى الأفضلية العمالة القادمة من دول شرق أوروبا بعد تحولها إلى نظام اقتصاد السوق منذ بداية التسعينيات، ناهيك عن منافسة العمالة المغاربية للعمالة المصرية فى دول غرب أوروبا.

أمّا اهتمام مصر الحقيقى بقضية العمالة فيتعلق بمدى تأثير المشاركة المصرية-الأوروبية فى البعد الداخلى لتلك القضية. وفى هذا الصدد ينبغى التذكير بأن «إعلان برشلونة» لعام ١٩٩٥ - وهو المرجعية الأساسية لجميع اتفاقات المشاركة الثنائية بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط - يستهدف تضييق الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب من ناحية، وبين طبقات المجتمعات الوطنية من ناحية أخرى. كما أنه يستهدف تحقيق «الرخاء المشترك» لجميع الشعوب المتوسطية من خلال النمو الاقتصادى باتباع «خصخصة» الاقتصاديات القومية لدول الجنوب واتباع حرية التبادل التجارى مع دول الشمال. ولكن الواقع يدل على عدم مصداقية الإعراب عن هذا الأمل، وأن «الرخاء المشترك» يقوم على افتراض مفرط فى التفاؤل. فإن تحرير اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، والتعاون الاقتصادى بين هذه الدول ودول الاتحاد الأوروبى لم يؤد إلى تضييق الفجوة بين الجانبين، بل على العكس أدى إلى تعميقها لكى تصل إلى

عشرة إلى واحد فى أواخر التسعينيات، ومن المتوقع أن تصل إلى عشرين إلى واحد بحلول عام ٢٠١٠[٩٩].

كذلك فإن إعادة هيكل الاقتصاد المصرى من خلال «الخصخصة» وتحرير التبادل التجارى بين مصر والخارج لم يؤديا إلى القضاء على مشكلة البطالة فى مصر. كما أنهما أسفرا عن تعميق الفجوة بين ذوى الدخول المرتفعة (طبقة رجال الأعمال) وذوى الدخول المتدنية (طبقة الأجراء فى القطاعين الصناعى والزراعى وفى المؤسسات الحكومية العامة). وقد رصد محللون متخصصون زيادة نسبة المصريين الذين يعيشون «تحت حد الفقر»[١٠٠]. كذلك فإن نمط النمو الاقتصادى فى مصر يتسم حتى الآن بعدم التوازن بين الأقاليم. فإن أقاليم صعيد مصر أقل نمواً وأكثر فقراً من أقاليم الدلتا. ولاشك أن استمرار هذا الوضع يحمل فى طياته بذور الصراع داخل المجتمع المصرى. وهذا ما يفسر جزئيًا على الأقل تمركز حركات المعارضة للنظام الاقتصادى فى ريف صعيد مصر وفى الأحياء الشعبية والمناطق العشوائية فى المدن الكبرى. فالتنمية الاقتصادية الحقيقية لا تنفصل عن اعتبارات العدالة الاجتماعية فى توزيع عوائد التنمية.

المبحث الثالث

المحور الثقافى

ملاحظات تمهيدية:

لاشك أن التطورات التى طرأت، فى العقدين الأخيرين، فى وسائل الانتقال transportation والاتصال communication تعد من أهم التطورات التى شهدها تاريخ العلاقات البشرية على الإطلاق. فقد تسارعت حركة الناس من مكان إلى مكان، كما تسارعت حركة نقل الأخبار والمعارف بين البشر، فأدت إلى سقوط الحواجز المكانية والزمانية بين الشعوب، واكتسبت هذه الوسائل بالفعل سمة العالمية والفورية. وما هو أهم من ذلك أن المواد الإعلامية التى تبثها شبكات الاتصال العالمية، قد خرجت من نطاق الرقابة الصارمة التى كانت تفرضها عليها مؤسسات الدولة القومية من قبل. وبذلك أصبح من الممكن القفز فوق الحدود السياسية والثقافية والتقليل من مشاعر الانتماء إلى مكان محدد (الوطن)، أو الانتماء إلى أيديولوجية قومية معينة (مثل القومية العربية)، أو الانتماء إلى عقيدة دينية بكل ما تحمله من أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية (مثل «الهوية الإسلامية»).

وحيث إن شبكات الاتصال العالمية، ومقرها الغرب على وجه العموم، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد، قد دأبت على بث مواد إعلامية تكاد تكون نمطية وتغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى، فقد كثر الحديث والجدل الحاد حول «عولمة الثقافة» فى اتجاه صياغة «ثقافة عالمية» جديدة تتعدى

اختلاف الهويات الثقافية بين الشعوب - أو تعتدى عليها - وتفرض نموذجًا موحدًا للفكر والقيم الإنسانية وسبل العيش مصدره الغرب («تغريب الثقافة»)، أو الولايات المتحدة الأمريكية («أمركة الثقافة»).

وفى عالمنا العربى، تحظى ظاهرة " عولمة الثقافة " باهتمام ملحوظ وتثير حوارات حادة بين نخبة المفكرين وعلى مستوى الثقافة الجماهيرية. فقد كثرت الندوات التى تناولت هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المؤتمر الذى نظمه، فى يناير ١٩٩٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية فى أبو ظبى حول «ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها فى المجتمع والدولة فى العالم العربى». ونذكر كذلك «مؤتمر العلاقات العربية - الأمريكية وتحديات العولمة» الذى عقد فى الدار البيضاء فى أوائل مارس ١٩٩٧، والدورة التى نظمتها أكاديمية المملكة المغربية فى أوائل مايو ١٩٩٧، حول «العولمة والهوية»[١٠١]، والندوة التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت، فى ديسمبر ١٩٩٧، حول «العرب والعولمة»[١٠٢]، والندوة التى نظمها المجلس الأعلى للثقافة فى القاهرة، فى أبريل ١٩٩٨، حول «العولمة وقضايا الهوية الثقافية»[١٠٣]، والندوة التى نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، فى يونيو ٢٠٠٠، حول «العولمة والعالم العربى»... إلخ[١٠٤].

ليس هذا مكان الخوض فى تحليل الأدبيات النظرية حول أطروحة «العولمة الثقافية» وتجلياتها على الأصعدة المختلفة[١٠٥]. ولست على أية حال مؤهلاً للخوض فى هذا الحوار بالتفصيل. ولذا سأكتفى، فى هذا الصدد، بإبداء ملاحظتين عامتين لهما وزنهما فى تقييم البعد الثقافى للشراكة الأوروبية - المتوسطية.

الملاحظة الأولى: تتعلق بغموض المفاهيم العامة التى يستند إليها الحوار حول أطروحة «العولمة الثقافية» مثل مفهوم «الحضارة» civilization، ومفهوم

«الثقافة» culture، ومفهوم «الهوية» identity. فهى ليست من المفاهيم البديهية، وإنما تتسم بالنسبية والتداخل الشديد.

فقد تنتمى شعوب إلى حضارة واحدة ولكن تتنوع ثقافاتهم. فالمجتمعات الأوروبية تلتقى مع المجتمع الأمريكى فى نطاق الحضارة الغربية، ولكن تتميز عنه بخصوصيات اجتماعية وثقافية جاءت نتيجة تراكمات تاريخية أوروبية. ولذلك تحرص الدول الأوروبية حرصًا شديدًا على الحفاظ على ذاتيتها الثقافية تمييزًا لها عن الثقافة الأمريكية. ففى المؤتمر الدولى للسياسات الثقافية الذى نظمته اليونسكو فى المكسيك فى عام ١٩٨٢، ندد وزير الثقافة الفرنسى ووزيرة الثقافة اليونانية بالجهود الأمريكية لنشر الثقافة الأمريكية ووصفاها بأنها من قبيل «الغزو الثقافى»، وما ينتج عنه من تهديد لبنية الثقافة الوطنية ومنظومة القيم فى بلديهما[١٠٦]. كذلك فإن الوطن العربى يضم مجتمعات تنتمى إلى الحضارة العربية ـ الإسلامية ولكن تتعدد ثقافاتها بحكم تجذرها فى بيئات محلية لها خصوصيتها بحكم اختلاف تركيباتها الاجتماعية وأنماط حياتها وتراثها التاريخى الذى يمتد إلى الماضى السحيق. من هذا المنظور تختلف الثقافة المصرية عن نظيرتها فى الخليج أو فى المغرب العربى. ومع التسليم بأن الحضارة تتجاوز حدود الجغرافيا السياسية التى تفصل بين الشعوب، وتعمل على توحيد معتقداتها وقيمها وفكرها إلى حد كبير، ومن ثم تؤدى بالقطع إلى تشابه ثقافاتها، فإنها مع ذلك لا تهدر خصوصية ثقافة كل شعب لأن هذه الخصوصية ترتبط بنوعية التفاعل بين الإنسان وغيره فى ذات المجتمع الوطنى الذى يعيش فيه من خلال حياة اجتماعية نشيطة.

فكأن عمومية الحضارة لا تتعارض مع التفرد الثقافى، وتظل العلاقة الجدلية قائمة دائمًا بين وحدة الحضارة وتنوع الثقافات. وهذا ما يدعونا للتطرق إلى مفهوم «الهوية» الذى يكتنف مضمونه غموض شديد، لاسيما فى الفكر العربى. ويدل على ذلك الاختلافات الواسعة بين الكتاب العرب فى استخدام ذلك المفهوم باختلاف دوائر الهوية كالدائرة القطرية (الوطنية)، والدائرة القومية (العروبة)،

والدائرة الإسلامية، بالإضافة إلى الخلاف بين أنصار الرؤية العلمانية للدولة والمجتمع الذين يدعون إلى التفاعل الإيجابى مع المتغيرات العالمية المعاصرة، وأنصار التيارات الدينية السلفية المتشددة الذين يدعون إلى اعتبار الماضى مرجعية وحيدة للنظام السياسى ولحياة المجتمع العربى فى الحاضر وفى المستقبل(١٠٧).

ونرى أن هذا الجدل المحتدم يتسم بقدر كبير من الغلو. فإن هوية الإنسان العربى تتحدد من خلال دوائر عدة فى وقت واحد، وليس من التناقض الانتماء إلى هذه الدوائر معًا: القطرية، والقومية العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة العالمية.

أمَّا الملاحظة الثانية: فتتعلق بنوعية التفاعل بين الحضارات والثقافات: هل هى علاقة صراعية clash of civilizations and cultures، أم هى علاقة تفاعل إيجابى يعكس واقع التأثير والتأثر المتبادل؟

إن التصدى لهذه الإشكالية يكتنفه الغموض أحيانًا والتناقض أحيانًا أخرى، كما أنه يتأثر بالانفعال الوجدانى الذى يقوم على مسلمات postulates لم يتم التحقق منها وإثباتها على أرض الواقع بمفهوم معرفى موضوعى.

لا يشك أحد فى أن الاختلافات الحضارية والثقافية قد تخلق بيئة عدائية بين الشعوب؛ وذلك بسبب الميل الطبيعى لأية حضارة أو ثقافة كبرى للانتشار على حساب الحضارات والثقافات الأخرى. من هذا المنظور ارتفعت أصوات كثيرة فى كافة أرجاء المنطقة العربية تحذر من تعرض العرب والمسلمين لأشكال متنوعة من القيم والتقاليد الأجنبية الغربية من خلال وسائل الاتصال العالمية بهدف فرض الهيمنة عليهم وطمس هويتهم وإرغامهم على التسليم بتفوق قيمة الحضارة والثقافة الغربية. وهو ما أطلق عليه بعض الكتاب شعار «الاختراق الثقافى»(١٠٨). أو «الغزو الثقافى» الغربى للهوية العربية ـ الإسلامية، والذى وصفه بعض الكتاب بأنه «الاستعمار الجديد رقم اثنين»، امتداداً للاستعمار الجديد رقم واحد «وهو السيطرة الاقتصادية»(١٠٩).

ونحن نرفض هذا الموقف المبدئى فى صيغته المطلقة لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: إن هذا الموقف يكشف عن تعجل فى إطلاق الأحكام العامة دون التبصر فى منطق تطور التاريخ. فإن استقراء التاريخ يؤكد أن انتشار حضارة، أو ثقافة، معينة لا يكفى للتدليل على الرغبة فى الهيمنة. فقد تنتشر حضارة، أو ثقافة، بعينها بحكم تفوقها الموضوعى على الحضارات أو الثقافات الأخرى بصرف النظر عن الغالب والمغلوب فى الصراع العسكرى أو الاقتصادى أو السياسى بين الأمم(١١٠). فقد صمدت حضارة مصر الفرعونية، بل وانتشرت فى الخارج، بالرغم من هزيمة مصر عسكريًا وخضوعها للحكم الأجنبى (اليونانى، الرومانى. . .) لعدة قرون. كذلك فشلت حضارة الأتراك فى العهد العثمانى فى طمس الحضارة العربية الأكثر تفوقًا.

السبب الثانى: إن هناك مسافة كبيرة بين المقدرة الفنية فى استخدام وسائل الإعلام والاتصال الحديث وحقيقة التحولات الثقافية. فمن المعلوم أن تعدد اللغات وما تحتويه من مضامين فكرية مختلفة يمثل عائقًا قويًا أمام انتشار «ثقافة عالمية» موحدة، أو نمط موحد للسلوك البشرى. فإن وصول نفس «الرسالة» الإعلامية إلى الجميع لا يعنى بالضرورة أنها سوف تفسر من الجميع بنفس الطريقة، ويستفاد منها نفس المعنى: فالرسائل المستقبلة تمر بمرحلة تقويم ذهنى من جانب المستقبلين لها، من خلال منظومة قيمية محددة سلفًا. وبالتالى يصبح من العسير، إن لم يكن من المستحيل، إخضاع ما هو إنسانى لنظرة أحادية أو لفكر نمطى، مهما كانت قوة الوسائل التقنية التى تروج لتلك النظرة أو لذلك الفكر.

السبب الثالث: وهو يرتبط بالسبب الثانى، إن الإسراف فى الترويج لثقافة عالمية نمطية يؤدى فى الغالب إلى ردود فعل رافضة. فعلى مستوى السياسة الثقافية الرسمية، تقوم الدولة المهُدَّدة بعملية إحياء ثقافى واسع المدى وعلى مستوى النخبة الفكرية والثقافة الجماهيرية، ذلك أن الترويج المبالغ فيه لما يسمى «بالثقافة المعولمة» يؤدى إلى التمسك بالهوية الثقافية التقليدية (وهو ما يسمى «بالانكفاء الثقافى»)، كما قد يؤدى إلى تشبث الحركات الراديكالية ذات التوجه الإسلامى بالتراث الدينى

السلفى والتقاليد العرفية الجامدة. فقد يكون للإعلام الترويجى تأثيره الوقتى والسطحى، خاصة فى طبقة الشباب، ولكن سرعان ما يهجر وسرعان ما يعود الناس إلى هويتهم الأصلية. ومع ذلك تجدر ملاحظة أن الهوية، وإن كانت تمثل عنصر الثبات والاستمرار فى حياة المجتمع، فإنها لابد أن تتكيف مع المتغيرات المتواصلة والمتسارعة التى تطرأ على الحياة العصرية دون تفريط فى ثوابتها الثقافية الخاصة.

ويسجل التاريخ عملية التكيف هذه منذ القدم. فقد عرف العالم من قديم التفاعل الإيجابى الخلاق بين الحضارات والثقافات رغم تنوعها واختلافاتها على أساس الحوار والاعتراف المتبادل بخصوصياتها، وذلك رغم كثرة الصراعات والحروب بين الشعوب. وقد أضحى الحق فى التنوع الثقافى وعدم طغيان ثقافة على أخرى قاعدة من قواعد القانون الدولى، وذلك استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية التى تقرر الحماية الدولية لحقوق الإنسان. وبالتحديد، نصت اتفاقية لندن، فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٥، التى أنشأت منظمة اليونسكو، على المحافظة على التعددية والخصوصية الثقافية للدول الأعضاء بوصفها عنصراً أساسيًا للسعى إلى السلم. وقد جاء فى إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى الذى أصدره المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الرابعة عشرة، يوم ٤ نوفمبر ١٩٦٦، أن لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها، وإن من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمى ثقافته، وأن جميع الثقافات بما تتضمنه من تنوع خصب، وما بينها من تأثير متبادل جزء من التراث الذى يشترك فى ملكيته البشر جميعًا، وليس فى تنوع الهويات وتعدد الخصوصيات ما يتعارض مع تحقيق المصالح المشتركة بين الشعوب[١١١].

أولاً- الأبعاد الثقافية فى مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية:

ويمثل البعد الثقافى للشراكة الأوروبية- المتوسطية امتداداً أكثر تحديداً جغرافيًا للجدل الدائر حول «العولمة الثقافية»[١١٢].

لقد اهتم مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية اهتمامًا ملحوظًا بالأبعاد الثقافية للعلاقات بين دول حوض البحر المتوسط. فقد دعى «إعلان برشلونة» لعام ١٩٩٥ إلى نبذ التعصب في جميع أشكاله، والحوار بين الأديان والحضارات، واحترام تنوع الثقافات والتقاليد بين شعوب المنطقة باعتباره أساسًا من أسس خلق بيئة مواتية لتعاون أفضل فيما بينها بهدف إقامة منطقة رخاء مشترك تنعم في ظله شعوب المتوسط بالاستقرار والسلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقد عكست اتفاقيات المشاركة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب وشرق المتوسط - ومنها مشروع اتفاقية المشاركة الأوروبية المصرية - ذلك الاهتمام. فأوردت نصًا متعدد البنود بشأن «التعاون في الشئون الثقافية» يشمل جوانب متعددة مثل المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي (الأماكن الأثرية، الكتب والمخطوطات النادرة)، الترجمة، التعاون الإعلامي، والتعاون في وضع البرامج الثقافية . . . إلخ. وبالإضافة إلى ذلك وردت بنود أخرى كثيرة ذات صلة بالجانب الثقافي وتتعلق بتوطيد النظام الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، وتحسين وضع المرأة، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني . . . إلخ.

إن صيغة العموم في خطاب برشلونة تضفي عليه طابعًا غامضًا فيكون عرضة لتفسيرات مختلفة حول مضمونه الحقيقي وأهدافه. وفي هذا الصدد، تثور ثلاثة تساؤلات محددة هي:

- هل تستقيم دعوة برشلونة مع ما سبق قوله بأن مفهوم الدائرة المتوسطية لا يعكس بالضرورة لدى شعوب المتوسط «هوية إقليمية محددة» لعدم وجود «إدراك جماعي» بالانتماء إلى مجموعة متميزة من الدول المتجانسة. ذلك أن السمة البارزة للشعوب المتوسطية هي الاختلاف والانقسام إلى تجمعات متباينة من حيث عقائدها الدينية، أو التمايز الفكري والثقافي فضلاً عن اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية ومستوى نموها الاقتصادي وتركيباتها الاجتماعية؟.
- ما حقيقة الدعوة إلى التعاون الثقافي في المنظور الأوروبي؟

- ما مدى استجابة مصر لهذه الدعوة على المستوى الحكومى الرسمى، وعلى مستوى النخب المثقفة، وعلى مستوى نبض الجماهير؟.

فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الأول، لا نجد تعارضًا بين اختلاف شعوب شمال المتوسط وجنوبه من حيث تباين الحضارات والثقافات من جانب، والحوار بين الحضارات والتعاون الثقافى فيما بينها من الجانب الآخر. صحيح أن الاختلافات العميقة بين الحضارة المسيحية الأوروبية والحضارة الإسلامية العربية قد أفرزت صراعات عديدة بين الجانبين(١١٣) ولكن، من ناحية أخرى، فإن طابع الصراع أو الصدام الحضارى لم يكن يعنى إهدار أية إمكانية لتعاون متوسطى. فقد فرض الجوار الجغرافى ضرورة إقامة ترتيبات تعاونية لتحقيق منافع متبادلة والبحث عن حلول جماعية للقضايا المشتركة فيما بينها. وخضعت هذه الترتيبات لواقع توازنات القوى بين الوحدات السياسية المستقلة دون أن يقف اختلاف الحضارات وتباين الثقافات حائلاً دون ذلك التعاون(١١٤).

ومن بين أوجه التعاون، التفاعل الإيجابى بين الحضارتين المسيحية والإسلامية. فإن تاريخ العلاقات بين الشعوب المتوسطية خلال ثلاثة عشر قرنًا يسجل إلى جانب الصراع تلاقحًا cross fertilization متواصلاً بين الحضارات والثقافات. من هذا المنظور، فإن دعوة برشلونة إلى حوار الأديان والحضارات، واحترام تنوع الثقافات هى دعوة إلى إعادة قراءة تاريخ طويل من التواصل الحضارى والثقافى، ودعوة إلى تصويب بعض الأفكار المغلوطة عن العرب والمسلمين فى الذاكرة الأوروبية نتيجة لصراعات سابقة والتى أحيتها سياسات بعض التيارات الإسلامية الراديكالية المعاصرة التى لم تستنكف اتباع أساليب إرهابية ضد خصومها، وأيضًا صورة أوروبا فى الذاكرة الإسلامية - العربية والتى ارتبطت بماضى أوروبا الاستعمارى فى المنطقة واحتضانها لقيام دولة إسرائيل فى قلب الوطن العربى. وإذا كان هذا هو المقصود بالتعاون الثقافى بين شعوب شمال وجنوب المتوسط، فإن الدعوة المتوسطية ليست محل اعتراض لأن الحوار هو المدخل السليم لتصويب الصورة المشوهة التى

تكونت على مر العصور فى أذهان الشعوب ذات الحضارات والثقافات المختلفة، ومن ثم الوقاية preventive measure من نشوب نزاعات ذات طبيعة أيديولوجية وهى أسوأ أنواع النزاعات[١١٥].

ولكن الدعوة إلى التواصل بين الحضارات والثقافات شيء، وترويج فكرة وجود ثقافة متوسطية توحيدية شيء آخر. فيؤكد البعض، خاصة فى أوساط المفكرين الفرنسيين (مثل بول بالتا وادجاربيزانى)[١١٦] والمصريين (مثل طه حسين، وحسين مؤنس، وسلامة موسى) على وجود العديد من العناصر المشتركة والمتشابهة بين ثقافات شعوب البحر المتوسط أفرزت «ثقافة متوسطية» متميزة إلى درجة الحديث عن «أسرة الشعوب المتوسطية» و «الطباع والتقاليد المتوسطية». . . إلخ. بعبارة أخرى، فإن حوض البحر المتوسط هو بمثابة البوتقة التى تنصهر فيها ثقافات الشعوب المتوسطية لتشكل ثقافة متوسطية موحدة لها قيمها ومعاييرها ورموزها وتعكس توحيد نمط التفكير. ولا تقتصر هذه الرواية على أوساط المفكرين ولكنها امتدت أيضًا إلى المستوى الحكومى الرسمى. ففى اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء فى «منتدى المتوسط» فى سانت مكسيم (فرنسا) فى أبريل ١٩٩٥، تقرر تشكيل لجنة ثقافية تعمل على نشر «ثقافة متوسطية مشتركة» promouvoir une "culture méditerranéenne commune" تقوم على دمج «التراث المشترك» للشعوب المتوسطية مع متطلبات «الحياة العصرية» (إشارة إلى معارضة «التيار السلفى» الذى تتبناه بعض الجماعات الإسلامية)، وذلك عن طريق تشجيع حركة الترجمة، وإقامة المهرجانات الثقافية، وتنسيق برامج التعليم. . . إلخ.

ونرى أن هذا التوجه مبالغ فيه لأنه حتى إذا افترضنا جدلاً أن «الثقافة المتوسطية» المزعومة تتضمن أبعادًا توحيدية، فإن هذا لا يعنى أن فى استطاعتها الالتفاف حول واقع تنوع ثقافات الشعوب المتوسطية التى تمثل العقيدة الدينية عنصرًا أساسيًا فى تكوينها؛ وهو أكثر العناصر مقاومة لمحاولات الانتقاص منه ناهيك عن محاولات إزالته. فالمقصود إذن بالبعد الثقافى للشراكة الأوروبية - المتوسطية ليس إدماج

ثقافات شعوب المنطقة فى ثقافة متوسطية موحدة، ولكن تعويد الشعوب على التعايش السلمى فيما بينها على أساس الإدراك المتبادل والاحترام المتبادل للخصوصيات الثقافية، وبناء جسور ثقة حقيقية بين المؤسسات الحكومية والتنظيمات الشعبية على جانبى المتوسط وصولاً إلى درجة أفضل من التعاون. **ولكن المعضلة تكمن فى ارتباط البعد الثقافى بالبعد السياسى فى المنظور الأوروبى.** وهذا ما يدعونا إلى محاولة الإجابة عن السؤال الثانى الذى طرحناه بشأن حقيقة الدعوة الأوروبية إلى التعاون الثقافى مع دول وشعوب جنوب وشرقى المتوسط.

إن الدعوة إلى التعاون الثقافى، فى المنظور الأوروبى، ليست مجردة تمامًا عن الهدف السياسى للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية. فقد اقترنت هذه الدعوة، كما سبق أن ذكرنا، بالدعوة إلى ضرورة التحديث السياسى ومدخله إقرار وتدعيم الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان. وهذه الدعوة الأخيرة تعكس فى الحقيقة الإدراك الجماعى الأوروبى للمصادر الجديدة لتهديد الأمن الأوروبى، بعد انهيار الأيديولوجية الشيوعية، والتى تتصل بما سماه الأوروبيون والغربيون عمومًا «بالأصولية الإسلامية» intégrisme / fundamentalisme ويسميه جمهور المسلمين المعتدلين بتيار «الغُلو فى الدين»(١١٨). ولم يكن من قبيل المصادفة أن تصاعد الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تزامن مع تصاعد المواجهة العنيفة بين السلطة فى الجزائر و «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». صحيح أن الدعوة إلى مقرطة الحياة السياسية فى دول جنوب وشرق المتوسط وفق النموذج الليبرالى الغربى لم تتمتع بمصداقية حقيقية بالنظر إلى معارضة الدول الأوروبية عمومًا لوصول «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلى الحكم فى الجزائر حتى لو كان ذلك عن طريق الانتخابات الحرة وليس عن طريق العنف.

وقد رأينا فى مقام سابق أن الاستقرار السياسى الذى تنشده أوروبا فى دول جنوب وشرق المتوسط يعنى استقرار نظام الحكم القائمة، وهى أساسًا غير ديمقراطية وفقا للمعايير الغربية، ما دامت لا تمانع فى التعاون مع الاتحاد الأوروبى.

ولكن لاشك، وفى المنظور الأوروبى، أن التحديث السياسى مصحوبًا بالتحديث الاقتصادى (اتباع آليات اقتصاد السوق)، وبالتحديث الاجتماعى فى مجالات التعليم (مثل برنامج med-campus) والإعلام (مثل برنامج med-media) وفى الآداب والفنون بأشكالها المختلفة، إنما **يعبر عن رغبة أوروبية أكيدة فى توصيل مجموعة من القيم المستمدة من الثقافة العقلانية العلمانية الأوروبية كبديل لأيديولوجية التيارات الإسلامية المتطرفة التى تدعو إلى مواجهة الغرب وقيمة العلمانية («التغريب») بكافة السبل بما فيها استخدام العنف إذا لزم الأمر والذى يتضمن القيام بأعمال إرهابية.**

وحيث إن الدعوة إلى النموذج الغربى للديمقراطية، وبالرغم من عدم مصداقيتها لا تتفق تمامًا مع أنماط نظم الحكم فى دول جنوب وشرق المتوسط، وحيث إن وسائل الإعلام - وكذلك بعض المثقفين وبعض رجال السياسة فى الحكم ومن خارج الحكم - قد جنحت إلى التعميم واعتبرت تيارات «الأصولية الإسلامية» الإرهابية لصيقة بالإسلام كدين، فإن الدعوة الأوروبية إلى التعاون الثقافى أثارت قضايا خلافية بين الاتحاد الأوروبى من جانب والدول العربية من الجانب الآخر - ومن بينها مصر. وهذا ينقلنا إلى الإجابة عن التساؤل الثالث الذى طرحناه بشأن مدى استجابة مصر للدعوة إلى التعاون الثقافى بين الدول المتوسطية.

ثانيًا - مدى استجابة مصر للدعوة إلى تعاون ثقافى متوسطى:

ينبغى التميز بين موقف مصر الرسمى ومواقف النخب السياسية والثقافية المختلفة إزاء محور البعد الثقافى للمتوسطية.

يؤكد الخطاب المصرى الرسمى على أهمية العوامل الثقافية فى بناء علاقات إيجابية جديدة مع دول الاتحاد الأوروبى. وبمقارنة الرؤية المصرية والرؤية الجماعية الأوروبية على المستوى الرسمى، يتضح أن هناك بعض جوانب الالتقاء وبعض جوانب التباين. فقد تبنت مصر موقفًا إيجابيًا ونقديًا فى نفس الوقت. ويمكن

الإشارة فى هذا الصدد إلى ثلاث قضايا أساسية مترابطة وجميعها تتصل بالبعد السياسى للتعاون الثقافى فى المتوسط وهى : قضية الديمقراطية، وقضية حوار الحضارات والثقافات، وقضية الإرهاب.

قضية الديمقراطية : أشرنا فى مقام سابق إلى أن التوجه الديمقراطى بما يعنيه من تعددية سياسية، واحترام حقوق الإنسان لا يثير مشكلة بالنسبة للدولة المصرية على مستوى المبادئ العامة. ذلك أن مصر ملتزمة بمقتضى مواثيق دولية كثيرة باحترام الحقوق السياسية والمدنية والحريات العامة الأساسية لجميع المواطنين. ولكن على مستوى التطبيق، ترى مصر أن الالتزام بهذه المبادئ يختلف من دولة إلى أخرى وفق أوضاعها الخاصة، واختلافها من حيث أطرها الحضارية والثقافية والاجتماعية. ومن ثم لا يوجد ما يبرر تمسك الاتحاد الأوروبى بضرورة التزام دول جنوب وشرق المتوسط بالنموذج الليبرالى الغربى للديمقراطية. واعترضت مصر صراحة على اتخاذ عدم احترام ممارسة الحقوق السياسية وفق النموذج الغربى ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية لأى شريك متوسطى. وعلى أية حال، فقد أكدنا على أن **ما يهم الاتحاد الأوروبى حقيقة هو استقرار نظم الحكم المتعاونة معه، وليس الالتزام الفعلى بنموذج الديمقراطية الغربية**. ونعتقد أن مصر كدولة تشاطر الاتحاد الأوروبى هذا الاهتمام.

وعلى المستوى غير الرسمى، لا يختلف موقف الغالبية العظمى من النخب السياسية والثقافية عن موقف الدولة من قضية الديمقراطية من حيث الجوهر، وإن طالب كثيرون بإفساح مجال أكبر للممارسات الديمقراطية وحريات المواطنين الأساسية. أمّا الرافضون من حيث المبدأ لنموذج الديمقراطية التعددية - وهم قله - فإنهم يستندون إلى تعارض ذلك النموذج مع نظام الحكم فى الإسلام الذى يقوم على مفهوم وحدة الأمة ونظام «الشورى».

قضية حوار الحضارات والثقافات : هنا أيضًا لا يوجد تناقض جوهرى بين الطرح الأوروبى والطرح المصرى الرسمى. فقد تواترت تصريحات المسئولين

المصريين عن التواصل الحضارى والثقافى بين شعوب المتوسط. ونذكر فى هذا الصدد آخر خطاب لرئيس الدولة بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء جامعة «ليوبولد سنجور» فى الإسكندرية. فقد جاء فيه «أن مصر تمثل عبر التاريخ نموذجًا جيدًا للحوار بين الحضارات والثقافات وتثرى نفسها وتثرى الآخرين بالاتصال بشعوب الدول الأخرى ومنها دول البحر المتوسط الأوروبية. وتواصل مصر الآن مهمتها كحلقة وصل بين الثقافات... وإنه بروح الانفتاح والتوافق كشركاء يمكن أن ينجح التعاون الثقافى **فى إطار الاحترام لشخصيتنا القومية**»(١١٩). هذه العبارة الأخيرة تؤكد رفض مصر لفكرة «الثقافة المتوسطية» الموحدة التى أشرنا إليها من قبل. فرغم الإيمان بالانفتاح الثقافى، يبرز جانب الخصوصية الحضارية والثقافية للمجتمع المصرى.

ولا يختلف إدراك غالبية المثقفين المصريين عن إدراك الدولة لجدوى الحوار الحضارى والثقافى مع أوروبا. فهم يسيرون على خطى رواد النهضة الثقافية المصرية المنفتحين على ثقافة الغرب بدءًا برفاعة الطهطاوى ومرورًا بطه حسين وسلامة موسى وتوفيق الحكيم ووصولاً إلى زكى نجيب محمود وعبد الرحمن بدوى وجمال حمدان ونجيب محفوظ وآخرين كثيرين من الذين توصلوا إلى التوازن والانسجام بين الفكر العربى / الإسلامى والفكر الغربى. ولعل نبرة التحفظ الوحيدة نلمسها فى طرح أنصار «القومية العربية» - وهم علمانيون أساسًا - الذين يقبلون الثقافة الغربية باعتبارها ثقافة عالمية أخذت بها كل المجتمعات العصرية المتقدمة الأوروبية وغير الأوروبية، ولكن يبدون تخوفهم من أن يستخدم الغرب التعاون الثقافى مع دول جنوب وشرق المتوسط كأداة للهيمنة والسيطرة. ولذلك ينبغى التعامل مع دعوة أوروبا إلى التعاون الثقافى من خلال تأكيد «الهوية العربية» وعدم إعاقة «الوحدة العربية» المنشودة.

أمّا أنصار التيار الإسلامى والمتعاطفون معهم فينقسمون إلى فئتين: فئة راديكالية متشددة فى شأن الهوية والثقافة فى عمقها الدينى وهى ترفض كلية - من حيث المبدأ -

الحوار الحضارى والثقافى مع الغرب، وفئة أخرى ترى عدم جدوى ذلك الحوار بين طرفين غير متكافئين.

ومرجعية الفئة الأولى هى الاقتناع بأن الغرب ككل هو عدو «للهوية الإسلامية». ويستند هذا الاقتناع إلى مدلولات الخبرة التاريخية الصراعية فى العلاقة بين الغرب المسيحى والشعوب التى اعتنقت الإسلام دينًا. وتعد الحروب الصليبية على الشرق أبرز حلقاتها، وتجد امتدادًا لها فى السيطرة الاستعمارية التقليدية على البلدان الإسلامية، وفى مساعدة اليهود فى استيطان فلسطين، ومعاداة نظم الحكم الإسلامى فى إيران وأفغانستان، ومحاربة المسلمين فى الشيشان... إلخ.

أمّا الفئة الثانية فهى لا ترفض الحوار مع الغرب من حيث المبدأ. ولكنها ترى عدم جدواه فى الوقت الراهن الذى يشهد وهنًا ملحوظًا فى أوصال الأمة الإسلامية والعربية، فى حين تتعاظم قوة الغرب. ففى ظل عدم التكافؤ سوف يتحول الحوار الحضارى والثقافى بين الطرفين إلى هيمنة الطرف القوى على الطرف الأضعف نسبيًا. فالحوار الحقيقى يجب أن ينطلق من تحسين موازين القوة أولاً بين الدول العربية والمسلمة فى جنوب وشرق المتوسط والدول الأوروبية فى شماله(١٢٠).

وينعكس هذا الموقف الرافض للغرب فى تجليات «سيناريو الدولة الإسلامية» كما سنرى(١٢١).

قضية الإرهاب: لاشك أن احتواء الإرهاب هو أمر مستهدف من جانب مصر كما هو من جانب أوروبا. ولكن إذا كانت ظاهرة الإرهاب قد ارتبطت فى الذهن الأوروبى بأنشطة الجماعات الإسلامية المتطرفة ومن ثم إسنادها إلى الإسلام كما قدمنا، فإن مصر ترى أن الإرهاب هو ظاهرة عالمية موجودة فى كافة أرجاء العالم بما فيه الغرب نفسه. ومن ثم يكون من التجنى على الحقيقة إسنادها إلى مصدر واحد فقط هو «الإسلام». وتركز مصر على أن الدين الإسلامى فى جوهره يدعو إلى التسامح واحترام آدمية الإنسان وحقوقه الأساسية فى كل مكان، وأن مظاهر العنف

والكراهية التى تقوم بها بعض الفئات التى تنتمى إلى العالم الإسلامى لا يقرها الإسلام وتتنافى مع معتقداته وتعاليمه الصحيحة السمحة. وفى هذا الإطار، تسعى السياسة المصرية من خلال قنوات الحوار الدينى والحضارى والثقافى إلى تحسين تصور الغرب المغلوط للإسلام والمسلمين[١٢٢].

ولا يختلف إدراك النخب السياسية والثقافية وجمهور المسلمين عن الإدراك الرسمى للدولة لظاهرة الإرهاب. أمّا التيار الإسلامى الراديكالى فهو ينفى قيام عناصره بأعمال «إرهابية». فإن أعمال العنف التى يقومون بها هى - فى تصورهم - من قبيل الدفاع الشرعى المشروع عن النفس فى مواجهة العدوان المتواصل للغرب على البلدان والشعوب الإسلامية.

هوامش الفصل الثانى

١ ـ Déclaration de Barcelone du 28/11/1995, publiée par la Commission européenne. Direction générale, Bruxelles, 1996.

٢ ـ لقد تم إبرام اتفاقات مشاركة فى إطار خطة برشلونة مع المغرب وتونس وإسرائيل والأردن. كما أن اتفاق المشاركة مع مصر تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى مؤخراً (يونيو ٢٠٠١).

٣ ـ طبقًا لتقارير البنك الدولى، فإن عدد سكان مصر الذى بلغ ٤٥ مليون نسمة فى ١٩٩٠ سوف يصل إلى قرابة ٩٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥. وبالمقارنة بالتطور السكانى فى الدول المتوسطية الرئيسية، فإن مصر تحتل المركز الثانى بعد تركيا. وسيظل هذا الوضع قائمًا حتى عام ٢٠٠٠. ولكن من المتوقع أن تحتل مصر المركز الأول خلال النصف الأول من القرن الحادى والعشرين.

٤ ـ راجع فى ذلك:

عبد المنعم سعيد ومحمد قدرى سعيد، «ضبط التسلح جنوب البحر الأبيض المتوسط» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٩، يوليو ١٩٩٢، ص ٣٠ـ٤٧؛ مراد إبراهيم الدسوقى، «القضايا الاستراتيجية والأمنية فى البحر المتوسط»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٨٤ـ ٩١؛ نفس المؤلف، **السيطرة على التسلح فى الشرق الأوسط، كراسات استراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد ٤٢، القاهرة

١٩٩٦؛ أحمد عبد الحليم، «العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى الكبرى: فرنسا وبريطانيا وألمانيا»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى التاسع للبحوث السياسية («مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد»)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٣-٤ ديسمبر ١٩٩٥، طه المجدوب، «الأمن الأوروبى-المتوسطى من وجهة نظر مصرية»، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ٩٥-١٠٦، محمد نبيل فؤاد، الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامة فى المنطقة (الشرق الأوسط)»، فى أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى (القاهرة ٢٧-٢٩ ديسمبر ١٩٩٧)، إشراف سمعان بطرس فرج الله، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٨، ص١٣-١٠٥.

٥ - يدعى البعض أن امتلاك الدول العربية فى جنوب المتوسط لأنظمة صاروخية أرض / أرض بعيدة المدى، يمثل تهديداً لأمن الدول الأوروبية فى شمال المتوسط.

راجع فى ذلك:

Graham E,. Fuller and Jan O. Lesser, A sense of siege: The geopolitics of Islam and the West, Boulder, Westview Press, 1995, p, 67.

هذا القول لا يهدف فى الحقيقة إلاّ لتبرير الإبقاء على حالة الضعف العسكرى النسبى الذى هو حال الدول العربية. فإن التفاوت الكبير بين قدرات الجنوب العسكرية مقارنة بقدرات الشمال يجعل من غير المتوقع أن يتخذ تهديد الجنوب للشمال أشكالاً عسكرية تقليدية، بل العكس هو الصحيح.

٦ - راجع فى ذلك:

عبد الله صالح، «الاتفاق التركى-الإسرائيلى وعملية السلام»، **السياسة**

الدولية، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، ص ٧٨ ـ ٨٢؛ أحمد تهامى عبد الحى، «تركيا وتوسيع الناتو»، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧، ص ١١٠ ـ ١١٢؛ خالد فياض، «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان»، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧، ص ١٨٢ ـ ١٨٥؛ هيثم الكيلانى، «البعد الأمنى لمعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية»، فى الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١١٩ ـ ١٤٠؛ فوزى درويش، «البعد العسكرى فى العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، **السياسة الدولية**»، العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٢٧٦ـ٢٧٨.

٧ ـ عبد المنعم كاطو، **نفقات الدفاع فى منطقة الشرق الأوسط، فى قضايا استراتيجية**، سلسلة دراسات شهرية يصدرها المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، دمشق، يناير ١٩٩٩.

٨ ـ تثور هذه المشكلات بشكل حاد فى منطقة جنوب القارة الآسيوية (الهند وباكستان) وفى الشرق الأقصى (كوريا الشمالية).

٩ ـ تم التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى ١٩٦٨ وأصبحت نافذة اعتباراً من عام ١٩٧٠ ولمدة خمسة وعشرين عامًا. وهى تفرض على الدول الأطراف الالتزام بعدم صناعة أسلحة نووية، والاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية وتطويرها تحت رقابة وضمانات دولية محددة من الوكالة الدولية للطاقة النووية. وقد تم النص على عقد مؤتمرات مراجعة. للمعاهدة كل خمس سنوات. وقد عقدت هذه المؤتمرات بالفعل ابتداء من عام ١٩٧٥ وكان آخرها فى عام ١٩٩٥ (حلول اجل انقضاء المعاهدة). وقد وافق هذا المؤتمر الأخير على تمديد سريان المعاهدة لأجل غير مسمى. وقد علقت مصر، فى بداية الأمر، انضمامها إلى المعاهدة الجديدة على شرط انضمام إسرائيل إليها ولكنها عادت، وتحت ضغوط أمريكية قوية، وقبلت الانضمام إليها.

١٠ـ لقد تم فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية فى عام ١٩٩٣ . ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من ٢٩ أبريل ١٩٩٧ بعد أن صدقت عليها ٧٥ دولة من إجمالى ١٦٤ دولة وقعت عليها . وتنص الاتفاقية على حظر استخدام أو تطوير أو إنتاج أو تخزين أو نقل الأسلحة الكيميائية، وتطالب بتدمير المخزون الكلى من الأسلحة الكيميائية التى تمتلكها الدول الأطراف فيها فى غضون عشر سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية، أى بحول عام ٢٠٠٧ . وقد رفضت مصر التوقيع على الاتفاقية ما لم تنضم إسرائيل إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية كما ذكرنا فى المتن .

ومن ناحية أخرى، تم فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية اعتباراً من ١٠ أبريل ١٩٧٣ ، وأصبحت نافذة اعتباراً من ٢٦ مارس ١٩٧٥ . وقد وقعت مصر على هذه الاتفاقية ولكنها امتنعت عن التصديق عليها .

هذا الموقف المصرى يتفق تماماً مع الموقف الجماعى العربى . ففى مايو ١٩٩٠ ، أكد بيان قمة بغداد، وبناء على مبادرة مصرية، على أن الدول العربية تؤيد المساعى الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل، وتؤكد بأن تطبيق ذلك فى منطقة الشرق الأوسط لابد أن يقوم على أساس النزع الكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة وليس لنوعية واحدة منها، كما لابد أن يتم ذلك فى إطار الحل الشامل والعادل للنزاع العربى ـ الإسرائيلى، وأن يرافقه إتاحة فرص متساوية للحصول على التكنولوجيا فى الأغراض السلمية دون تمييز .

١١ـ Rapport de synthèse relatif à la conférence euro-mediterraneeme de Barcelone des 27 et 28 novembre.

نقلاً عن :

CHERIGUI, **op.cit**, pp. 228 - 229.

١٢ـ MOHAMED EL-SAYED SELIM, "Egypt and the Euro-Med Partnership: Strategic Choice or Adaptive Mechanism, A paper prepared for delivering at" the

Workshop on the Euro-Mediterranean Partnerships Initiative" sponsored by the University of Portsmouth 20-22 Sept., 1996, pp. 24-25.

نقلاً عن دراسة زينب عبد العظيم، «البعد الأمنى للأورو متوسطية فى منظو السياسة الخارجية المصرية» (بحث غير منشور أعد لهذه الدراسة)، ص ٢٠.

١٣ - سامح غالى، «خطوة جديدة فى مسيرة الشراكة الأوروبية - المتوسطية : مؤتم فاليتا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧، ص ١٦٥ - ١٦٨ دراسة زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢٥ ، ٢٧.

١٤ - زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢٦.

١٥ - حديث وزير الخارجية المصرى عمرو موسى للأهرام ١٦/ ٤/ ١٩٩٩، نقلاً عن دراسة زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢٧.

١٦ - محمد سالمان محمد سالمان طايع، **الدائرة المتوسطية فى السياسة الخارجية المصرية** (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٣٠ - ٢٣٢ ,

١٧ - Euro Med Ad Hoc Ministerial Meeting, Palermo, 3rd - 4th June 1998. Concluding Statement by Robin Cook, U.K. Presidency.

نقلاً عن دراسة زينب عبد العظيم، مرجع سابق، هامش ٤٣.

١٨ - الأهرام ١٦/ ٤/ ١٩٩٩,

١٩ - Third Euro-Mediterranean conference of Foreign Ministers - Barcelona III, Stuttgart, Germany, 15-16 April 1999, Chairman's formal conclusions,

http://www.euromed.net/activities/conferences/stuttgart/conclusions-en.htm

٢٠ - يتفق المنظور الأوروبى لعدم الاستقرار فى المتوسط مع المنظور الإسرائيلى حيث إن هذا المنظور مازال يرفض الاعتراف بأن الصراع العربى - الإسرائيلى هو المصدر الأساسى لعدم الاستقرار فى المنطقة.

٢١- SUDRE(F.), **Droit International et Européen des Droits de l''Homme,** P.U.F., Paris, 1989 VELU (J.) & ERGEC (R.), **La convention européenne des Droits de l'Homme,** Bruxelles, 1990.

٢٢- PRIDHAM (G.), VANHANEN (T.), eds., **Democratization in Eastern Europe: Domestic and International Perspectives,** London, 1994.

٢٣- SMOUTS (Marie-Claude), **Les Nouvelles Relations Internationales: Pratiques et théories, Presses de Sciences** Po., Paris, 1998, p. 233.

٢٤- DIAMOND (Lerry), **Promoting Democracy in the 1990s: Actors, Instruments and Imperatives** Camegie Corporation on Preventing Deadly conflict New York, 1995.

٢٥- مصطفى كامل السيد «الشراكة المتوسطية الأوروبية والتحول عن النظم السلطوية فى الوطن العربى» بحث غير منشور، ص ٣.

٢٦- Conclusions du forum de Sainte Maxime. I avil 1995. Ministere Francais de Affaires Etrangères (Cité par CHERIGUI, **op.cit,** p. 171, note 1).

٢٧- **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مؤسسة الأهرام)، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٠٦.

٢٨- بحث زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢. وحيث إن مشروع الاتفاق لم يعلن بعد، فقد حصلت الباحثة على هذه المعلومة من بعض المسئولين فى وزارة الخارجية المصرية الذين لهم صلة مباشرة بالمفاوضات مع الجانب الأوروبى.

٢٩- HALLIDAY (Fred), **Islam and the Myth of confrontation,** London, 1995, FULLER (G.E) and LESSER (Jan O) **A sense of Siege: the GEOPOLITICS of Islam and the West,** Westview Press, Boulder, Co., 1995; CESARI (Jocelyne), **Faut.il avoir peur de l'Islam?** Presses de Sciences Po, Paris, 1997; AYUBI (Nazih), **Political Islam,** London & New York, Routledge, 1991; ABDEL Nasser (Walid M.), **The Islamic Movement in Egypt,** London & New

York, Kegan Paul International, 1994; ABOUZEID (Ola) ed., **Islamic Movements in a Changing World,** Center for Political Research and Studies (Cairo University) and Friedrich Ebert Stiftung, Cairo, 1995.

عبد العاطى محمد أحمد، **الحركات الإسلامية فى مصر وقضايا التحول الديمقراطى**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥؛ نيفين عبد المنعم مسعد وعبد العاطى محمد أحمد، **السياسات الخارجية للحركات الإسلامية**، مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة)، ٢٠٠٠.

٣٠ـ وليد عبد الناصر، «التعاون المتوسطى بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف»، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ١١١ ـ ١١٧.

٣١ـ Vers une Politique mediterranénne renovée, Propositions pour la periode 1992-1996", Communication de la commission au conseil. 1er Juin 1990. Bruxelles; "De l'Acte Unique à l'après Maastricht", commission. l'fevrier 1992. Bruxelles.

٣٢ـ وحيد عبد المجيد، «مشروع التعاون المتوسطى والمسألة الديمقراطية»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص , ٨١

٣٣ـ CUTILIERO (Jose), 'WEU'S Operational Development and its Relationship to NATO ", NATO Review, WEB Edition, no. 5, Sept. 1995, Vol. 43, pp. 8-11.

٣٤ـ COMPERT (d. & LARRABEE (S.), **America and Europe, a Partnership for a New Era,** Cambridge University Press, 1997; GNESOTTO (N.), **La puissance de l'Europe,** Presss des Sc. PO., Paris, 1998.

٣٥ـ SANTER (Jacques), "The European Union's Security and Defense Policy", NATO Review WEB Edition, No. 6 - Nov., 1995, Vol, 43- pp, 3-10.

٣٦ـ LA SERRE (Francoise de) & LEQUESNE (Christian), dir., **Quelle union pour quelle Europe? L'après traité d'Amsterdam,** Bruxelles, 1998.

٣٧ـ Presidency Conclusion - Cologne 3 and 4 June 1999, annex III. European council Declaration on Strengthening the Common european Policy on Security and Defence.

نقلاً عن بحث زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٤٧ وهامش ٧٤.

٣٨ـ محمد أحمد عبد الوهاب، «العلاقات المصرية الأوروبية، البعد الأمنى، نظرية مصرية»، بحث مقدم لندوة الشرق الأوسط فى ظل العولمة (حلقة القاهرة) ٢٢ ـ ٢٣ فبراير ١٩٩٩، ص ١٦ ـ ١٨. نقلاً عن بحث زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٦٠ـ٦٢.

٣٩ـ راجع بصفة عامة:

REIFFERS (Jean - Louis), dir.:

La Mediterrannée aux portes de l'au 2000, Institut de la Mediterranee avec le concours de la Commission Européenne, Ed. ECONOMICA, Paris, 1997; OULD AOUDIA (Jacques), "Enjeux e´conomiques de la politique euro-mediterranenne", **Monde Arabe: Maghreb-Machrek** (Documentation Francaise), No. 153, Juil. - Sept. 1996, pp. 24-44; TALAHITE (Fatiha). "Le partenariat euro - mediterranéen vu du Sud", **Ibid,** pp. 45 - 59.

٤٠ ـ تحتل مصر حاليًا المرتبة الثانية بين الدول المتوسطية من حيث عدد السكان بعد تركيا. وطبقًا لمصادر الأمم المتحدة، فإن عدد سكان مصر قد ارتفع من ٣, ٣٥ مليون نسمة فى عام ١٩٧٠ إلى ١, ٦٢ مليون نسمة فى عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٤, ٨٥ مليون نسمة فى عام ٢٠١٥. وبذلك سوف تحتل مصر المرتبة الأولى بين الدول المتوسطية من حيث عدد السكان.

٤١ ـ REIFFERS, op.cit., PP. 93-131; CHEVALLIER (Agnes), "Caractéristiques et pers-pectives des échanges euro-Mediterranéens", Publié par Institut de la mediterranée (Marseille) & Economic Research Forum (Le Caire), editions de l'Aube, 1998, pp. 107-132.

٤٢ ـ REIFFERS, op.cit, p. 95.

٤٣ ـ أحمد النجار، «المشروع المتوسطى: الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية («مصر ومشروعات النظام

الإقليمى الجديد فى المنطقة»)، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٧ ـ ٩ ديسمبر ١٩٩٦، ص ١١ .

٤٤ ـ نفس المرجع، ص ١١ .

٤٥ ـ تضم هذه المنظومة إلى جانب الدول الأوروبية الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، واستراليا، ونيوزيلاندا، والمكسيك (ابتداء من عام ١٩٩٤).

٤٦ ـ تصريح للسفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية الأوروبية، جريدة **الأهرام** القاهرة، ١٢ أبريل ١٩٩٩، ص ، ١٤

٤٧ ـ REIFFERS, op.cit., P. 95 .

٤٨ ـ أوضح تقرير البنك الدولى فى عام ١٩٩٧ أن نسبة الاستثمار المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى قد بلغت ٣٣٪ فى سنغافورة، ونحو ٤١٪ فى الصين، ونحو ٤٠٪ فى تايلاند، ونحو ٣٣٪ فى ماليزيا، ونحو ٢٤٪ فى الهند.

٤٩ ـ نقلاً عن : على عبد العزيز سليمان، «تطور الاستثمارات الدولية ودورها فى التنمية العربية»، فى سمعان بطرس فرج الله (محرر) : **موقع النظام العربى من النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين**، معهد البحوث والدراسات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٩٢ .

٥٠ ـ الفونس عزيز، «الوطن العربى ومواجهة تحديات العولمة»، بحث غير منشور مقدم إلى ندوة نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية عن **العولمة والعالم العربى**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (١٧ ـ ١٨ مايو ٢٠٠٠)، ص ١٣ .

٥١ ـ فى المقابل، تعد المنطقة العربية من أكثر أقاليم العالم طرداً للأموال الوطنية . فإن حجم الأموال العربية المستثمرة خارج المنطقة العربية تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار معظمها من الدول النفطية العربية الخليجية . والجزء الأكبر من هذه

الاستثمارات يتجه إلى دول الاتحاد الأوروبي. راجع، على عبد العزيز سليمان، **مرجع سابق**، ص ٢٠٧.

٥٢ ـ تتصدر مصر الدول المستقبلية للاستثمارات العربية البينية حيث تلقت في عام ١٩٩٨ على سبيل المثال نحو ٢٩٠ مليون دولار بنسبة ١٧٪ من إجمالي الاستثمار العربي البيني. راجع: على عبد العزيز سليمان، **مرجع سابق**، ص ٢١١-٢١٢.

٥٣ ـ نقلاً عن **نفس المرجع**، ص ٢٠٥.

٥٤ ـ إسماعيل صبري عبد الله، توصيف الأوضاع العالمية، **مرجع سابق**، ص ٥٦,

٥٥ ـ OULD AOUDIA, op.cit., p. 34.

٥٦ ـ TALAHITE, op.cit. p. 45, note 2.

٥٧ ـ نذكر على سبيل المثال لا الحصر علاقات مصر بفرنسا. فقد بلغ إجمالي ماحصلت عليه مصر من فرنسا من خلال التعاون بين الدولتين منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٧ مبلغ ٢٧,٥ مليار فرنك من خلال ثلاثين بروتوكولاً لتطوير كافة مشروعات البنية الأساسية. وبذلك تعتبر فرنسا في مقدمة دول غرب أوروبا من حيث المعونات التي تقدمها لمصر. وقد احتلت مصر المركز الأول بين الدول المتلقية للمساعدات المالية الأوروبية عام ١٩٩٧. **الأهرام**، ٨/ ١/ ١٩٩٩، ص ٩.

٥٨ ـ خديجة محمد أحمد الأعسر، وعمر عبد الحي صالح البيلي، «دور صناديق الإنماء العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي»، في محمد إبراهيم منصور (محرر)، **السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي**، المؤتمر السنوي الثاني لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط (٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩٩٧)، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط، ١٩٩٨، ص ٢٠٠.

٥٩ ـ غالب عوض صالح، «الافاق الاقتصادية للعولمة المتوسطية: رؤية عربية»، في **نفس المرجع السابق**، ص ٣٦٢-٣٧٠.

٦٠ ـ لقد حصلت مصر من هذا الخط على قرابة ٦٣٥ مليون وحدة نقد أوروبية خلال المدة من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩ . حديث السفير فتحى الشاذلى ، **الأهرام**، ١٠/٤/١٩٩٩ ، ص ٦،

٦١ ـ OULD AOUDIA, op.cit., p. 35, note 11.

٦٢ ـ تعتبر منطقة حوض البحر المتوسط من أكثر مناطق العالم جذبًا للسياح حيث إنها تستقبل سنويًا قرابة ٣٠٪ من عدد السياح فى العالم. ولكن هنا أيضًا تبدو المفارقة بين الشواطئ الشمالية والشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط. فإن المنطقة تستقبل سنويًا قرابة ١٧٠ مليون سائحًا منهم قرابة ١٤٠ مليون يتجهون إلى الشواطئ الأوروبية (اليونان، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا والشواطئ الأوروبية لتركيا). راجع فى ذلك :

REIFFERS, op.cit, pp. 50-51.

٦٣ ـ **الأهرام**، ١٧ يونيو ٢٠٠٠، ص ١ .

٦٤ ـ **الأهرام**، ٧ يوليو ٢٠٠٠، ص ٥ .

٦٥ ـ **الأهرام**، ٦ يوليو ٢٠٠٠، ص ١ .

٦٦ ـ **الأهرام**، ٩ يوليو ٢٠٠٠، ص ١ .

٦٧ ـ **الأهرام**، ١٩ أبريل ٢٠٠٠ .

٦٨ ـ **الأهرام**، ٢٧ يونيو ٢٠٠٠، ص ١٥ .

٦٩ ـ GALAL, A. & HOEKMAN, B., (dir.), " Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements," ECES (Egyptian Center for Economic Studies), Cairo, 1997.

٧٠ ـ إن حرية دخول السلع الأوروبية إلى مصر لا تحول دون حظر استيراد سلع فيها مساس بالمعتقدات الدينية أو المنافية لقيم المجتمع العامة ولحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات (مثل النفايات النووية)، ولتجنب الأضرار المدمرة

للبيئة، ولحماية التراث الحضارى (National Treasures). راجع فى ذلك نص المادة ٢٧ من مسودة الاتفاقية.

٧١-راجع فى عرض هذه الفكرة :

EL-IMAM (M.M), "Arab European Economic Partnership with Particular Reference to Egypt and Tunisia", A paper presented to the "Arab European Economic Partnership symposium", organized by the Arab Society for Economic Research and others, 17-18 March 1999, pp. 12-19..

٧٢-سفير جمال بيومى، **الأهرام**، ١٩ أبريل ٢٠٠٠، **مرجع سابق**.

٧٣-**الأهرام**، ٢٠ أبريل ٢٠٠٠، مرجع سابق.

٧٤-فى عام ١٩٩٤، كان القطن الخام المصرى يمثل ٢٢٪ من الصادرات المصرية، وارتفع تصدير غزل ونسيج القطن إلى ٥٥٪ من الصادرات النسيجية (مقابل ٢٩٪ فى عام ١٩٨١)، وارتفعت نسبة صادرات الملابس الجاهزة إلى ٢٠٪ (مقابل ٣٪ فقط فى عام ١٩٨١ : REIFFERS, **op.cit.**, p. 109.

٧٥-جلال الزوربة، **الأهرام**، ١٧ يوليو ٢٠٠٠، ص ٢٦. يلاحظ تضارب أرقام التصدير : فإن محمد فريد خميس يقول بأن صادرات الملابس الجاهزة المصرية بلغت ٢٥٩ مليون دولار فقط سنة ١٩٩٨، **نفس المرجع**. وحتى لو أخذنا بأعلى التقديرات (٧٠٠ مليون دولار)، فإن الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة أقل بكثير من صادرات بعض الدول المتوسطية الأخرى : فقد بلغت الصادرات التركية ٧٠٥٨ مليون دولار، والصادرات التونسية ٢٧٠٠ مليون دولار، وصادرات اليونان ١٨١٤ مليون دولار، بينما بلغت صادرات هونج كونج ٢٢١٦٤ مليون دولار، محمد فريد خميس، **نفس المرجع**.

٧٦-بالرغم من أن صناعة الغزل والنسيج التى يسيطر عليها القطاع العام بنسبة ٩٠٪ و٦٠٪ على التوالى هى من أقدم الصناعات فى مصر وأهمها من حيث وزنها الاقتصادى والاجتماعى لأنها مصدر التشغيل لمئات الآلاف من العمال (قرابة

٥٥٨ ألف عامل، أى بنسبة ٢٧,٥٪ من إجمالى العمالة فى القطاع الصناعى المصرى)، فإنها أصبحت متخلفة مقارنة بمثيلاتها فى دول أخرى لاسيما الدول الآسيوية. راجع فى ذلك :

KHEIR EL-DIN (Hanaa) & EL-SAYED (Hoda), "Potential Impact of a Free Trade Agreement with the EU on Egyptian Textile Industry", a paper presented to the ECES (Egyptian Center for Economic Studies) Conference on **How can Egypt Benefit from its Partnership with the EU,** Cairo, June 26-27, 1996; ABDEL-HAKEEM (Rasha A.), The Effects of the EU-Egyptian Free Trade Agreement on the Egyptian Textile and Finished Garments Industries", ECES, Working paper No. 15, Cairo, 1997.

٧٧ – ابتداء من ١٩٦٢، خضعت التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس القطنية لاتفاقية خاصة أصبحت منذ ١٩٧٤، تغطى جميع أنواع المنسوجات والملابس، سواء أكانت من ألياف قطنية أم غير قطنية. وأصبح يطلق على هذه الاتفاقية المعدلة «ترتيب الألياف المتعددة». ويقوم الترتيب على أساس تطبيق نظام الحصص على التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس، بحيث لا تستطيع الدول المصدرة ـ ومعظمها من الدول النامية التى تتمتع بميزات نسبية فى هذا القطاع ـ أن تزيد صادراتها عن الحصة المقررة لها. وبذلك أصبح التنافس بينها مقيداً بنظام الحصص. ولكن فى نهاية «دورة أوروجواى» فى ديسمبر ١٩٩٣، تم الاتفاق على إلغاء نظام الحصص تدريجيًا خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تنتهى بحلول شهر يناير سنة ٢٠٠٥. ويصبح التنافس بين الدول النامية غير مقيد. ومن ثم فإنها سوف تتنافس للاستحواز على أكبر حيز ممكن من أسواق البلدان الصناعية. وسوف يمثل هذا الوضع تحديًا قويًا لصناعة المنسوجات والملابس فى مصر ما لم تعمل من الآن على تطوير قدرتها التنافسية إلى المستوى المطلوب.

٧٨ ـ سعيد النجار، **الحقوق الأساسية للبلاد النامية فى ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية**، رسائل «النداء الجديد»، رقم (٤٥)، القاهرة، مارس ١٩٩٩، ص ١٨ـ٢١.

٧٩ـ **نفس المرجع**، ص ١٦ ـ ١٨ .

٨٠ـ سفير جمال بيومى، «المشاركة مع أوروبا . . هل تنعش الصادرات المصرية؟»، الأهرام ١٠ يوليو ٢٠٠٠، ص ٢٧.

٨١ـ REIFFERS, op.cit., p. 103 .

٨٢ـ أسامة غيث، «المشاركة الأوروبية والملف الزراعى الساخن»، **الأهرام**، ١٥ يوليو ٢٠٠٠، ص ١٥ .

٨٣ـ سعيد النجار، **المرجع السابق**، ص ٣٢ـ٣٣، فخرى الدين الفقى، «منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائى لدول مجلس التعاون الخليجى»، **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، مجلد ٢٥، عدد ١، ربيع ١٩٩٧، ص ٧٦ـ ٧٧ .

٨٤ـ REIFFERS, op.cit., p. 106 .

٨٥ـ Loc.cit .

٨٦ـ Loc. Cit .

٨٧ـ يذكر السفير جمال بيومى أن الجانب الأوروبى قد وافق على رفع حصة البرتقال من سبعة آلاف طن حاليًا إلى ٦٠ ألف طن، وتحريك حصة الفاصوليا من عشرة آلاف طن حاليًا إلى عشرين ألف طن، وتحريك حصة الفراولة من ٢٠٠ طن حاليًا إلى ١٥٠٠ طن، **الأهرام**، ١٩ أبريل ٢٠٠٠، **مرجع سابق**.

٨٨ـ النموذج التطبيقى لذلك هو حصة البرتقال التى يسمح بتصديرها إلى الاتحاد الأوروبى خلال الفترة من أول ديسمبر وحتى آخر مايو وهى فترة تمام نضج هذا المنتج فى مصر .

٨٩ـ هناك سبب آخر لعدم قدرة المنتجات المصرية على منافسة منتجات الدول الأخرى فى أسواق أوروبا ويتعلق بارتفاع تكاليف خدمات التسويق لاسيما أسعار النقل . ولعل أبرز مثال لذلك هو تصدير الزهور . فإن صادرات مصر من الزهور لا تتجاوز ٣٠ طنًا فى العام فى حين أن كينيا تصدر نحو ٣٠ ألف

طن . فإن أسعار نقل الزهور على خطوط مصر للطيران إلى أوروبا تبلغ قرابة ثلاثة أضعاف أسعار نقل الزهور من كينيا وتركيا وإسرائيل إلى أوروبًا أخذًا في الاعتبار الفارق في المسافات. السفير جمال بيومى، «المشاركة مع أوروبا . . هل تنعش الصادرات المصرية؟»، **مرجع سابق** .

٩٠ـ سفير جمال بيومى، **الأهرام**، ١٩ أبريل ٢٠٠٠، **مرجع سابق** .

٩١ـ أسامة غيث، **مرجع سابق** .

٩٢ـ **الأهرام**، ١٠ يونيو ٢٠٠٠، ص ٢٣ .

٩٣ـ أسامة غيث، **مرجع سابق** .

٩٤ـ هشام طه، «اتفاقية المشاركة المصرية ـ الأوروبية»، السياسة الدولية، العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٢٥٣ .

٩٥ـ جمال بيومى، «المشاركة مع أوروبا . . هل تنعش الصادرات المصرية ؟» **مرجع سابق** .

٩٦ـ سعيد النجار، «البعد الغائب في اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي»، **مرجع سابق** .

٩٧ـ هشام طه، **مرجع سابق**، ص ٢٥٣

٩٨ـ REIFFERS, **op.cit.**, p. 31.

٩٩ـ KIENLE (Eberhard), "Libre échange contre libéralisation politique: Le Partenriat et la stabilité politique dans la Mediterranée" communication aux Septièmes rencontres franco egyptiennes de politologie, Le Caire, Janvier 1997, p. 10.

١٠٠ـ KORAYEM (K.), "Structural Adjustment, Stabilization Policies, and the Poor in Egypt", **Cairo Papers in Social Science,** Vol. 18, No. 4, Cairo, American University in Cairo Press, 1996.

١٠١ـ مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة «الدورات»، الرباط، ١٩٩٧ .

١٠٢ ـ أسامة أمين الخولى (محرر)، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨ .

١٠٣ـ راجع بصفة خاصة البحث المقدم من محمد شومان، «عولمة الإعلام والهوية الثقافية العربية»، ص ٣ـ ٢٠ .

١٠٤ـ راجع بصفة خاصة البحث المقدم من ماجدة صالح، «الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة العربية وإمكانية مواجهتها»، ٥٤ صفحة .

١٠٥ـ راجع استعراض هذه الأدبيات فى : السيد يسين، العولمة، **والطريق الثالث**، القاهرة ١٩٩٨ وبحثه عن «العولمة والهوية»، فى موقع النظام العربى من النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين، **مرجع سابق**، ص ٣١٩ـ ٣٧٥ .

١٠٦ـ ناصر الدين الأسد، «الهوية والعولمة»، دراسة مقدمة إلى ندوة «العولمة والهوية» التى نظمتها أكاديمية المملكة المغربية فى ١٩٩٧، **مرجع سابق**، ص ٦٠، عبد الهادى أبو طالب، «لابد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحداً ومتغيراً»، **نفس المرجع**، ص ١٣٠ـ ١٣١ .

١٠٧ـ على العميم، **العلمانية والممانعة الإسلامية ؛ محاضرات فى النهضة والحداثة**، دار الساقى، بيروت ـ لندن، ١٩٩٩ .

١٠٨ـ محمد عابد الجابرى، «العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات»، بحث مقدم إلى ندوة «العرب والعولمة»، ١٨ ـ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، (مركز دراسات الوحدة العربية)، **مرجع سابق**.

١٠٩ـ محمد عبد الشفيع عيسى، «التنمية وأوهام خمسة»، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص ٦٩ .

١١٠ـ إحسان هندى، «تاريخ العلاقات الثقافية بين العرب وأوروبا»، **معلومات دولية** (مجلة فصلية تصدر عن مركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية) السنة السابعة، العدد ٥٩، شتاء ١٩٩٩، ص ٢٩ .

١١١ـ حسن نافعة، «اليونسكو وقضايا التعددية الثقافية والحضارية»، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ١٤ـ٣١.

١١٢ـ بالإضافة إلى بحث نادية أبو غازى وحامد عبد الماجد، السيناريوهات الأساسية لمستقبل العلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية : الجوانب السياسية والثقافية، (بحث غير منشور أعد لهذه الدراسة)، راجع : إحسان هندى، تاريخ العلاقات الثقافية بين العرب وأوروبا، **مرجع سابق** ص ٢٩ ـ ٤٠، نيفين عبد الخالق، «المشروع المتوسط الأبعاد الثقافية»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية «مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة»، القاهرة ٧ـ٩ ديسمبر ١٩٩٦، فى نادية محمود مصطفى (محرر)، **مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة**، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧. وقد اعتمدنا على النص الأصلى قبل نشره فى الكتاب المذكور؛ نادية محمود مصطفى، «البعد الثقافى فى الشراكة الأوروبية المتوسطية»، فى سمعان بطرس فرج الله (محرر)، مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى، **مرجع سابق**، ص ٤٥٥ـ٤٨٤.

١١٣ـ ينبغى التذكير بأن معظم أنصار نظرية «الحرب العادلة» التى سادت طوال القرون الوسطى وحتى القرن الخامس عشر، ذهبوا إلى إقرار مشروعية الحرب ضد «الكفار» (المقصود المسلمين) استناداً إلى مقولة أن غير المسيحيين يكونون دائما على خطأ، وبالتالى ينبغى إجبارهم على العدول عن خطئهم باعتناق المسيحية، أو احتواء رغبتهم فى الانتشار عبر القارة الأوروبية. وهكذا بررت نظرية «الحرب العادلة» لدى البعض الحروب الصليبية. أمّا البعض الآخر الذين تمسكوا بأن «الحرب العادلة» هى فقط الحرب الدفاعية، فقد برروا

الحروب الصليبية على أساس أن سيطرة المسلمين على الأراضى المقدسة فى الشرق يمثل عدوانًا على المسيحيين ينبغى دفعه.

كذلك ارتبطت المشروعات الأولى التى اقترحها المفكرون، وبعض رجال السياسة، لتنظيم العلاقات بين الدول الأوروبية بعد ضعف سلطان الدولة البابوية، بهدف مواجهة الخطر المشترك المتمثل فى محاولة الدولة الإسلامية الزحف على أوروبا خاصة بعد بروز قوة الإمبراطورية العثمانية. ويكفى للتدليل على ذلك أن (Pierre Dubois)، وهو من أبرز من دعوا إلى إقامة تنظيم أوروبى، وضع عنوانًا لكتابه الذى صدر فى ١٣٠٦ : «عن استعادة الأراضى المقدسة» (De recuperationae Terrae Sanctae) كما دعا الى استعمار أوروبا للشرق الأوسط وتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة أوروبية. وينطبق نفس القول على مشروع (Duc de Sully) فى القرن السابع عشر ومشروع (Abbe de Saint Pierre) فى القرن الثامن عشر. ولعل الاستثناء الوحيد لهذا التوجه العام هو تمرد المفكر (Emeric Cruce) على فكرة اتحاد الدول الأوروبية (Respublica Christiana) فى مواجهة العالم الخارجى، فدعا إلى إقامة تنظيم عالمى يضم إلى جانب الدول الأوروبية المسيحية، الدولة العثمانية، وبلاد فارس، والصين، والحبشة وبلاد الهند الشرقية والغربية.

وينبغى التذكير أيضًا بأن تنظيم «المؤتمر الأوروبى» (Concert of Europe) الذى قام فى أوائل القرن التاسع عشر بعد هزيمة فرنسا فى حروب نابليون، قد استبعد الدولة العثمانية المسلمة من عضويته. ولم تتقرر دعوة تلك الدولة إلى المشاركة فى أعمال المؤتمر إلاّ بمقتضى معاهدة باريس فى ١٨٥٦ والتى أنهت رسميًا حرب القرم، وقد اقتصرت مشاركة الدولة العثمانية فى أعمال المؤتمر منذ ذلك التاريخ على بحث قضايا أوروبا الشرقية، أو ما كان يسمى آنذاك «المسألة الشرقية». فلم تدْعَ الدولة العثمانية إلى المشاركة فى مؤتمر برلين لعام ١٨٨٥ مثلاً بشأن اقتسام القارة الأفريقية.

راجع فى ذلك التحليل الموضوعى والمتعمق للموضوع فى :

HINSLEY (F.H.), Power and the Pursuit of Peace, Cambridge University Press, London, 1963, pp. 13-271.

١١٤ ـ يسجل التاريخ أمثلة عديدة لتحالف دولة مسلمة مع دولة مسيحية ضد دولة مسلمة أخرى. والعكس صحيح.

١١٥ ـ تستند هذه الرؤية إلى نظرية معروفة فى علم العلاقات الدولية باسم نظرية الاتصال (Communication theory)، أو نظرية التصور (image theory) والتى تدعى أن الصراع بين طرفين ينشأ عن سوء الفهم بينهما أو اللبس فى مفهومهما لمصالحهما. والنتيجة المنطقية لهذا الفرض هى أن إزالة سوء الفهم أو اللبس تؤدى إلى إزالة مصدر الصراع. ويستند هذا التصور إلى مذهب فلسفى أكثر شمولاً عن تجانس الجنس البشرى فى العالم. أجمع (universal harmony) فالعالم يتكون من وحدات متجانسة فى جوهرها، ومن ثم فإن الصراعات فيما بينها لا تنشأ إلاّ بسبب تصورات ومفاهيم خاطئة لدى الأفراد. والتصور الخاطئ للطرف الآخر هو محصلة للتراث الدينى والثقافى والتنشئة السياسية التى تخلق فى فكر الإنسان وفى وجدانه صورة مبتورة ومشوهة للطرف الآخر. وهذا وضع خطير لأن السلطة السياسية تسهم بقدر كبير فى تكوين هذا التصور الخاطئ للآخر، وذلك عن طريق وسائل الإعلام والدعاية الجماهيرية. وتطبيقًا لهذه النظرية، برزت فكرة «الصور المنعكسة» (mirror images) التى تقوم على فرضية أنه إذا امتد الصراع بين دولتين لفترة زمنية طويلة، فإن شعبى الدولتين يبلوران أفكارًا وانطباعات ثابتة كل منهما عن الآخر (Stereotypes) فكل منهما يعتقد بأنه الشعب الأفضل، وأنه محب للخير وداعيًا إلى السلام، بينما الشعب الآخر غير جدير بالثقة وإنه عدوانى واستعمارى. هذا التصور للطرف الآخر، حتى لو كان خاطئًا، يصبح جزءًا من واقع السلوك القومى ويؤدى إلى قيام علاقات صراعية تكون مبنية على أفكار مغلوطة والتعصب لها.

١١٦ـ إن فرنسا هى فى طليعة دول الاتحاد الأوروبى اهتمامًا بالأبعاد الثقافية للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية . فهى أكثر احتكاكًا بالعرب بشريًا وثقافيًا وذلك منذ حملة نابليون بونابرت فى مصر والشام فى أوائل القرن التاسع عشر ، ويكفى للتدليل على ذلك أن فرنسا تضم أكثر من أربعة ملايين مسلم يتمتعون بالجنسية الفرنسية أو يقيمون فيها إقامة شبه دائمة ومعظمهم من دول الشمال الأفريقى .

١١٧ ـ CHERIGUJ, op.cit., p. 171 .

١١٨ ـ أحمد كمال أبو المجد، «العولمة والهوية ودور الدين»، فى العولمة والهوية (أكاديمية المملكة المغربية)، **مرجع سابق**، ص ٢١٠ .

١١٩ـ الأهرام، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٠، ص ١٢ .

١٢٠ـ نادية محمود مصطفى، «البعد الثقافى فى الشراكة الأوروبية / المتوسطية»، **مرجع سابق**، ص ٤٧٦ ـ ٤٨١ .

١٢١ـ إن علاقة الكراهية التى تختزنها ذاكرة التاريخ لا تنفى انبهار التيار الإسلامى المتشدد بالتقدم التكنولوجى فى الغرب والاستفادة منه .

١٢٢ـ راجع فى مفهوم الغرب المغلوط للإسلام :

LORCA (Alejandro V.) , "The EU and the Mediterranean: Is an "US" versus "Them" situation inevitable"? **The International Spectator** (A Quarterly Journal of the Instito Affari Internationli), Vol. XXX1, No. 3, July-September 1996, pp. 54-59.

الفصل الثالث

استشراف مستقبل «الدائرة المتوسطية»

ملاحظات تمهيدية

الاستشراف، فى مفهومه العام، هو عملية ذهنية تسعى إلى استكشاف المستقبل من خلال دراسة التفاعلات الماضية والحاضرة بهدف تلمس أسباب أو مؤشرات لاحتمالات متوقعة ليس من المحتم تحقيقها بالفعل، ولكنها تكون قابلة للتحقيق متى توافرت شروط معينة. بهذا المعنى، فإن المشروع البحثى «مصر ٢٠٢٠» هو مشروع استشرافى لأنه يسعى إلى استكشاف ملامح توجه سياسة مصر الداخلية والخارجية للتواؤم مع المتغيرات العميقة والمتسارعة التى يشهدها العصر الحاضر ومردوداتها المستقبلية على كافة المستويات. ومن بين التوجهات الخارجية لمصر، التوجه إلى «الدائرة المتوسطية» وجوهرها «المشاركة المصرية الأوروبية».

ومن المسلم به أن الدراسات المستقبلية، أو «علم المستقبل» Futures Studies، قد تخلفت كثيراً فى الدول العربية ـ كما هو الوضع فى الدول النامية عموماً ـ ومن بينها مصر، مقارنة بمثيلاتها فى الدول المتقدمة. ويرجع تخلف هذه النوعية من الدراسات إلى أسباب كثيرة منها عدم الاقتناع بجدواها. إذ يرى البعض أنها من قبيل «الترف الفكرى»، وأنه ما أحوج الشعوب العربية إلى دراسات تركز على مشكلات الحاضر الملحة، وليس إلى دراسة أمور المستقبل. ويضاف إلى ذلك عدم توافر إمكانات البحث العلمى المستقبلى من أجهزة ومناهج بحث متطورة تعتمد أساساً على أسلوب «البحث الجماعى» حيث لا تكفى الجهود الفردية فى تحقيق إنجاز ذى شأن فى مجال متشعب وغاية فى التعقيد يفوق بكثير قدرة الباحث الفرد مهما عظمت مكانته العلمية. ومعلوم أن أسلوب البحث الجماعى ليس من التقاليد

المتأصلة فى الأوساط البحثية العربية التى يسودها، مثل المجتمع ككل، مبدأ «الفردية» المفرطة. وأخيراً، وليس آخراً، فإن تخلف الدراسات المستقبلية فى الوطن العربى يرجع إلى ميل عام إلى «القدرية» أو «الحتمية» determinism، وأن «المستقبل بيد الله» وليس بيد الإنسان الذى لا يعلم علم اليقين العوامل التى تؤثر فى تشكيله ومنها مردودات الثورة العلمية والتكنولوجية التى تحدث بإيقاع متسارع للغاية.

ولكن هذه السلبية تجاه الدراسات المستقبلية بدأت تتراجع تحت ضغط ظروف الحياة المعاصرة، ومواجهة العرب بقضايا مصيرية تمتد حتما إلى مستقبلهم مثل قضايا التنمية وقضايا الأمن القومى العربى. وبدأ الاهتمام بالدراسات المستقبلية فى مجال العلاقات الدولية بدافع من الرغبة فى الخروج من «الأزمة العربية الراهنة»، وضرورة تجاوز الأوضاع المتردية في الوطن العربى فى مجمله، وفى كل قطر من أقطاره. فقد أصبح هناك اعتقاد راسخ بين العلماء ورجال السياسة والمثقفين العرب بإن الأزمة العربية الراهنة إنما ترجع إلى غياب «استراتيجية عربية» وغياب «استراتيجيات وطنية» شاملة، حيث إن جميع الحكومات العربية تتخبط فى سياساتها الخارجية التى تقوم دائمًا على أسلوب رد الفعل العشوائى والأرعن فى معظم الأحوال لاحتواء آثار حدث معين، أو انسياقا فى العادة وراء نهج دولة أو أخرى من الدول الكبرى. فإن تردى الأوضاع العربية الراهنة مرجعه إلى عدم كفاءة النظم الحاكمة القائمة فى التخطيط للمستقبل، أو عدم اكتراثها لذلك، ومن ثم تصبح ضحية لتخطيط الآخرين الذين لا يألون جهداً للحصول على أكبر قدر ممكن من الغنائم والنفوذ فى هذه المنطقة الحيوية من العالم خلال العقود القادمة.

ولكن كل دراسة مستقبلية حقيقية يجب أن تخضع لبعض الضوابط، وتتجنب بعض المحاذير التى تفسد العملية الاستشرافية. ولا يتسع المقام بطبيعة الحال لبحث هذه الضوابط[1] ونكتفى بإبداء بعض الملاحظات العامة ذات الصلة المباشرة بموضوع بحثنا إلا وهو مستقبل ارتباط مصر «بالدائرة المتوسطية».

والملاحظة الأولى: تتعلق بمفهوم الاستشراف forecasting والهدف منه. فالاستشراف، كما ذكرنا، هو عملية ذهنية تسعى إلى استكشاف المستقبل لمعرفة أسباب أو مؤشرات مسارات مستقبلية لظاهرة معينة تكون قابلة للتحقيق متى توافرت شروط معينة. فالاستشراف مشروط دائمًا contingent بمعنى أن تحقق احتمال معين يكون مرهونًا بتحقق الافتراضات التى يقوم عليها. فالاستشراف لايفترض أن الحاضر سوف يمتد حتمًا إلى المستقبل، أو ما يسمى بالإسقاط extrapolation، ولكنه يهدف إلى بيان جميع الصور المحتملة التى يمكن أن يكون عليها المستقبل، والمسار الذى يمكن أن تأخذه كل صور منها وآثارها hypothetical future developments. فالوظيفة الأولى للاستشراف هى إذن محاولة إدراك المستقبل perception فى كافة صوره المحتملة والممكنة(٢)، ومن ثم تضييق نطاق المجهول الذى يثير دائمًا قلق الإنسان بشأن مصيره. وهذا ينطبق على توجه مصر الحالى إلى الارتباط «بالدائرة المتوسطية»: فما هو مستقبل ذلك التوجه وما هى مساراته الممكنة انطلاقًا من معالم الحاضر؟.

وإذا كان الاستشراف يشبع حاجة الإنسان إلى المعرفة، فهو أيضًا ركيزة أساسية للسلوك العقلانى فى إطار التفاعل الدائم الحركة بين البيئة والفاعل. والبيئة هى مجموعة المعطيات المادية والقيمية - محلية وإقليمية ودولية - والتى تؤثر فى تصرفات الفاعل كما تتأثر بها. وينطوى السلوك العقلانى دائما على عملية اختيار choice، بين عدة بدائل متاحة - السلوك الذى يحقق أكبر قدر من أهداف الفاعل كما يدركها هو، وفى ظل القيود التى تفرضها عليه البيئة وبالقياس إلى التكلفة cost التى يتطلبها ذلك الاختيار. وينطوى الاختيار حتمًا على عملية استشراف لمعرفة الاتجاهات العامة لتطور البيئة بحيث تتسق تصرفات الفاعل مع ذلك التطور المتوقع، أو اختيار السلوك الذى من شأنه التأثير فى تطوير البيئة ذاتها على نحو يحقق أهدافه القومية، أخذًا فى الاعتبار أن قدرة الفاعل على توجيه المستقبل هى قدرة نسبية لأنها تخضع لقيود بيئية عديدة لا يستطيع دائمًا التحكم فيها.

وهكذا يكتسب الاستشراف بعداً حركيًا مهما operational . وينطبق ذلك أيضًا على مستقبل ارتباط مصر «بالدائرة المتوسطية». فقد ذكرنا أن لمصر ارتباطات بعدة دوائر إقليمية وعالمية (الدائرة العربية والإفريقية والإسلامية ودائرة عدم الانحياز والدول النامية . . .). والارتباط بأى من هذه الدوائر، ومنها الدائرة المتوسطية، هو نتيجة اختيار عقلانى مبنى على إدراك بأن هذا الارتباط يحقق لها مصالح قومية مهمة. ولكن التفاعلات فى الدائرة المتوسطية، كما فى غيرها من الدوائر، قد تأخذ مسارات محتملة قد لا تتفق تمامًا وتحقيق الأهداف القومية المصرية. ولذلك فإن مصر سوف تسعى جاهدة إلى تحقيق مسار مستقبلى معين يحقق لها أكبر قدر من أهدافها (المسار المفضل). ولكن العمل فى هذا الاتجاه قد يواجه مقاومة من جانب الأطراف الأخرى فى العلاقات الدولية والتى سوف تعمل على إجهاض ذلك المسار المفضل لدى مصر.

ولذلك فإن الاختيار بين عدة بدائل محتملة لا يكون على أساس اختيار البديل المفضل بصفة مطلقة، ولكن يتم أيضًا على أساس البديل القابل للتحقيق على ضوء التصور المتوقع للمستقبل. وتطبيقًا لذلك فإن اختيار «الدائرة العربية» أو «الدائرة الإسلامية» على سبيل المثال لن يحول دون ارتباط مصر بالدول المتوسطية، لاسيما الدول الأوروبية على الشاطئ الشمالى للبحر المتوسط لأن ذلك الارتباط تمليه اعتبارات جغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها. وبعبارة موجزة، فإن عملية الاستشراف تعتبر أساسًا للسلوك الهادف فى الحاضر politique prospective من حيث السعى إلى التأثير فى توجهات المستقبل لدائرة معينة، كما تكون دعامة لتخطيط سياسة الدولة الكلية المستقبلية planification على ضوء إدراكها للمسار المستقبلى المفضل لديها شريطة أن يكون قابلاً للتحقيق. وهكذا تتضح الفوارق ويظهر الترابط بين مفاهيم ثلاثة : الاستشراف باعتباره أداة لمعرفة المستقبل فى مساراته المختلفة، والسلوك الحاضر الهادف، والتخطيط الشامل. وإذا كانت الاعتبارات القيمية تتدخل فى اختيار السلوك الحاضر ونمط التخطيط للمستقبل، فإنها لا تتدخل فى عملية الاستشراف ذاتها. وهذا يقودنا إلى الملاحظة التالية.

الملاحظة الثانية : تتعلق بموضوعية عملية الاستشراف وتجردها من كل مفهوم قيمى للحاضر وللمستقبل. فمن غير المقبول أن يقتصر الاستشراف على مسار واحد للمستقبل دون غيره من المسارات المحتملة، وهو ذلك المسار الذى يتفق بمدى ارتباط الباحث أيديولوجيا أو سياسيًا بموضوع بحثه . scenario d'anticipation فإذا تغلبت هوية الباحث القومية أو الوطنية أو الدينية، فإن هذا يفسد عملية الاستشراف الذى يصبح منقوصًا.

وينطبق ذلك على بحثين جماعيين كبيرين استهدفا دراسة مستقبل العالم العربى. والبحث الأول نفذه «منتدى العالم الثالث» بالقاهرة بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة فى النصف الأول من الثمانينيات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) حول «المستقبلات العربية البديلة» (المنسق العام: إبراهيم سعد الدين عبد الله). فقد ناقش هذا البحث ثلاثة سيناريوهات هى: السيناريو المرجعى (الامتداد الخطى للاتجاهات القائمة)، والسيناريو المرفوض (الذى يستند إلى رؤى راديكالية مضادة إسلامية وتقدمية عربية)، وسيناريو التنمية العربية المستقلة أو المعتمدة على النفس[٣]، وهو السيناريو المرغوب فيه. أمّا البحث الثانى الذى تم تنفيذه تحت مظلة «مركز دراسات الوحدة العربية» فى بيروت «لاستشراف مستقبل الوطن العربى» حتى عام ٢٠١٥، فقد ارتكز على مفهوم قيمى للحاضر وللمستقبل هو الإيمان بأيديولوجية «القومية العربية». ومن هذا المنطلق، فقد ارتأت المجموعة البحثية أن مدخل «التجزئة»، أو «التنسيق والتكامل»، أو «الوحدة» الاندماجية العربية هو أنسب المداخل لاستشراف مستقبل الأمة العربية[٤]. ولا غضاضة فى ذلك من حيث المبدأ شريطة أن لا يتحول هذا المفهوم القيمى للمستقبل العربى إلى قالب ضيق يتجاهل عوامل أخرى تؤثر فى مسارات المستقبل العربى، ومنها مصالح الدول غير العربية الواقعة فى النطاق الإقليمى للعالم العربى مثل إيران، وتركيا، وإسرائيل، وكذلك الدول التى تقع على مشارف الوطن العربى مثل باكستان والهند والدول الإفريقية غير العربية التى تقع فى حوض النيل وعلى مقربة من البحر الأحمر. فالإيمان بالقومية العربية، حتى

لو انصرف إلى المستقبل، لا يجب أن يؤدى إلى الخلط بين «الواقع» is، وما يجب أن يكون عليه ذلك الواقع ought to be .

وبتطبيق ذلك على ارتباط مصر «بالدائرة المتوسطية»، فإن اختيار وتفضيل سياق واحد لمستقبل تلك العلاقة وهو ذلك السياق الذى يتفق وتطلعات قيمية تدعو إلى التضامن العربى أو الإسلامى فى مواجهة «الهيمنة الأوروبية» لايعتبر فى الحقيقة من قبيل استشراف المستقبل فى كافة صوره الممكنة، ولكنه من قبيل توجيه سياسة مصر الخارجية فى النطاق المتوسطى وجهة معينة. صحيح أن كل دولة تعمل جاهدة على توجيه علاقاتها الخارجية بما يتفق وتطلعاتها القومية، ولكن ذلك يجب ألا يحجب الاهتمام باستطلاع جميع الصور التى يمكن أن يكون عليها المستقبل والمسار الذى يمكن أن تأخذه كل صورة منها وهو ما يعرف «بالسيناريوهات الكاشفة» scenarios exploratoires مع ملاحظة إنه فى تحديد هذه السيناريوهات يجب تجنب الإفراط فى الخيال بحيث يصبح كل شىء ممكنًا فى المستقبل.

والملاحظة الثالثة: تتعلق بمنهج البحث. وبالطبع تختلف مناهج الاستشراف والاقتراب النظرى لها باختلاف القضايا موضوع البحث. فقد يستخدم منهج تحليل النظم، أو منهج اتخاذ القرارات، أو أسلوب المحاكاة، أو أسلوب النمذجة... إلخ. وقد اختار فريق البحث المركزى أسلوب السيناريوهات وهو فى نظرنا، أكثر الأساليب ملاءمة لموضوع البحث. وليس هنا بطبيعة الحال مقام التأصيل النظرى لمنهج السيناريوهات. فقد أفاض فريق البحث المركزى فى بيان أسس اختياره للسيناريوهات المقترحة وشروطها الابتدائية[٥]. وإذا كانت لنا بعض التحفظات المنهجية على صياغة تلك السيناريوهات لما يحيط بها من غموض كما سيتضح لنا فيما بعد، فإننا سنلتزم بها حرصًا على تناسق المشروع البحثى ككل. ولكن ذلك لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات العامة على توقعات مستقبل علاقة مصر «بالدائرة المتوسطية» وفق التصور النظرى لفريق البحث المركزى.

المبحث الأول

التصورات النظرية للفريق المركزى

حول مستقبل علاقة مصر بالدائرة المتوسطية

وينبغى بداءة التأكيد على أن نقطة البداية (لحظة «رفع الستار») موحدة بالنسبة لجميع السيناريوهات لأنها تنطلق جميعها من الوضع الراهن للعلاقات المصرية-المتوسطية، كما تم توصيفه فى الفصل الثانى من هذه الدراسة والتى أطلقنا عليه مصطلح «السيناريو المرجعى»، بمعنى أن التوجهات التى لازمت هذا الوضع الراهن تمثل مقياسًا مرجعيًا للتوجهات المستقبلية. ونقترح أن تكون نقطة البداية للسيناريوهات المقترحة فى يناير ٢٠٠١ بعد التأكد من ارتباط مصر باتفاقية «المشاركة المصرية-الأوروبية»، والتى تترجم بالنسبة لمصر أسس المشاركة الأوروبية-المتوسطية كما وردت فى إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥، وعلى اعتبار أن المشاركة المصرية-الأوروبية هى جوهر سياسة مصر فى الدائرة المتوسطية.

وقد اختار فريق البحث المركزى خمسة سيناريوهات رئيسية أحدها «مرجعى» أو بعبارة أكثر دقة «امتداد السيناريو المرجعى»، ويقوم على افتراض استمرار الاتجاهات العامة الراهنة طوال فترة الاستشراف. أمّا السيناريوهات الأربعة الأخرى فقد أطلق عليها وصف «السيناريوهات الابتكارية» وهى: «سيناريو الرأسمالية الجديدة»، و«سيناريو الاشتراكية الجديدة»، و «سيناريو الدولة الإسلامية»، و«السيناريو الشعبى» الذى تلتقى عنده قطاعات عريضة من الشعب المصرى.

وحيث إن السيناريو هو سلوك مستقبلى مشروط - كما ذكرنا - بمعنى ارتباطه بمجموعة من المتغيرات («الشروط الابتدائية») التى تتحكم فى مساره، أو تؤدى إلى تعديل ذلك المسار، أو إلى إسقاطه كلية خلال فترة الاستشراف، فقد حدد فريق البحث المركزى هذه المتغيرات فى عشرة محاور رئيسية هى :

١ - القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية المرتبطة بها .

٢ - نهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة .

٣ - البحث العلمى والتطور التكنولوجى .

٤ - البشر (التعليم والتعلم والتدريب) .

٥ - أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية .

٦ - التعامل مع القضايا ذات الأهمية الخاصة مثل الفقر والبطالة والفساد والإساءة إلى الشعور الوطنى .

٧ - الموارد الطبيعية والبيئية .

٨ - نسق القيم المتوائم مع توجهات النخبة الحاكمة : أى مجموعة القيم المتوافقة مع توجهات السيناريو أو المترتبة عليها أو المستوحاة منها .

٩ - المكانة الإقليمية والعلاقات الدولية .

١٠ - موقف الجماهير والقوى المعارضة وتناقضات السيناريو .

ويلاحظ على هذه المحاور ما يلى :

أولاً : إن هذه المحاور تضم متغيرات تتعلق بالوقائع وبالقوى الفاعلة . ويقصد بالوقائع حقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية . . . إلخ . أمّا القوى الفاعلة فيقصد بها القوى - الحكومية وغير الحكومية - المؤثرة فى التعامل مع الوقائع وتشكيل الأحداث، سواء بالفعل أو برد الفعل، على المستويات المحلية

والإقليمية والعالمية وتنصرف المحاور (٣) و(٤) و(٧) إلى الوقائع، بينما تنصرف المحاور (١) و(٢) و(٥) و(٦) و(٨) و(١٠) إلى القوى الفاعلة على الصعيد المحلى. أمّا المحور رقم (٩) فهو يحيل إلى مصر باعتبارها دولة فاعلة على المستوى الإقليمى المتوسطى وفى إطار علاقات دولية «معولمة».

ثانيًا: أن الترابط بين الوقائع الموضوعية والقوى الفاعلة لا يحتاج إلى بيان. فلا قيمة للوقائع فى ذاتها منفصلة عن تعامل الفاعلين معها. ومع ذلك فإن بعض الوقائع تؤثر تأثيراً متكافئًا symetrical فى جميع السيناريوهات أيًا كانت النخبة السياسية الحاكمة والقوى الاقتصادية والاجتماعية الغالبة المرتبطة بها. ومثال ذلك: التقدم العلمى والتكنولوجى، ومركزية السلطة فى مصر، ووقائع التطور الخارجى لاسيما تطور الاتحاد الأوروبى. فلا تستطيع مصر كدولة أن تتخلى عن السعى إلى اللحاق بالتقدم العلمى والتكنولوجى أيًا كان نمط نظام الحكم فيها. وينعكس ذلك على سياسة التعليم والتدريب. فإذا كان «الإسلاميون» يرفضون الارتباط الفكرى والثقافى بحضارة الغرب «العلمانية»، فإنهم يرون ضرورة أن يؤخذ عن الغرب منهج التقدم العلمى والتقنى الذى وصل إلى درجة سامية فى المجتمعات الغربية ويعتبر «عماد القوة والسلطان». فهذه «حقائق لا يكابر فيها إلاّ جاهل أو معاند» على حد قول حسن البنا مؤسس حركة «الإخوان المسلمون»(٦).

كذلك، وبالرغم من الحديث عن مقرطة الحياة السياسية فى مصر، فإن مركزية السلطة هى قاسم مشترك فى جميع السيناريوهات لأنها مرتبطة بطبيعة الأرض وضرورة التحكم المركزى فى استخدام مياه نهر النيل. وكذلك فإن نهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة (المحور الثانى) لن يختلف كثيراً من سيناريو إلى الآخر.

وأخيراً، وحيث إن «المشاركة المصرية ـ الأوروبية» تمثل حجر الأساس فى علاقات مصر المتوسطية، فإن تطور الاتحاد الأوروبى سوف يؤثر تأثيراً متكافئًا فى جميع السيناريوهات المعروضة. فإن توجه الاتحاد الأوروبى إلى التوسع فى شرق

القارة الأوروبية سوف يمثل تحديًا كبيرًا لسياسة مصر المتوسطية مهما اختلفت أنماط نظم الحكم فيها، ومهما اختلفت القوى الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها.

ومن ناحية أخرى، فإن عنصر البشر (المحور الرابع) سوف يؤثر تأثيرًا غير متكافئ asymetrical فى سيناريوهات سياسة مصر المتوسطية. فإن هذا العنصر يخضع لتقييم مختلف من سيناريو إلى آخر لما يترتب عليه من مشكلات داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، ليس فقط بسبب زيادة عدد السكان الذى من المتوقع أن يصل إلى قرابة ٩٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٠، ولكن أيضًا، وبصفة خاصة، بسبب تغير التركيبة السكانية لمصر خلال فترة الاستشراف. ويكفى للدلالة على ذلك أن موقف الجماهير والمعارضة للتوجه المتوسطى (المحور ١٠) سوف يتحدد بالقياس إلى تغير الخارطة السكانية بحكم غلبة عنصر الشباب المتعلم وتفاقم مشكلة البطالة التى يعانى منها، وخاصة بفعل هجرة أهل الريف، تحت وطأة الفقر، إلى الحضر. فمن المعلوم أن السلوك السياسى لأهل الحضر يختلف جوهريًا عن السلوك السياسى لسكان الريف بحكم تعاظم أهمية أنشطة الأحزاب السياسية والتنظيمات الأهلية الأخرى - خاصة النقابات العمالية والمهنية - فى الحضر عنه فى الريف.

على ضوء هاتين الملاحظتين العامتين، ننتقل إلى استشراف مستقبل السيناريوهات الرئيسية المقترحة.

المبحث الثانى
امتداد السيناريو المرجعى

يقصد بامتداد السيناريو المرجعى الامتداد الطبيعى للوضع الراهن status quo scenario، وذلك بافتراض استمرار النمط الحالى لسياسة النخبة الحاكمة والقوى الاقتصادية والاجتماعية الغالبة والمرتبطة بها تجاه المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. ولا يقصد بذلك ثبات الوضع الراهن طوال فترة الاستشراف . فإن العلاقات بين البشر لا تتجمد عند وضع معين static، فهى علاقات ديناميكية دائمة الحركة والتطور ومن ثم فهى قابلة لإعادة التقييم. وبما أن النخبة الحاكمة والقوى المرتبطة بها هى التى تقوم بعملية التقييم، فإن ذلك يمثل امتداداً لمنطق عام جارى العمل به وإن أدى إلى تغيير المسار المرجعى تغييراً بسيطًا لا يؤثر فى جوهره .

وفى ظل هذا السيناريو، لا يوجد تصور لإمكانية تراجع النخبة الحاكمة عن التوجه المتوسطى لمصر والذى يعتبر فى نظرها، خياراً استراتيجيًا مهما يحمل من الفرص أكثر مما يحمل من التضحيات. بل ما يمكن تصوره هو تعميق هذا التوجه ـ مستقبلاً ـ فى السياسة المصرية . فقد أشارت استطلاعات الرأى التى قام بها بعض أفراد الفريق البحثى إلى أن ٨٤٪ من العينة ترى أن مصر تربطها بالدائرة المتوسطية علاقات قوية سياسية واقتصادية وثقافية ـ واحتلت الدائرة المتوسطية المرتبة الثانية بعد الدائرة العربية متقدمة بذلك على الدائرة الإسلامية والإفريقية(٧) . وحيث إن «الشراكة المصرية ـ الأوروبية» تمثل جوهر هذا التوجه، فإنه ينبغى متابعة الاحتمالات المتوقعة فى وزن أهمية هذه الشراكة بالنسبة لسياسة مصر الخارجية ـ

وتدور هذه المتابعة حول القضايا النوعية الثلاث الكبرى التى تناولها بالتحليل الفصل الثانى من هذه الدراسة، وعلى ضوء المحاور العشرة التى تشكل بناء السيناريو.

فما هو مستقبل الشراكة المصرية ـ الأوروبية فى بعدها الأمنى والسياسى؟ لا شك أن البعد الأمنى والسياسى للشراكة هو أكثر الأبعاد الذى يؤثر بالسلب على مستقبل العلاقات الرسمية لمصر مع الاتحاد الأوروبى ومع غالبية الدول الأعضاء فيه. وقد ذكرنا أن محور اهتمام مصر بالجانب الأمنى للشراكة مع أوروبا يدور حول قضيتين رئيسيتين ومترابطتين تمامًا وهما: ضبط التسلح فى منطقة المتوسط خاصة تحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى من جانب، وتسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى من الجانب الآخر. وفى كلا الجانبين، لن يحدث تطور يذكر فى الوضع الراهن الحالى لعلاقة مصر مع الاتحاد الأوروبى.

ففيما يتعلق بقضية ضبط التسلح خاصة فيما يخص عدم انتشار الأسلحة النووية فى المنطقة، فإن التصور الأوروبى يستبعد تركيا ـ وهى عضو فى حلف الأطلنطى ـ وإسرائيل ـ وهى الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة والمرتبطة استراتيجيًا بالولايات المتحدة الأمريكية ـ فى هذا المجال. ويقوم هذا التصور الأوروبى على منطق أن الأمن العسكرى فى المنطقة هو مهمة أمريكية وأطلنطية تكاد تكون خالصة. وبالرغم من اعتراض مصر على هذا الموقف الذى يكرس الخلل الاستراتيجى القائم بين الدول العربية وإسرائيل، فإنها تدرك تمامًا وجود قدر كبير من التناسق فى الحركة فى هذا الميدان بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية. وحيث إن دوائر صنع القرار فى الولايات المتحدة وفى الاتحاد الأوروبى من خلال حلف الأطلنطى واتحاد غرب أوروبا تمثل قيدًا قويًا على مصر، فإن تحرك السياسة الخارجية المصرية لن يتجاوز كثيرًا مستوى تسجيل موقفها المعارض فى هذا الشأن، وحث الجانب الأوروبى على الضغط على إسرائيل لقبول إخضاع منشآتها النووية للرقابة بواسطة

الوكالة الدولية للطاقة النووية. ولكن ليس من المتوقع أن يحدث تقدم ملموس فى هذا الاتجاه.

ومن ناحية أخرى، فإن تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى لم تكن العامل الحاسم فى صياغة المفهوم الأوروبى الخاص بالتعاون الأمنى والسياسى فى إطار الشراكة الأوروبية-المتوسطية. فقد رضخت الدول الأوروبية فى هذا الصدد لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بعدم مشاركة الاتحاد الأوروبى بدور مباشر وفعال فى عملية تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى، وانفراد الولايات المتحدة بالعمل فى هذه الساحة. ولكن حيث إن هذا الصراع يمثل القضية الأمنية الأولى بالنسبة لمصر والعرب، فقد أصرت مصر (والدول العربية الأخرى) فى بداية الأمر على ضرورة الربط بين التقدم فى عملية السلام والتقدم فى مسار الشراكة الأوروبية-المتوسطية. وبالرغم من أن مصر قد تخلت فى وقت لاحق عن فكرة الربط بين المسارين لأسباب ذكرناها من قبل، فإن الصراع العربى-الإسرائيلى ظل يؤثر من المنظور المصرى، ولو بشكل غير مباشر، على مسار الشراكة. ولذلك واصلت مصر دعوتها للجانب الأوروبى إلى تجاوز الدور الهامشى الذى فرضته عليه الولايات المتحدة، والقيام بدور أكثر إيجابية فى مواصلة عملية السلام وإنقاذها من التدهور الذى ألم بها منذ ١٩٩٦. وقد استجابت أوروبا نسبيًا لهذه الدعوة بأن سجلت بعض المواقف المبدئية فى اتجاه مناصرة الحق العربى فى فلسطين مثل موقفها من قضية القدس، وإقرار حق الفلسطينيين فى إقامة دولة مستقلة (بيان قمة برلين فى مارس ١٩٩٩) وعندما تجمدت العملية السلمية فى الثلث الأخير من عام ٢٠٠٠ بسبب تعنت إسرائيل وسياستها الاستفزازية والقمعية للشعب الفلسطينى ومقابلتها بانتفاضة شعبية عارمة، زادت مساحة الدور الأوروبى فى حث الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى على وقف أعمال العنف ومواصلة السير فى عملية التسوية السلمية. ومع ذلك ظل الدور الأوروبى مكملاً للدور الأمريكى ومتناسقًا معه إلى حد كبير، وليس بديلاً له أو مغايراً له من حيث الجوهر. وتقنع مصر الرسمية بهذا الدور

الأوروبى المحدود، وفى نفس الوقت تعمل على تناميه فى المستقبل، ولكن دون التخلى عن فكرة هيمنة الولايات المتحدة على العملية السلمية فى الشرق الأوسط، استمراراً للوضع المتميز لعلاقة مصر الاستراتيجية بالولايات المتحدة.

ومن هذه الزاوية، لا يختلف موقف القوى الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنظام الحكم القائم فى مصر عن الموقف الحكومى الرسمى. وعلى أية حال، فإن البعد الأمنى المباشر للشراكة المصرية - الأوروبية يحتل مكانة ثانوية فى سلم اهتمامات هذه القوى مقارنة بالبعد الاقتصادى والاجتماعى للشراكة. فالتغير المحتمل فى هذا السيناريو سيطرأ فى الأساس من معارضة متفاوتة القوة من قبل بعض أحزاب المعارضة ومن التيارات والجماعات الدينية، وكذلك من قبل بعض النقابات والاتحادات العمالية والمهنية التى تسيطر على قيادتها الجماعات الدينية. وقد تستجيب القيادة السياسية جزئيًا لضغوط هذه الفئات لاحتواء ردود الفعل الغاضبة إزاء وضع معين، مثل التوقف مؤقتًا عن الاستمرار فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ولكن تظل صدى الاستجابة محكومة بالمنطق العام للسيناريو المرجعى الذى يقوم على الاقتناع بأن التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى هو خيار استراتيجى لا رجعة فيه.

وفيما يتعلق بالأمن السياسى فى منطقة المتوسط، فقد ذكرنا أن الأصل العام الذى يستند إليه الاتحاد الأوروبى هو الدعوة إلى مقرطة الحياة السياسية فى دول جنوب وشرق المتوسط ومايتفرع على ذلك من مبادئ وقواعد تقرر احترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، ومكافحة ظاهرة الإرهاب السياسى. ولكن فى حقيقة الأمر، فإن ما ينشده الاتحاد الأوروبى هو كما رأينا مساندة نظم الحكم التى لا تمانع بصفة عامة فى التعاون مع الغرب بصرف النظر عن تجاوب تلك النظم من عدمه مع نمط التعددية السياسية وتداول السلطة عن طريق الانتخابات الحرة، والالتزام الفعلى باحترام حقوق الإنسان. وفى اتجاه العمل على مساندة النظم المتعاونة، رأت الدول الأوروبية المتوسطية أن من حقها التدخل العسكرى إذا لزم الأمر فى الأزمات

الداخلية التى تهدد استقرار هذه النظم وتهدد مصالح الدول الغربية ومصالح وأمن مواطنيها. ولهذا الغرض، تشكلت فى ١٩٩٥ - ١٩٩٦ قوات أوروبية رباعية برية وبحرية وتتضمن عناصر جوية كما ذكرنا.

وبالنسبة لمصر، لا نجد تعارضًا حقيقيًا بين موقفها الرسمى وموقف الاتحاد الأوروبى من قضية الأمن السياسى فى المتوسط. فإن ترسيخ استقرار نظام الحكم القائم فى مصر يحتل مكانة بارزة فى امتداد السيناريو المرجعى.

فرغم التسليم من حيث المبدأ بالتعددية السياسية، ليس من المتصور أن تسمح السلطة السياسية بتناوب السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تمامًا. وسوف يبقى رئيس الدولة رئيسا للحزب الحاكم ويبقى الحرص على استمرار هيمنة الحزب دون غيره من الأحزاب على الحياة السياسية فى البلاد. وبعبارة موجزة، فإن حدود الديمقراطية تظل مرهونة بإرادة السلطة السياسية القائمة.

وإذا كانت الحكومة المصرية قد تحفظت على تشكيل القوات الرباعية الأوروبية وعلى المهام المنوطة بها، فإن تحفظها يعنى التأكيد على استقلال قرارها السياسى ومعارضة تدخل هذه القوات فى الشئون الداخلية لفرادى الدول المتوسطية بحجة «الاعتبارات الإنسانية»، دون تنسيق مسبق مع حكومات هذه الدول وهو احتمال غير قائم بالنسبة لمصر الآن وفى المستقبل المنظور. وبناء على ذلك يكون اعتراض مصر من حيث المبدأ على مهام القوات الرباعية هو من قبيل الخطاب السياسى الداخلى والموجه إلى شريحة عريضة من الرأى العام المصرى الذى يرفض بشدة أى شكل من أشكال التدخل الغربى فى شئون البلاد الداخلية والذى يثير ذاكرة الماضى الاستعمارى الأوروبى فى المنطقة إضافة إلى الأسباب الأيديولوجية (المعارضة الإسلامية).

ولا يختلف موقف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغالبة والمرتبطة بالنظام السياسى القائم عن موقف الحكومة من قضية الأمن السياسى الداخلى

وحقيقة ارتباطه بالديمقراطية. فإن الرأسمالية المصرية المعاصرة على سبيل المثال لاتتبنى موقفًا ديمقراطيًا بل إنها تستند إلى السلطة السياسية القائمة للمحافظة على الميزات التى تتمتع بها وتعمل على تعاظم هذه الميزات فى المستقبل.

ومن ناحية أخرى، قد تظهر ضغوط حزبية وشعبية (تنظيمات المجتمع المدنى) تنادى بالإصلاح الدستورى والسياسى وتحسين الأداء الديمقراطى فى مصر. وقد تستجيب السلطة السياسية جزئيًا لهذه الضغوط وتسمح بتوسيع هامش الممارسة الديمقراطية. ولكن ليس من المتوقع أن تأتى مخاطر حقيقية من البيئة الداخلية المعارضة تهدد استقرار نظام الحكم القائم. وإن حدث ذلك، فإن هذا التطور يمكن السيطرة عليه من خلال أجهزة الدولة المختلفة - خاصة أجهزة الأمن - حيث يبقى الوضع القائم مستمرًا، فى خطوطه الأساسية طوال فترة الاستشراف.

خلاصة القول، وكما لاحظنا من قبل، فإن أهمية البعد الأمنى العسكرى والسياسى للشراكة الأوروبية - المتوسطية تظهر بشكل أوضح وأعمق فى «السيناريو الإسلامى» وإلى حد ما فى «سيناريو الاشتراكية الجديدة». أمّا فى ظل استمرار السيناريو المرجعى، فإن البعد الأمنى للشراكة يحتل مكانة ثانوية بالنسبة لمصر مقارنة بأهمية بعدها الاقتصادى وانعكاساته الاجتماعية. فقد كشفت استطلاعات الرأى عن أن العوامل الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى فى تحقيق التقارب بين مصر والاتحاد الأوروبى.

ما هو مستقبل الشراكة المصرية - الأوروبية فى بعدها الاقتصادى والاجتماعى فى ظل هذا السيناريو؟

سبق أن رأينا أن من أهم سمات السيناريو المرجعى التسليم «بالعولمة»، وأن «الشراكة المصرية - الأوروبية» هى - كما أكدت القيادة السياسية العليا - المدخل الرئيسى للتعامل الإيجابى مع «العولمة» لما يوفره التعاون مع أوروبا من فرص حقيقية لإزالة المعوقات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى انفتاحه على الأسواق العالمية التى

أصبحت تنافسية إلى حد بعيد. وهكذا يصبح مفتاح التقدم في هذا السيناريو هو إنجاز استراتيجية التنمية بما يتواءم مع «عولمة» اقتصاد السوق والتي حددت ملامحها الوثيقة التي صدرت عن مجلس الوزراء، في ١٥ مارس ١٩٩٧ تحت اسم «مصر والقرن الحادي والعشرين» والتي أكدت على محورية القطاع الخاص في أحداث التنمية المنشودة.

ومن المتوقع إحراز تقدم في إنجاز المشروعات التنموية الكبرى (توشكى، خليج السويس، ترعة السلام وإعمار سيناء...)، وفي تجاوز بعض العقبات التي تعترض عملية التنمية خاصة في مجالات تنمية الموارد البشرية (التعليم وبناء قاعدة تكنولوجية متقدمة، والصحة، والتوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية، والسماح بقدر متزايد من النشاط لمنظمات المجتمع المدني تحت إشراف الدولة)، بالإضافة إلى استكمال مشروعات المرافق الأساسية، وتحقيق قدر من الإصلاح الإداري لرفع كفاءة أجهزة الدولة على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي. ولكن تحرك الدولة في هذه المجالات، وفي غيرها، محكوم بقلة الموارد الطبيعية (وإهدار المتاح منها)، وبمحدودية الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي بالقياس إلى النمو الكبير في عدد السكان خلال فترة الاستشراف. وهي عوامل موضوعية عامة تقيد حرية الحركة في جميع السيناريوهات. ما هو أهم من ذلك، وفي حدود هذه العوامل الموضوعية، فإن السيناريو المرجعي ينطوي على بعض التناقضات التي قد تعرقل مسيرته. ومن أهم هذه التناقضات، الاختلاف حول استراتيجية التنمية بين السلطة السياسية والقوى الاقتصادية الغالبة التي تساندها، أو بين الحكومة والقوى المعارضة لها.

وبالرغم من أن السلطة الحاكمة تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، وتحتفظ بسمات الحكم السلطوي ومركزية اتخاذ القرارات، فإن التشابك قائم بينها وبين النخبة الرأسمالية السائدة التي تساندها والتي تشارك بفعالية - داخل المجالس التشريعية وخارجها - في مناقشة خطط الحكومة لإصلاح هيكل الاقتصاد القومي.

ويختلف موقف بعض أجزاء هذه النخبة من «المشاركة المصرية ـ الأوروبية» عن موقف السلطة السياسية كما ذكرنا عند بحث مشكلة التوقيع على مشروع اتفاقية المشاركة.

ومن الأمور الجديرة بالمتابعة لما لها من أهمية لاستمرار مسيرة السيناريو المرجعي أو توقفها، إن الرأسمالية المصرية المعاصرة لا تمتلك مشروعًا متكاملاً للتنمية الاقتصادية الشاملة. فإن المتابع لنشاط الرأسمالية في مصر المعاصرة واحتمالات تطورها لابد أن يلاحظ درجة من التداخل بين أنشطتها النوعية والتغيرات التي تحدث في الوزن النسبي لهذه الأنشطة. فإن بعض الأنشطة تسعى إلى التربح السريع من أي مصدر من المصادر ـ مشروعًا كان أو غير مشروع ـ مثل النشاط التجاري الاحتكاري أو المضاربة في سوق العقارات أو في سوق الأوراق المالية. بينما جزء آخر من الرأسمالية يتجه إلى النشاط الإنتاجي في مجال الصناعة أو الزراعة. ومن الصعب التمييز بين نشاط «طفيلي» ونشاط «إنتاجي». فإن كبار الرأسماليين يجمعون بين هذين النوعين من النشاط أو ينتقلون بنشاطهم من مجال إلى آخر تبعًا لتوقعات الربح السريع والكبير. **ولذلك فإن استمرار السيناريو المرجعي مرهون بتعديل سلوك الرأسمالية المصرية المنتجة بما يؤدي إلى توجهها للنشاط الإنتاجي الزراعي والصناعي الموجه للتصدير وذلك كبديل عن الربح السريع استنادًا إلى دعم الدولة لها وحمايتها. فإن هذا الدعم وتلك الحماية لن يستمرا إلى ما لا نهاية.**

وحيث إن زيادة القدرة التنافسية في الأسواق الأوروبية والعالمية مرهونة بزيادة قدرة الرأسمالية المصرية على استيعاب التكنولوجيا الواردة مع المعدات الحديثة المستوردة أو الوافدة مع الاستثمارات الأجنبية، فإنه ينبغي تجاوز المستوى الحالي للنقل الأفقي للتكنولوجيا والعمل على تطويع وتطوير التكنولوجيا بما يتلاءم والمجتمع المصري والحد من التبعية التكنولوجية المطلقة للخارج، وذلك من خلال البحث والتطوير الخلاق في فترة السماح الممنوحة بمقتضى مشروع اتفاق المشاركة

مع أوروبا للتحرير الكامل للتجارة بين الطرفين. أمّا إذا استمر ركود القطاع الخاص فى هذا المجال، فإن مسيرة استمرار السيناريو المرجعى سوف تتأثر بالسلب.

ومن ناحية أخرى، لا توجد استراتيجية للتنمية الشاملة دون ربطها باعتبارات العدل الاجتماعى. وإذا كانت السلطة السياسية تولى اهتمامًا نسبيًا متزايدًا بالبعد الاجتماعى للتنمية بالنظر إلى تأمين الاستقرار لنظام الحكم، فإن التقدم فى هذا الميدان لا يزال متواضعًا بالقياس إلى حجم المشاكل الاجتماعية التى تتمخض عن اتباع اقتصاد السوق دون ضوابط حقيقية خاصة، وأن الرأسمالية المصرية المعاصرة بعيدة تمامًا عن الإحساس بمسئوليتها الاجتماعية. فهى لا تهتم بمجال الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية إلاّ بالقدر الذى يحقق لها فوائد ذاتية إعلامية. ولذلك فإن استمرار الوضع الراهن (استمرار السيناريو المرجعى) لن يؤدى إلى مواجهة فعالة لمشكلتى البطالة وانتشار الفقر. فمع استمرار النمو السكانى الكبير، وضعف معدلات النمو الاقتصادى المتوازن، وغياب ضوابط على التكنولوجيا الوافدة وبخاصة من حيث قدرتها على تشغيل الأيدى العاملة، فإن مشكلة البطالة تظل قائمه وتزداد تفاقمًا وبخاصة فى صفوف الشباب المتعلم وذلك فى الوقت الذى ينكمش فيه سوق العمل الخارجى. كذلك ثمة احتمال لاتساع نطاق الفقر والتمايزات الاجتماعية ونمو التناقض بين الطبقات الرأسمالية التى تزداد ثراءً وبين الطبقات الفقيرة التى تزداد فقرًا. والمجتمع الذى يعانى من البطالة واتساع نطاق الفقر ليس مجتمع عدالة اجتماعية يحقق النمو المتوازن لجميع طبقاته.

وأخيرًا تنبغى الإشارة إلى عامل خارجى قد يؤثر فى مسيرة علاقة مصر الاقتصادية بالاتحاد الأوروبى فى بعدها الاقتصادى. فإذا كان من المتصور تزايد احتمالات التعاون المصرى ـ الأوروبى فى بداية السيناريو ـ بالرغم من عدم التكافؤ بين الطرفين ـ فإن تطور الأوضاع فى القارة الأوروبية ذاتها قد يؤدى إلى تراجع ذلك التعاون نسبيًا. وفى هذا الصدد، يطرح البعض ثلاثة سيناريوهات هى[٨]:

ـ تعميق ظاهرة الاندماج بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى الحالية.

- التوسع الأفقى للاتحاد الأوروبى ليمتد إلى دول شرق أوروبا التى تشهد منذ بداية التسعينيات تحولات عميقة من حيث تبنيها نمط الاقتصاد الحر، وأشكالاً من التعددية السياسية على غرار الديمقراطية الأوروبية. هذا بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية الأخرى فى حوض البحر المتوسط مثل تركيا وقبرص ومالطا (وربما أيضا إسرائيل).
- خروج ألمانيا الموحدة من الاتحاد الأوروبى.

ونحن نستبعد كلية هذا السيناريو الأخير لأنه من غير المتصور أن يستمر الاتحاد الأوروبى دون ألمانيا الموحدة التى تمثل ركنًا أساسيًا فى ذلك الاتحاد بحكم موقعها الجغرافى فى وسط القارة الأوروبية، وبحكم عدد سكانها (قرابة ٨٠ مليون نسمة)، وخاصة بحكم قوتها الاقتصادية (٢٦٪ من الناتج الإجمالى لدول الاتحاد، ٣٤٪ من الإنتاج الصناعى، ٣٠٪ من إجمالى الصادرات، ٢٧٪ من ميزانية الاتحاد الأوروبى). ويعكس النظام النقدى الأوروبى واعتماد «اليورو» كعمله موحدة هذه القوة إلى حد كبير. صحيح أن توحيد ألمانيا فى ١٩٩٠ قد أثار آنذاك بعض المخاوف، لا سيما من جانب فرنسا، من احتمال تبنى ألمانيا الموحدة خطًا قوميًا متشددًا وضيقًا، وقيام الرايخ الألمانى الرابع. وصحيح أيضًا أن ألمانيا الموحدة قد أولت اهتمامًا متزايدًا بتطور الأوضاع فى دول أوروبا الشرقية فى حين لم تكن متحمسة كثيرًا لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية عند طرحه فى برشلونة فى عام ١٩٩٥. إلاّ أن السياسة الألمانية المتبعة حتى الآن ترجح الاتجاه الذى يؤكد على استمرار ألمانيا كعضو فعال فى الاتحاد الأوروبى وليس الانفصال عنه. كما أنه فى الثلاث سنوات الماضية أصبحت تبدى اهتمامًا أكبر بتفعيل مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية كما وضح فى المؤتمر الوزارى لدول برشلونة الذى عقد فى شتوتجارت فى أبريل ١٩٩٩ («برشلونة ٣»).

ومن ناحية أخرى، لا نجد تعارضًا حقيقيًا بين سيناريو تعميق الاتحاد الأوروبى وسيناريو توسعة الأفقى. بل يمكن القول بأن النجاح فى تعميق ظاهرة الاندماج بين

الدول الأعضاء فى الاتحاد سوف يؤدى إلى دعم الاتجاه نحو توسعه فى المستقبل فى شرق القارة الأوروبية وفى بعض الدول الأوروبية الأخرى التى تقع فى المتوسط مثل تركيا وقبرص ومالطا (وربما إسرائيل). فقد سُبِق أن ذكرنا عند بحث موضوع «الاتحاد الأوروبى والبحر المتوسط»، إن اتفاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبى وهذه الدول يحكمها مبدأ «الاندماج» الذى يؤدى إلى احتمال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى adhesion فى حين أن علاقة الاتحاد الأوروبى مع الدول الواقعة فى جنوب المتوسط يحكمها مبدأ «التعاون» cooperation الذى يستبعد تمامًا احتمال انضمام تلك الدول إلى الاتحاد الأوروبى.

وإذا تطورت علاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبى والدول الأوروبية الأخرى فى شرق القارة إلى انضمام تلك الدول إلى الاتحاد، فإن هذا التطور المحتمل سوف يؤثر بالقطع تأثيرًا عميقًا فى مستقبل علاقات مصر الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى حيث إن التوسع الأفقى للاتحاد سوف يخفض من وضع الأفضلية لمصر بالنسبة لصادراتها الزراعية والصناعية، كما يخفض من سقف الاستثمارات الأوروبية فى مصر، ومن سقف المعونات المالية التى يقدمها الاتحاد الأوروبى حاليًا لمصر. ومن ثم فإن رفع مستوى كفاءة الاقتصاد المصرى فى المنافسة فى السوق الأوروبية الموحدة يصبح أمرًا وجوبيًا لتفعيل التعاون المصرى - الأوروبى فى العقدين القادمين.

ما هو مستقبل الشراكة المصرية - الأوروبية فى بعدها الثقافى فى ظل هذا السيناريو؟

لقد رأينا أن هناك درجة واضحة من الاتساق - على مستوى الرؤية وعلى مستوى التفاعلات - بين النخبة الحاكمة والقوى الاجتماعية التى تمثلها وبقية النخب الأخرى والتى تؤمن بأن علاقة مصر بالدائرة المتوسطية لها عمقها التاريخى الذى يؤكد على النسبية والتعددية الثقافية التى تقوم على الاحترام المتبادل لجميع الأديان والثقافات

- وليس الاندماج الثقافى - وضرورة تواصل الحوار فيما بينها لتعزيز التبادل والتكامل الثقافى بين جانبى حوض البحر المتوسط.

ولا نتوقع أن يحدث تغيراً جوهريًا فى هذا التوجه العام. حتى القاعدة الأكثر تمثيلاً للاتجاه الإسلامى فى مصر تتكون من مثقفين مستنيرين لا يمانعون فى مواصلة الحوار العلمى والثقافى مع أوروبا شريطة عدم تحميل الحوار بقيم غربية غير ملائمة لمجتمع مصر الإسلامى. ولا يشذ عن هذا التوجه العام سوى ٥٪ فقط هم من غلاة الدعاة الإسلاميين الذين يصفون علاقة مصر الثقافية مع أوروبا بأنها «صدامية» فى أغلب الأحوال[٩].

خلاصة القول: إن التحديات التى قد تعرقل استمرار السيناريو المرجعى ترجع إلى التغيرات فى النظام العالمى («العولمة»)، وإلى التغيرات فى النظام الأوروبى ذاته (التوسع الأفقى للاتحاد الأوروبى)، وإلى الوضع فى مصر. وبالنظر إلى هذه النوعية الأخيرة من التحديات، فإنه من المتصور أن يلقى هذا السيناريو معارضة بدرجات متفاوتة من قبل:

- القوى السياسية المعارضة التى تنادى بالإصلاح الدستورى والسياسى بما يكفل الاحترام الفعلى للحريات العامة وإمكانية تداول السلطة السياسية، ودعم منظمات المجتمع المدنى خاصة تلك التى تعمل فى حقل حقوق الإنسان.
- معارضة قطاع من الرأسمالية الصناعية والزراعية التى لم تستكمل بعد تطوير قدراتها التنافسية، أو غير الراغبة فى تحمل أعباء ذلك التطوير. فإن هذه الفئة يضيرها انفتاح السوق المصرية للسلع الأوروبية المنافسة.
- معارضة من قبل العمال فى بعض الصناعات، وكذلك الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة الذين أضيروا من عملية التحول الاقتصادى («الخصخصة»).
- المعارضة الكامنة من جانب الشباب المتعلم والمتعطل عن العمل، ومن جانب الفقراء والمهمشين عمومًا خاصة فى المدن. وسوف تتصاعد هذه المعارضة مع

تفاقم مشكلات الفقر والبطالة وشيوع الفساد جنبًا إلى جنب مع نمط الاستهلاك الاستفزازى للأقلية الثرية فى المجتمع .

- معارضة بعض الجماعات الدينية المتطرفة التى تجادل فى شرعية نظام الحكم القائم ، وترفض القيم العلمانية التى يسعى إلى بثها فى المجتمع .

ولا يمكن افتراض بقاء الوضع الحالى على ما عليه إلى مالا نهاية . فإن تطوير الوضع الراهن أمر وارد لا محالة . فإذا حدث التطور بالتدريج ، وإذا لم تتجاوز التحديات التى تعترض مسار السيناريو المستوى المعقول ، فإن مصر تظل قادرة على احتواء هذه التحديات بوسائل شتى ومنها استخدام القوة إذا لزم الأمر ، والعمل على تصويب مسار السيناريو بما يتفق وتطور الأوضاع دون تغيير الطابع العام للسيناريو . أمّا إذا حدثت تحولات جذرية فى البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى لصالح قوى أخرى غير تلك التى حددت ابتداءً مسار التوجه المتوسطى لمصر ، فإن هذه التحولات سوف تدفع إلى تبنى سيناريوهات ابتكارية محتملة تقوم على رؤى مختلفة لوزن وأهمية الشراكة المصرية - الأوروبية .

المبحث الثالث

سيناريو الرأسمالية الجديدة

يبدو لنا أن هذا السيناريو(١٠) لا يختلف كثيراً في جوهره عن امتداد «السيناريو المرجعي» فكلاهما يقوم على غلبة الطبقة الرأسمالية في عملية اتخاذ القرارات من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر في ممارسة الدولة لسلطانها الإقليمي. ومع ذلك يعتقد الداعون إلى سيناريو الرأسمالية الجديدة، إن هناك عنصراً مهما للتمايز بين هذين السيناريوهين ألا وهو أن الرأسمالية الجديدة يغلب على نشاطها الطابع الإنتاجي والذي يعتبر شرطًا ضروريًا لإحداث التحولات الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادي croissance والتنمية الاقتصادية developpment في مصر.

ونقطة البداية في سيناريو الرأسمالية الجديدة هي ضرورة الالتزام بمبدأ الحرية الاقتصادية على نحو أكثر شمولاً وأكثر عمقًا من نظرة الرأسمالية المصرية الحالية. ويشتق من هذه النظرة الكلية عدة عناصر افتراضية تميز الرأسمالية الجديدة عن الرأسمالية الحالية. وأهم هذه العناصر هي:

١ـ تنحاز الدولة في هذا السيناريو بشكل أساسي للطبقة الرأسمالية لتنشيط القطاع الخاص الذي يقوم بالدور الأساسي والحاكم في عملية الإنتاج. وباستثناء استئثار الدولة بالإنتاج في قطاع الصناعات الحربية لاعتبارات الأمن القومي، فإن تدخلها في الإنتاج سوف يكون مقصوراً على التدخل غير المباشر بتطبيق حزمة من السياسات النقدية والمالية تهدف إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية

الكلية ومنع قيام الاحتكارات، وإقامة مشروعات البنية التحتية، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية بهدف جذب رأس المال المصرى والعربى المستثمر فى الخارج، فضلاً عن رأس المال الأجنبى.

٢ـ تمارس الدولة هذه الوظائف المحدودة تحت رقابة فعالة من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات. ومن هنا جاء التركيز على الإصلاح الدستورى بما يكفل ممارسة الديمقراطية التعددية، ومساءلة الحكومة أمام البرلمان، والحد من صلاحيات رئيس الدولة إلى جانب كفالة حرية الصحافة باعتبارها آلية من آليات الرقابة والتصحيح، وإفساح مجال أوسع لقيام التنظيمات الأهلية وتمكينها من ممارسة مهام تنموية، وليس الرعاية الاجتماعية فحسب، خاصة فى مجال تنمية الموارد البشرية وحماية حقوق الإنسان.

٣ـ من عيوب الرأسمالية الحالية فى مصر، عند دعاة سيناريو الرأسمالية الجديدة، ارتباطها ببيروقراطية الدولة، ومن ثم انتشار ظاهرة الفساد، وغلبة الأنشطة الطفيلية وعدم الجدية فى زيادة الإنتاج وتطويره وذلك اعتماداً على حماية الدولة لها. أمّا فى سيناريو الرأسمالية الجديدة فإن دور البيروقراطية الحكومية سوف يشهد تراجعًا ملحوظًا، ومن ثم تحرير إدارة القطاع الخاص من تعقيدات هذه البيروقراطية من جانب، وخفض تكلفة الإنتاج بالقضاء على ظاهرة الرشوة وإهدار الموارد من جانب آخر. ويمتد هذا التحرير من حرية التملك إلى التنظيم والإدارة وحرية تسعير المنتجات تبعًا لمقتضيات اقتصاد السوق دون تدخل مباشر من جانب الحكومة وأجهزتها الإدارية.

٤ـ يعتبر تحديث الصناعة والزراعة من المرتكزات الأساسية فى هذا السيناريو. وينتشر اقتناع بأن التصنيع للتصدير هو أساس التنمية الاقتصادية. ولذلك فإن الأولوية تكون لتوجيه النشاط الصناعى للتصدير. ويترتب على ذلك الاهتمام الشديد بالعلم والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج من خلال الارتباط بالشركات العالمية متعدية الجنسيات بهدف زيادة إنتاجية العمل، ومن ثم زيادة

القدرة التنافسية للصناعات المصرية فى السوق المحلية وفى الأسواق الخارجية. وفى هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن رؤية سيناريو الرأسمالية الجديدة تختلف عن رؤية السيناريو المرجعى. فإن الرأسمالية الجديدة تدعو إلى تخفيف الحماية الجمركية للصناعات المصرية، إن لم يكن إلغاءها تمامًا، لأن ذلك من شأنه حفز الصناعات المصرية على تجويد منتجاتها واكتسابها قدرة تنافسية متزايدة، وبالتالى تسريع خطوات نموها المطرد وما يترتب على ذلك من خلق فرص عمل واسعة تعالج مشكلة البطالة التى يعانى منها المجتمع.

٥- وإذا كان البعد الاجتماعى للتنمية غير غائب فى هذا السيناريو، فإن الاهتمام به يبقى محدودًا فى بداية السيناريو. ويرى أصحاب السيناريو أن عدالة التوزيع ومكافحة انتشار الفقر سوف تتحقق تلقائيًا، فى مرحلة لاحقة، فى الإطار الليبرالى استنادًا إلى عدد من الأسس من أهمها: المساواة فى الحقوق بين جميع الأفراد، وكفالة فرص متكافئة أمام الجميع، وتشغيل نظام ضريبى يكفل تخفيف التفاوتات فى الدخول، وإقامة شبكة للضمان الاجتماعى عندما تتوافر الموارد لذلك من زيادة الإنتاج لمعالجة مشكلة الفقر.

هذا التصور المثالى لسيناريو الرأسمالية الجديدة سوف ينعكس على مستقبل الشراكة المصرية الأوروبية فى إطار التعاون المتوسطى الشامل. ولكن من جانب آخر فإن هذا السيناريو ينطوى على تناقضات واضحة قد تعرقل مسيرته إن لم يكن توقفه تمامًا قبل نهاية فترة الاستشراف.

فما هو مستقبل الشراكة المصرية-الأوروبية فى ظل هذا السيناريو؟

على صعيد الأمن الداخلى: فإن السلطة السياسية التى تمثل القوى الاقتصادية الجديدة الغالبة سوف تتخذ خطوات أكثر إيجابية مما هو قائم فى السيناريو المرجعى نحو التحول إلى الديمقراطية الليبرالية التعددية كما ذكرنا، وذلك لكفالة استقرار المجتمع وليس فقط لكفالة استقرار نظام الحكم. وفى هذا الصدد سوف تلتقى

الرأسمالية الجديدة ـ على خلاف السيناريو المرجعي ـ مع النخب السياسية التى تدعو إلى الإصلاح الدستورى والسياسى فى مصر، كما أنها تلتقى مع دعوة الاتحاد الأوروبى إلى ترسيخ الديمقراطية فى دول جنوب وشرق المتوسط.

وعلى صعيد الأمن الخارجى : وبالنظر إلى الصراع العربى ـ الإسرائيلى، فإن هذا السيناريو سيواصل السعى إلى تحول حوض البحر المتوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وسوف يحرص السيناريو بالتحديد على دعم المسيرة السلمية فى الشرق الأوسط وتحاشى الصدام مع إسرائيل بالرغم من الاستفزازات التى قد تحدث من جانبها، وذلك على أساس أن استتباب السلم فى المنطقة هو شرط أساسى للتنمية الاقتصادية فى مصر واستقرارها السياسى أيضًا. وفى هذا الاتجاه، سوف يستمر ضغط مصر على الجانب الأوروبى للقيام بدور أكثر إيجابية فى مواصلة عملية السلام بوصفه دورًا مكملاً لدور الولايات المتحدة الأمريكية ومتناسقًا معه إلى حد كبير، وليس بديلاً له أو مغايرًا له من حيث الجوهر. وفى هذا الخصوص لا يختلف سيناريو الرأسمالية الجديدة عن السيناريو المرجعى اختلافًا كبيرًا. وفى هذا الإطار الاستراتيجى العام، من المتصور أن تدفع رغبة الرأسمالية الجديدة فى توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تمثل شريكًا اقتصاديًا مهما لمصر، إلى مزيد من التعاون الأمنى مع حلف الأطلنطى ومع منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا وتجاوز الحوار الحذر الذى يتم مع هاتين المنظمتين فى ظل السيناريو المرجعى.

وعلى المحور الاقتصادى والاجتماعى : فإن تبنى الرأسمالية الجديدة للأيديولوجية الليبرالية بالكامل يجعلها أكثر تقبلاً «للعولمة» الاقتصادية من السيناريو المرجعى. ويدعم هذا الموقف توقيع مصر على الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية والتى تفرض عليها تحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها أمام سلع وخدمات جميع أطراف الاتفاقية. وتزعم الرأسمالية الجديدة أنها تقدم على خطوة أكثر إيجابية للتعامل مع «العولمة» من السيناريو المرجعى، وذلك من خلال

الانتساب إلى تكتلات اقتصادية إقليمية ومن بينها التعاون مع الاتحاد الأوروبى.

ومن هذا المنظور، تكتسب الشراكة المصرية - الأوروبية أهمية محورية فى ظل هذا السيناريو وذلك للاعتبارين التاليين:

أ - حيث إن أوروبا هى الشريك التجارى التقليدى والأول لمصر، وأنها سوف تظل كذلك فى الأمد المنظور وعلى الأقل طوال فترة الاستشراف، فإنه ينبغى تطوير العلاقة الاقتصادية معها أخذًا فى الاعتبار ما يمر به العالم حاليًا من متغيرات اقتصادية واجتماعية تؤكد الميل إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية لاحتواء سلبيات «العولمة»، أو كخطوة انتقالية نحو تحقيق «العولمة» بالكامل.

ب - ينتشر الاعتقاد أن برامج المعونة والمنح من الدول الكبرى إلى الدول النامية سوف تنتهى لا محالة. ومن هنا تبرز ضرورة وأهمية استفادة مصر من برامج التمويل التى يوفرها الاتحاد الأوروبى للدول التى توقع معه اتفاقيات مشاركة. ومن المعلوم أن هذه البرامج تغير طبيعة علاقة مصر بالاتحاد الأوروبى من علاقة متلق ومانح للمعونة إلى علاقة تعاون متبادل تحكمها المصالح المشتركة. وتتمثل مصلحة مصر فى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها داخل أوروبا والاستفادة من برامج المعلومات والتسويق، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأوروبية المصحوبة بتكنولوجيا متقدمة تسهم فى تطوير وتحديث الصناعات المصرية - ومن الجانب الآخر، فإن التعاون المتوسطى هو لصالح أوروبا أيضًا ليس فقط بسبب اتساع الأسواق أمام المنتجات الأوروبية، ولكن أيضًا وخصوصًا لأن الارتقاء باقتصاديات دول الجنوب سوف يحد من موجات الهجرة غير المشروعة التى تتدفق إليها من تلك الدول مما يوفر وضعًا من الأمن والاستقرار للبلدان الأوروبية، فضلاً عن التخفيف من مشكلة البطالة فى أوروبا ذاتها.

وعلى المحور الثقافى: ترى القوى المؤيدة لسيناريو الرأسمالية الجديدة إن الإطار القيمى المتوسطى هو الأرسخ فى التكوين وفى الوجدان المصرى تاريخيًا. فهو يمثل

الهوية الحقيقية للشعب المصرى. ولذلك تحتل الدائرة المتوسطية الأولوية على بقية الدوائر الأخرى (العربية والإسلامية والإفريقية)[١١].

ويتضمن سيناريو الرأسمالية الجديدة مجموعة من التناقضات الداخلية والخارجية، حيث إنه يقوم على افتراضات لا توجد دلائل أو مؤشرات على إمكانية تحققها. ويمكن إيجاز هذه التناقضات فيما يلى:

١ - لا يوجد دليل على أن سيناريو الرأسمالية الجديدة سوف يفسح مجالاً أوسع لممارسة الديمقراطية التعددية التى تظل مقيدة بحظر إقامة أحزاب على أساس دينى، وذلك لتصور النخبة الحاكمة أن القوى الدينية سوف تعرقل التوجه إلى العقلانية العلمية والعلمانية، كما أنها سوف تعارض الاهتمام الخاص بحريات المرأة. كذلك فإن سيطرة رأس المال المنتج على الحكم سوف يؤدى إلى نظام أوليجاركى، أى تركيز السلطة فى يد أقلية لن تتردد فى اتباع أساليب تسلطية للاستمرار فى الحكم. فكأن سيناريو الرأسمالية الجديدة لن يختلف كثيراً فى هذا الصدد عن السيناريو المرجعى. وإذا كان الأمر كذلك، فمن المتوقع أن يواجه سيناريو الرأسمالية الجديدة معارضة من الاتجاه اليسارى (الداعون إلى الاشتراكية على مختلف مشاربها)، ومن الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، ومن بعض الشرائح العمالية، وبل ومن شريحة الرأسمالية المحلية غير المنتجة. ومن المتصور أن يقوم تحالف تكتيكى بين هذه الفئات المعارضة لإجهاض هذا السيناريو ابتداءً أو قطع الطريق على استمراره والإطاحة به والتحول إلى سيناريو ابتكارى آخر (الاشتراكية الجديدة، الدولة الإسلامية، التآزر الشعبى).

٢ - إن ادعاء هذا السيناريو بأن العدل الاجتماعى سوف يتحقق تلقائيًا فى الأمد الطويل فى ظل الليبرالية الاقتصادية الكاملة هو ادعاء يفتقد إلى المصداقية خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن أصحاب هذا السيناريو يرفضون تخصيص الموارد الكافية للضمان الاجتماعى ويلقون بهذه المسئولية على كاهل الدولة. وهنا نلمس تناقضًا واضحًا بين مسئولية الدولة من جانب، وتقليص مواردها المالية

من الجانب الآخر نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية وعدم تحميل الطبقة الرأسمالية الجديدة بأعباء ضريبية كبيرة.

٣ـ من المتصور أن يزداد المكون العلمي فى ترشيد اتخاذ القرارات فى الحكومة وفى قطاع الأعمال زيادة محسوسة. ولا شك أن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع مستوى التعليم وارتقاء البحث العلمى والتطوير التكنولوجى من جانب، وزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى من الجانب الآخر. ولذلك من المتوقع أن يزداد الاهتمام بقطاعات تعليمية معينة خاصة فى مجال العلوم الطبيعية والتكنولوجيا على حساب القطاعات الأخرى. ولا يخلو هذا التصور من التناقض:

فمن المسلم به أن الدولة سوف تقوم بالمسئولية الأساسية فى هذا الميدان، كما أنها سوف تحتفظ بالهيمنة على توجهات وسياسات التعليم. وبناء على ذلك يظل التعليم الخاص خاضعًا لرقابتها. ولكن من ناحية أخرى، وبالرغم من توقع ازدياد الإنفاق العام على التعليم فى هذا السيناريو، فإن القيود على الموارد المالية العامة للدولة قد تحد من قدرتها على تنفيذ سياساتها التعليمية. بعبارة أخرى، هناك تناقض بين الرغبة فى تحسين التعليم من أجل زيادة الإنتاجية وبين تقليص الموارد العامة للدولة.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الاهتمام بقطاعات تعليمية معينة بهدف تكوين نخبة متميزة علميًا يمكن الاعتماد عليها فى زيادة الإنتاجية سوف يؤدى إلى ازدواجية التعليم التى تتعارض مع شيوع التعليم فى نفس الوقت، الأمر الذى ينتقص كثيراً من مبدأ تكافؤ الفرص الذى تقضى به ديمقراطية التعليم. وفى حالة اهتمام القطاع الخاص بالتعليم وبالبحث العلمى، فإن الفائدة سوف تعود على الفئات القادرة على تحمل نفقات التعليم الخاص المرتفعة ـ وهى فئات محدودة ـ وهو ما يخل بدوره بمبدأ تكافؤ الفرص.

٤ ـ هناك تناقض بين استخدام تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال وبين توقع السيناريو احتواء مشكلة البطالة. فإن هذه المشكلة سوف تتفاقم في ظل هذا السيناريو. وحيث إن التكنولوجيا المتقدمة هي أساساً تكنولوجيا مستوردة، فإن من عيوب هذا السيناريو زيادة تبعية الدولة للخارج، خاصة تبعيتها للشركات العالمية متعدية الجنسيات التي تتحكم في التقدم العلمي والتطوير التكنولوجي.

٥ ـ هناك تناقض بين تحديث وميكنة الزراعة لزيادة الإنتاج والمحافظة في نفس الوقت على الحيازات الصغيرة. ومن ناحية أخرى، فإن إطلاق حدود الملكية في مناطق التوسع الزراعي خارج الوادي فيما يوصف بالمشروعات الكبرى لن يؤثر كثيراً في حل مشكلة الكثافة السكانية في الوادي، ومن ثم استمرار مشكلة البطالة في كل من الريف والحضر.

٦ ـ إن تشجيع الاستثمارات الأجنبية بلا حدود قد يؤدي إلى سيطرة الأجانب على قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني، وهو ما سوف يؤدي إلى تنازع مع بعض قطاعات الرأسمالية المحلية، كما أنه قد يؤدي إلى تصدعات اجتماعية وإلى معاداة المشاعر الوطنية التي قد تنتهي إلى انفجار ثورات شعبية عنيفة تضع نهاية للسيناريو برمته.

٧ ـ على المستوى الخارجي، وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يتوقع تكثيف مجالات التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، فإن نجاحه في هذا المسعى يظل مقيداً بتوجه الاتحاد الأوروبي إلى التوسع في شرق القارة الأوروبية. وفي هذا الصدد، فإن الأولوية التي يعطيها هذا السيناريو للدائرة المتوسطية مقارنة بالدائرة العربية سوف تصطدم بإدراك مبكر لضرورة التضامن العربي باعتباره مدخلاً لا غنى عنه يمكن من خلاله تعزيز مكانة مصر في إطار الشراكة المصرية ـ الأوروبية. وهكذا فإن التشابه قائم بين سيناريو الرأسمالية الجديدة والسيناريو المرجعي.

المبحث الرابع
سيناريو «الاشتراكية الجديدة»

إن مفهوم «الاشتراكية الجديدة» هو مفهوم هلامى غير محدد المعالم على وجه الدقة. فهل المقصود به هو تطوير الأيديولوجية الماركسية بما يتفق وتطور العالم فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين والذى يقوم على فكرة «وحدة العالم» (أو الكونية universalism) التى يفرضها واقع الاعتماد المتبادل بين جميع الدول والشعوب(١٢) وما يترتب على ذلك من ضرورة الخروج من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد منفتح على الاقتصاد العالمى وما يتطلبه ذلك من ضرورة تكثيف علاقات «التعاون الدولى» المبنى على «توازن المصالح»؟ وهذا ما استهدفته الحركة الإصلاحية فى الاتحاد السوفيتى فى عهد الرئيس ميخائيل جورباتشوف فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠(١٣). أم المقصود هو تطويع الماركسية لمقتضيات البيئة المحلية أو بعبارة أخرى، تزاوج الماركسية مع الأيديولوجية القومية على غرار ما حدث فى يوغوسلافيا السابقة، أو ما حاولت بعض دول «العالم الثالث» - ومنها مصر - القيام به تحت مسميات مختلفة مثل «الاشتراكية العربية» أو «الاشتراكية الإفريقية»، أو على غرار ما هو قائم حاليًا فى الصين؟ أم أن المقصود هو «الاشتراكية الاجتماعية» social democracy بمعنى حق الإنسان فى العمل وحقه فى إشباع حاجاته الأساسية ورفع مستوى معيشته، وهى السياسة التى تتبناها معظم الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا الغربية والتى تتولى حاليًا مقاليد الحكم فى أهم البلدان الأوروبية (بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليًا، وإسبانيًا، والسويد. . .)؟

يبدو لنا أن مفهوم «الاشتراكية الجديدة» من منظور فريق البحث المركزى يجمع بين جميع هذه الأبعاد والاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة للتطبيق الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا وفى مصر[١٤].

وتستند «الاشتراكية الجديدة» فى تصور أنصارها إلى بعض العناصر الأساسية التى تميزها عن الاشتراكية «القديمة»، وهى عناصر لا يوجد دليل على إمكانية تحققها فى فترة الاستشراف، كما أنها تنطوى على تناقضات واضحة قد تعيق مسيرة السيناريو وقد تجهضه كلية. وتدور هذه العناصر التى تمثل كلا «مترابطًا» حول ثلاثة محاور رئيسية هى: التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار «الخيار الاشتراكى» وليس خروجًا عليه، والديمقراطية السياسية، والتعاون الدولى.

المحور الأول: التنمية فى إطار الخيار الاشتراكى:

ينبغى الإشارة أولاً إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار سيناريو «الاشتراكية الجديدة» تقوم على افتراض ضرورة العمل على «التنمية المستقلة»[١٥] باعتبارها شرطًا ضروريًا ومسبقًا لقيام السيناريو، وأن تحقق هذا الشرط قد يستلزم فترة انتقالية طويلة نسبيًا لا تقل عن عشر سنوات بحيث لا يمكن الحديث عن سيناريو متميز اسمه «الاشتراكية الجديدة» قبل عام ٢٠١٠[١٦]، كما أن اطراد التنمية المستقلة هو أحد عناصر استمرار السيناريو ونجاحه.

والتنمية المستقلة هى نقيض «التبعية» dependance. وقد انتشر مصطلح «التبعية» فى عقدى الستينيات والسبعينيات، وبالتحديد فى الفكر الاقتصادى الذى كان سائدًا فى أمريكا اللاتينية آنذاك، تحت مسمى «مدرسة التبعية» للدلالة على خضوع اقتصاديات معظم «الدول النامية» لاقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، ومن ثم توظيف اقتصاديات دول «العالم الثالث» لخدمة مصالح المجتمعات المتقدمة («المتبوعة»)[١٧]. فكأن التنمية المستقلة تعنى **«الاعتماد على الذات»** من خلال بناء وتطوير عناصر القوة البشرية والمادية للمجتمع إلى أقصى

حد مستطاع لتحقيق المصلحة الوطنية العامة دون الاعتماد الكلى على الخارج والاستسلام لإرادة الآخرين. ولكن إذا كانت التنمية المستقلة تعنى الاستقلال الوطنى، فهى لا تعنى الاكتفاء الذاتى الكلى والانعزال عن العالم ورفض التعامل والتعاون مع الآخرين، لأن ذلك أصبح أمرًا مستحيلاً فى ظل واقع الاعتماد المتبادل بين مختلف دول وشعوب العالم. ولكن ذلك التعاون - وكما سنرى - يستند إلى إعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد العالمى بما يؤدى إلى تغيير جوهرى فى الوضع غير المتكافئ للدول النامية، وخلق وضع أفضل لتلك الدول فى شبكة المعاملات الدولية بحيث تصبح قادرة على تبادل المنافع مع الدول المتقدمة دون إذعان لإرادة الغير. وقد كان ذلك هو الهدف الأساسى من وراء محاولة الدول النامية فى السبعينيات وفى الثمانينيات لإقامة «نظام اقتصادى عالمى جديد»(١٨)، وهى المحاولة التى تحطمت على صخرة رفض الدول الرأسمالية الكبرى لها، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا سلمنا بأن تبادل المنافع هو الركيزة الحقيقية للتعاون الدولى الإيجابى من منظور الدول النامية، فإن ذلك يعنى بالضرورة التخلى عن التعصب «الأيديولوجى» لكل من الرأسمالية أو الشيوعية، والاعتراف بحق كل شعب فى اختيار طريقه الخاص فى التنمية دون تدخل خارجى. فهذا حقه السيادى المنبثق من خصوصية تكوينه وتقاليده وطموحاته الخاصة. فكأن سيناريو الاشتراكية الجديدة يسعى إلى إحياء محاولة الدول النامية للتنمية المستقلة، وبالتالى رفض «عولمة» الاقتصاد الرأسمالى بالرغم من التسليم بواقع الاعتماد المتبادل بين جميع شعوب العالم كما ذكرنا.

وانطلاقًا من فكرة «التنمية المستقلة»، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار هذا السيناريو تقوم على ثلاث ركائز أساسية هى: التنمية البشرية، وتنوع أشكال الملكية، والتخطيط الاقتصادى المحكم.

١ـ التنمية البشرية:

إن جوهر التنمية المستقلة هو العمل المتواصل من أجل التنمية البشرية الشاملة انطلاقًا من القناعة بأن الإنسان هو محور التنمية . فهو صانعها وهو غايتها أو من يجب أن يستفيد منها . فالتنمية البشرية ، فى تصور البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) كما ورد فى تقاريره السنوية التى يتتابع صدورها منذ عام ١٩٩٠ ، هى عملية تمكين البشر من اكتساب المعارف والمهارات التى تمكنهم من تطوير قدراتهم وطاقاتهم الكامنة من أجل الحصول على الموارد اللازمة التى تحقق لهم حياة كريمة واحترام الذات(١٩) . ويتبنى سيناريو الاشتراكية الجديدة هذه الرؤية الواسعة للتنمية البشرية . ولذا فإن النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو تضع جمهور الفقراء والمهمشين فى بؤرة الاهتمام على خلاف الوضع فى السيناريو الامتدادى أو سيناريو الرأسمالية الجديدة .

وتقوم استراتيجية التنمية البشرية على بناء قاعدة وطنية للعلم وتطوير التكنولوجيا من جانب ، والتعليم وتنمية المهارات الفردية من الجانب الآخر .

استمرارًا لتقاليد الاشتراكية ، تنظر النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو إلى بناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا على أنها من ضروريات التنمية الاشتراكية . ولذلك من المتصور أن يزداد الإنفاق على البحث والتطوير فى المؤسسات العلمية والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة على حد سواء ؛ وذلك من أجل إحداث تغيرات عميقة فى هيكل العلم والتكنولوجيا بهدف استيعاب وتطوير التكنولوجيات الوافدة بما يوائم البيئة المصرية . فيتم المزج بين التكنولوجيات كثيفة رأس المال لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته من جانب ، والتكنولوجيات كثيفة العمل بهدف مواجهة مشكلة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل ، دون الوقوع فى محظور البطالة المقنعة من جانب آخر .

وفى هذا الصدد ، يلاحظ تشابه كبير بين سيناريو «الرأسمالية الجديدة» وسيناريو

«الاشتراكية الجديدة» من حيث قيام الدولة بالعبء الأكبر فى تمويل وتنظيم النهضة العلمية والتكنولوجية. ومع ذلك يمكن رصد بعض الفوارق بينهما. ففى سيناريو «الرأسمالية الجديدة»، يشارك القطاع الخاص فى تمويل صرح العلم والتكنولوجيا. بينما فى سيناريو «الاشتراكية الجديدة»، فإن الدولة هى التى تتحمل عبء التمويل بصفة أساسية وشبه كاملة. ومن ناحية أخرى، يختلف سيناريو «الاشتراكية الجديدة» عن سيناريو الرأسمالية الجديدة من حيث عملية المزج بين التكنولوجيا كثيفة رأس المال والتكنولوجيا الكثيفة العمالة. فسيناريو «الرأسمالية الجديدة» يعطى أولوية للتكنولوجيا كثيفة رأس المال لزيادة الإنتاج وتحسينه وخفض تكلفته، بينما سيناريو «الاشتراكية الجديدة» يهتم بالتكنولوجيا كثيفة العمالة قدر اهتمامه بالتكنولوجيا كثيفة راس المال. ولذلك فإن البعد الاجتماعى لنقل وتطوير التكنولوجيا (معالجة مشكلة البطالة) يحتل مكانة مهمة فى سيناريو «الاشتراكية الجديدة»، بينما هو غائب تقريبًا فى سيناريو «الرأسمالية الجديدة». وأخيراً فإن الدولة فى سيناريو «الاشتراكية الجديدة» تقوم بدور أوسع من دورها فى ظل سيناريو «الرأسمالية الجديدة» فيما يتعلق بوضع ضوابط محددة على نقل التكنولوجيا من الخارج، من حيث تحديد المجالات التى يراد تركيز الجهود عليها أخذًا فى الاعتبار تنمية المناطق الأكثر تخلفًا (مثل صعيد مصر).

إن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يتطلب تحقيق نقله، نوعية فى برامج التعليم والتدريب وربطها بمؤسسات البحث والتطوير التكنولوجى من جانب، وبالمؤسسات الإنتاجية من الجانب الآخر. ويتوقع أن يكون التعليم بالمجان فى جميع مراحله، وأن يكون إلزاميًا حتى نهاية المرحلة قبل الجامعية لضرورته لكل الأفراد بغض النظر عن قدرتهم على دفع تكاليفه. فإن مجانية التعليم تحقق تكافؤ الفرص للجميع والحد من قيام تمايزات طبقية. وللسبب نفسه، وخلافًا للوضع فى السيناريو المرجعى وفى سيناريو «الرأسمالية الجديدة»، فإن الدولة الاشتراكية الجديدة سوف تعمل على توحيد نظام التعليم والقضاء على الثنائيات العديدة فيه.

وسوف يترتب على ذلك إنهاء دور القطاع الخاص فى التعليم، أو على الأقل إخضاعه لتوجيهات صارمة ولرقابة شديدة من أجل تضييق الفجوة النوعية بين التعليم الخاص والنظام التعليمى العام، ومن ثم الحد من التمايزات الطبقية التى تنشأ بالضرورة بسبب ازدواجية أو تعدد النظم التعليمية.

٢ـ تنوع أشكال الملكية:

تحتل ملكية الدولة ـ بصورة كلية أو أساسية ـ للمشروعات الإنتاجية الأساسية والصناعات الاستراتيجية مكان الصدارة فى سيناريو الاشتراكية الجديدة كما كان الوضع فى الاشتراكية «القديمة». ولذلك من المتوقع أن يشهد هذا السيناريو إعادة تأميم بعض المشروعات التى تم تحويلها إلى القطاع الخاص فى ظل السيناريو المرجعى وسيناريو الرأسمالية الجديدة. ومع ذلك يستبعد المجتمع الاشتراكى الجديد إعطاء قدسية مطلقة لملكية الدولة لوسائل الإنتاج كما كان عليه الحال فى الاشتراكية «القديمة». فسيناريو الاشتراكية الجديدة يتسع لأشكال أخرى من الملكية الجماعية منها:

- مشروعات مملوكة كلية أو بصفة أساسية للمحليات.
- مشروعات تعاونية لاسيما فى مجال الإنتاج الزراعى والصناعات الصغيرة والحرفية.
- مشروعات يملكها ويديرها مجموع العاملين فيها.

وتخضع المشروعات المملوكة للدولة لإدارة اقتصادية يغلب عليها طابع الاحتراف متحررة من بيروقراطية الدولة وذلك لتحقيق كفاءة إنتاجية عالية. ولذات الهدف تتمتع وحدات الإنتاج الجماعية الأخرى بإدارة ذاتية محترفة ومستقلة فى كثير من النواحى عن بيروقراطية الدولة وبيروقراطية المحليات.

إن وجود قطاع عام قوى على المستوى المركزى وعلى مستوى المحليات ـ إلى

جانب المشروعات التعاونية ـ لا يتعارض بالضرورة مع السماح للقطاع الخاص بالمساهمة فى التنمية . بل إن سيناريو الاشتراكية الجديدة يشجع مثل هذه المساهمة حيث إن الدولة النامية تحتاج إلى حشد كل الجهود العامة والخاصة من أجل إحراز تقدم سريع على طريق التنمية . ولذلك تتسع الاشتراكية الجديدة لمشروعات إنتاجية وخدمية مختارة تكون مملوكة للأفراد أو لشركات خاصة شريطة أن تكون غير مستغلة .

إن تعدد أشكال الملكية الجماعية إلى جانب الملكية الفردية يتطلب بالضرورة صياغة دقيقة وواضحة للعلاقات فيما بينها بما يضمن تحقيق الكفاءة الإنتاجية من خلال التنافس فيما بينها فى إطار ما يسمى «بالسوق الاشتراكية» . وهنا يبرز الدور الحيوى للتخطيط كمنهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

٣ـ التخطيط الاقتصادى والاجتماعى[٢٠] :

لا يمكن تصور نظام اشتراكى بدون تخطيط . فإن للتخطيط دورا مهما وحاسما فى وضع وتنفيذ الاستراتيجية العامة للتنمية فى المجتمع الاشتراكى باعتباره آلية لا غنى عنها لحسن استغلال الموارد الطبيعية ، وللتنسيق الفعال بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ولتنمية المناطق الأكثر تخلفًا من إقليم الدولة ، ولتحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية . وفى هذا الصدد يشترك سيناريو الاشتراكية الجديدة فى بعض الخصائص مع الاشتراكية «القديمة» ، ولكنه يختلف عنها فى خصائص أخرى . كذلك يشترك سيناريو الاشتراكية الجديدة فى بعض الخصائص مع سيناريو الرأسمالية الجديدة ، ولكنه يختلف عنه فى خصائص أخرى . ويمكن إجمال أهم خصائص الاشتراكية الجديدة فيما يلى :

تختص أجهزة التخطيط على المستوى المركزى بوضع السياسات الاقتصادية العامة وطويلة الأجل من حيث إقرار وتمويل الاستثمارات الرئيسية سواء فى قطاعات البنية التحتية أو فى القطاعات الإنتاجية الرئيسية ، وتوفير الإطار التشريعى

والرقابى لحسن أداء هذه القطاعات لوظائفها . ولكن هذا التخطيط المركزى على مستوى السياسات العامة يتسم بقدر كبير من المرونة على مستوى التنفيذ، حيث يتم التخلى عن نظام الإدارة بالأوامر الفوقية، الذى ساعد فى انهيار الاشتراكية «القديمة» إلى نظام «الإدارة الذاتية» للمشاريع الاقتصادية بحيث تصبح مستقلة فى كثير من النواحى عن تسلط أجهزة بيروقراطية الدولة، ولكن مع الاحتفاظ فى نفس الوقت للسلطة المركزية بالوظيفة التوجيهية والرقابية العامة اللازمة لتحقيق التوازن وتوفير الظروف الملائمة لاطراد عملية التنمية.

يوجه سيناريو الاشتراكية الجديدة الاهتمام الأكبر للصناعة التى يعتبرها القطاع الرائد للتنمية، ولكن مع عدم إهمال الزراعة. وفى ذلك يشترك سيناريو الاشتراكية الجديدة مع الاشتراكية «القديمة» ومع سيناريو الرأسمالية الجديدة. ولا تهدف التنمية الصناعية فى سيناريو الاشتراكية الجديدة إلى مجرد تلبية الاحتياجات المحلية، ولكنها تهدف أيضًا إلى تنمية القدرة التصديرية فى الأسواق العالمية كما ذكرنا عند الحديث عن التنمية البشرية.

سوف يسعى هذا السيناريو إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار الوطنى لزيادة الإنتاج، وذلك من خلال برامج لترشيد الإنفاق العام والتخلص من الإنفاق العام غير الضرورى، وتطبيق سياسة ضريبية توزع الأعباء الاستثمارية توزيعًا عادلاً مع الحرص على عدم تخفيض مستويات الاستهلاك للطبقات الفقيرة.

وإذا كانت العلاقة بين زيادة حجم الاستثمار الوطنى وزيادة الإنتاج هى سمة مشتركة بين هذا السيناريو وسيناريو الرأسمالية الجديدة، فإن الفارق بينهما يتمثل فى أن الرأسمالية الجديدة غير مستعدة لتحمل التكلفة الاجتماعية لهذه العملية.

ومن ناحية أخرى، واستنادًا إلى مبدأ الاعتماد على الذات «والتنمية المستقلة»، فإن النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو لن تستعين برأس المال الأجنبى فى عملية التنمية إلاّ فى أضيق الحدود كمصدر إضافى لتمويل الاستثمار، خاصة فى

الصناعات الحديثة ذات الكثافة التكنولوجية العالية. بينما سيناريو الرأسمالية الجديدة يعتمد اعتمادًا رئيسيًا فى عملية التنمية على الاستثمارات الأجنبية. ولنا عودة إلى هذه النقطة عند الحديث عن التعاون الدولى.

على عكس الاشتراكية «القديمة»، يسعى هذا السيناريو إلى المزج بين التخطيط وآلية السوق التنافسية التى تخضع دومًا للرقابة والتحكم من جانب الدولة. ففى رأى أنصار هذا السيناريو (٢١)، إن التجارب الاشتراكية السابقة بينت أنه لا يمكن بناء اشتراكية حقيقية بالحد من المبادرات الخاصة من جانب الأفراد والقوى الاجتماعية المختلفة فى مجال الإنتاج والخدمات. ومن ثم فإن نجاح «الاشتراكية الجديدة» منوط بتوفير الإطار التشريعى اللازم لضمان التنافس بين الوحدات الإنتاجية المختلفة من جانب لتحقيق الكفاءة وجودة الإنتاج، وحماية حق المستهلك من الجانب الآخر (مقاومة الاحتكار والغش). ويكون ذلك من خلال الأخذ بنظم سعرية جديدة تأخذ فى الاعتبار الاهتمام بالحوافز المادية للمنشآت الإنتاجية من جانب، ومراعاة مستوى الدخول والأجور من الجانب الآخر. وهذا ما يميز «السوق الاشتراكية» عن السوق التى تعمل فى إطار علاقات الإنتاج والتوزيع الرأسمالية.

وأخيرًا فإن الهدف من زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ليس إشباع الحاجات الأساسية لدى عدد كبير من الناس فحسب، ولكن رفع مستوى معيشتهم أيضًا. ولن يأتى ذلك إلاّ من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بمعنى اتباع سياسات فعالة لإعادة توزيع الدخل لتقريب الفوارق بين الطبقات، وتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية لذوى الدخول المحدودة بما يحقق تكافؤ الفرص أمام الجميع.

المحور الثانى: الديمقراطية السياسية:

لن تتأتى الكفاءة الاقتصادية فى مفهوم هذا السيناريو إلاّ فى إطار بيئة ديمقراطية بمعنى تحقيق مشاركة شعبية فعلية فى كافة مستويات صنع القرار، وليس على انتخابات شكلية وصورية. فالمنهج الاشتراكى الجديد، فى تصور دعاته، هو نتاج

حوار ووفاق واسع بين قوى اقتصادية واجتماعية متنوعة تشكل أغلبية برلمانية كبيرة، وليس على ديكتاتورية طبقة واحدة أو حزب وحيد كما كان الوضع فى ظل «اشتراكية الدولة»[٢٢].

ويضم تحالف النخبة الغالبة على الحكم «القسم الأكبر من الطبقة العاملة (باستثناء العمالة ذات التأهيل العالى المشتغلة فى مجالات تكنولوجية حديثة مثل المعلوماتية)، ومن الحرفيين، والشرائح الرأسمالية الصغيرة، ونسبة من الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى». وما يجمع هؤلاء هو التضرر من ثلاثة أمور: شراسة المنافسة فى إطار العولمة الاقتصادية، وأعباء برامج التكيف الهيلكى فى ظل ذلك الإطار، والاستغلال الذى تمارسه الرأسمالية الكبيرة. «وتقبض على زمام السلطة نخبة سياسية مؤلفة من قيادات عمالية ومثقفين ومهنيين وعسكريين ذوى توجه اشتراكى. ويستمد الحكم شرعيته فى هذا السيناريو من الوعد بإنقاذ غالبية الشعب من الاستغلال وتخليص المجتمع من أغلال التبعية التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وإطلاق الطاقات الكافية وتوظيفها لخدمة التنمية، وذلك من خلال تقديم صورة جديدة للاشتراكية مستوعبة لدروس الماضى التى أكدت على أن غياب المشاركة الديمقراطية يؤدى إلى انتشار السلبية بين الناس وانتشار الفساد فى أجهزة الحكم وبيروقراطية الدولة»[٢٣].

ومع ذلك، وإن كانت الاشتراكية الجديدة تقبل من حيث المبدأ بالتعددية السياسية، وأن تصبح المجالس النيابية أصدق تمثيلاً لمصالح فئات الشعب المختلفة كما ذكرنا، فإنها تتمسك فى نفس الوقت بضرورة تمتع الدولة بصلاحيات واسعة، فهى تتولى وضع وتنفيذ خطة التنمية والإشراف على الوحدات الإنتاجية والخدمية المختلفة فى ظل تنوع أشكال الملكية. ويترتب على ذلك المزج بين الديمقراطية النيابية والمحافظة على قوة السلطة التنفيذية وما يعنيه ذلك من الأخذ «بالنظام الرئاسى» الذى يتمتع فيه رئيس الدولة بسلطات دستورية وسياسية واسعة (مثل إصدار قرارات لها قوة القانون أثناء العطلة البرلمانية، وحق حل المجلس النيابى وإجراء

انتخابات جديدة، وحق الاحتكام مباشرة إلى الشعب عن طريق الاستفتاء، وحق إعلان حالة الطوارئ لاحتواء حركات التمرد المختلفة التى تجنح إلى استخدام العنف لاسيما تلك التى تبدو فى تنظيمات دينية متطرفة. . .). وخلاصة القول، فإن رئيس الدولة يظل المرجع الأساسى والنهائى فى عملية اتخاذ القرارات بالرغم من صلاحيات المجالس النيابية فى هذا المجال.

المحور الثالث: التعاون الدولى:

تشمل السياسات الاقتصادية فى هذا السيناريو تلك المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية. فإذا كان الانصياع الكامل " للعولمة الاقتصادية والانفتاح غير المتكافئ على الأسواق العالمية أمراً مرفوضًا من حيث المبدأ لأنه يكرس التبعية للرأسمالية العالمية والتى ازدادت رسوخًا وخطورة بعد انهيار المعسكر الاشتراكى، فإن واقع الترابط الاقتصادى بين الدول والشعوب - وهو حقيقة موضوعية لا جدال فيها - يفرض الخروج من الاقتصاد المغلق على ذاته إلى اقتصاد منفتح على الخارج وما يتطلبه ذلك من ضرورة تكثيف علاقات «التعاون الدولى». ولكن ينبغى أن تخضع تلك العلاقات لبعض الضوابط والشروط الأولية للحيلولة دون استمرار التبعية لمعسكر الغرب الرأسمالى.

وهنا تتضح الانتقائية الشديدة فى ارتباط مصر بالجانب الأوروبى فى إطار «الدائرة المتوسطية» فى بعدها الاقتصادى. ففى رؤية هذا السيناريو، يتجاوز مفهوم «الاعتماد على الذات»، كأساس للتنمية المستقلة، الإطار المحلى لكى يشمل جميع الدول النامية (الاعتماد الجماعى على الذات). ويترتب على ذلك إعطاء أولوية للتعاون مع الدول العربية والسعى إلى تطوير مشروعات للتكامل وإقامة سوق عربية مشتركة. وتتمثل أهم الآثار الإيجابية لذلك فى زيادة قدرة السلع العربية على المنافسة فى الأسواق العالمية ومنها السوق الأوروبية، وفى قدرة الدول العربية فى أن تحقق الأثر التراكمى للمنشأ فى مواجهة الاتحاد الأوروبى. كذلك فإن تنشيط

العلاقات الاقتصادية مع دول الجنوب النامية هو شرط أساسى للتعامل الإيجابى والمتكافئ مع الاتحاد الأوروبى باعتباره عنصراً مكونًا للاقتصاد الرأسمالى العالمى، وهى نفس الفكرة التى دعت إليها مجموعة الدول غير المنحازة فى الستينيات والسبعينيات.

أمّا فيما يتعلق بمستقبل البعد الأمنى والسياسى للشراكة المصرية - الأوروبية، فإن هذا السيناريو لا يختلف كثيراً عن السيناريو المرجعى/ الامتدادى أو سيناريو الرأسمالية الجديدة. فمن المتوقع أن يتبنى هذا السيناريو سياسة التعاون مع أوروبا فى مواجهة قضايا الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة. كذلك من المتوقع أن يريد هذا السيناريو قيام الاتحاد الأوروبى بدور أكثر إيجابية فى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى لموازنة الهيمنة الأمريكية على التسوية السلمية فى المنطقة. ويرتبط بهذا المنطق توقع أن يشهد الحوار مع حلف الاطلنطى تراجعًا واضحًا عن البعد المحدود الذى يبلغه الآن. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن توسع حلف الأطلنطى فى مهامه بعد مؤتمر واشنطن لعام ١٩٩٩ سوف يشمل تحت مظلته عموم منطقة شرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، ويتضمن القيام بعمليات عسكرية مستقبلة قد لا تتفق تمامًا مع أمن مصر وأمن دول عربية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن امتداد نطاق عمل حلف الأطلنطى إلى منطقة الشرق الأوسط يعنى إدماج إسرائيل فى البنية الأمنية فى المنطقة وهو ما ترفضه مصر والدول العربية لما يعنيه ذلك من تطبيع أمنى مع إسرائيل وتبادل المعلومات العسكرية معها وإجراء مناورات مشتركة معها بحجة إرساء دعائم الشفافية والثقة بين جميع دول المنطقة. كذلك من المتوقع أن يتمسك هذا السيناريو بضرورة تحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل باعتبارها قضية أمنية لها الأولوية لما تنطوى عليه من تهديد للأمن القومى المصرى والعربى بالقياس إلى امتلاك إسرائيل للسلاح النووى.

هذا التصور المثالى لسيناريو الاشتراكية الجديدة يقوم على افتراضات لم يقم دليل حتى الآن على إمكانية تحققها خلال فترة الاستشراف. وحتى إذا سلمنا جدلاً

بإمكانية قيام هذا السيناريو، فإنه من المتوقع أن يواجه مجموعة من التحديات، كما أنه ينطوى على تناقضات واضحة قد تهدد بانحراف مسيرته أو تعيقها أو توقفه وانهياره كلية. ومن أهم هذه **التحديات والتناقضات** ما يلى:

- حيث إن عدالة توزيع الدخل القومى هى من أهم أهداف الاشتراكية الجديدة، وحيث إن تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين هو أحد أركانها الأساسية، فإن قضية محاصرة ظاهرة الفقر وتصفيته سوف تحظى بأولوية كبرى فى هذا السيناريو. ويتم التعامل مع هذه القضية بتبنى استراتيجية التشغيل الكامل بانتقاء تكنولوجيات كثيفة العمالة، وتشجيع انتشار المشروعات الصغيرة التى تستوعب أعدادًا كبيرة من العمالة غير المدربة تدريبًا تكنولوجيًارفيعًا. ولكن هذا المسعى سوف يواجه تحديًا كبيرًا يتمثل فى النمو المطرد للسكان من جانب، وتحاشى البطالة المقنعة فى الإدارات الحكومية على المستوى المركزى والمستويات المحلية وفى الوحدات الإنتاجية والخدمية من الجانب الآخر.

- يسعى السيناريو إلى تنظيم اقتصادى واجتماعى بديل للرأسمالية يكون أقدر على تحقيق آمال عامة الناس فى رفع مستوى معيشتهم ورغد العيش من خلال رفع الأجور والتوسع فى مظلة الضمان الاجتماعى لكى تشمل تقديم معونات للعاطلين عن العمل. ولكن هذا المسعى ينطوى على تناقض واضح بين رفع الأجور والتوسع فى الضمان الاجتماعى من جانب والآثار التضخمية (ارتفاع أسعار السلع والخدمات فى ظل آلية السوق) التى قد تترتب على ذلك من الجانب الآخر.

- يركز السيناريو على إقناع الناس بعدم الإفراط فى السلوك الاستهلاكى وتعبئتهم لاتباع سلوك يركز على تشجيع زيادة الادخار الخاص والعام بهدف زيادة الاستثمارات التنموية. ولكن ليس من السهل إقناع الناس بهذا التحول فى السلوك خاصة بعد أن قاسوا من الحرمان لحقبة طويلة من الزمن. بالإضافة إلى ذلك، فإن بداية تشغيل السيناريو قد تشهد هروب رأس المال العربى والأجنبى-

بل وجزء من رأس المال المصرى - إلى الخارج وعزوف الشركات العالمية متعدية الجنسيات، وكذلك شركات وحكومات دول الاتحاد الأوروبى عن التعامل مع مصر فى ظل نظام غير رأسمالى. وسوف يترتب على ذلك إعاقة تسريع «التنمية المستقلة».

- فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فإن التعامل مع الاتحاد الأوروبى قد يشهد تراجعًا ملحوظًا سواء بالنسبة لصادرات السلع الصناعية أو السلع الزراعية المصرية بسبب عدم قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة - خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار احتمال توسع الاتحاد الأوروبى ليضم دول أوروبا الشرقية - وذلك إلى حين استكمال استراتيجية التنمية. ولن تتمكن مصر من تعويض هذه الخسارة بتكوين عمق إقليمى عربى أو تنشيط علاقاتها التجارية مع الدول النامية الأخرى فى القارتين الآسيوية والإفريقية. فقد أثبتت تجربة الثلاثين عامًا الماضية - لأسباب موضوعية وسياسية كثيرة - عدم فاعلية هذا التوجه خلال فترة الاستشراف.

- على الصعيد السياسى الداخلى، فإن نسق القيم فى هذا السيناريو مستمد من فلسفة العقلانية والتنوير، ومن ثم من المتوقع أن تحظى قيم الرشادة العلمانية باهتمام كبير، الأمر الذى قد يؤدى إلى معارضة شديدة من جانب التيارات الدينية المحافظة. ومن ناحية أخرى، وبالرغم من اشتراك هذا السيناريو مع السيناريو المرجعى/ الامتدادى وسيناريو الرأسمالية الجديدة فى نسق القيم العلمانية العقلانية، فإن تنمية القيم الجماعية وتراجع قيم الفردية سوف يؤدى إلى معارضة القوى الرأسمالية المصرية الكبيرة والشرائح العليا من الرأسمالية المتوسطة لنظام الحكم. وهكذا فإن ممارسة الديمقراطية التعددية فى ظل هذا النظام يشوبها عدم اليقين، حيث إنه سيتم احتواء اليمين الدينى واليمين السياسى واستبعادهما من المشاركة فى الحكم فى إطار النظام الجديد.

- وعلى الصعيد السياسى والأمنى فى المحيط الإقليمى، فإن هذا السيناريو سوف يواجه بمعارضة شديدة من جانب بعض القوى العربية المحافظة (مثل دول الخليج

العربية) ومن دول إقليمية أخرى غير عربية وعلى رأسها إسرائيل وإيران وتركيا.

خلاصة القول: فإن هذا السيناريو ينطوى على تناقضات شديدة بين أهدافه المثالية العامة من جهة، وعدم قدرته الفعلية على تحقيقها فى محيط محلى وإقليمى وعالمى معادٍ له أو غير متعاون معه على أحسن الفروض من جهة أخرى.

المبحث الخامس

سيناريو الدولة الإسلامية

هناك ملاحظة أولية ينبغي إبداؤها حول توصيف هذا السيناريو(٢٤). فالمقصود «بالدولة الإسلامية» هو أن «نظام الحكم» فى دولة ما يقوم على حكم «الشرع الإسلامى»، وليس المقصود أن غالبية شعب تلك الدولة يعتنقون «الإسلام دينًا». فمصر دولة إسلامية بهذا المعنى الأخير ولكن نظام الحكم فيها - وفى معظم الدول العربية الأخرى - يقوم على الأساس العام الذى قامت عليه «الدولة الإقليمية» territ-orilt state أو «الدولة القومية» national state فى العصر الحديث ألا وهو مفهوم «المواطنة»، وليس على أساس العقيدة الدينية.

وحتى إذا أخذنا بمفهوم «سيناريو الحكم الإسلامى»، فإن تحليل هذا السيناريو هو من الصعوبة بمكان نظراً لعدم اليقين الذى يكتنف عناصره المختلفة بسبب الاختلافات العميقة بشأنها بين مختلف التيارات الإسلامية. ويكفى للدلالة على ذلك أن توصيف فريق البحث المركزى لعناصر ذلك السيناريو - وخاصة الاستنتاجات المنبثقة من هذا التوصيف(٢٥) - هى من قبيل القناعات القيمية المسلم بها بشكل قاطع دون سند من الواقع postulats. ومن الأمثلة على ذلك القول بأن «الهوية الإسلامية» تعنى «رفض روح العصر»، و«رفض الاندماج فى العولمة»، و«إغلاق ملف التعاون الشرق أوسطى والتعاون الأورو - متوسطى»، وتراجع محتوى ومستوى العملية التعليمية «تنحسر معه فرص التنوير»... إلخ. فجميع

هذه الأوصاف والاستنتاجات المترتبة عليها فى حاجة إلى إعادة نظر شاملة كما سيتضح من المناقشة التالية.

إن «سيناريو الدولة الإسلامية» هو من أصعب الموضوعات إدراكًا فى شموله نظراً للتباين الفكرى بين مختلف الجماعات الإسلامية، وليس فقط بالنظر إلى تورطها فى العنف السياسى من عدمه. وتصبح هذه الصعوبة أكثر وضوحًا إذا أخذنا فى الاعتبار أن جميع الحركات الإسلامية تتطور دومًا تبعًا لتطور البيئة التى تعيش فى كنفها، كما تعمل فى نفس الوقت على تطوير تلك البيئة بما يتفق ومنظوماتها الفكرية.

وفى مصر - وكذلك فى الدول الإسلامية الأخرى - تم تنميط حركات «الصحوة الإسلامية» إلى «معتدلة» (جماعة الإخوان المسلمين) و «متشددة» أو «أصولية» (الجماعات الإسلامية وتنظيم الجهاد). ومع ذلك فإن جميع هذه الحركات تتفق فى الغاية الكبرى التى تسعى إلى تحقيقها وهى الدعوة إلى إعادة بناء المجتمع الإسلامى فى مصر تحت شعار «الإسلام هو الحل»، والدفاع عن الإسلام فى مواجهة الغرب بعد أن ظهرت فيه اتجاهات تحذر من الإسلام باعتباره العدو الجديد للحضارة الغربية بعد انهيار نظام الاشتراكية - الماركسية فى الاتحاد السوفيتى وفى دول أوروبا الشرقية. بعبارة أخرى، فإن جميع الجماعات الإسلامية فى مصر، وبالرغم من اختلافاتها حول أساليب العمل، تسعى إلى بناء المجتمع المصرى على أسس الشريعة والعقيدة الإسلامية وقيمها الاجتماعية («أسلمة» المجتمع) وما يترتب على ذلك من انعكاسات على علاقات مصر الخارجية، ومنها علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى على وجه التحديد. وبناء على ذلك تم اختزال «سيناريو الدولة الإسلامية» فى مصر فى صيغة تولى جماعة بعينها - هى جماعة الإخوان المسلمين - مقاليد الحكم فى البلاد. ويستند هذا الاختيار إلى اعتبارات وافتراضات - قد نتفق مع بعضها ونختلف مع بعضها الآخر - أهمها:

- إن جماعة الإخوان المسلمين بحكم عراقتها التاريخية (أكثر من ٧٠ عامًا) لها تأثير

عميق فى التكوين الفكرى للجماعات الإسلامية الأخرى التى انشق معظمها عن هذه الجماعة الأم. ولكن هذه الجماعات الجديدة المنشقة ترى أن الخبرة الطويلة لجماعة الإخوان المسلمين لا تقترن بالضرورة بالفعالية السياسية.

- إن الجماعات الإسلامية المتطرفة أصبحت تعانى من الضعف والتشتت فى القوى بسبب الخلافات الجوهرية فيما بينها من جانب وبسبب اشتداد الضربات الأمنية من السلطة كرد فعل على العمليات الإرهابية التى قامت بها تلك الجماعات من جانب آخر. أمّا جماعة الإخوان المسلمين وبالرغم من معاناتها هى أيضًا من الانقسامات الداخلية وتعرضها لضربات أمنية موجعة فإنها لازالت تتمتع، بحكم انتشارها الجماهيرى الواسع، بوجود فاعل على الساحة السياسية المصرية.

- بالرغم من اختلافها من حيث أساليب العمل ورؤيتها لقضايا ومشاكل العصر، فإن جميع الجماعات الإسلامية تحرص نظريًا على إعلان تمسكها بمعانى الترابط والأخوة فيما بينها وتمسكها بالعمل المشترك. ولا يخفى إن جماعة الإخوان المسلمين فى مصر قد استعانت فى الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس النقابات المهنية بالدعم التكتيكى لتنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية. ولكن ذلك لا ينفى التنافس فيما بين هذه الجماعات على قيادة الحركة الإسلامية. وهناك قناعة عند قيادات جماعة الإخوان من حسن البنا حتى مصطفى مشهور بأن جميع الجماعات الإسلامية التى خرجت من تحت عباءة الإخوان ستنتهى يومًا ما أو ستعود إلى الانصهار فى فكر جماعة الإخوان المسلمين الأم[٢٦].

- إن التنظيم العالمى لجماعة الإخوان المسلمين والذى يضم فروعًا للجماعة فى أقطار كثيرة له دور مهم فى إنعاش النشاط السياسى للجماعة فى مصر. ولكن من ناحية أخرى، فإنه مع ازدياد نشاطات جماعة العنف الإسلامية فى العالم العربى فى عقد التسعينيات تبين أن هناك تنظيما أصوليًا دوليًا (يضم تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية فى مصر) تقوده لجنة ارتباط عليا[٢٧].

بناء على الاعتبارات السابقة، فإن سيناريو «الدولة الإسلامية فى مصر» يقوم على افتراض إمكانية تولى جماعة الإخوان المسلمين مقاليد الحكم. فما هى العناصر الأساسية لذلك السيناريو، وما هو موقف مصر فى ظله من قضية الارتباط بالاتحاد الأوروبى فى إطار «الدائرة المتوسطية»؟.

العناصر الأساسية «لسيناريو الدولة الإسلامية»:

تتشكل النخبة السياسية الحاكمة فى هذا السيناريو من قيادات التيار الإسلامى المعتدل الذين ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين ومن الملتفين حولها دون أن يندرجوا فى تنظيماتها. أمّا القاعدة الجماهيرية المساندة للنخبة الحاكمة والمتعاونة معها فهى تشمل طبقات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة. فهى تشمل رجال الدين والمؤسسات الدينية التقليدية القائمة وبعض الجمعيات الأهلية الخيرية ذات التوجه الإسلامى والتى لها تاريخ عريق ومتميز فى مجال العمل الاجتماعى. وتشمل أيضًا شرائح من كبار الملاك الزراعيين ومن الرأسمالية الكبيرة التى تعمل أساسًا فى مجال التجارة أو تقوم بأنشطة إنتاجية لا تتطلب كثافة تكنولوجية عالية. وتضم أيضًا شرائح عريضة من الطبقة الوسطى - خاصة عناصر من المهنيين والمثقفين - والتى أفرزت تاريخيًا القيادات الفكرية والدينية عامة، وقيادة الإخوان المسلمين خاصة. وتضم هذه القاعدة أيضًا غالبية الحرفيين وشرائح من الطبقة العاملة الذين يعانون من البطالة، وقطاعات كبيرة من الشباب المتعلم الذين يساورهم قلق شديد بشأن مستقبلهم لعدم قدرة الاقتصاد القومى على استيعابهم وتحقيق طموحاتهم. وبصفة عامة تضم القاعدة أيضًا مجمل جمهور الفقراء والمهمشين فى الحضر وفى الريف على حد سواء والذين تستهويهم أطروحات النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو والتى تدعو إلى إقامة مجتمع إسلامى فاضل يهدف إلى احتواء مشكلة الفقر وكفالة العدل الاجتماعى.

ويمكن إيجاز العناصر الأساسية لهذا السيناريو فى بعض الأطروحات العامة

لجماعة الإخوان المسلمين بشأن نمط إدارة شئون المجتمع والدولة على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية على النحو التالى.

على المستوى السياسى ونظام الحكم، يستمد هذا السيناريو شرعيته من الاستناد إلى المرجعية الدينية (الكتاب والسنة واجتهاد الفقهاء). ويقدم هذا السيناريو صيغة إسلامية **لتقاليد مركزية الحكم فى مصر**، وذلك من خلال تعظيم دور رئيس الدولة الذى هو فى الغالب أحد الرموز البارزة لجماعة الإخوان المسلمين ـ وذلك استرشاداً بنمط نظام «الخلافة» فى الإسلام. ومن هذا المنطلق، لن يتيح النظام الحاكم مجالاً حقيقيًا للمشاركة الشعبية فى عملية اتخاذ القرارات من خلال ممارسة الديمقراطية البرلمانية السائدة فى المجتمعات الغربية أو فى المجتمعات الأخرى التى تحاكى الغرب سواء كانت مسلمة (مثل تركيا) أو غير مسلمة (مثل الهند).

فمن المتوقع أن يرفض النظام التعددية السياسية والحزبية ـ بحجة المحافظة على وحدة الشعب ـ وما يترتب على ذلك من عدم إمكانية تناوب السلطة. والمظهر الوحيد للمشاركة المحدودة فى عملية اتخاذ القرارات تكون من خلال «نظام الشورى». وبناء على ذلك، يبرز احتمال تمتع رئيس الدولة بسلطات شبه مطلقة تستند إلى ديكتاتورية الجماعة المرجعية الدينية التى أفرزته وعينته فى منصبه عن طريق آلية «البيعة الإسلامية». ومع ذلك فإن هذا الاستنتاج لا يصدق بالضرورة نظراً للتداخل الشديد، فى فكر الإخوان المسلمين خاصة، بين «الشورى» و«الديمقراطية على النمط الغربى[٢٨]». فإن أدبيات جماعة الإخوان المسلمين تؤكد على الحريات العامة والخاصة وعلى المساواة والمشاركة السياسية، وإن الأمة هى مصدر السلطات. ففى عام ١٩٩٤[٢٩]، أصدرت الجماعة وثيقة تتناول مباشرة هذه القضية. وإن كانت هذه الوثيقة لا تذكر لفظ الديمقراطية إلاّ أنه يستفاد منها أنها تفسر نظام الشورى بما ينسجم مع المبادئ العامة للديمقراطية. فقد أكدت الجماعة بأن الأمة هى مصدر السلطات، وأن الشورى ملزمة، وضرورة وجود دستور مكتوب من صنع البشر يكفل الحريات العامة والخاصة لجميع أفراد الشعب من

مسلمين وغير مسلمين، ويحدد مسئولية الحكام أمام الشعب من خلال مجلس نيابى تتمثل فيه الإرادة الشعبية بانتخابات حرة. كما تشير الوثيقة إلى ضرورة تعدد الأحزاب تجسيداً لتنوع الرؤى بين الناس، وأن ذلك يتضمن قبول تداول السلطة بين الأحزاب السياسية.

هذا الموقف لا يخلو فى نظرنا، من انتهازية سياسية واضحة: فإن جماعة الإخوان المسلمين تسعى إلى تأمين وصولها السلمى إلى سدة الحكم والذى يعتمد على خوض الانتخابات البرلمانية[٣٠]. ولذلك فإنه فى مناخ التعددية السياسية فى البلاد منذ عام ١٩٧٦، تكررت مساعى الإخوان إلى اكتساب جماعتهم صفة الحزب السياسى، وهى الصفة الى ترفضها لهم السلطة السياسية القائمة التى تمانع فى قيام أحزاب سياسية على أساس دينى. هذه الانتهازية هى التى تبرر موقف قادة الإخوان المسلمين الرافض لتشكيل حزب سياسى دينى لا يمثل جماعتهم ككل. فقد رفضت قيادة الإخوان تأييد تأسيس «حزب الوسط» الذى أعلنت عن تأسيسه فى عام ١٩٩٥ مجموعة من شباب الإخوان بقيادة المهندس أبو العلا ماضى الذى قدم الحزب على أنه طرح جديد للعمل السياسى الإسلامى يعتمد على الجانب الحضارى أساسًا (ولذلك انضم إلى قائمة المؤسسين بعض الأقباط) فى محاولة للخروج من دائرة الرفض من جانب السلطة والجمود داخل جماعة الإخوان ذاتها[٣١].

وعلى أية حال، وأيًا كانت المصطلحات المستخدمة والمنطلقات الفكرية التى تستند إليها، فإن نظام الحكم فى «سيناريو الدولة الإسلامية» لا يختلف كثيراً، على مستوى التطبيق، عن السيناريوهات السابقة: **فهى تشترك جميعًا فى تركيز السلطة الفعلية فى البلاد فى يدي رئيس الدولة**. والفارق الوحيد فيما بينها هو أن سلطان الحاكم فى نظام الحكم الإسلامى يرتبط بمدى التزامه بحكم الشرع. فالإسلام يوجب الطاعة للحاكم مادام أنه ملتزم بأحكام الشرع. معنى ذلك أن استمرار الحاكم فى ممارسة سلطانه مرهون باستمرار موافقة المرجعية الدينية التى تتمتع بسلطة رقابية أقوى من سلطة البرلمان (أو مجلس الشورى).

ويرتكز النسق القيمى فى هذا السيناريو على ترويج النخبة الحاكمة للقيم الدينية والروحية وتغليبها على القيم المادية . ومن هذا المنطلق، فإن عملية اتخاذ القرارات يجب أن تكون بمنأى عن الفساد والرشوة من جانب والدعوة إلى تغيير نمط الإنفاق الترفى والمظهرى من الجانب الآخر . وتلقى القيم الدينية الإسلامية احترامًا كبيراً بصفة عامة لدى الجماهير المصرية فى الريف وفى الحضر على حد سواء شريطة توخى الدعاة عدم المغالاة فى الدين أخذاً فى الاعتبار الحالة المصرية الخاصة التى تتميز بالاعتدال فى نمط السلوك الدينى للغالبية العظمى من المصريين . وسوف تنعكس هذه القيم الدينية المعتدلة على البعد الاجتماعى للتنمية الاقتصادية وعلى بعدها الثقافى .

التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يقر الإسلام الملكية الخاصة باعتبارها استخلافًا من الله للإنسان . ولذلك فمن المتصور فى هذا السيناريو أن يكون الدور الأساسى فى التنمية الاقتصادية من نصيب القطاع الخاص، وأن يتحرك الاقتصاد الإسلامى فى إطار حرية النشاط الاقتصادى وآليات السوق . وفى ذلك يختلف سيناريو الحكم الإسلامى عن سيناريو الاشتراكية الجديدة التى تعطى الأولوية للملكية العامة، بينما يشبه السيناريو الإسلامى السيناريو المرجعى / الامتدادى وسيناريو الرأسمالية الجديدة ولكن وجه الشبه يقف عند هذا المستوى العام فقط . فإن مفهوم الاستخلاف يعنى التزام الملاك بقواعد المعاملات الإسلامية الخاصة بتوظيف الأموال وإنفاقها فى الأوجه المشروعة والاهتمام بالتعاون الإنتاجى والاستهلاكى، وذلك للحد من الآثار الضارة التى قد تترتب على إطلاق العنان لآليات السوق، وأخذا فى الاعتبار ضرورة إشباع الحاجات الأساسية للإنسان ومراعاة للعدالة الاجتماعية - كما سنرى - بهدف احتواء الإحساس بالظلم الذى قد يؤدى إلى عدم استقرار نظام الحكم وإلى ردود فعل عنيفة، مثل المطالبة والعمل على إقصاء رئيس الدولة أو " تكفير " القائمين على السلطات الرسمية فى الدولة .

ومن ناحية أخرى، إذا كان الاقتصاد الإسلامى يقوم على الحرية الاقتصادية وآليات السوق على غرار السيناريو المرجعى / الامتدادى وسيناريو الرأسمالية الجديدة، فإن البعض يرصد بعض أوجه الاختلاف فيما بينها ويقدمون مثالاً لذلك نظام التعامل مع البنوك. ففى سيناريو الحكم الإسلامى سوف تحل صيغة المشاركة محل نظام الاقتراض المصرفى «الربوى». ولكن هذا التحول ربما يكون فى رأى الكثيرين، شكليًا لا أكثر ولا يغير من جوهر التعامل مع البنوك. ولعل جوهر الاختلاف بين سيناريو الحكم الإسلامى من جانب والسيناريو المرجعى / الامتدادى وسيناريو الرأسمالية الجديدة من الجانب الآخر - بالإضافة إلى البعد الاجتماعى للتنمية - يكمن فى أن سيناريو الحكم الإسلامى يتبنى مفهوم «التنمية المستقلة» والاعتماد على الذات الذى سبق أن أوضحناه وما يترتب على ذلك من رفض «العولمة» الاقتصادية التى تكرس تبعية الدول النامية لاقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة. ومن هذا المنظورالكلى، يقترب سيناريو الحكم الإسلامى من سيناريو الاشتراكية الجديدة. فكلاهما يدعو إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار الوطنى لزيادة الإنتاج من خلال ترشيد الإنفاق الحكومى والفردى، وعدم الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية إلاّ فى أضيق الحدود وبضمانات محددة. ولكن يختلف سيناريو الحكم الإسلامى عن سيناريو الاشتراكية الجديدة بالقياس إلى بعض مفردات التنمية المستقلة خاصة فيما يتعلق بالتركيز على قطاعات اقتصادية بعينها أو ما يتعلق بتطوير نظام التعليم، وبناء صرح العلم والتكنولوجيا كأساس للتنمية البشرية الشاملة.

وفيما يتعلق بالتركيز على قطاعات اقتصادية بعينها، فقد رأينا أن سيناريو الاشتراكية الجديدة يوجه الاهتمام الأكبر للصناعة باعتبارها القطاع الرائد للتنمية مع عدم إهمال الزراعة، أمّا سيناريو الحكم الإسلامى فإنه سوف يركز انطلاقًا من هدف تحقيق الاكتفاء الذاتى (إحلال الواردات)، على تنمية المشروعات الزراعية واستصلاح الأراضى والمشروعات الصناعية المتوجهة أساسًا إلى السوق المحلية

وذلك لإشباع الحاجات الضرورية بالاعتماد على الذات من ناحية، وتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية لتخفيف بعض مظاهر التبعية من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالتعليم، تسيطر الدولة فى هذا السيناريو على نظام التعليم وتقوم بالعبء الأكبر فى تمويله كما هو الحال فى السيناريوهات السابقة. ولكن على خلاف هذه السيناريوهات، فإن الدولة سوف تحرص فى سيناريو الحكم الإسلامى على تنقية نظام التعليم من كل المظاهر التى تعتبرها خارجة على تعاليم الإسلام وقيمه الروحية والاجتماعية. وتحقيقًا لهذه الغاية، سوف تتجه الدولة إلى توحيد التعليم وتضييق مجال التعليم الخاص، وكذلك محاصرة التعليم الأجنبى من منطلق المحافظة على الهوية الثقافية الإسلامية من جانب، واحتواء محاولات الدول الأجنبية التى تتخذ من التعليم معبراً لنشر نفوذها الثقافى فى مصر من جانب آخر[٣٢]. ويرى البعض أن إعادة تنظيم العملية التعليمية فى هذا السيناريو سوف تتضمن زيادة جرعة المقررات الدينية فى التعليم على حساب نصيب مقررات العلوم الحديثة. وسوف تكون لذلك انعكاسات سلبية على مستوى التعليم تنحصر معه فرص " التنوير " من جانب، وتتضاءل معه فرص مساهمة التعليم فى تكوين الكوادر الفنية والمهارات اللازمة لتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن ثم انخفاض القدرات التنافسية لمصر من الجانب الآخر[٣٣]. ولكن هذا الرأى يتسم بقدر كبير من المبالغة. فإن التأكيد على زيادة الجرعة الدينية فى التعليم لا يعنى بالضرورة إهمال نصيب العلوم الحديثة. وتؤكد أدبيات الحركات الإسلامية ـ ربما باستثناء الاتجاهات السلفية ـ على أنه ينبغى على المسلمين بناء حضارة حديثة باستخدام العلم والتكنولوجيا. فإذا كان «التغريب» مرفوضًا، فإن «التحديث» وارد ومطلوب.

ونفس الشىء يمكن أن يقال عن انخراط مصر فى عصر التكنولوجيا الحديثة. وإذا تم لهواجس دينية، استبعاد بعض الإنجازات العلمية والتكنولوجية الحديثة فى علم الحياة فى حال تطبيقها على البشر (الهندسة الوراثية)، فإن الدولة الإسلامية ـ

خاصة فى حال تولى جماعة الإخوان المسلمين الحكم - لا ترفض الجانب العلمى والتقنى للحضارة الغربية، وإن رفضت قيمها العلمانية. ولذلك فإنه رغم رفض «العولمة» الاقتصادية و «غزوها الثقافى» للعالم الإسلامى، من المتوقع أن يتجه هذا السيناريو، شأنه فى ذلك شأن السيناريوهات السابقة، إلى الإفادة من الإمكانيات الهائلة التى توفرها «العولمة» لبناء قاعدة للعلم والتكنولوجيا وتنمية المهارات الفردية لاستخدامها على أفضل وجه ممكن لتحقيق التنمية الشاملة. وفى هذا الصدد يلاحظ أوجه شبه وأوجه خلاف بين سيناريو الحكم الإسلامى والسيناريوهات السابقة فيما يتعلق بدور الدولة فى تحقيق النهضة العلمية والتكنولوجية من جانب، وفى عملية المزج بين التكنولوجيا كثيفة رأس المال والتكنولوجيا كثيفة العمالة من الجانب الآخر.

ففيما يتعلق بدور الدولة فى بناء صرح العلم والتكنولوجيا، فإن سيناريو الحكم الإسلامى يشبه سيناريو الرأسمالية الجديدة فى التأكيد على قيام الدولة بالعبء الأكبر فى تمويل وتنظيم النهضة العلمية والتكنولوجية بمشاركة القطاع الخاص. بينما فى سيناريو الاشتراكية الجديدة تتحمل الدولة عبء التمويل والتنظيم بصفة أساسية وشبه كاملة، ولا يقوم القطاع الخاص بدور يذكر فى هذا المجال.

أمّا فيما يتعلق بعملية المزج بين التكنولوجيا كثيفة رأس المال والتكنولوجيا كثيفة العمالة فالتشابه قائم بين سيناريو الحكم الإسلامى وسيناريو الاشتراكية الجديدة. فكلاهما - ولاعتبارات اجتماعية (مواجهة مشكلة البطالة) واقتصادية (زيادة الإنتاج وخفض تكلفته وتحسين نوعيته) يهتم بالتكنولوجيا كثيفة العمالة قدر اهتمامه بالتكنولوجيا كثيفة رأس المال. بينما يلاحظ أن البعد الاجتماعى لنقل وتطوير التكنولوجيا غائب تقريبًا فى سيناريو الرأسمالية الجديدة.

وإذا كانت العدالة الاجتماعية من المكونات الرئيسية للمجتمع الإسلامى المثالى كما هى من مكونات المجتمع الاشتراكى المثالى، فإن هناك بعض الاختلاف بينهما

فيما يتعلق بآليات تحقيقها. ويتضح هذا الاختلاف فى أمرين: معالجة قضية البطالة من جانب، ومكافحة مشكلة الفقر من الجانب الآخر.

وفيما يتعلق بمعالجة قضية البطالة، فمن الملاحظ أن هذه القضية قد تتفاقم مع اطراد النمو السكانى فى مصر خاصة مع تراجع جهود الحد من النسل (برامج تنظيم الأسرة) التى قد ترى النخبة الحاكمة فى سيناريو الحكم الإسلامى أنها تتعارض مع تعاليم الإسلام[٣٤].

ولا شك أن من أهم آليات معالجة قضية البطالة هى تشجيع انتشار المشروعات الإنتاجية الصغيرة واختيار التكنولوجيات الأكثر استيعابًا للعمالة. وفى ذلك فإن الشبه قائم بين سيناريو الحكم الإسلامى وسيناريو الاشتراكية الجديدة. ولكى يتمتع سيناريو الحكم الإسلامى بخصوصية فى هذا الصدد ترتبط بنظرته الخاصة إلى المرأة من حيث مدى اشتراكها فى قوة العمل. فمن المتصور أن تنخفض نسبة الإناث فى قوة العمل بسبب تبنى هذا السيناريو الأطروحة - التى تنسب خطأ فى رأينا إلى الإسلام - والقائلة بأن دور المرأة ينحصر فى رعاية الأسرة وتربية الأبناء وهو ما تؤيده بعض الأوساط الاجتماعية فى مصر. وقد يؤدى هذا التوجه إلى تخفيف حدة البطالة بين الذكور. ولكن هذه الخصوصية التى قد نلمسها فى بعض المجتمعات الإسلامية المحافظة جدًا لا تنطبق على هذا النحو فى سياق المفهوم المصرى للتراث الإسلامى والذى يحافظ للمرأة على الحقوق التى اكتسبتها بعد شوط طويل من الجهاد فى اتجاه المساواة مع الرجل، وإن فضل البعض حصر عمل الإناث فى مهن بعينها تلائم تكوينها البيولوجى ولا تؤثر كثيرًا فى أداء رسالتها الأساسية فى رعاية الأسرة.

خلاصة القول: إن معالجة قضية البطالة تتوقف فى سيناريو الحكم الإسلامى، كما فى غيره من السيناريوهات، على وتيرة النمو الاقتصادى وليس على مفاهيم دينية لا تتفق تمامًا وسياق المجتمع المصرى.

ومن ناحية أخرى، يقر سيناريو الحكم الإسلامى بوجود تفاوتات اقتصادية طبقية داخل المجتمع. ومن ثم فهو يعترف بوجود الثراء ووجود الفقر جنبًا إلى جنب فى المجتمع الإسلامى الواحد. ولكن يسعى هذا السيناريو إلى مكافحة مشكلة الفقر وتضييق الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وهو نفس الهدف الذى يسعى إليه سيناريو الاشتراكية الجديدة. وهنا يبرز أيضًا الاختلاف بين السيناريوهين من حيث آليات تحقيق هذا الهدف. فإن مكافحة ظاهرة الفقر فى سيناريو الاشتراكية الجديدة تعتمد أساسًا على إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى من خلال تفعيل القطاع العام والعمل على إعادة توزيع الدخول والثروات بما يحقق تكافؤ الفرص. أما فى ظل سيناريو الحكم الإسلامى فإنها تستند إلى القيم الروحية والدينية التى تدعم مفهوم التكافل الاجتماعى وعلى الأخص من خلال «الزكاة» ومؤازرة نشاطات الجمعيات الأهلية التى تعمل فى المجالات المختلفة للرعاية الصحية والاجتماعية اعتمادًا على «الصدقات». وسوف تستخدم النخبة الحاكمة البنية الأساسية القائمة بالفعل ـ والمتمثلة أساسًا فى المساجد المنتشرة على نطاق واسع فى كل أرجاء مصر ـ فى حل بعض مشكلات الفقر الملحة مثل الرعاية الصحية المجانية واستعمال الآليات التعاونية لفتح أسواق لبيع السلع الغذائية بأسعار مخفضة . . . إلخ. وقد تؤدى هذه الممارسات التكافلية إلى قدر من التحسن المؤقت فى أوضاع بعض الفقراء ولكنها لاتكون كافية للقضاء على شيوع مشكلة الفقر والتى تتطلب اتباع سياسات تنموية كلية لخلق فرص عمل وزيادة الدخول وإعادة توزيع الثروات على نحو ما تدعو إليه مدرسة «الاشتراكية الجديدة».

هذه الخصائص العامة للمجتمع المصرى فى إطار سيناريو الحكم الإسلامى سوف تنعكس بالضرورة على علاقات مصر الخارجية. ويحتل الغرب عمومًا حيزًا كبيرًا فى إدراك النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو لمحيطها الخارجى غير الإسلامى، وبالتحديد فى هذا المقام إدراكها لعلاقات مصر مع مجموعة دول الاتحاد الأوروبى فى إطار مشروع «الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية»[٣٥].

إن المواجهة بين حضارة الإسلام وحضارة الغرب المسيحية قضية قديمة تعود إلى ظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى. وقد اتخذت هذه المواجهة صوراً عنيفة فى كثير من الأحيان تجسدت فى الحروب الصليبية، وفى محاولات الدول المسيحية المتكررة لكسر شوكة الدولة العثمانية، وفى بسط السيطرة الاستعمارية الأوروبية على جميع الأقطار الإسلامية فى الشرق الأوسط وفى آسيا وفى أفريقيا. وقد ترتب على هذه المواجهة الممتدة عبر قرون عديدة نشأة إحساس قوى بالعداء المتبادل بين الشمال المسيحى والجنوب المسلم. ولم يحل دون هذا الإحساس انقسام الشمال إلى «غرب رأسمالى» و «شرق اشتراكى» منذ مطلع القرن العشرين. وتزخر أدبيات الحركات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، بتأكيدات متكررة على أن «الغرب الرأسمالى» و «الشرق الاشتراكى»، وبالرغم من العداء المرير بينهما، قد اتفقا على تجزئة العالم الإسلامى والحيلولة دون نهضة شعوبه (الرؤية التآمرية لتفسير الأحداث).

وقد أدى تفجر الصحوة الإسلامية فى مختلف أرجاء العالم الإسلامى خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية فى الاستيلاء على السلطة فى إيران فى عام ١٩٧٩، وتعاظم دور الحركات الإسلامية على المسرح السياسى فى كثير من البلدان والتى تعتبر الإسلام قوة دفع هائلة نحو التغيير ونهضة الشعوب الإسلامية، إلى تجديد إثارة قضية العلاقة بين الإسلام والغرب - خاصة بعد انحسار الأيديولوجية الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة نتيجة لتفكك تكتل الدول الاشتراكية وتحولها من الداخل إلى النظام الرأسمالى. وبالفعل فقد ظهرت اتجاهات فكرية وسياسية فى الغرب تحذر، كما ذكرنا من قبل، من هذه الصحوة الإسلامية، وتعتبر الإسلام العدو الجديد للحضارة الغربية البديل عن الاشتراكية التى انهارت، وتتهم الحركات الإسلامية بالتطرف والإرهاب.

وكرد فعل لهذا الموقف العدائى، ازداد شك الحركات الإسلامية فى النظام الرأسمالى العالمى الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرته أشد خطورة

على الإسلام من نظام «القطبية الثنائية» السابق وذلك بسبب تفوقه الاقتصادى والعسكرى مقارنة بواقع الضعف والتخلف الذى لازالت تعانى منه الأقطار الإسلامية. وتستند هذه الرؤية إلى ذاكرة تاريخ الغرب الاستعمارى، وإلى زيادة خطورته على الهوية الإسلامية فى ظل الثورة المعلوماتية والإعلانية، وإلى تحالفه مع النخب الحاكمة وغير الحاكمة الحالية التى تؤمن بقيم الغرب العلمانية وتروج لها، وتقيم معه علاقات وثيقة بهدف الاستمرار فى السلطة والحيلولة دون تمكن التيارات الإسلامية منها.

وتتبنى أدبيات جماعة الإخوان المسلمين فى مصر ـ فى ظاهرها ـ هذه الرؤية العدائية للغرب، وترفض ما يرد عنه من سياسات ومؤسسات تعبر عنه. ولكن القراءة المتفحصة لهذه الأدبيات تخرج بنا إلى تقييم أكثر موضوعية لموقف الجماعة: فهو ليس موقف الرفض القاطع ولا القبول الكامل، ولكن موقف التميز عن الغرب. وعلى أية حال، فإنه حتى فى حالة رفض سياسات الغرب، فإن الجماعة ـ على خلاف الجماعات الإسلامية المتطرفة (الجهاد والجماعة الإسلامية) ـ تتحفظ بشدة على أسلوب المواجهة المباشرة مع الغرب، وذلك لما يتمتع به من قوة، وتتصور أن هناك إمكانية للتلاقى معه. فإن النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو تسلم بأن مصر ترتبط حاليًا بالدول المتوسطية الأوروبية بروابط قوية على جميع المستويات، وإنه فى الإمكان الدخول معها فى علاقات تفاعلية إيجابية. ولكن إلى أى مدى يكون ذلك التفاعل؟ تختلف الإجابة عن هذا السؤال تبعًا لاختلاف مستويات التعامل مع الغرب: مستوى الأمن العسكرى والسياسى، والمستوى الثقافى، والمستوى الاقتصادى.

وفيما يتعلق بمستوى الأمن العسكرى والسياسى: فإن النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو ترفض بشكل قاطع أى شكل من أشكال الهيمنة الغربية على الدول العربية ـ الإسلامية فى جنوب وشرق المتوسط. ومن هذا المنطلق، فإنه من المتصور أن تثير «الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية» الكثير من المحاذير على جانب الإسلاميين.

وعلى هذا المستوى من التعامل تبرز ثلاث قضايا رئيسية مترابطة هى تحديداً : قضية ضبط التسلح فى المنطقة، وقضية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وقضية مكافحة الإرهاب الدولى، وذلك بالإضافة إلى قضية الديمقراطية التى سبق الحديث عنها.

وفيما يتعلق بضبط التسلح فى المنطقة، ليس من المتصور أن تقبل النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو بأى تعاون أمنى مع أوروبا بصفة عامة ومع حلف الأطلنطى بصفة خاصة، أخذاً فى الاعتبار أن المفهوم الأمريكى والأوروبى لضبط التسلح فى المنطقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن إسرائيل الذى يعتمد، وفقاً لهذا التصور، على التفوق العسكرى الإسرائيلى على الدول العربية مجتمعة والذى تعمل الدول الغربية على استمراره وتدعيمه. فالدول الأوروبية لا تحرك ساكناً أمام تملك إسرائيل للسلاح النووى. فهى تتحدث فقط عن حظر انتشار السلاح النووى وليس عن «نزع» السلاح النووى الإسرائيلى، كما أنها تشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية فى تطوير أسلحة إسرائيل التقليدية من خلال التعاون معها فى مجال التكنولوجيا العسكرية. ولذلك فإنه إذا استثنينا عبارات الشجب الحادة التى تندد « بتآمر» الغرب مع إسرائيل ضد الدول العربية، **فإن سيناريو الحكم الإسلامى لا يختلف كثيراً فى جوهره عن السيناريوهات السابقة فى عدم الاستجابة لمطلب الاتحاد الأوروبى للتعاون الأمنى فى مجال ضبط التسلح فى المنطقة.**

ومن ناحية أخرى، فإن المشاركة الأمنية فى المتوسط تطرح أيضاً قضية الصراع العربى - الإسرائيلى وجوهره القضية الفلسطينية التى تحتل مكان الصدارة فى اهتمامات جميع التيارات الإسلامية. وتشترك هذه التيارات فى وصف ذلك الصراع بأنه صراع دينى بالدرجة الأولى، وإنه استمرار للمواجهة التقليدية بين المسلمين والغرب الذى آزر منذ البداية مشروع الاستيطان الاستعمارى الصهيونى فى فلسطين بهدف زرع إسرائيل فى قلب المنطقة العربية والحيلولة بذلك دون اندماج شعوبها فى دولة عربية إسلامية موحدة وقادرة على التعامل بندية مع الغرب.

ولذلك من المتصور أن يكون الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، والقضية الفلسطينية بالتحديد ، من أكثر القضايا الخلافية بين النخبة الحاكمة فى مصر فى سيناريو الدولة الإسلامية ودول الاتحاد الأوروبى . ومن ثم سوف تقف حائلاً دون تحقيق مشاركة أمنية بين الطرفين .

ومع ذلك فمن الملاحظ أن هناك تباينًا بين النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو والتى تنتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين وبين التيارات الإسلامية الأخرى المتطرفة فيما يتعلق بالسياسات العملية التى ينبغى اتباعها فى تسوية ذلك الصراع . فبالرغم من أن أدبيات الجماعة تتحدث عن الجهاد المسلح الذى تدعو إليه التيارات المتطرفة ، إلاّ أنها لم تؤكد على أنه الأسلوب الوحيد لتسوية الصراع . بل إنه لا يتمتع بالأولوية بين وسائل التسوية السلمية الأخرى فى ظل عدم توازن القوى القائم الآن بين العرب وإسرائيل . فالجهاد المسلح لتحرير فلسطين يأتى فى مرحلة متأخرة بعد إتمام أسلمة المجتمعات العربية ومنها المجتمع الفلسطينى وإقامة الدولة الإسلامية[٣٦] ، وتهيئة العرب عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا لمقاتلة إسرائيل . أمّا فى المرحلة الراهنة فإن الجماعة لا تمانع ، من حيث المبدأ ، فى إقامة السلام مع إسرائيل . صحيح أن الجماعة عارضت مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات زيارة القدس فى ١٩٧٧ ، كما عارضت اتفاقية كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩ ، وعارضت أيضًا مقررات مؤتمر مدريد للسلام فى عام ١٩٩١ وإقدام منظمة التحرير الفلسطينية على توقيع اتفاق أوسلو مع إسرائيل فى عام ١٩٩٣ . ولكن هذه المعارضة انصبت على مضمون هذه المحاولات السلمية لتسوية القضية الفلسطينية ، ولم ترفض مبدأ السلام فى ذاته .

فالمشكلة بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر كانت تتعلق إذن بنوعية السلام المطلوب . فقد صرح مصطفى مشهور مرشد الجماعة فى تعليق له على مؤتمر شرم الشيخ الذى عقد فى ١٩٩٦ ، «نحن لا نرفض السلام وديننا هو دين السلام ، ولكن نريده سلامًا عادلاً شاملاً ودائمًا ، لا سلامًا هشًا مؤقتًا ، ينهار بعد فترة ،

فلابد أن يخلو من أى صورة من صور الظلم»[٣٧] . بعبارة أخرى، فإن السلام مع إسرائيل الذى تقبله جماعة الإخوان المسلمين فى مصر هو الذى يعيد جميع الحقوق العربية، ومنها حقوق الشعب الفلسطينى، ويحفظ هوية القدس المسلمة.

ونرى أن هذا الموقف لا يختلف كثيراً عن موقف النخبة الحاكمة فى السيناريوهات السابقة وإن كانت الجماعة تدعو بشدة الحكومات العربية إلى مساندة تصعيد العمل المسلح للانتفاضة الفلسطينية التى اندلعت مجدداً فى الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٠، وذلك باعتبارها وسيلة فعالة لمقاومة استمرار الاحتلال الإسرائيلى وحمل إسرائيل على قبول التسوية العادلة والشاملة المنشودة للقضية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الانتفاضة المسلحة سوف تمثل حافزاً قويًا للولايات المتحدة الأمريكية ولدول الاتحاد الأوروبى وللمجتمع الدولى عامة للضغط على إسرائيل وإقناعها بضرورة التسوية السلمية لصراعها مع الدول العربية، وذلك لما لتلك التسوية من أهمية بالغة لتحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة وخلق بيئة مواتية للتعاون الإيجابى بين الدول، لاسيما بين الدول المتوسطية بالتحديد.

إلاّ أن قبول النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو الإسلامى لفكرة السلام مع إسرائيل لا يعنى تطبيع العلاقات معها. فجماعة الإخوان المسلمين - وهى تشارك فى ذلك الجماهير العربية قاطبة - ترفض بشدة، لاعتبارات دينية وثقافية ونفسية نابعة من العداء للأيديولوجية الصهيونية، تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى بعد التصالح السياسى معها. ولذلك فإن الجماعة سوف ترفض التعاون مع إسرائيل فى إطار مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية لأن الاتحاد الأوروبى يسعى من خلاله - كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروعها للتعاون الشرق الأوسطى - إلى إدماج إسرائيل فى المنطقة العربية بهدف القضاء على الهوية العربية - الإسلامية لشعوبها.

وأخيراً فإن مستقبل الشركة الأوروبية - المتوسطية فى ظل هذا السيناريو يثير على المستوى الأمنى قضية مكافحة الإرهاب. فقد أشرنا مراراً إلى أن من بين أهداف

الاتحاد الأوروبى من خلال مشروعه للشراكة مع الدول المتوسطية الأخرى هو احتواء الحركات الإسلامية المتطرفة ومنعها من الوصول إلى سدة الحكم باعتبارها المحرك الأساسى على أعمال الإرهاب، وأن الدول الغربية على استعداد لاستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر لتحقيق هذا الهدف (القوة الأوروبية الرباعية بالتنسيق مع قوات حلف الأطلنطى). فما هو توجه النخبة الحاكمة فى سيناريو الحكم الإسلامى فى مصر، والذى يرتكز افتراضًا إلى فكر جماعة الإخوان المسلمين من هذه القضية؟

صحيح أن فكر الجماعة لا يدعو بصفة عامة إلى القيام بأعمال إرهابية سواء ضد المصالح الغربية المباشرة أو ضد نظم الحكم القائمة فى الأقطار العربية والمرتبطة بالمصالح الغربية. ولكن من ناحية أخرى، فإن الجماعة ترى أن الغرب لا يكتفى بضرب الحركات الأصولية المتطرفة، ولكنه يسعى أيضًا ـ بحجة مكافحة الإرهاب ـ إلى الدعم الاقتصادى والسياسى والعسكرى للنخب الحاكمة فى الأقطار العربية والتى ينظر إليها على أنها نخب «متغربة» (أى متأثرة بفكر الغرب العلمانى) وصديقه للغرب، إن لم تكن متحالفة معه لمنع الإسلاميين، حتى المعتدلين منهم، من الوصول إلى الحكم أو السيطرة عليه. ومن هذا المنظور، ليس من المتصور أن يقوم أى شكل من أشكال التعاون الأمنى بين النخبة الحاكمة فى سيناريو الحكم الإسلامى فى مصر والاتحاد الأوروبى لاحتواء ظاهرة الإرهاب.

ولا يمكن فهم موقف النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو الإسلامى من قضية الإرهاب بعيدًا عن رؤيتها لطبيعة التفاعل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، الأمر الذى يطرح المستوى الثقافى لمستقبل الشراكة مع أوروبا فى ظل هذا السيناريو.

لقد تمايزت التيارات الإسلامية فى رؤيتها للبعد الثقافى للدائرة المتوسطية. فالتيارات الأصولية المتطرفة ترى أن هناك تعارضًا جذريًا بين «مادية» الحضارة الغربية التى تشجع على الانحلال الخلقى، و «روحانية» الحضارة الإسلامية التى

ترفض تلك المادية وتعارض كل مظاهر «الاغتراب» الثقافى والاجتماعى فى المجتمع الإسلامى باعتبارها غزواً حضاريًا واستمراراً لمحاولات الدول الغربية، المتفوقة اقتصاديا وعسكريًا وتكنولوجيًا، لاستعادة نفوذها التقليدى فى البلاد الإسلامية وفى مقدمتها البلدان العربية المتاخمة للقارة الأوروبية عند شواطئ جنوب وشرق البحر المتوسط. وتلتقى هذه الرؤية العدائية للآخر برؤية بعض مفكرى الغرب، وعلى رأسهم المفكر الأمريكى صامويل هانتجتون. فهم يرون أن الإسلام يمثل، بفعل قوته التعبوية الروحية، هو مصدر التهديد المباشر للحضارة الغربية بعد انهيار الأيديولوجية الشيوعية وتنامى حركات الصحوة الدينية التى تشهدها جميع الشعوب الإسلامية فى العالم انطلاقًا من نجاح الثورة الإسلامية فى إيران فى الاستيلاء على السلطة فى عام ١٩٧٩ (٣٨).

أمّا سيناريو الحكم الإسلامى فى مصر والذى يقوم افتراضًا على فكر جماعة الإخوان المسلمين، فله رؤية أخرى للدائرة المتوسطية فى بعدها الثقافى والحضارى. صحيح أن هذا الفكر يقوم على تميز المجتمع الإسلامى عن المجتمع الغربى، وأن هناك ثوابت دينية وأخلاقية للمجتمع الإسلامى لا يجوز المساس بها وهى تتصدى للمادية المفرطة للحضارة الغربية وما يترتب عليها من إباحية بحجة احترام الحريات الفردية. فالحرية الفردية في الإسلام ليست مطلقة ولا تجيز للفرد أن يخرج عن قيم مجتمعه. ولكن ذلك لا يعنى حتمية الصدام بين الحضارتين الإسلامية والغربية. فإذا كانت لكل منهما خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، فإن ذلك لا يحول دون التفاعل الإيجابى بينهما فى مجالات عديدة ومن منطلق الندية بينهما وليس رضوخًا للتوجه الاستعمارى والاستغلالى للدول الغربية فى شمال البحر المتوسط.

بعبارة أخرى، فإن رؤية النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو للبعد الثقافى للمتوسطية تؤكد على ضرورة الاحترام المتبادل لخصوصيات الحضارة بين الأمم. وهو الأمر الذى يستبعد معه منطق «صدام الحضارات»، ويحل محله المفهوم

الإيجابى «لحوار الحضارات» الذى اكتسب فى العقدين الأخيرين قوة دفع متواصلة. حيث تبنته العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما تبنته حكومات إسلامية وغير إسلامية عديدة كبديل موضوعى وإيجابى لطرح مفهوم «صدام الحضارات» الذى ينذر بشيوع الفوضى والنزاعات الدينية والقومية بين الشعوب التى تفضى بالتأكيد إلى الإضرار البالغ بمستقبل البشرية. فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ عامًا للحوار بين الحضارات. كما تقوم منظمة اليونسكو والاتحاد البرلمانى الدولى وكثير من المنظمات غير الحكومية بأنشطة متنوعة بغرض الترويج لمفهوم حوار الحضارات. وعلى الصعيد الإسلامى أعرب عدد كبير من حكومات الدول الإسلامية - وفى مقدمتها مصر - عن حرصها الشديد على مواصلة الحوار بين الحضارات وتدعيمه. وقد شكلت منظمة المؤتمر الإسلامى فريقًا من الخبراء لصياغة موقف موحد للعالم الإسلامى حيال هذا الموضوع.

خلاصة القول: فإن رؤية النخبة المؤيدة لهذا السيناريو للدائرة المتوسطية تعكس الرغبة فى التعايش والتعاون مع الحضارة الغربية رغم تباينها عن الحضارة الإسلامية، وذلك من خلال معرفة أكثر عمقًا وموضوعية وشمولاً بالقيم المشتركة بين مختلف الحضارات. إذ يجب إبراز هذه القيم والتمسك بتفعيلها لما لها من أهمية فى إزالة سوء الفهم وبث روح الثقة بين الشعوب كأساس للتعاون البناء فيما بينها لحل المشكلات المعقدة والعميقة التى تواجه البشرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين. فالدائرة المتوسطية ليست بوتقة تنصهر فيها ثقافات جميع شعوب البحر المتوسط فى ثقافة واحدة هى الثقافة المتوسطية (كما اعتقد طه حسين على سبيل المثال)، ولكنها دائرة تواصل وتفاعل بين الحضارات بما يؤدى إلى الاستفادة المتبادلة بإنجازات كل منها دون التخلى عن خصوصياتها. وهو ما يعنى بالنسبة للمجتمع الإسلامى الأخذ عن الحضارة الغربية فى مجال التقدم العلمى والتكنولوجى والتنظيمى، وذلك بما يخدم تنمية الموارد وتحسين نوعية الحياة دون التخلى عن القيم الروحانية الاجتماعية للإسلام. ومن هذا المنظور، لا نرى اختلافًا جوهريًا بين

سيناريو الحكم الإسلامى فى مصر والسيناريوهات الأخرى. ويبدو هذا التقارب بين السيناريوهات أكثر وضوحًا فى البعد الاقتصادى للدائرة المتوسطية.

لقد ارتبطت الصحوة الإسلامية منذ منتصف السبعينيات بفشل استراتيجية التحديث والتنمية فى البلاد الإسلامية والتى قامت على أسس الحضارة المادية لدول الشمال، سواء فى صورته الرأسمالية أو الاشتراكية، وإن هذا الارتباط قاد فى النهاية إلى تخلف مجتمعات العالم الإسلامى. والحل الذى تقترحه التيارات الإسلامية من الناحية النظرية للخروج من هوة هذا التخلف هو العودة إلى التمسك بأصول الإسلام («الإسلام هو الحل») لأنه وحده قادر على موازنة الروحانيات بالماديات. ولكن المشكلة أن هذه التيارات لم تقدم حتى الآن استراتيجية إصلاحية متكاملة ومحددة الأركان لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. فهى تكتفى بطرح بعض التوجهات العامة التى قد لا تجد طريقها إلى التطبيق لأنها تصطدم بواقع الحياة الاقتصادية للشعوب التى تتجه بخطى ثابتة ومتسارعة منذ منتصف الثمانينيات على الأقل إلى عولمة الاقتصاد الرأسمالى. وإذا كان «سيناريو الاشتراكية الجديدة» يرفض هذه العولمة الرأسمالية وينادى بضرورة تفعيل مفهوم «التنمية المستقلة»، فإن التيارات الإسلامية ترفض أيضًا هذه العولمة ليس فقط لأن هذه التيارات تتبنى بدورها مفهوم «التنمية المستقلة» على المستوى الوطنى والجماعى للدول الإسلامية، ولكن أيضًا لأن هذه العولمة تتجاهل قيم الإسلام الروحية. وحيث إن ارتباط مصر «بالدائرة المتوسطية» من خلال الشراكة مع أوروبا هو المدخل الطبيعى لدخول مصر عصر العولمة، فإن التيارات الإسلامية تتحفظ بشدة على ذلك الارتباط.

فقد كشف الاستبيان الذى أجراه الباحثان نادية أبو غازى وحامد عبد الماجد، إنه عند ترتيب الدوائر التى ينبغى أن تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية حسب أهميتها كانت الأغلبية (٧٩٪) ترتبها على النحو التالى: الدائرة الإسلامية - الدائرة العربية - الدائرة الإفريقية - الدائرة المتوسطية. فالتأكيد إذن هو على التعاون مع الدول

الإسلامية والعربية أولاً فى مجالات الاستثمار والتجارة الخارجية كشرط أساسى لتعامل مصر مع الاتحاد الأوروبى، على أن يكون ذلك التعامل فى إطار جماعى يضم جميع الدول العربية المتوسطية ومن ثم ترفض سياسة الاتحاد الأوروبى الحالية التى تقوم على التعامل مع الدول العربية المتوسطية على انفراد. فكأن توثيق علاقات مصر مع الدول الإسلامية والعربية المتعاطفة مع النخب التى تشكل أو تؤيد سيناريو الحكم الإسلامى فى مصر من شأنه وقاية مصر من خطر العزلة والانكفاء على الذات فى حالة رفضها المطلق للعولمة الاقتصادية، كما هو وقاية لها من خطر التبعية للغرب فى حالة تعاملها معه بحكم واقع الاعتماد المتبادل بين جميع الدول والشعوب.

خلاصة القول: إن سيناريو الحكم الإسلامى فى مصر لا يرفض من حيث المبدأ التعامل مع الاتحاد الأوروبى فى إطار الدائرة المتوسطية ويرى إمكانية الدخول معه فى علاقات تفاعلية محدودة ومشروطة يكون محورها الأساسى هو الاستفادة من تقدمه العلمى والتكنولوجى والتنظيمى. ولكن نرى أن هذا الموقف المبدئ الذى يجاهر به الإسلاميون وهم خارج السلطة لن يصمد أمام الكثير من الظروف الواقعية التى يتعين عليهم مراعاتها وهم فى قلب السلطة. فلا يمكن تجاهل حقيقة أن معظم تعاملات مصر الخارجية تتم مع دول الاتحاد الأوروبى بينما علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية لا تبشر بازدهار كبير وسريع بسبب عوامل اقتصادية موضوعية وعوامل سياسية كثيرة كما أشرنا إلى ذلك مراراً من قبل. وهذا ما يثير إشكالية التناقضات التى ينطوى عليها سيناريو الحكم الإسلامى فى مصر، والتحديات التى قد تعرقل مسيرته أو توقفه كلية. وأهم هذه التناقضات والتحديات تنبع من كون أن عناصر هذا السيناريو لا تخلو من التجريد، فهى تقوم على غايات مثالية قد يصطدم تحقيقها بالواقع فى كثير من جوانبه. وتتجسد هذه المشكلة إمّا فى طرح حلول غير واقعية فى محيط إقليمى وعالمى معاد أو غير متعاطف مع هذا السيناريو (وهى نفس المشكلة التى يواجهها سيناريو الاشتراكية الجديدة وإن اختلف سبب العداء وعدم

التعاون فى الحالتين)، وإما فى الاضطرار إلى اتباع سياسات قد تتناقض مع ما هو معلن من أقوال. ويمكن إيجاز هذه التناقضات والتحديات فيما يلى :

- تمثل مقرطة الحياة السياسية، وجوهرها المشاركة فى السلطة وتداولها، التحدى السياسى الرئيسى لسيناريو الحكم الإسلامى فى مصر. فإن ثمة قوى داخلية قد تكون مدعومة من الخارج سوف تقاوم السيناريو إمّا لأسباب أيديولوجية وإما لإضراره بمصالحها، من بينها اليسار المصرى (مثل حزب التجمع وقطاع واسع من الطبقة العاملة)، ومن الأقباط، ومن بعض شرائح الرأسمالية المنفتحة على الخارج، ومن جانب التوجه العلمانى عمومًا. كما أنه ليس من المستبعد نشوء صراع بين النخبة الحاكمة التى تنتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية الأخرى التى عاونتها فى تولى السلطة حول أساليب إدارة الشئون الداخلية والعلاقات الخارجية. وعند مستوى معين من هذه الصراعات فإن النظام الحاكم قد يجد نفسه مضطرًا إلى الاختيار بين بديلين. البديل الأول أن يجنح النظام نحو الديكتاتورية، ومن ثم رفض ما هو مطروح محليًا وعالميًا من قضايا بشأن الحرية السياسية والتعددية واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وما قد يترتب على ذلك من عدم استقرار سياسى واضطرابات اجتماعية تؤثر سلبيًا على مسيرة التنمية الاقتصادية، وزيادة فرص التدخل العسكرى ضده من جانب قوى أجنبية غربية. أما البديل الثانى هو أن يجد النظام نفسه مضطرًا لتوسيع فرص المشاركة السياسية أمام القوى المعارضة ويصبح لا مناص من التحول فى طبيعة السيناريو ومساره وظهور شكل آخر من نظام الحكم يقبل التعددية حتى خارج المرجعية الدينية الواحدة.

- قد يواجه السيناريو عدة تحديات اقتصادية تؤثر على فرص استمراره فى العمل حتى عام ٢٠٢٠. ولعل أهم هذه التحديات تتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية. فاستنادًا إلى مفهوم «التنمية المستقلة» يعتمد السيناريو فى بداية تشغيله على المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات التنموية، إلاّ أن ضعف مستوى هذه

المدخرات بسبب شيوع الفقر قد يضطره للبحث عن الأموال فى الخارج واجتذابها للاستثمار فى مصر. ولكن تدفق هذه الاستثمارات الأجنبية، سواء من مصادر عربية أو غربية، سوف يتوقف على قدرة النظام على التوافق مع توجهات رأس المال الأجنبى فى ظل «العولمة» التى يرفضها هذا السيناريو من حيث المبدأ. كما أنه من المحتمل إحجام المستثمرين الأجانب وكذلك عدد كبير من المصريين العاملين فى الخارج عن توظيف أموالهم فى مصر فى البيئة الإسلامية المحلية الجديدة. أضف إلى ذلك ولنفس هذا السبب الأخير أنه من المحتمل أن يواجه السيناريو مشكلة انسحاب جانب كبير من رأس المال الوطنى والعربى والأجنبى المستثمر حاليًا فى مصر. كما ينبغى الإشارة فى هذا المقام إلى أن تبنى السيناريو لسياسة التقشف وترشيد الإنفاق الحكومى لزيادة معدلات الاستثمار تتناقض مع التوجه إلى زيادة الإنفاق على المؤسسة العسكرية لتهيئة مصر عسكريًا لمواجهة إسرائيل فى المستقبل. وما ينطبق على الاستثمار ينطبق أيضًا على التطور العلمى والتكنولوجى. فإن محاولات النظام للتحديث فى هذا المجال سوف تتعرض للضعف والانكماش ليس فقط بسبب عزوف الدول المتقدمة (خاصة من خلال الشركات العالمية العملاقة متعدية الجنسيات) عن تصدير تكنولوجياتها المتقدمة إلى مصر، ولكن أيضًا بسبب احتمال هجرة بنسبة غير قليلة من العلماء والأخصائيين والكفاءات الفكرية المعارضين للحكم الإسلامى إلى الخارج، وكذلك بسبب الحذر الشديد تجاه تطوير مجالات عدة من البحث العلمى لهواجس دينية مثل الهندسة الوراثية. وسوف يترتب على كل هذه التناقضات والتحديات توقف أو تعثر عملية التنمية فتتضاءل فرص استمرار السيناريو حتى عام ٢٠٢٠.

- سوف يواجه السيناريو فى بعده الاجتماعى تفاقم مشكلة البطالة والفقر مع اطراد النمو السكانى ومحدودية الموارد كما ذكرنا. صحيح إن الممارسات التكافلية قد تؤدى إلى قدر من التحسن النسبى فى وضع الفقراء فى بداية تشغيل السيناريو،

ولكن بمرور الوقت سوف تتضح عدم كفاية هذه الممارسات لحل هذه المشكلة، فيتحول الفقراء والمتعطلون عن العمل إلى قوة مناهضة للسيناريو بعد أن كانوا مساندين له عند بدايته.

- من المحتمل أن يشوب علاقات مصر مع الدول الأوروبية عدم الاستقرار والتوتر ونشوء مواقف عدائية بسبب تأييد السيناريو للأقليات المسلمة فى تلك البلدان(٣٩).

إزاء جميع هذه التناقضات والتحديات قد يصعب على السيناريو الاستمرار فى العمل بنجاح حتى عام ٢٠٢٠. وعلى أية حال فإن نظام الحكم الإسلامى لن يقدم على إغلاق ملف علاقات التعاون مع أوروبا وسوف تظل قنوات التعامل معها فى إطار الدائرة المتوسطية مفتوحة عدا إسرائيل بطبيعة الحال.

المبحث السادس

السيناريو الشعبى أو سيناريو التآزر الاجتماعى

إن عبارة «السيناريو الشعبى» تثير قضيتين منهجيتين رئيسيتين: قضية تتعلق بالمفهوم العام للسيناريو، وقضية أخرى تتعلق بالتمايز بينه وبين سيناريوهات أخرى لاسيما سيناريو الاشتراكية الجديدة.

فماذا يقصد بالسيناريو الشعبى؟ قد يقصد به الإحالة إلى تجارب تاريخية عاشتها الأمم فى ظروف استثنائية فى التاريخ الحديث والمعاصر حين تعرضت لأخطار خارجية أو داخلية داهمة تهدد كيانها أو استقرارها وتقدمها. وهذا هو مفهوم «الجبهة القومية» front national الذى شاع فى بعض الدول الغربية خلال الثلاثينيات من هذا القرن كرد فعل لتوطد الأيديولوجية الفاشية والنازية فى إيطاليا وفى ألمانيا وفى بعض الدول الأوروبية الأخرى. وهو نفس المفهوم الذى تتبناه، أو تدعو إليه، شعوب تتعرض لخطر التفكك القومى بسبب خلافات حادة حول مواجهة ظروف استثنائية داخلية (قد تصل إلى مستوى الحرب الأهلية) بين تنظيمات سياسية متكافئة القوة بحيث لا تستطيع إحداها السيطرة على الحكم بمفردها، ومن ثم ضرورة الاتفاق على تشكيل «حكومة ائتلافية». بهذا المعنى فإن هذا السيناريو هو خيار مؤقت يزول بزوال الظروف الاستثنائية التى استدعته.

وقد يقصد بالسيناريو الشعبى الإحالة إلى تجارب تاريخية أخرى عاشتها الشعوب، خاصة فى الدول النامية، تحت شعار «تحالف قوى الشعب العاملة»،

وهى التجربة التى عاشتها مصر فى ظل «الناصرية» بهدف الانتقال من الوضع الذى كان قائمًا قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى وضع أفضل يحقق رغبات وطموحات قطاعات عريضة من الشعب المصرى. وهذا هو المعنى الذى يتبناه منظرو السيناريو الشعبى فى معرض الحديث عن مستقبل علاقات مصر الخارجية فى إطار «الدائرة المتوسطية». وفى هذا الصدد تثور إشكالية كيفية نشأة هذا السيناريو والتمايز بينه وبين سيناريوهات أخرى.

يقوم السيناريو الشعبى على فكرة تراضى فئات اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة فى المجتمع حول مجموعة من الأهداف والسياسات تمثل صيغة توفيقية بين رغبات وطموحات هذه الفئات المختلفة وما يتطلبه ذلك بالضرورة تقديم تنازلات متبادلة من جانب كل منها. وتعرف هذه القوى بأنها من أهل «الوسط» أو «الاعتدال» فى مواجهة المواقف المتطرفة والمتصلبة. وتميل جمهرة المفكرين والعلماء إلى الاعتقاد بأن الاعتدال فى المواقف هو أحد المقومات العامة للشخصية المصرية. صحيح يختلف الرأى حول تقييم هذه الصفة العامة للشعب المصرى باعتبارها حسنة من الحسنات أو نقطة الضعف الكبرى فى المجتمع المصرى؛ لأنها قد تؤدى إلى ميله إلى السلبية. ولكن لاشك أن معظم الدارسين يعتبرون أن هذه الصفة مكتسبة بقدر ما هى موروثة، أى نابعة من الثوابت والمتغيرات الجغرافية والتاريخية الطبيعية والبشرية(٤٠).

ومن الواضح أن التوافق فى المواقف لن يتحقق تلقائيًا عن طريق الاتفاق المباشر بين هذه الفئات وخاصة أن بعضها، مثل غالبية الفلاحين فى الريف ومعظم المهمشين الذين يقطنون الأحياء الشعبية والعشوائية فى المدن لا يرتبطون بأحزاب سياسية أو حركات أخرى منظمة فى إطار المجتمع المدنى. ومن ثم فإن هذا السيناريو يقوم على افتراض وجود قيادة سياسية عليا تتمتع برؤية مستقبلية إبداعية وتكون مهمتها إزالة عدم التناسق والتناقضات المرتبطة بتعدد مصالح ورؤى الفئات

المختلفة والتفاوت فى تطلعاتها المستقبلية من خلال السعى إلى جمع الشمل وإقامة تحالف طبقى واسع يسعى إلى إصلاح الأوضاع القائمة ولكن، كيف تصل هذه القيادة إلى السلطة؟ سيتم ذلك فى الغالب، وأخذًا فى الاعتبار تقاليد مركزية السلطة فى مصر، عن غير الطريق الدستورى لتداول السلطة بقيام حركة إصلاحية تتشكل من أفراد ينتمون إلى فئات مختلفة وبمشاركة فعالة من المؤسسة العسكرية بالاستيلاء على السلطة، وتحظى بفضل برنامجها الإصلاحى التوفيقى بتأييد قطاعات عريضة من الشعب المصرى. وهنا تنشأ صعوبة التمايز بين هذا السيناريو وسيناريوهات أخرى، لاسيما سيناريو «الاشتراكية الجديدة» سواء من حيث النخب المؤيدة لكل منها، أو من حيث أهداف وسياسات كل منها مع ملاحظة أن العناصر المشتركة بين هذه السيناريوهات قد تحظى بتقييم مختلف لتأثيرها من سيناريو إلى آخر.

فمن حيث النخب المؤيدة للسيناريو الشعبى، من الملاحظ أن هذه النخب تضم الطبقة العاملة عمومًا، وصغار الفلاحين، والحرفيين، والشرائح الدنيا والوسطى من الرأسماليين، وقطاع واسع من البيروقراطيين والتكنوقراط والعسكريين والمهنيين والمثقفين الذين يشكلون الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى، وبعض الشرائح ذات التوجه الإسلامى المعتدل[٤١]. ولا يختلف هذا التشكيل فى جوهره عن تشكيل سيناريو الاشتراكية الجديدة كما رأينا. فإن تحالف القوى الاجتماعية المؤيدة للسيناريو الشعبى يستبعد الرأسمالية الكبرى، والرأسمالية الطفيلية، والشريحة العليا للطبقة الوسطى باعتبار أن هذه القوى تدفع فى اتجاه الليبرالية الاقتصادية المطلقة واندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، كما تدفع إلى تحرير الاقتصاد المصرى من كافة القيود والتدخلات الحكومية. ويستبعد السيناريو أيضًا الحركات الإسلامية المتطرفة التى لا تؤمن حقيقة بفكرة التوفيق بين الرؤى المختلفة لمستقبل تطوير المجتمع المصرى ومن ثم فهى لاتؤمن حقًا بالقيم الديمقراطية.

ومن حيث الأهداف والسياسات، هناك أوجه شبه عديدة بين السيناريو الشعبى وسيناريو الاشتراكية الجديدة، مع بعض الاختلافات فى التفاصيل والجزئيات.

فعلى المستوى السياسى ونهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة، من المتصور أن يتم القبول من حيث المبدأ بالقيم الديمقراطية وبمعاييرها الغربية ومن ذلك السماح بالمزيد من الحريات السياسية والمدنية ومنها التعددية الحزبية. ولكن المشاركة الشعبية الفعلية فى الحكم تظل مقيدة بتقاليد مركزية السلطة فى مصر والذى تتمتع فيه السلطة السياسية العليا فى البلاد بحرية شبه مطلقة فى اتخاذ القرارات الحاكمة الى تمس حاضر ومستقبل المجتمع المصرى. ومن ثم فإن الممارسة الديمقراطية سوف تقتصر على إفساح مجال أكبر لنشاط المحليات والجمعيات الأهلية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ولكن دون تحقيق رقابة فعلية على تصرفات السلطة المركزية، أو السماح بتداول حقيقى للسلطة.

وعلى الصعيد الاقتصادى، فإن السيناريو الشعبى، شأنه فى ذلك شأن سيناريو الاشتراكية الجديدة، لا يعادى بوجه عام القوى الرأسمالية، بل يعتبرها أحد العناصر اللازمة لتقدم الاقتصاد المصرى شريطة عدم الاستغلال والابتعاد عن المجالات الطفيلية. ومع ذلك فإن السيناريو الشعبى هو أقرب إلى الليبرالية الاقتصادية. وكذلك فإنه من المستبعد أن يحدث تغيير جذرى فى نمط توزيع الملكيات الخاصة بل وتشجيعها على الدخول فى المجالات الإنتاجية والخدمية الرئيسية، ومن ثم عدم اللجوء إلى التأميم إلاّ فى أضيق الحدود. ولذلك من المتوقع وفقًا لهذا التصور أن يكون دور السوق فى هذا السيناريو أكبر مما يتاح له فى سيناريو الاشتراكية الجديدة، وأقل مما يتاح له فى السيناريو المرجعى الامتدادى أو فى سيناريو الرأسمالية الجديدة.

ويرتكز السيناريو الشعبى، شأنه فى ذلك شأن سيناريو الاشتراكية الجديدة على مفهوم «التنمية المستقلة» التى تعتمد فى المقام الأول على القوى الذاتية للمجتمع من خلال ترشيد استخدام الموارد المتاحة بالحد من الاستهلاك، ولكن دون اتخاذ تدابير

تقشفية صارمة، وذلك بهدف توفير أكبر قدر من الاستقلال الوطنى فى مواجهة الضغوط الخارجية وفى مقدمتها الرأسمالية العالمية. ومع ذلك حيث إن السيناريو الشعبى يحافظ على نمط الملكيات الخاصة القائم كما ذكرنا، ويشجع رأس المال الخاص الوطنى والأجنبى على خوض عملية الإنتاج، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى، فإنه يكون أكثر ميلاً إلى التعامل مع الأسواق الرأسمالية الإقليمية والعالمية من سيناريو الاشتراكية الجديدة ولكن بدرجة أقل من سيناريو الرأسمالية الجديدة.

ويحتل البعد الاجتماعى للتنمية مكانة متميزة فى السيناريو الشعبى. فهو يسعى إلى تكافؤ الفرص أمام الجميع من خلال تحسين القدرات البشرية (التعليم والتدريب)، والقضاء على مشكلة البطالة من خلال ضبط النمو السكانى واستخدام تكنولوجيات كثيفة العمالة وتشجيع المشروعات الإنتاجية الصغيرة، والعمل على إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات المتوسطة والدنيا، وإشباع الحاجات الأساسية ومكافحة الفقر... إلخ. وإذا كانت قيم العدل الاجتماعى تحظى فى هذا السيناريو باهتمام أكبر مما تحظى به فى سيناريو الرأسمالية الجديدة أو السيناريو المرجعى الامتدادى، فإنها تحظى باهتمام أقل مما تحظى به فى سيناريو الاشتراكية الجديدة التى تسعى إلى إعادة هيكلة أسس الاقتصاد المصرى، بينما يكتفى السيناريو الشعبى بإصلاح الأوضاع القائمة دون تغييرها بشكل جذرى.

الموقف من الدائرة المتوسطية

فى ضوء الأسس العامة التى يستند إليها السيناريو الشعبى، من المتصور أن يتم التعامل مع الدائرة المتوسطية باعتبارها إحدى دوائر الحركة فى السياسة الخارجية المصرية إلى جانب دوائر أخرى: عربية - إفريقية - إسلامية - وعالم ثالث. وإذا كانت استطلاعات الرأى تفيد بأن التعامل مع الدائرة المتوسطية يأتى فى المرتبة الأخيرة مقارنة بالتعامل مع الدوائر الأخرى كما هو الشأن فى سيناريو الدولة الإسلامية أو

سيناريو الاشتراكية الجديدة، فإن ذلك مبعثه موقف أيديولوجى مبدئى، ولا يحمل على مستوى السياسة العملية أية دلالة سلبية. فهو لا يعنى تفضيل التعامل مع تلك الدوائر على التعامل مع الدائرة المتوسطية. فإن استطلاعات الرأى تكشف أيضًا أن النخبة الحاكمة فى السيناريو الشعبى والنخب المؤازرة لها على قناعة تامة (٩٢٪) بأن مصر ترتبط بالدائرة المتوسطية بروابط سياسية واقتصادية وثقافية على درجة كبيرة من القوة والعمق بحيث أن التعاون فى إطار هذه الدائرة يحتل مكانة بارزة فى السياسة الخارجية المصرية استنادًا إلى القواسم المشتركة بين دول الدائرة. ولكن حيث إن هذه الدائرة تضم مجموعتين متميزتين من الدول هى الدول القوية والمتقدمة فى الشمال والدول الضعيفة والنامية فى الجنوب ومن بينها مصر، فإن التعاون بين هاتين المجموعتين فى إطار «خطة برشلونة» يكون محكومًا من الجانب المصرى باعتبارين متناقضين: الإفادة من دول الشمال من جانب، والخوف من أن هذه الخطة قد تمثل مشروع سيطرة واستحواذ جديد يشكل امتدادًا للسيطرة الاستعمارية القديمة من الجانب الآخر. ويتضح هذا التناقض على النحو التالى:

- على المستوى السياسى والأمنى، سوف يتم التعامل مع دول الشمال المتوسطية بشكل انتقائى. فيتم قبول القيم الديمقراطية التى تسمح بالمزيد من الحريات السياسية والمدنية، ولكن بشكل يحافظ على الهوية العربية والإسلامية للشعب المصرى وتقاليد مركزية السلطة فى مصر كما ذكرنا. وفى هذا الصدد لا يختلف الأمر كثيرًا عن بقية السيناريوهات.

- كذلك فإن تطوير علاقات أمنية مع أوروبا هو أمر وارد فى هذا السيناريو وفى الحدود التى رصدناها فى السيناريوهات الأخرى، باستثناء سيناريو الدولة الإسلامية. ويظهر هذا التشابه فى قضايا نوعية عامة وخاصة تتعلق بالأمن العسكرى والسياسى لمنطقة البحر المتوسط.

- فعلى مستوى الأمن العسكرى العام، لا يختلف موقف السيناريو الشعبى بصفة عامة من قضية ضبط التسلح فى المنطقة عن السيناريوهات الأخرى، والذى يتمثل

فى المطالبة بتجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وما يعنيه ذلك من ضرورة نزع السلاح النووى الإسرائيلى والضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. فإذا لم ينجح الاتحاد الأوروبى فى حمل إسرائيل على التخلى عن سلاحها النووى ـ وهو أمر متوقع ـ فإنه يكون من الصعب أن يقبل النظام الحاكم فى السيناريو الشعبى تطوير علاقات تعاون أمنى كامل وحقيقى مع الجانب الأوروبى لتعذر إجراء عملية بناء ثقة عسكرية جادة مع أوروبا تضم إسرائيل.

ومن ناحية أخرى، من المتصور ظهور بعض الاختلافات بين السيناريو الشعبى وواحد أو أكثر من السيناريوهات الأخرى بشأن قضايا أمنية نوعية، منها تعاون مصر مع منظمة حلف الأطلنطى، وتسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى، ومكافحة ظاهرة الإرهاب الدولى.

- فعلى مستوى الحوار مع حلف الأطلنطى، من المتوقع أن يتراجع النظام الحاكم فى السيناريو الشعبى عن مواصلة هذا الحوار والتوقف عن اتخاذ أى خطوات جديدة نحو تطويره. ويرجع ذلك إلى التوجهات الشعبية السلبية فى وجدان الشعب المصرى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التى تؤازر إسرائيل، وأيضًا الخوف من أن يؤدى الحوار مع حلف الأطلنطى إلى الإدماج غير المباشر لإسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط وما سوف يترتب على ذلك من إضعاف النظام الإقليمى العربى. وعلى هذا المستوى، يقترب السيناريو الشعبى من سيناريو الدولة الإسلامية وسيناريو الاشتراكية الجديدة، بينما يبتعد نسبيًا عن السيناريو المرجعى / الامتدادى وسيناريو الرأسمالية الجديدة.

- وعلى صعيد تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى، من المتوقع أن تتخذ القوى المساندة لسيناريو التآزر الشعبى موقفًا عمليًا وسطًا. فهذا الموقف يقر بعملية التفاوض مع إسرائيل، ويسعى إلى الاستفادة من التعاون مع أوروبا لدفعها إلى القيام بدور أكثر إيجابية فى عملية التسوية، وذلك للحد من الانحياز الأمريكى

شبه الكامل لإسرائيل. ومن هذا المنظور، فإن السيناريو الشعبى يشبه السيناريوهات الأخرى باستثناء سيناريو الدولة الإسلامية الذى يرفض من حيث المبدأ التفاوض مع إسرائيل. ولكن من ناحية أخرى، فإن السيناريو الشعبى لن يقبل تطبيع العلاقات مع تلك الدولة حتى بعد التسوية السلمية للصراع معها، وذلك استناداً إلى الرفض الشعبى الواسع بوجود إسرائيل ولسياساتها الاستفزازية للمشاعر الوطنية العربية. ومن هذا المنظور، يقترب السيناريو الشعبى من سيناريو الدولة الإسلامية.

- وفيما يتعلق بمواجهة تحديات الإرهاب الدولى، فإنه على خلاف سيناريو الدولة الإسلامية، من الممكن تصور تعاون أمنى مع أوروبا مثل ما هو متصور فى السيناريو المرجعى / الامتدادى وسيناريو الرأسمالية الجديدة وسيناريو الاشتراكية الجديدة وفى حدود نفس التحفظات على استخدام «القوة الرباعية» الأوروبية كما رأينا.

- وعلى صعيد التعاون الاقتصادى، فإن النظام الحاكم فى السيناريو الشعبى يدرك تماماً أن مشروع الشراكة المتوسطية يثير إشكالية عدم التوازن مع الجانب الأوروبى والخوف من أن تؤدى الشراكة إلى امتداد السيطرة الأوروبية على بلدان جنوب وشرق المتوسط. ولذلك فإنه سوف يتبنى رؤية متوازنة للمتوسطية. فيكون التعاون بين الطرفين بشكل انتقائى وتدريجى قبل بدء تنفيذ عملية المشاركة بالكامل كما وردت فى «خطة برشلونة». ولذلك من المتوقع أن يتجه النظام الحاكم فى هذا السيناريو إلى وضع سياسات وبرامج تهدف إلى تحسين شروط المشاركة فى الفترة الانتقالية وذلك من خلال الاستفادة من منجزات الدول الأوروبية فى مجالات التكنولوجيا والإدارة، وتوسيع نطاق التدابير الاستثنائية الممنوحة لمصر فى مشروع اتفاقية المشاركة معها، وزيادة فرص التعاون مع دول «العالم الثالث» لاسيما الدول العربية والإفريقية والإسلامية. وعلى هذا المستوى، يمكن القول بأن السيناريو الشعبى يقترب كثيراً من السيناريو المرجعى/

الامتدادى فى أسس التعامل الاقتصادى مع الدائرة المتوسطية، وإن كان ذلك بدرجة أقل من تعامل سيناريو الرأسمالية الجديدة مع تلك الدائرة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن هذا السيناريو يتضمن عدداً من التناقضات التى تنشأ عن التوجه التوفيقى الذى يتبناه فى التعامل مع التحديات التى تواجه المجتمع المصرى فى حاضره وفى المستقبل المنظور. ومن هذه التناقضات التعارض بين التطلعات الشعبية إلى المشاركة الواسعة فى تدبير شئون الدولة والمجتمع من جانب، ومركزية السلطة من الجانب الآخر. ومن هذه التناقضات أيضًا صعوبة التوفيق بين اعتبارات العدالة التوزيعية وإشباع الحاجات الأساسية من جانب، ومتطلبات زيادة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، من خلال المواجهة الحاسمة لمشكلات التعليم والتطوير التكنولوجى والبطالة، فى ظل محدودية الموارد من الجانب الآخر.

وإذا كان من المرجح أن يلقى هذا السيناريو تأييداً شعبيًا واسع النطاق فى بداية تشغيله، فإنه سوف يواجه أيضًا معارضة شديدة من جانب الفئات التى استبعدت من التحالف المسيطر على نظام الحكم وهى الرأسمالية الكبيرة خاصة الطفيلية منها، والشريحة العليا من الطبقة الوسطى، والجماعات الإسلامية المتطرفة، وإلى حد ما من جانب اليسار المصرى الذى يدعو إلى الاعتماد على الملكية العامة لعناصر الإنتاج أكثر من الاعتماد، فى عملية التنمية الشاملة على الملكيات الخاصة.

وحيث إن استمرار السيناريو مرهون بقدرته على الوفاء بأهداف معينة تكون موضع اتفاق عريض من قوى اجتماعية عديدة، فإن أى تغيير جوهرى فى تركيبة هذه القوى خلال تشغيل السيناريو كرد فعل على أحداث داخلية أو تطورات إقليمية وعالمية محتملة سوف يؤدى إلى توقف السيناريو وتحوله إلى سيناريو آخر حسب مقتضى الحال. وهكذا فإن سيناريو التآزر الشعبى هو سيناريو انتقالى بحكم الأسس التوفيقية التى يقوم عليها.

هوامش الفصل الثالث

١ - راجع فى ذلك:

GERARDIN (Lucien), Les **futures possibles,** Paris, 1971; CHOUCRI (Nazli) & ROBINSON (Thomas W.), eds. **Forcasting in International Relations,** San Francisco, 1978; BRAILLARD (Ph.), "Réflexions sur la prévision en relations internationales", in **Etudes Internationales (Centre Quebecois de Relations Internationales), vol. Xl, No. Juin 1980. SLAUGHTER (Richard), ed., New Thinking for a New Millennium,** Routledge, London & New York, 1996.

٢ - يختلف الاستشراف بالمعنى الوارد فى المتن عن «الحدس» intuition من جانب، والتنبؤ prediction من الجانب الآخر. «والحدس» هو إحساس تلقائى بما سوف يكون عليه المستقبل، دون القيام بعملية ذهنية مقصودة. و «الحدس»، وإن انبثق أساسًا من التجربة التاريخية، فهو مقدرة طبيعية لبعض الأفراد وبالطبع لايمكن التعويل عليه. أمّا «التنبؤ» فينطوى على عملية ذهنية ترتكز على معرفة توجه trend ظاهرة معينة، وتوقع توجه معين بالذات ينبغى العمل على تحقيقه أو مواجهته تبعًا للنظرة التفاؤلية أو التشاؤمية للباحث والتى تتحدد بدورها باعتبارات قيمية values أومصلحية interests. ولذلك فإن التنبؤ يلجأ عادة إلى أسلوب «الإسقاط»، أى امتداد الحاضر إلى المستقبل. من هذا القبيل، المدارس الفكرية الماركسية التى تتحدث عن حتمية تاريخية للصراع الطبقى واتجاه الإنسانية نحو الاشتراكية (نظرة تفاؤلية). ويمكن التذكير أيضًا بتنبؤ (مالتس) المتشائم عن الانفجار السكانى فى العالم... إلخ.

٣ ـ إبراهيم العيسوى، **السيناريوهات** «أوراق مصر ٢٠٢٠»، العدد (١)، يوليو ١٩٩٨، ص ١٥.

٤ ـ خير الدين حسيب (محرر) وآخرون، **«مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات»**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

٥ ـ راجع فى ذلك: العيسوى، **مرجع سبق** ذكره، والفريق المركزى لمشروع مصر ٢٠٢٠، **بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠**، أوراق مصر ٢٠٢٠، الورقة رقم (٢)، ديسمبر ١٩٩٨، وأيضًا: **الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠**، أوراق مصر ٢٠٢٠، الورقة رقم (٤)، يوليو ١٩٩٩.

٦ ـ نقلاً عن بحث نادية أبو غازى وحامد عبد الماجد: «السيناريوهات الأساسية لمستقبل العلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية: الجوانب السياسية والثقافية»، ص ٣٠ (بحث غير منشور أعد لهذه الدراسة).

٧ ـ نفس المرجع، ص ,١٨

٨ ـ GNESOTTO (N.), La Puissance et l'Europe, **op.cit.**, pp. 98-129; CENTRA CATALA DE Prospectiva, **Papers de Prospectiva,** Desembre de 1997, pp. 39-43.

٩ ـ بحث نادية أبو غازى وحامد عبد الماجد **مرجع سابق**.

١٠ ـ «أوراق مصر ٢٠٢٠»، **مرجع سابق**، العدد (٢)، ص ٣٤ ـ ٤٠، والعدد (٤)، ص ٦٥ ـ ٧٤.

١١ ـ بحث نادية أبو غازي وحامد عبد الماجد **مرجع سابق**، ص ٥٦.

١٢ ـ إن فكرة «وحدة العالم» لا تستند فقط إلى الترابط الفعلى بين المصالح الاقتصادية للشعوب ولكنها تنبثق أيضًا من:

ـ التهديد النووى المستمر للبشرية إضافة إلى تطور التكنولوجيا العسكرية بحيث أصبحت «الحروب غير النووية» تقترب فى نتائجها التدميرية من «الحروب

النووية» (ومن هنا المطالبة بتحديد التسلح ووقف التسابق على التسلح، واستحالة التسوية العسكرية للصراعات الدولية).

- المحافظة على البيئة من التلوث.

- استخدام المعرفة لاستغلال موارد قاع البحار والفضاء الخارجى لصالح البشرية.

- ثورة علمية وتكنولوجية شاملة على رأسها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- مواجهة الكوارث الطبيعية، ومكافحة الأمراض المعدية الفتاكة مثل مرض فقدان المناعة («الإيدز»).

- مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة.

أن جميع هذه القضايا هى عالمية بطبيعتها وليس فى مقدرة أية دولة أن تواجهها بمفردها ولا مناص من التعاون الدولى فى أوسع نطاق لمعالجتها من أجل محافظة البشرية على نفسها.

١٣- ميخائيل جورباتشوف، **البيرويسترويكا: تفكير جديد لبلادنا وللعالم**، ترجمة حمدى عبد الجواد، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٨.

١٤- أوراق مصر ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، رقم (٢) و(٤)، ص ٤٠-٥١، ٧٥-٨٨ على التوالى.

١٥- راجع فى مفهوم التنمية المستقلة بصفة عامة:

يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢؛ مجموعة مؤلفين، **التنمية المستقلة فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧؛ إبراهيم العيسوى، **التنمية فى عالم متغير: دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٣-٩٩.

١٦- أوراق مصر ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، رقم (٤)، ص ٧٦.

١٧ - CARDOSO (F.N.) & FALETTO (E.), **Dépendance et Développement en Amérique Latine,** Presses Universitaires de France, Paris, 1978; COUSSY (J.), "Extraversion économique et inégalité de puissance: essai de bilan theorique", **Revue Francaise de Science Politique,** Aout - Octobre 1968, pp. 859-898; IDEM, "Interpénétration des économies et évolution des rapports de dependance" **Revue Francaise de Science Politique,** Avril 1980 pp. 262-290; PEIXOTO (A.C.), "La theorie de la dependance: bilan critique", **Revue Francaise de Science Politique,** Août - Octobre 1977, p. 612-629.

١٨ - لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات مهمة فى هذا الشأن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

Déclaration de l'Assemblée Générale à sa Vieme Session Extraordinaire en mai 1974 concernant l'instauration du N.O.E.I. [320 (S-VI)]; "Charte des Droits et des Devoirs Economiques des Etats", adoptée par l'Assemblee générale, le 12 dec. 1974 [3281 (XXIX)], Resolution de l'Assemblee générale du 16 septembre 1975 intitulée "Développement et coopéation Economique Internationale" [3362 (S.VII)].

راجع أيضًا: إسماعيل صبرى عبد الله، النظام الاقتصادى العالمى الجديد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧.

١٩ - راجع فى التنمية البشرية بصفة عامة لاسيما فى مصر وفى الوطن العربى: إسماعيل صبرى عبد الله، **التنمية البشرية: المفهوم - القياس - الدلالة**، كراسات بحوث اقتصادية عربية (١)، سلسلة التنمية البشرية (١)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أغسطس ١٩٩٤، إبراهيم العيسوى، «التنمية البشرية فى مصر» - ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٥؛ مجموعة مؤلفين، **التنمية البشرية فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.

٢٠ ـ إبراهيم العيسوى، التنمية فى عالم متغير، **مرجع سابق**، ص ٥٠ ـ ٧٠، ٧٩ ـ ٨٣.

٢١ ـ أوراق مصر ٢٠٢٠ رقم (٤)، **مرجع سابق**، ص ٧٧ ـ ٨٧.

٢٢ ـ **نفس المرجع**، ص ٧٥.

٢٣ ـ أوراق مصر ٢٠٢٠، رقم (٢)، **مرجع سابق**، ص ٥٢٨.

٢٤ ـ راجع بصفة عامة:

مجموعة مؤلفين، **الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧؛ هالة مصطفى، **الإسلام السياسى فى مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مؤسسة الأهرام)، القاهرة، ١٩٩٢، عبد العاطى محمد، **الحركات الإسلامية فى مصر وقضايا التحول الديمقراطى**، مركز الأهرام للترجمة والنشر (مؤسسة الأهرام)، القاهرة، ١٩٩٥؛ حيدر إبراهيم على، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦، نيفين عبد المنعم مسعد وعبد العاطى محمد أحمد، **السياسات الخارجية للحركات الإسلامية**، مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة)، القاهرة ٢٠٠٠.

Ali E. Hillal DESSOUKI, **Islamic Resurgence in the Arab World** Praeger, New York, 1982. Walid M. ABDEL-NASSER, **The Islamic Movement in Egypt,** Kegan Paul International, London & New York, 1994; OLA ABOU-ZEID, (ED.), **Islamic Movements in Changing World,** Center for Political Research and Studies (Cairo University), Cairo, 1995.

وبالإضافة إلى ما تقدم راجع استطلاعات الرأى التى أجراها الباحثان نادية أبو غازى وحامد عبد الماجد، **مرجع سابق**.

٢٥ ـ راجع الورقة الأولية التى أعدها، فى نوفمبر ١٩٩٨، الفريق المركزى لمشروع

«مصر ٢٠٢٠» حول «الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية»، ص ١٢، ١٩-٢٣، والصيغة النهائية لتلك الورقة التى صدرت فى ديسمبر ١٩٩٨ ضمن «أوراق مصر ٢٠٢٠»، العدد (٢)، ص ٢٨ - ٤٠. وراجع أيضًا دراسة «الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠» التى صدرت فى يوليو ١٩٩٩ ضمن أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد (٤)، ص ٤٧ - ٦٥.

٢٦ - السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، **مرجع سابق**، ص ٩٨.

٢٧ - **نفس المرجع**، ص ٩٥.

٢٨ - توفيق الشاوى، **الشورى أعلى مراتب الديمقراطية**، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٩ - السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، **مرجع سابق**، ص ١٦٤ - ١٦٥.

٣٠ - تختلف جماعة الإخوان المسلمين فى ذلك عن الجماعات الإسلامية المتطرفة (الجماعة الإسلامية والجهاد) التى ترى أن مشاركة الإخوان فى البرلمان هى مشاركة فى باطل لا يحق لمسلم أن يفعلها. فإن البرلمان يشرع بغير الله والمشاركة فيه معناها الاعتراف بوضع مخالف للشريعة الإسلامية، ويعد مهادنة للسلطة التى يجب تغييرها فوراً وبالقوة. راجع فى ذلك: عبد العاطى محمد أحمد، **مرجع سابق**، ص ١٤٦.

٣١ - السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، **مرجع سابق**، ص ١٠١.

٣٢ - تسعى الدولة أيضًا فى سيناريو الاشتراكية الجديدة إلى تضييق مجال التعليم الخاص والأجنبى تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص وليس من منطلق دينى.

٣٣ - «أوراق مصر ٢٠٢٠»، **مرجع سابق**، العدد (٢) ص ٢٠، والعدد (٤) ص ٦٤.

٣٤ - لا يدعو سيناريو الاشتراكية الجديدة مباشرة إلى تبنى برامج محددة لتنظيم

الأسرة على أساس أن الحد من النسل سوف يكتسب ديناميكية ذاتية بفعل النمو الاقتصادى خاصة بين سكان الحضر .

٣٥ـ عبد العاطى محمد، «موقف الحركات الإسلامية فى مصر من الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية»، بحث مقدم إلى الندوة المصرية ـ الفرنسية السابعة عن «المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية» (٦ ـ ٨ يناير ١٩٩٧)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

٣٦ـ السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، **مرجع سابق**، ص ٢٠٧ ـ ٢١١، ٢١٧ـ٢١٨.

٣٧ـ نقلاً عن **نفس المرجع**، ص ٢١٣ .

٣٨ـ محمد سيد أحمد، «التنابذ والتكامل حول البحر الأبيض المتوسط»، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ٨٩.

٣٩ـ يقيم فى فرنسا قرابة خمسة ملايين مسلم بنسبة ٩٪ من عدد السكان، وفى ألمانيا ١ , ٢ مليون مسلم بنسبة ٣٪، وفى بريطانيا حوالى ٢ مليون مسلم بنسبة ٦ , ٢٪، وفى يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) ٢ مليون مسلم بنسبة ١٩٪ . وهناك أقليات مسلمة كبيرة فى روسيا الاتحادية، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا وبلغاريا . أمّا فى الولايات المتحدة الأمريكية فهناك حوالى ٩ ملايين مسلم بنسبة ٥ , ٣٪ نقلاً عن : السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، **مرجع سابق**، ص ١١٣ .

٤٠ ـ راجع فى تأصيل ومناقشة فكرة الشخصية المصرية المعتدلة، جمال حمدان، شخصية مصر، **مرجع سابق**، الجزء الرابع، الفصل الحادى والأربعون، ص ٤٨١ـ ٥٥٠.

٤١ ـ «أوراق مصر ٢٠٢٠»، **مرجع سابق**، العدد (٢)، ص , ٤٧ .

خاتمة

لاشك أن «الدائرة المتوسطية» تعد محوراً رئيسيًا فى استشراف مستقبل مصر حتى عام ٢٠٢٠. فهل نجحت هذه الدراسة فى الإجابة عن الأسئلة البحثية التى طرحناها فى مستهلها من حيث التعرف على التفاعلات الراهنة والمستقبلية بين الدول المتوسطية، والكشف عن تأثيراتها الإيجابية أو السلبية فى مسار المجتمع المصرى وإعادة بنائه؟ وكذلك من حيث التوفيق بين الدوائر الإقليمية المختلفة التى تنتقل مصر فى أطرها، والأولويات فيما بينها؟ .

يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات التى أسفرت عنها هذه الدراسة فيما يلى:

لا يختلف أحد على أن التوجه المتوسطى لمصر هو توجه أصيل تحكمه عوامل الجغرافيا والتاريخ بالنظر إلى إدراك مصر لأمنها القومى فى مفهومه الشامل: العسكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. وقد عكست رؤية مصر الحديثة للدائرة المتوسطية الواقع المصرى القائم وتصورها لمستقبل مكانة مصر فى ظل التطورات العالمية والإقليمية المستمدة.

وإضافة إلى أصالة التوجه المتوسطى لمصر فإن هذا التوجه أصبح يحتل مكانة مهمة على مستوى حركة الدبلوماسية المصرية. وهذا ما أجمعت عليه جميع السيناريوهات المطروحة فى هذه الدراسة. ولكن أهمية هذا التوجه هى أهمية نسبية بالقياس إلى نوعية القضايا المثارة فى الحيز الجغرافى للبحر المتوسط.

فبالنسبة لمحور الأمن العسكرى، ترفض جميع السيناريوهات سياسة استمرار

الخلل الاستراتيجى بين الدول العربية وإسرائيل خاصة فيما يتعلق بامتلاك إسرائيل للسلاح النووى. وحيث إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تبدى اهتمامًا جادًا بإزالة هذا الخلل، فإن جميع السيناريوهات ترى أنه قد يكون من المفيد الاستعانة بالاتحاد الأوروبى لحمل إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة منع انتشار التسلح النووى، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية. ومع ذلك فإن قناعة مصر بأنه يمكن أن يكون لأوروبا دور إيجابى فى هذا المجال هى قناعة غير أكيدة لأن مصر تدرك أن أوروبا لن تتخذ موقفًا يتعارض جوهريًا مع استراتيجية الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى.

ونفس المنطق ينطبق على القضية الأمنية المحورية الأخرى التى تؤرق جميع الشعوب والحكومات العربية ألا وهى قضية تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى. فإن جميع السيناريوهات تدعو الجانب الأوروبى إلى القيام بدور أكبر فى عملية السلام فى الشرق الأوسط وإنقاذها من التدهور الذى ألم بها فى السنوات الخمس الماضية، دون أن يكون ذلك الدور بديلاً لدور الولايات المتحدة. بل إن سيناريو «الدولة الإسلامية» الذى يرفع شعار «الجهاد المسلح» لتحرير الأراضى العربية من الاحتلال الإسرائيلى لا يمانع فى واقع الأمر فى إقامة السلام مع إسرائيل شريطة أن يكون سلامًا شاملاً ودائمًا وعادلاً بمعنى إعادة جميع الحقوق العربية ومنها حقوق الشعب الفلسطينى، ويحفظ هوية القدس المسلمة. وهو الموقف نفسه الذى تتبناه السيناريوهات الأخرى.

وأخيرًا يرتبط البعد الأمنى لعلاقة مصر بالدائرة المتوسطية بقضية الاستقرار السياسى فى حيز حوض البحر المتوسط من خلال مقرطة الحياة السياسية فى دول جنوب وشرق المتوسط، ومكافحة نشاط الجماعات الإرهابية التى تسعى إلى قلب نظم الحكم القائمة فى تلك الدول بالقوة. ونرصد فى هذا الصدد المفارقة بين الموقف الأوروبى والموقف المصرى/ العربى. وهى مفارقة قد تحول دون تحقيق مشاركة أمنية كاملة بين الجانبين.

لاشك أن جميع السيناريوهات المطروحة تدعو إلى مقرطة الحياة السياسية فى مصر والتى ينبغى أن تقوم على التعددية وتبادل السلطة واحترام حقوق الإنسان. ولكن أخذاً فى الاعتبار النمط التقليدى لمركزية السلطة فى مصر. وإذا كان سيناريو «الدولة الإسلامية» يطرح قضية الديمقراطية طرحًا مختلفًا على مستوى الخطاب السياسى، فإن هذا الطرح لا يحول دون تبنى المبادئ الأساسية للديمقراطية كما رأينا، على افتراض أن النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو تنتمى إلى التيار الإسلامى المعتدل المتمثل فى جماعة الإخوان المسلمين. والمشكلة الحقيقية على هذا المستوى بين الدول العربية الإسلامية فى جنوب وشرق المتوسط من جانب والدول الأوروبية من الجانب الآخر لا تتعلق بنمط الديمقراطية المستهدفة، ولكنها تتعلق باستقرار نظم الحكم القائمة والتى تتجاوب مع «الشراكة الأوروبية-المتوسطية» كما طرحها الاتحاد الأوروبى فى مبادرة برشلونة. وفى هذا الصدد، تبدو أهمية ظاهرة الإرهاب الذى يسعى إلى تغيير هذه النظم بالقوة، كما أنه قد يتسبب فى زعزعة الأمن الداخلى فى الدول الغربية ذاتها، وخاصة إن ظاهرة الإرهاب قد اكتسبت بعداً فى غاية الخطورة بعد التفجيرات الدامية التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية فى يوم ١١ سبتمبر الماضى. والخلاف بين الجانب العربى الإسلامى والجانب الغربى فى هذا الصدد لا يتعلق - فى رأينا - بتعريف مفهوم الإرهاب فى ذاته بقدر تعلقه أساسًا بنوعية الجماعات التى تتبناه، وبوسائل مكافحة الأنشطة الإرهابية.

وبالنسبة للجماعات التى توصف بأنها إرهابية، يرى الغرب أنها تنتمى إلى «الأصولية الإسلامية» التى تعتبرها وسائل الإعلام وبعض المثقفين وبعض السياسيين بأنها لصيقة بالإسلام كدين. وتعترض مصر والدول الإسلامية الأخرى على هذا التصور لأن الإسلام فى جوهره يدعو إلى التسامح كما يدعو إلى احترام آدمية الإنسان وحقوقه الأساسية فى كل مكان وزمان أيًا كانت معتقداته، أو قيمه، أو توجهاته السياسية. كما أن الإرهاب هو ظاهرة عالمية ولا يجوز إسنادها إلى

مصدر واحد فقط هو الجماعات الإسلامية المتطرفة. فالواقع يرصد حركات متطرفة غير إسلامية تتخذ من الإرهاب وسيلة للتعامل مع المختلفين معها. ولعل أبرز مثال لذلك الحركة الصهيونية التى لها سجل حافل فى تاريخ الإرهاب ضد كل من يعارضها سواء أكانوا يهوداً أم مسيحيين أم مسلمين. كما انتشرت فى أوروبا وفى الولايات المتحدة الأمريكية وفى اليابان وفى غيرها من الدول جماعات يمينية متطرفة تعادى الأجنبى بشكل عام، وإن انصرف عداؤها حتى الآن وبصفة أساسية إلى العربى المسلم بالتحديد. أضف إلى ذلك «إرهاب الدولة» الذى تمارسه إسرائيل فى الأراضى العربية التى تحتلها.

ومن ناحية أخرى، لا شك أن مواجهة ظاهرة الإرهاب أمر مستهدف من جانب مصر كما من الجانب الأوروبى. ولكن كيف تكون المواجهة؟ من الملاحظ إنه، على مستوى التدابير الوقائية، لا يوجد خلاف جوهرى بين مصر والاتحاد الأوروبى. فإنه ينبغى التصدى لجوهر الظاهرة بالعمل على إزالة أسبابها المتعددة من إحباطات التنمية الاقتصادية، وغياب العدالة الاجتماعية، وانعدام المشاركة السياسية الفعلية. أمّا على مستوى مواجهة حركات الإرهاب القائمة بالفعل فتثور إشكالية المواجهة العسكرية. وإذا كانت مصر قد استخدمت هذه الوسيلة فى الداخل بنجاح نسبى، فهل تقبل الاستعانة بقوات غربية للقضاء على أنشطة الجماعات الإرهابية أو على الأقل تحجيمها؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تختلف باختلاف السيناريوهات.

فقد رأينا إنه فى إطار السيناريو المرجعى وامتداده حتى عام ٢٠٢٠ إن مصر قد تحفظت بشدة على تشكيل قوات رباعية أوروبية للتدخل فى شئون دول جنوب المتوسط، وذلك للحيلولة دون زعزعة استقرار حكومات تلك الدول أو تغييرها بالقوة. ولكن لاحظنا أيضًا أن هذا التحفظ هو من قبيل الخطاب السياسى الموجه إلى شريحة عريضة جداً من الرأى العام المصرى الذى يرفض بشدة أى شكل من أشكال التدخل الأجنبى فى شئون البلاد. ومع ذلك فإنه إذا تعرض نظام الحكم فى

ظل هذا السيناريو لخطر جسيم، وعجزت الحكومة عن مواجهته بقواتها الذاتية، فإنها قد تطلب الاستعانة بقوات عسكرية أوروبية (أو أمريكية). ويسرى هذا المنطق على سيناريو الرأسمالية الجديدة. أما بالنسبة للسيناريوهات الثلاث الأخرى فالوضع يختلف: فإنها سوف ترفض، لأسباب أيديولوجية أو دينية أو سياسية كل تدخل عسكرى أجنبى فى شئون البلاد وفى جميع الأحوال.

وعلى مستوى البعد الثقافى للشراكة المصرية - الأوروبية فإن جميع السيناريوهات، بما فيها سيناريو «الدولة الإسلامية»، تقبل مفهوم حوار الحضارات والثقافات الذى يقوم على تفهم واحترام الآخر والمحافظة على الهوية الدينية والثقافية للشعب المصرى.

وعلى أية حال، فإن البعد الأمنى والبعد الثقافى للشراكة المصرية الأوروبية فى إطار الدائرة المتوسطية يحتلان مكانة ثانوية فى جميع السيناريوهات - باستثناء سيناريو الدولة الإسلامية - مقارنة بأهمية بعدها الاقتصادى وانعكاساته الاجتماعية.

وعلى المحور الاقتصادى، تمثل علاقات مصر مع الاتحاد الأوروبى وأعضائه وضعًا متميزاً على أرض الواقع، وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة، وبنقل التكنولوجيا، وبالتسهيلات المالية والمعونات، والتبادل التجارى. ولذلك فإنه فى ظل امتداد السيناريو المرجعى حتى عام ٢٠٢٠، لا يوجد تصور لإمكانية تراجع النخبة الحاكمة عن التوجه المتوسطى لمصر والذى يعتبر فى نظرها «خيارًا استراتيجيًا» مهما يحمل من الفرص أكثر مما يحمل من تضحيات. بل إن ما يمكن توقعه هو تعميق هذا التوجه مستقبلاً.

أما سيناريو «الرأسمالية الجديدة» فهو يتبنى الأيديولوجية الليبرالية بالكامل ولذلك فإنه سوف يكون أكثر تقبلاً للعولمة الاقتصادية على أسس رأسمالية. ومن ثم فإنه سوف يكون أكثر استعدادًا لتكثيف علاقات التعاون الشامل مع الاتحاد

الأوروبى، وذلك باعتبار أن هذا التعاون هو مدخل أساسى للاندماج الكامل فى الاقتصاد الرأسمالى «المعولم».

أما السيناريوهات الثلاثة الأخرى - «الاشتراكية الجديدة»، و «الدولة الإسلامية»، و «التآزر الشعبى» - فهى تتبنى، كما رأينا، مفهوم «التنمية المستقلة». وبمقتضى هذا المفهوم فإنها ترفض، من حيث المبدأ، انفتاح مصر غير المتكافئ على الاقتصاد الرأسمالى الأوروبى. ذلك أن عدم التكافؤ بين الجانبين يجعل ارتباط مصر بشراكة اقتصادية كاملة مع الاتحاد الأوروبى مرتفع التكلفة بالنسبة للاقتصاد المصرى. كما أنه سوف يسفر بالضرورة عن «تبعية» مصر لأوروبا التى تمثل استمراراً للسياسة الاستعمارية الغربية التقليدية فى منطقة جنوب وشرق المتوسط.

ولكن حيث إن الترابط الاقتصادى بين الدول والشعوب هو حقيقة موضوعية لاجدال فيها، فإن هذه السيناريوهات لا تمانع فى التعامل مع الجانب الأوروبى شريطة إخضاعه لبعض الضوابط للحيلولة دون استمرار التبعية للغرب. وتختلف هذه الضوابط من سيناريو إلى الآخر فى تفاصيلها، ولكنها تعكس الرغبة فى التعامل مع الجانب الأوروبى بانتقائية شديدة. ومن ناحية أخرى، فإن هذه السيناريوهات ترى ضرورة تكثيف علاقات التعاون مع الدول غير الأوروبية لتحقيق مستوى أعلى من الندية عند التعامل مع الاتحاد الأوروبى. بعبارة أخرى، فإن هذه السيناريوهات لاتحبذ تعامل مصر «منفردة» مع الجانب الأوروبى، ولكن ينبغى أن يكون ذلك التعامل من خلال أطر جماعة - أو «دوائر - قطاعية أو إقليمية مختلفة».

فسيناريو «الاشتراكية الجديدة» يدعو إلى تكثيف علاقات مصر الاقتصادية مع الدول النامية - التى تشمل بطبيعة الحال الدول العربية - وذلك بناء على مفهوم «الاعتماد الجماعى على الذات» الذى تتبناه هذه المجموعة من الدول منذ

السبعينيات على الأقل. فالأولوية تكون إذن للتعاون فى إطار دائرة الدول النامية على التعاون مع الاتحاد الأوروبى.

أما سيناريو «الدولة الإسلامية» فهو يدعو إلى تكثيف علاقات التعاون بين مصر والدول الإسلامية التى تشمل بالطبع الدول العربية. فالأفضلية تكون للتعاون فى إطار «الدائرة الإسلامية» وفى إطار «الدائرة العربية» على التعاون مع الاتحاد الأوروبى.

أما سيناريو «التآزر الشعبى» فهو لا يحسم قضية الأولويات بين الدوائر المختلفة التى تنتمى إليها مصر، ويدعو إلى إقامة علاقات تعاونية متوازنة مع جميع هذه الدوائر، وإن التعاون مع الجانب الأوروبى يجب أن يكون انتقائيًا وبشكل تدريجى قبل تنفيذ عملية المشاركة بالكامل كما وردت فى «خطة برشلونة».

لا يختلف أحد حول أهمية ارتباط مصر بدائرة الدول النامية، أو الدائرة العربية، أو الدائرة الإسلامية. فإن هذه الارتباطات المختلفة تعبر عن إرادة أكيدة للشعب المصرى فى وأد علاقة التبعية التى تترتب على ارتباط مصر بالدول الغربية المتقدمة.

ولكن الانتقال من إقرار هذه الحقيقة إلى القول بأولوية التعامل فى أطر هذه الدوائر على التعامل مع الدائرة المتوسطية يتسم بقدر كبير من التجريد النظرى ويصطدم بالواقع فى كثير من جوانبه الاقتصادية والسياسية. فالدائرة العربية على سبيل المثال هى تاريخيا أقدم الدوائر التى تتعامل معها مصر، كما أنها تعتبر أهم دائرة فى المنظور القومى العربى. ولكن التجربة التاريخية طوال قرابة نصف قرن من الزمن لا تدعو إلى تفاؤل كبير فى إمكانية بناء صرح اقتصادى عربى موحد سواءً فى شكل منطقة تجارية حرة، أو فى شكل سوق عربية مشتركة، أو من باب أولى فى شكل وحدة اقتصادية شاملة وكاملة. ومن ثم فإن المطالبة بتحقيق «التكامل العربى» أولاً قبل أن تتعامل مصر مع الاتحاد الأوروبى وإن كانت أمرًا مرغوبًا فيه - أو حلمًا

على حد تعبير البعض - فهى تتجاهل تحديات الواقع، ناهيك عن أن الاندماج العربى على أى مستوى من مستوياته لا يحقق النقلة التكنولوجية الحديثة التى تلبى احتياجات مصر لتحديث وتعميق تنميتها الاقتصادية المستدامة.

وهكذا، وبصرف النظر عن الجدل النظرى حول قضية الأولوية بين السيناريوهات التى تعمل مصر فى أطرها، فإن المسار المتوقع للعلاقات الدولية يشير إلى تزايد أهمية «الدائرة المتوسطية» بالنسبة لمصر حتى عام ٢٠٢٠ أخذًا فى الاعتبار توجه مصر إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادى على الخارج، وتحديث بنيتها الاقتصادية بما يتواءم ومقتضيات النظام العالمى الجديد القائم على مفهوم «العولمة». من هذا المنطلق الواقعى، أصبح هناك بكل تأكيد مجالات أوسع لتوثيق وتعميق علاقات مصر مع الاتحاد الأوروبى، وذلك لما يتمتع به هذا الاتحاد من ثقل كبير فى الاقتصاد العالمى وفى السياسة الدولية بشكل عام.

صدر في هذه السلسلة(*)

١ - إبراهيم العيسوى، **التنمية فى عالم متغير - دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، طبعة أولى ٢٠٠٠، وطبعة ثانية ٢٠٠١.

٢ - محمود منصور عبد الفتاح وآخرون، **الزراعة والغذاء فى مصر - الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

٣ - عاطف هلال، **الموارد المعدنية وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠**، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١.

٤ - عصام الحناوى، **قضايا البيئة والتنمية فى مصر - الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

٥ - محمد نصر الدين علام وآخرون، **المياه والأراضى الزراعية فى مصر - الماضى والحاضر والمستقبل**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١.

٦ - فايز مراد مينا، **التعليم فى مصر - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠١.

وسيصدر قريباً

١ - ماجد عثمان وآخرون، **السكان وقوة العمل فى مصر - الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠١.

× تطلب هذه الكتب من دور النشر.

٢ ـ سلوى العامرى وآخرون، **أجيال المستقبل : الطفولة والشباب، المركز ا**
للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠٠١ .

٣ ـ محمد عراقى وآخرون ، **قطاع النقل فى مصر ـ الماضى والحاضر المستقبل**
عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ٢٠٠١ .

٤ ـ سمير فياض، **الصحة فى مصر الواقع وسيناريوهات المستقبل** ، ا
الأكاديمية ، القاهرة ٢٠٠١ .

٥ ـ محمد منير مجاهد، **مصادر الطاقة فى مصر وآفاق تنميتها** ، المكتبة الأك
القاهرة، ٢٠٠١ .

٦ ـ عبد الباسط عبد المعطى ، **الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر** ، دار مي
القاهرة، ٢٠٠١ .

الفهــرس

الفصل الثانى

الفصل الثالث

رقم الإيداع ٢٠٠٢/٠٥٣٦٠
الترقيم الدولى 4 - 0813 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى - ت:٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)